التنمية الشاملة المستدامة لمدن جنوب صعيد مصر

"مع ذكر خاص لمحافظة قنا"

إعداد :

مهندسه/ فاطمه عبد المنعم إبراهيم محمد

رساله مقدمه إلى كلية الهندسه ، جامعة القاهره

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير العلوم

فى الهندسه المعماريه

كلية الهندسه ، جامعة القاهره

الجيزه – جمهورية مصر العربيه

٢٠١٥

التنمية الشاملة المستدامة لمدن جنوب صعيد مصر

"مع ذكر خاص لمحافظة قنا"

إعداد :

مهندسه/ فاطمه عبد المنعم إبراهيم محمد

رساله مقدمه إلى كلية الهندسه ، جامعة القاهره

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير العلوم

فى الهندسه المعماريه

تحت إشراف

أ. د . رويده رضا كامل

أستاذ العماره والإسكان

كلية الهندسه – جامعة القاهره

أ. د . أحمد محمد أمين

أستاذ العماره وتنسيق المواقع

كلية الهندسه – جامعة القاهره

أ. د . ماجده توفيق متولي

أستاذ العماره والإسكان

المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء

كلية الهندسه ، جامعة القاهره

الجيزه – جمهورية مصر العربيه

٢٠١٥

التنمية الشاملة المستدامة لمدن جنوب صعيد مصر

"مع ذكر خاص لمحافظة قنا"

إعداد :

مهندسه/ فاطمه عبد المنعم إبراهيم محمد

رساله مقدمه إلى كلية الهندسه ، جامعة القاهره

كجزء من متطلبات الحصول على درجة ماجستير العلوم

فى الهندسه المعماريه

يعتمد من لجنة الممتحنين:

الأستاذة الدكتورة/ رويده رضا كامل	المشرف الرئيسي
الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد أمين	عضو
الأستاذة الدكتورة / ماجده توفيق متولي أستاذ العماره والإسكان – المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء	عضو
الأستاذ الدكتور / أحمد محمد شلبي	الممتحن الداخلي
الأستاذة الدكتورة / سحر عبدالله سليمان أستاذ العماره والإسكان – المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء	الممتحن الخارجي

كلية الهندسه ، جامعة القاهره

الجيزه – جمهورية مصر العربيه

٢٠١٥

مهنـــــــــدسه: فاطمه عبدالمنعم إبراهيم محمد

تاريـخ الميـــلاد: ١٩/ ٦ / ١٩٧٨

الجنسيـــــــــة: مصريه

تاريخ التسجيل: ١ / ١٠ / ٢٠٠٧

تـــاريخ المنـــح: / / ٢٠١٥

القســـــــــــم: الهندسه المعماريه

الدرجـــــــــــة: ماجستير العلوم

المشرفون : أ.د رويده رضا كامل

أ.د أحمد محمد أمين

أ.د ماجده توفيق متولي (أستاذ بقسم العمارة – المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء)

الممتحنـــــون :

أ.د رويده رضا كامل

أ.د أحمد محمد أمين

أ.د ماجده توفيق متولي (أستاذ العمارة والإسكان– المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء)

أ.د أحمد محمد شلبي

أ.د سحر عبدالله سليمان (أستاذ العمارة والإسكان – المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء)

عنـــوان الرسالـة :

التنمية الشاملة المستدامة لمدن جنوب صعيد مصر - "مع ذكر خاص لمحافظة قنا"

الكلمات الدالة : -

التنمية المستدامة، المشاركة، الإدارة المحلية، بناء القدرات، اللامركزية

ملخـــص البحـــث :

عانت مدن جنوب الصعيد من الإهمال الشديد لعقود طويلة ومن ثم أصبحت مليئة بالتداعيات والمشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وفي الآونة الأخيرة توجهت السياسات الحكومية إلي وضع إستراتيجيات عامة للتنمية الشاملة والمستدامة بهدف الإرتقاء الشامل بالبيئة العمرانية ككل وما يتبعها من تنمية في كافة المجالات الأخرى (الإجتماعية – الإقتصادية – الثقافية – البيئية) للنهوض بتلك المدن، إلا أن التنمية لا تؤتي ثمارها كما هو مخطط لها وعلى هذا فيتناول البحث إشكالية عدم إستدامة عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب صعيد مصر، وغياب المشاركة في التنمية، وقصور دور المحليات في ظل المركزية الإدارية وتهدف الدراسة إلى تدقيق مجموعة الخطوط الإرشادية لإستدامة عمليات التنمية الشاملة بمدن جنوب الصعيد.

محتويات البحث

- محتويات البحث..... أ
- قائمة الجداول..... ط
- قائمة الأشكال..... ي
- الإطار العام للبحث..... ع
  - مقدمة.
  - إشكالية البحث.
  - التساؤلات البحثية.
  - أهداف البحث.
  - أسباب الإختيار.
  - أهمية الدراسة.
  - الدراسات السابقة.
  - فرضية البحث.
  - منهجية البحث.
  - مكونات البحث (هيكل الدراسة).
- ملخص البحث..... ب ب

الباب الأول: المشاركة والإدارة وبناء القدرات أدوات فعالة لإستدامة العمليات التنموية لمدن جنوب صعيد مصر

الفصل الأول: المشاركة والإدارة وبناء القدرات عناصر أساسية لإستدامة التنمية (مفاهيم وتعاريف)

مقدمة ١
١-١ حول التنمية المستدامة ٢
١-١-١ مفاهيم التنمية المستدامة ٢
١-١-٢ المبادئ الأساسية للإستدامة ٣
١-١-٣ أبعاد التنمية المستدامة ٤
١-١-٣-١ الأبعاد العمرانية ٤
١-١-٣-٢ الأبعاد الإقتصادية ٥

١-١-٣-٣ الأبعاد البشرية ٦
١-١-٣-٤ الأبعاد الإجتماعية ٦
١-١-٣-٥ الأبعاد البيئة ٧
١-١-٣-٦ الأبعاد التكنولوجية ٧
١-١-٤ التحولات في مفهوم التنمية العمرانية بحثاً عن الإستدامة ٨
١-٢ المشاركة الشعبية كأداة فعالة في العملية التنموية ٩
١-٢-١ مفاهيم المشاركة ٩
١-٢-٢ أهمية عملية المشاركة ١٠
١-٢-٣ درجات المشاركة ١١
١-٢-٤ دور المشاركون في العملية التنموية ١٢
١-٣ الشراكة في عمليات التنمية ١٤
١-٣-١ مفهوم الشراكة ١٤
١-٣-٢ مبادئ وأسس الشراكة ١٥
١-٣-٣ منظومة الشراكة الجديدة في مصر ١٦
١-٣-٣-١ مستوى الثقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة..١٦
١-٣-٣-٢ متطلبات تطبيق منظومة الشراكة ١٧
١-٤ الإدارة المحلية والعملية التنموية ١٧
١-٤-١ مفهوم الإدارة المحلية ١٧
١-٤-٢ مبادئ الإدارة المحلية .....
١٨
١-٤-٣ اللامركزية (مفهوم – أنواع – معوقات) ١٩
١-٤-٣-١ أنواع اللامركزية ٢٠
١-٤-٣-٢ معوقات تنفيذ اللامركزية ٢٠
١-٤-٣-٣ نطاق تطبيق اللامركزية ٢٠
١-٤-٤ المعوقات الإدارية في عملية التنمية ٢١
١-٥ بناء القدرات كأحد ركائز التنمية المستدامة ٢١
١-٥-١ مفهوم بناء القدرات ٢٢
١-٥-٢ بناء القدرات وإستدامة التنمية ٢٣

١-٥-٢-١ أهمية بناء القدرات لتحقيق الإستدامة ٢٣
١-٥-٢-٢ المتطلبات الواجب توافرها لعملية بناء القدرات ٢٣
١-٥-٣ مستويات عملية بناء القدرات ٢٦
خلاصة الفصل الأول ٢٧

الفصل الثاني: السمات والخصائص العمرانية وغير العمرانية لمدن جنوب الصعيد
مقدمة. ٣٠
٢-١ الخصائص والسمات العامة لمدن جنوب الصعيد ٣٠
٢-١-١السمات والخصائص العمرانية لمدن جنوب الصعيد ٣٠
٢-١-١-١ الموقع والعلاقات المكانية ٣١
٢-١-١-٢ الكتلة العمرانية ٣١
٢-١-١-٣ استعمالات الأراضى ٣١
٢-١-١-٤ ارتفاعات وحالات المباني ٣٢
٢-١-١-٥ النسيج العمراني ٣٣
٢-١-١-٦ البنية الأساسية ٣٣
٢-١-١-٧ الخدمات ٣٤
٢-١-١-٨ شبكة الطرق ٣٤
٢-١-١-٩ الصورة البصرية للمدينة ٣٤
٢-٢ السمات والخصائص غير العمرانية لمدن جنوب الصعيد ٣٥
٢-٢-١ القيم الاجتماعية في مجتمع جنوب الصعيد ٣٥
٢-٢-١-١ البعد الأسري والعادات والتقاليد ٣٥
٢-٢-١-٢ القيمة التعليمية في مجتمع جنوب الصعيد ٣٦
٢-٢-١-٣ الأبعاد والقيم الاجتماعية ٣٨
٢-٢-٢ مؤشرات الفقر ٤٢
٢-٢-٣ المرأة في مجتمع جنوب الصعيد ٤٢
٢-٣ تأثير القيم الاجتماعية والثقافية لمجتمع الجنوب على عملية التنمية ٤٥
٢-٤ الأبعاد والمؤشرات الاقتصادية لمدن الجنوب كأحد أبعاد التنمية ٤٦
٢-٤-١ قوة العمل والبطالة ٤٦

٢-٤-١-١ قوة العمل ٤٦
٢-٤-١-٢ توزيع العاملين في سن العمل ١٥ سنة فأكثر في محافظات الصعيد ٤٨
٢-٤-١-٣ البطالة ٤٩
٢-٤-٢ الانشطة الاقتصادية الرئيسية بمحافظات جنوب الصعيد ٥١
خلاصة الفصل الثاني ٥٦

الباب الثاني: التجارب الفعالة في عمليات التنمية المستدامة

الفصل الثالث: نماذج من التجارب العالمية في التنمية الشاملة

مقدمة. ٦٠
٣-١ أسس ومعايير إختيار التجارب العالمية ٦٠
٣-٢ مراحل دراسة وتحليل وتقييم التجربة التنموية ٦٠
٣-٣ التجارب العالمية الفعالة في عمليات التنمية المستدامة ٦١
٣-٣-١ مدينة شنتزن – الصين. ٦١
٣-٣-٢ مدينة سورابايا – إندونيسيا. ٦٨
٣-٣-٣ مدينة بورتو أليجرى – البرازيل. ٧٣
٣-٣-٤ مدينة بيلوهوريزونتى – البرازيل. ٨١
٣-٣-٥ مدينة سامسون – تركيا. ٨٧
٣-٤ تحليل تجارب الدول النامية في مشروعات التنمية المستدامة ٩٤
٣-٥ تقييم التجارب العالمية من حيث قطاعات التنمية ٩٧
٣-٦ تقييم التجارب العالمية من حيث آليات تفعيل الإستدامة ٩٨
خلاصة الفصل الثالث ٩٩

الباب الثالث: تحليل وتقييم التجربة المحلية في عملية التنمية الشاملة

الفصل الرابع: تجربة محافظة قنا في التنمية الشاملة

مقدمة. ١٠٣
٤-١ اسباب اختيار التجربة ١٠٣
٤-١-١ معايير إختيار التجربة محل الدراسة ١٠٤

٤-٢ الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية ١٠٥
٤-٢-١ الموقع والمساحة ١٠٥
٤-٢-٢ التقسيم الإداري ١٠٦
٤-٢-٣ الخصائص السكانية ١٠٧
٤-٣ الوضع العام لمدينة قنا حتى ١٩٩٩ ..... ١١٠
٤-٣-١ المشاكلات العمرانية والبصرية ١١١
٤-٣-٢ المشاكلات الإجتماعية والإقتصادية ١١١
٤-٣-٣ المشاكلات السياحية ١١٢
٤-٤ إستراتيجية التنمية الشاملة المستدامة لمحافظة قنا ١١٢
٤-٤-١ المحور الاول: التنمية الإقتصادية ١١٣
٤-٤-٢ المحور الثاني: التنمية الزراعية ١١٣
٤-٤-٣ المحور الثالث: التنمية السياحية ١١٣
٤-٤-٤ المحور الرابع: التنمية الإجتماعية ١١٣
٤-٤-٥ المحور الخامس: التنمية العمرانية والبيئية ١١٤
٤-٥ آليات تنفيذ خطة التنمية الشاملة ١١٤
٤-٥-١ آلية الإدارة والتنظيم ١١٤
٤-٥-١-١ التخطيط ١١٤
٤-٥-١-٢ التنسيق ١١٦
٤-٥-١-٤ الرقابة والمتابعة ١١٦
٤-٥-٢ آلية التمويل ١١٧
٤-٥-٣ آلية التنفيذ ١١٨
٤_٦ إستراتيجية التنمية الشاملة لمدينة قنا ١١٨
٤-٦-١ التنمية العمرانية ١١٨
٤-٦-١-١ الخدمات ١١٨
٤-٦-١-٢ البنية الأساسية ١٢١
٤-٦-١-٣ المناطق السكنية ١٢١
٤-٦-١-٤ شبكة الطرق والمرور والمواصلات ١٢١
٤-٦-١-٥ المسطحات الخضراء ١٢٢

٤-٦-١-٦ الصورة البصرية للمدينة ١٢٣
٤-٦-٢ التنمية الإقتصادية ١٢٣
٤-٦-٢-١ الحفاظ على الرقعة الزراعية ١٢٣
٤-٦-٢-٢ خلق قاعدة صناعية ١٢٣
٤-٦-٢-٣ إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة ١٢٤
٤-٦-٣ التنمية الإجتماعية ١٢٤
٤-٦-٣-١ تلبية الإحتياجات الأساسية ١٢٤
٤-٦-٣-٢ زيادة الوعي والثقافة ١٢٥
٤-٦-٣-٣ الحث على المشاركة ١٢٥
٤-٦-٣-٤ رفع المستوى المعيشي للسكان ١٢٥
٤-٦-٤ التنمية البيئية ١٢٥
٤-٦-٤-١ الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية ١٢٥
٤-٦-٤-٢ الحد من التلوث ١٢٦
٤-٦-٤-٣ نظام إدارة البيئة ١٢٦
٤-٦-٥ التنمية السياحية ١٢٨
٤-٧ تحليل الصورة البصرية للمدينة ١٢٩
٤-٧-١ تنمية وتطوير المسارات (Paths) ١٢٩
٤-٧-٢ تنمية وتطوير الحدود (Edges) ١٣٠
٤-٧-٣ تنمية وتطوير الميادين (Nodes) ١٣١
٤-٧-٤ تنمية وتطوير العلامات المميزة للمدينة (Landmarks) ١٣٢
٤-٧-٥ تنمية وتطوير الأحياء (Districts) ١٣٢
٤-٨ المعوقات التى واجهت عملية التنمية والتطوير لمدينة قنا ١٣٤
خلاصة الفصل الرابع ١٣٥

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية – تحليل وتقييم تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة
مقدمة. ١٣٧
٥-١ الهدف من الدراسة الميدانية ١٣٧
٥-٢ موقع التجربة محل الدراسة الميدانية ١٣٨

٥-٣ المنهج العلمي المتبع لتحقيق الهدف من الدراسة ١٣٨
٥-٤ أدوات جمع البيانات (أدوات البحث) ١٣٩
٥-٥ الاستبيان كأداة للبحث ١٣٩
٥-٥-١ اختيار العينة البحثية ١٤٠
٥-٥-١-١ نوع العينة ١٤٠
٥-٥-١-٢ توصيف فئات العينة ١٤٠
٥-٥-١-٣ طريقة الاتصال بالعينة ١٤١
٥-٥-٢ شرح موجز لاستمارة الاستبيان ١٤١
٥-٥-٢-١ الاستمارة الخاصة بالمواطنين ١٤١
٥-٥-٢-٢ الاستمارة الخاصة بالجمعيات الأهلية ١٤٢
٥-٥-٣ استمارة الاستبيان ١٤٢
٥-٦ عرض وتحليل البيانات ١٤٢
٥-٦-١ عرض وتحليل بيانات الاستمارة الأولى الخاصة بالمواطنين ١٤٢
٥-٦-٢ تحليل إستمارة الاستبيان طبقاً للمؤشرات الأساسية التنمية الشاملة..... ١٦٢
٥-٦-٢-١ التنمية العمرانية ١٦٢
٥-٦-٢-٢ التنمية الاقتصادية ١٦٢
٥-٦-٢-٣ التنمية الاجتماعية ١٦٣
٥-٦-٢-٤ التنمية البيئية ١٦٣
٥-٦-٣ عرض وتحليل بيانات الاستمارة الثانية الخاصة بالجمعيات الأهلية ١٦٤
٥-٧ تحليل التجربة طبقاً للمؤشرات الأساسية للتنمية الشاملة..... ١٦٩
٥-٧-١ التنمية العمرانية ١٦٩
٥-٧-٢ التنمية الاقتصادية ١٦٩
٥-٧-٣ التنمية الاجتماعية ١٧٠
٥-٧-٤ التنمية البيئية ١٧١
٥-٨ تقييم تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة ١٧٢
٥-٩ تقييم تجربة مدينة قنا من حيث آليات تفعيل الإستدامة ١٧٥
٥-١٠ أهم نتائج التجربة ١٧٦

الفصل السادس: النتائج والتوصيات
٦-١ نتائج الدراسة النظرية ١٧٩
٦-١-١ نتائج خاصة بتكامل وشمولية العملية التنموية ١٧٩
٦-١-٢ نتائج خاصة بآليات تفعيل التنمية المستدامة ١٨٠
٦-٢ نتائج الدراسة التطبيقية ١٨٠
٦-٢-١ نتائج خاصة بتكامل وشمولية العملية التنموية ١٨٠
٦-٢-٢ نتائج خاصة بآليات تفعيل الإستدامة ١٨١
٦-٢-٣ نتائج خاصة بالنواحي التنظيمية والإدارية ١٨٢
٦-٣ التوصيات ١٨٢
٦-٤ الدراسات المستقبلية ١٨٣
الملاحق
ملحق (١) ١٨٤
ملحق (٢) ١٩٥
قائمة المراجع ٢٠٨

قائمة الجداول

جدول (١-١) يوضح المقارنة بين مصطلحي المشاركة والشراكة. ١٥
جدول (٢-١) مؤشرات القيد بالتعليم ومعدل القراءة والكتابة لمحافظات الصعيد ومصر. ٣٧
جدول (٢-٢) مؤشرات التنمية البشرية لمحافظات جنوب الصعيد ومصر. ٣٩
جدول (٢-٣) مؤشرات الفقر على مستوى محافظات مصر. ٤٢
جدول (٢-٤) نسبة قيد الفتيات بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي. ٤٣
جدول (٢-٥) إجمالى قوة العمل (+١٥) لمحافظات الصعيد ومصر. ٤٦
جدول (٢-٦) توزيع السكان في سن العمل في محافظات جنوب الصعيد. ٤٨
جدول (٢-٧) معدل البطالة % بالوجه القبلي والجمهورية. ٤٩
جدول (٢-٨) توزيع السكان العاملين فقط طبقاً لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية بمحافظات الوجه القبلي فقط (١٥ سنة فأكثر). ٥٢
جدول (٢-٩) يوضح قطاعات ومؤشرات التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد. ٥٨
جدول (٣-١) مقارنة بين التجارب العالمية من حيث قطاعات التنمية والأطراف المشاركة فى عملية التنمية. ٩٣
جدول (٣-٢) مقارنة بين التجارب العالمية من حيث قطاعات ومخرجات التنمية. ٩٤
جدول (٣-٣) مقارنة بين التجارب العالمية من حيث أدوات تفعيل التنمية المستدامة. ٩٦
جدول (٣-٤) تقييم التجارب العالمية من حيث قطاعات التنمية. ٩٧
جدول (٣-٥) تقييم التجارب العالمية من حيث آليات تفعيل الإستدامة. ٩٨
جدول (٤-١) توزيع السكان حسب فئات العمر الرئيسية لمحافظة ومدينة قنا. ١٠٨
جدول (٥-١) يوضح أسئلة وإجابات المبحوثين/المواطنين على إستمارة الإستبيان. ١٥٩
جدول (٥-٢) يوضح أسئلة وإجابات الجمعيات الأهلية على إستمارة الإسبيان. ١٦٨
جدول (٥-٣) تحليل تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة. ١٧٢
جدول (٥-٤) تقييم تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة المستدامة. ١٧٤
جدول (٥-٥) تقييم تجربة مدينة قنا من حيث آليات تفعيل الإستدامة. ١٧٥

قائمة الأشكال

شكل (١) يوضح هيكل البحث. ..... ب ب
شكل (١-١) يوضح مفهوم التنمية المستدامة. ٣
شكل (١-٢) يوضح المبادئ الأساسية للإستدامة. ٤
شكل (١-٣) يوضح أبعاد التنمية المستدامة. ٨
شكل (١-٤) يوضح درجات المشاركة. ١٢
شكل (١-٥) يوضح مبادئ الإدارة المحلية. ١٩
شكل (١-٦) يوضح المتطلبات الواجب توافرها لعملية بناء القدرات. ٢٥
شكل (١-٧) يوضح مستويات عملية بناء القدرات. ٢٦
شكل (٢-١) خريطة إستعمالات الأراضى لمدينة المنشأة. ٣٢
شكل (٢-٢) يوضح الخدمات الدينية بمدينة أسيوط. ٣٢
شكل (٢-٣) يوضح الخدمات العامة بمدينة أسيوط..... ٣٢
شكل (٢-٤) خريطة إرتفاعات المباني لمدينة سقالتة. ٣٢
شكل (٢-٥) خريطة حالات وارتفاعات المباني لمدينة أسيوط. ٣٣
شكل (٢-٦) يوضح النسيج العمراني لمدينة المراغة. ٣٣
شكل (٢-٧) خريطة توزيع الخدمات بمدينة المنشأة – محافظة سوهاج. ٣٤
شكل (٢-٨) خريطة شبكة الطرق بمدينة ساقلتة – مركز ساقلتة – محافظة سوهاج. ٣٤
شكل (٢-٩) يوضح مسجد أبى الحجاج بالأقصر. ٣٥
شكل(٢-١٠) لقطة عامة لمدينة الأقصر. ٣٥
شكل (٢-١١) يوضح مسجد العمرى بمدينة قوص – محافظة قنا. ٣٥
شكل (٢-١٢) معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي والثانوي. ٣٨
شكل (٢-١٣) العمر المتوقع عند الميلاد. ٤٠
شكل (٢-١٤) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بالجنيه. ٤٠
شكل (٢-١٥) دليل التنمية البشرية. ٤١
شكل (٢-١٦) نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي. ٤٤
شكل (٢-١٧) نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي. ٤٤
شكل (٢-١٨) قوة العمل (+١٥) كنسبة مئوية من إجمالي السكان. ٤٧
شكل (٢-١٩) النسبة المئوية لقوة العمل (+١٥) في الزراعة والصناعة والخدمات. ٤٧

شكل (٢-٢٠) نسب توزيع السكان في سن العمل ١٥ سنة فأكثر. ٤٨
شكل (٢-٢١) إجمالي معدل البطالة %. ٥٠
شكل (٢-٢٢) معدل البطالة % في ريف وحضر الوجه القبلي. ٥٠
شكل (٢- ٢٣) توزيع السكان طبقاً لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية بالوجه القبلي فقط (١٥ سنة فأكثر). ٥٣
شكل (٣-١) يوضح مقاطعة جواندونج – الصين. ٦٢
شكل (٣-٢) يوضح مدينة شنتزن – جواندونج. ٦٢
شكل (٣-٣) خريطة توضح موقع مدينة شنزن. ٦٢
شكل (٣-٤) خريطة توضح علاقة مدينة شنزن بهونج كونج. ٦٢
شكل (٣-٥) يوضح مدينة شنتزن (المنطقة محل الدراسة) ومناطق الامتداد عام ٢٠١٠. ... ٦٣
شكل (٣-٦) يوضح المخطط االعام لمدينة شنتزن ومنطقة الامتدادات. ٦٤
شكل (٣-٧) يوضح جزء من مخطط للمدينة. ٦٤
شكل (٣-٨) يوضح التنمية العمرانية للمدينة. ٦٤
شكل (٣-٩) يوضح موقع إندونيسيا. ٦٨
شكل (٣-١٠) إقليم جاوا الشرقية. ٦٩
شكل (٣-١١) مدينة سورابايا. ٦٩
شكل (٣-١٢) يوضح أحد الاسواق التجارية بمدينة سورابايا. ٧٠
شكل (٣-١٣) يوضح خريطة البرازيل. ٧٤
شكل (٣-١٤) يوضح ولاية ريو غراندى دو سول. ٧٤
شكل (٣-١٥) يوضح خريطة مدينة بورتو أليجرى. ٧٤
شكل (٣-١٦) يوضح تقسيم مدينة بورتو أليجرى إلى ١٦ منطقة محلية (حى). ٧٥
شكل (٣-١٧) يوضح مدينة بورتو أليجرى. ٧٦
شكل (٣-١٨) يوضح مجموعة لقطات للبيئة العمرانية بمدينة بورتو أليجرى. ٧٨
شكل (٣-١٩) يوضح استراتيجية التنمية في مدينة بورتو أليجرى. ٧٩
شكل (٣-٢٠) يوضح موقع مدينة بيلوهوريزونتى. ٨١
شكل (٣-٢١) يوضح مدينة بيلوهوريزونتى. ٨٢
شكل (٣-٢٢) يوضح مدن ولاية ميناس جيرايس. ٨٢
شكل (٣-٢٣) يوضح الطرق المخصصة للنقل العام والأخرى للمشاه. ٨٣

شكل (٣-٢٤) يوضح الشوارع المخصصة للمشاه. ٨٤
شكل (٣-٢٥) يوضح غرفة النقل العام. ٨٤
شكل (٣-٢٦) يوضح موقع محافظة سامسون. ٨٧
شكل (٣-٢٧) يوضح محافظة سامسون. ٨٨
شكل (٣-٢٨) يوضح موقع مدينة سامسون. ٨٨
شكل (٣-٢٩) يوضح مدينة سامسون – منطقة الدراسة. ٨٨
شكل (٣-٣٠) يوضح الأحياء السكنية المتدهورة بالمدينة. ٨٨
شكل (٣-٣١) يوضح الأحياء الفقيرة بعد تطويرها. ٨٩
شكل (٣-٣٢) يوضح خط السكك الحديدية الخفيفة. ٩٠
شكل (٤-١) يوضح موقع محافظة قنا بالنسبة لجمهورية مصر العربية. ١٠٢
شكل (٤-٢) يوضح مراكز محافظة قنا. ١٠٣
شكل (٤-٣) يوضح موقع مدينة قنا. ١٠٤
شكل (٤-٤) يوضح توزيع نسبة السكان حسب فئات العمر الرئيسية لمحافظة قنا. ١٠٦
شكل (٤-٥) توزيع نسبة السكان حسب فئات العمر الرئيسية لمدينة قنا. ١٠٧
شكل (٤-٦) توزيع نسبة السكان حسب فئات العمر الرئيسية لمحافظة ومدينة قنا. ١٠٧
شكل (٤-٧) يوضح تدهور البيئة العمرانية ١١١
شكل (٤-٨) تراكم المخلفات وانتشار التلوث ١١١
شكل (٤-٩) سوء استخدام الأراضي الفضاء ١١١
شكل (٤-١٠) يوضح مستشفى جراحات اليوم الواحد ١١٩
شكل (٤-١١) يوضح مستشفى الهلال ١١٩
شكل (٤-١٢) يوضح جامعة جنوب الوادى بقنا. ١١٩
شكل (٤-١٣) يوضح بعض الخدمات الرياضية بمدينة قنا. ١٢٠
شكل (٤-١٤) يوضح المباني السكنية المطلية باللون الأبيض. ١٢١
شكل (٤-١٥) يوضح إنارة أحد الطرق بالمدينة. ١٢١
شكل (٤-١٦) يوضح رصف وتشجير الطرق وتلوين البردورات. ١٢٢
شكل (٤-١٧) يوضح المساحات الخضراء بالمدينة. ١٢٣
شكل (٤-١٨) يوضح جدارية وتمثال بالمدخل الجنوبى للمدينة. ١٢٣
شكل (٤-١٩) يوضح نظافة شوارع المدينة. ١٢٦

شكل (٤-٢٠) يوضح نظافة وتتشجير وتظليل شوارع المدينة. ١٢٦
شكل (٤-٢١) يوضح كورنيش النيل بمدينة قنا. ١٢٨
شكل (٤-٢٢) يوضح مسجد سيدى عبد الرحيم القناوي. ١٢٨
شكل (٤-٢٣) يوضح بعض الطرق والشوارع بالمدينة بعد رصفها وإنارتها..... ١٢٩
شكل (٤-٢٤) يوضح بعض الطرق بعد رصفها وتشجيرها وتحديد ألوان البردورات..... ١٣٠
شكل (٤-٢٥) يوضح كورنيش النيل وأماكن مظللة..... ١٣٠
شكل (٤-٢٦) الجداريات الموجودة عند المدخل الغربي للمدينة أمام كوبري دندرة..... ١٣١
شكل (٤-٢٦) الجداريات الموجودة عند المدخل الغربي للمدينة أمام كوبري دندرة..... ١٣١
شكل (٤-٢٨) يوضح بعض الميادين التي تم تطويرها وتجميلها بالمدينة..... ١٣٢
شكل (٤-٢٩) يوضح بعض العناصر التشكيلية ١٣٢
شكل (٤-٣٠) يوضح مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي. ١٣٢
شكل (٤-٣١) يوضح طلاء المنازل باللون الأبيض. ١٣٣
شكل(٤-٣٢) يوضح تسوير الأراضي الفضاء ١٣٣
شكل (٤-٣٣) يوضح مجمع الورش خارج الكتلة السكنية. ١٣٣
شكل (٥-١) يوضح المخطط العام لمدينة قنا محل الدراسة. ١٣٨
شكل (٥-٢) يوضح الخدمات التي يحتاجها المجتمع. ١٤٣
شكل (٥-٣) مستشفى الهلال الأحمر. ١٤٣
شكل (٥-٤) مستشفى جراحة اليوم الواحد. ١٤٣
شكل (٥-٥) يوضح الخدمات المتوافرة ويستفيد منها المواطنون بشكل كامل. ١٤٤
شكل (٥-٦) يوضح لقطات لشوارع المدينة تظهر تأثير مشروع نظافة وتجميل المدينة. ١٤٤
شكل (٥-٧) يوضح الخدمات التي تحتاج إلى دعم وتطوير. ١٤٥
شكل (٥-٨) يوضح الخدمات التي تحتاج إليها المجتمع. ١٤٦
شكل (٥-٩) نسبة حدوث التنمية من وجهة نظر المبحوثين. ١٤٦
شكل (٥-١٠) يوضح المناطق الغير متصلة بشبكة مياه الشرب. ١٤٧
شكل (٥-١١) نسبة تكامل المرافق بالمدينة. ١٤٧
شكل (٥-١٢) نسبة استفادة المواطنين من مشروع تجميل المدينة. ١٤٨
شكل (٥-١٣) نسبة تأثير التنمية البيئية على سلوك المواطنين. ١٤٨
شكل (٥-١٤) نسبة حدوث تنمية في مجال الطرق والمرور. ١٤٨

شكل (٥-١٥) يوضح طلاء المباني باللون الأبيض. ١٤٩
شكل (٥-١٦) يوضح مجمع المواقف خارج المدينة. ١٤٩
شكل (٥-١٧) نسبة التنمية في الخدمات الصحية. ١٥٠
شكل (٥-١٨) نسبة التنمية في الخدمات التعليمية. ١٥٠
شكل (٥-١٩) يوضح نسبة استفادة المواطنين من مشروعات تحسين وتطوير المدينة. ١٥٠
شكل (٥-٢٠) كورنيش النيل بعد التطوير كجزء من الخدمات العامة بالمدينة. ١٥١
شكل (٥-٢١) يوضح نسبة الاستفادة من المشروعات السياحية. ١٥١
شكل (٥-٢٢) تطوير مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي والساحة أمامه. ١٥٢
شكل (٥-٢٣) الجدارية بجوار مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي تحكي الاحتفال بالمولد..... ١٥٢
شكل (٥-٢٤) نسبة الآراء حول تخصيص يوم في السينما للسيدات. ١٥٢
شكل (٥-٢٥) نسبة الآراء حول إنشاء السينما الصيفي. ١٥٣
شكل (٥-٢٦) نسبة الآراء حول الجداريات والاعمال الفنية. ١٥٣
شكل (٥-٢٧) بعض الجداريات التي تزين المدينة والموجودة في عدة مناطق. ١٥٣
شكل (٥-٢٨) نسبة التنمية في مجال الصناعة. ١٥٤
شكل (٥-٢٩) نسبة التنمية في مجال الزراعة. ١٥٤
شكل (٥-٣٠) نسبة ارتفاع مستوى الدخل. ١٥٥
شكل (٥-٣١) يوضح مجمع الورش خارج الكتلة السكنية. ١٥٥
شكل (٥-٣٢) نسبة الاستفادة من رسوم تجميل المدينة. ١٥٥
شكل (٥-٣٣) نسبة الاحتياجات التي توفرها الادارة المحلية. ١٥٦
شكل (٥-٣٤) نسب المشاركة في التنمية من وجهة نظر المبحوثين. ١٥٦
شكل (٥-٣٥) يوضح أهمية المشاركة في التنمية. ١٥٧
شكل (٥-٣٦) نسب المشاركة في المشروعات التنموية. ١٥٧
شكل (٥-٣٧) نسب الاستفادة من المشاركة في اللقاء الاسبوعى. ١٥٨
شكل (٥-٣٨) نسب المشاركة في المشروعات التنموية. ١٥٨
شكل (٥-٣٩) يوضح نسبة تطبيق مؤشرات التنمية العمرانية. ١٦٢
شكل (٥-٤٠) يوضح نسبة تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصادية. ١٦٢
شكل (٥-٤١) يوضح نسبة تطبيق مؤشرات التنمية الاجتماعية. ١٦٣
شكل (٥-٤٢) يوضح نسبة تطبيق مؤشرات التنمية البيئية. ١٦٣

شكل (٥-٤٣) نسب آراء الجمعيات في التنمية. ١٦٥
شكل (٥-٤٤) نسب تحقيق التنمية لاحتياجات المجتمع. ١٦٥
شكل (٥-٤٥) نسبة مشاركة الجمعيات في عملية التنمية. ١٦٥
شكل (٥-٤٦) نسبة مشاركة الأهالى في عملية التنمية. ١٦٦
شكل (٥-٤٧) نسبة شعور المواطنين بالإنتماء لمدينتهم. ١٦٧
شكل (٥-٤٨) يوضح مدى تطبيق مؤشرات التنمية العمرانية وفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة. ١٦٩
شكل (٥-٤٩) يوضح مدى تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصادية وفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة. ١٧٠
شكل (٥-٥٠) يوضح مدى تطبيق مؤشرات التنمية الاجتماعية وفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة. ١٧٠
شكل (٥-٥١) يوضح مدى تطبيق مؤشرات التنمية البيئية وفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة. ١٧١

مقدمـة:

– تتجه مدن العالم النامي عامة والمدن المصرية خاصة إلي خوض تجربة التنمية ، فالتنمية هي تنمية البشر والارتقاء بالانسان هو غاية التنمية بل هو المحور الرئيسي الذي ينبغي ان تدور حوله كل استراتيجيات وسياسات واهداف التنمية، ويترتب علي أن البشر هم أساس التنمية وجوب إعطاء اهتمام خاص للنواحي العمرانية، الاجتماعية، والثقافية، الاقتصادية والبيئية لتطوير وتنمية المجتمع،وتنمية المجالات السابقة معاً يطلق عليها التنمية الشاملة لكنها ليست كذلك فحسب انما التنمية هي التي تتوافر لديها القدرة علي التجدد الذاتي والاستمرار ومن هنا فإن التنمية المنشودة هي التنمية المعتمدة علي القوى الذاتية والموارد الخاصة بالمجتمع والتي تراعي الاعتبارات البيئية من جهة وتحافظ على حقوق الاجيال القادمة في الموارد من جهة اخرى وهذا هو مفهوم التنمية الشاملة المستدامة لما فيها من ارتقاء وتحسين لكل مجالات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وكذلك العمرانية ، فالتنمية العمرانية تعتبر بمثابة المرآة الحقيقية والتي تعكس احوال المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا وقد عانت المدن الصغيرة والمتوسطة بجنوب صعيد مصر من الإهمال وعدم الاهتمام من قبل المختصين سواء في الاستثمارات أو التمويل الموجه اليها للقيام بعمليات التنمية والارتقاء والتحسين فمعظم ميزانية الدولة موجهة وبشكل كبير إلى القاهرة وضواحيها، ونتيجه لذلك فقد تدهورت البيئة العمرانية لهذه المدن واصبحت مليئة بالتداعيات والمشكلات العمرانية والبيئية والاجتماعية والإقتصادية ولم تأخذ نصيبها الكافي من خطط التنمية والتطوير لفترات طويلة.

إلا أنه خلال العقود القليلة الماضية بدأت مدن العالم النامي عامة والمدن المصرية خاصة للالتحاق والمشاركة في ركب التنمية والتطوير والارتقاء بهدف تحسين البيئة العمرانية والحياة المعيشية بشكل عام.

وقد توجهت السياسات الحكومية الي وضع استراتيجيات عامة للتنمية الشاملة والمستدامة بهدف الارتقاء الشامل بالبيئة العمرانية ككل وما يتبعها من تنمية في كافة المجالات الاخرى (الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية – البيئية) للنهوض بالمدينة المصرية القائمة وكذلك فقد اعطت الحكومة الاولوية لتنمية مدن جنوب الصعيد بشكل خاص وبدأت بالفعل في تنمية بعضاً منها.

ومع بدأ الدول النامية خوض تجربة التنمية ادركت الحكومات ان اهداف التنمية الشاملة (الاجتماعية – الاقتصادية – العمرانية) لا يمكن ان تتحقق إلا من خلال تضافر جهود جميع القطاعات المتواجدة في المجتمع سواء القطاع العام (الحكومي) او القطاع الخاص او القطاع الاهلي (الجمعيات الاهلية)او افراد المجتمع مما اعطى اهتماماً متزايداً نحو اشتراك وتفعيل دور

القطاع الاهلي بكافة تنظيماته واتجاهاته في إدارة وصيانة البيئة وفي مشروعات الارتقاء والتنمية للمجتمعات العمرانية.

ومن هنا بدأ تطبيق مفهوم المشاركة الشعبية والاستعانة به في عمليات التنمية والارتقاء حيث تعتبر احد العناصر الاساسية التي تقوم عليها تنمية المجتمعات بشكل عام وتكاد تكون بمثابة الاداة الفعالة للتنمية الشاملة والتي اصبحت السبيل الوحيد والامثل المتاح امام حكومات دول العالم الثالث خاصة مصر للقيام بالعمليات التنموية نظراً لقلة الموارد ونقص الامكانات الموجه لعمليات التطوير والإرتقاء وكذلك عدم قدرة الدولة علي الدعم الكامل لمشروعات التنمية والتحسين فلم يعد عبأ العملية التنموية يقع كاملاً علي عاتق الدولة بل اصبح هناك اطراف اخرى مشاركة في العملية التنموية وداعمة لها بل ومحافظة على فاعليتها واستدامتها.

ونظراً لان الحكومة تحرص على انجاح جهود التنمية الشاملة والمستدامة والتي لا يمكن ان تتحقق بدون مشاركة فعالة من المجتمعات المحلية والتي تتمثل في المنظمات غير الحكومية والتي تساهم بنسبة كبيرة في وضع سياسات وبرامج التنمية والارتقاء والتحسين لما تملك من قدرات مادية عالية متمثلة في المعونات الخارجية او إقامة مشروعات استثمارية وكذلك توافر القدرات البشرية والكوادر القادرة علي تحقيق ومتابعة هذه التنمية ، فمن المفيد اشراك قطاعات عديدة في العملية التنموية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

الإدارةفي مصر تتسم بالمركزية الشديدة وقد كان لهذه الإدارة المركزية تأثيراً واضحاً على العملية التنموية فقد كانلها أثراً كبيراً على قصور دور المشاركة المحلية في عمليات التنمية وبناءاً على ذلك فإن توجيه الجانب الأكبر من الموارد إلى مركز صنع القرار والعاصمة مما أدى إلى وجود تنمية غير متكافئة في مختلف الأقاليم فنجد إقليم به درجة عالية من التنمية والإمكانات وآخر يفتقر إلى أقل موارد التنمية وبالتالي قلة العمليات التنموية به مثل إقليم جنوب صعيد مصر والذى عانى لسنوات طويلة من نقص الموارد الموجهه إليه، ومن هنا نجد أن تطبيق مبدأ اللامركزية في إتخاذ القرارات (اللامركزية الإدارية) سيؤدي إلى تمكين الإدارة المحلية والمحليات من المشاركة الفعلية في التنمية.

ومن خلال تطبيق مبدأ اللامركزية نجد أن هناك إهتمام شديد لتعزيز قدرة الإدارة المحلية وبناء قدراتها والذييعتبر جزءاً هاماً لتطبيق مبدأ الإدارة الحضرية بشكل أوسع والذي يعد أحد مقومات التنمية المستدامة، فقد قامت العديد من الدول النامية بالعمل على بناء القدرات المحلية لديها وذلك لأهمية هذا العنصر وأيضاً تفعيل وتوفيق العلاقة بين الإستدامة العمرانية وبناء القدرات من أجل تحقيق هدف أكبر وهو التنمية الشاملة المستدامة للمدينة المصرية.

إشكالية البحث:

توجهت السياسات الحكومية في الآونة الأخيرة إلي وضع إستراتيجيات عامة للتنمية الشاملة والمستدامة بهدف الإرتقاء الشامل بالبيئة العمرانية ككل وما يتبعها من تنمية في كافة المجالات الأخرى (الإجتماعية – الإقتصادية – الثقافية – البيئية) للنهوض بالمدينة المصرية القائمة، ومن هذا المنطلق فقد أعطت الحكومة الأولوية لتنمية مدن جنوب الصعيد لما تعانيه من إهمال شديد لعقود طويلة وبدأت بالفعل في تنمية بعضاً منها، وعلى الرغم من التوجه الدائم لإقامة مشروعات تنموية للإرتقاء بالبيئة العمرانية لمدن جنوب الصعيد إلا أنه لا يوجد أى صدى لهذه التنمية ففي أغلب الأحيان لا تؤتي التنمية ثمارها كما كان مخطط لها،أو تتوقف العمليات التنموية نهائياً دون إستكمالها، وعلى هذا فيتناول البحث **إشكالية عدم إستدامة عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب صعيد مصر** في ضوء الظروف التالية:

- غياب دور المشاركة الشعبية في العملية التنموية والإرتقاء بالبيئة العمرانية.
- قصور دور المحليات في عمليات التنمية مما يؤدي إلي عدم إستدامة التنمية.
- المركزية في إتخاذ القرارات ودورها في عرقلة عمليات التنمية.
- قصور أهداف عمليات التنمية الشاملة في ضوء عدم الإهتمام ببناء القدرات الإدارية وإهمال تنمية المهارات البشرية.

التساؤلات البحثية:

يجيب هذا البحث على عدة تساؤلات مطروحة تتدرج من الشمولية إلى التفصيل، حيث تتناول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

التساؤل الرئيسي:

كيفية تنمية مدن جنوب صعيد مصر تنمية شاملة مستدامة والحفاظ على إستمرارية هذه التنمية في ضوء الإمكانات المتاحة بهذه المدن؟

وهناك عدة تساؤلات فرعية:

١- ماهية الإستدامة، وأهميتها في إستمرار التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد؟

٢- ما هو دور المشاركة الشعبية في التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد؟ وكيفية تفعيل هذا الدور لتحقيق إستدامة هذه التنمية؟

٣- ما هو مفهوم الإدارة المحلية واللامركزية الإدارية؟ وكيفية تفعيل دور المحليات في العمليات التنموية؟

٤- كيفية بناء القدرات وجعلها أحد الأساليب الفعالة في عمليات التنمية الشاملة المستدامة لمدن جنوب الصعيد؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في:

تدقيق الخطوط الإرشادية لإستدامة عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب صعيد مصر مرتكزة على أربعة محاور أساسية هم:

- تفعيل دور المشاركة الشعبية في عمليات تنمية المدن في جنوب صعيد مصر و التنسيق والتفاعل والتواصل بين الأطراف المشاركة في العملية التنموية.
- أهمية تفعيل دور المحليات في عملية التنمية.
- تفعيل اللامركزية في إتخاذ القرارات والحث عليها كركن أساسي من أركان عمليات التنمية.
- الإهتمام بالمهارات البشرية وبناء القدرات الإدارية كإحدى الأساليب الفعالة في عمليات التنمية الشاملة المستدامة.

أسباب الإختيار:

١- أهملت الدراسات تناول موضوعات تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة والتعرف على المشكلات التى تواجهها، والعقبات التى تعيق التنمية الشاملة بها، والتى ينتمي إليها معظم مدن جنوب الصعيد، حيث عانت هذه المدن من الإهمال الشديد ونقص الإمكانات لفترات طويلة، وفي العقدين الماضيين بدأت مصر خوض تجربة التنمية والتطوير بهدف الإرتقاء الشامل بالمدينة المصرية، وفي تجربة فريدة من نوعها تم تنمية وتطوير مدينة قنا فى فترة وجيزة لا تتعدى الخمس سنوات فأصبح كل زائر لهذه المدينة يرى بعينه ملامح تلك التنمية.

ومن هنا جاءت أسباب إختيار هذا البحث لمحاولة وضع خطوط عريضة لتطوير وتنمية مدن جنوب صعيد مصر تنمية شاملة مستدامة.

٢- قلة الدراسات التي تناولت تنمية المدن المصرية بشكل عام ومدن جنوب الصعيد "الصغيرة والمتوسطة" بشكل خاص فمعظم الدراسات تناولت تنمية مناطق أو أحياء سكنية داخل المدينة (تنمية عمرانية) وأخرى تناولت تنمية أقاليم كاملة بشكل عام وشامل.

أهمية الدراسة:

تركز الدراسة على ضرورة تناول عملية التنمية بمنظورها الشامل في جميع القطاعات (العمرانية – الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية)، وليس في مجال واحد فقط بهدف تحقيق التكامل والإستدامة للعمليات التنموية لمدن جنوب الصعيد.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولة إستنباط إطار نظرى مكون من مجموعة من المؤشرات والتوصيات والإشتراطات لنجاح عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد والحفاظ على استدامتها عن طريق مشاركة كافة أفرد المجتمع المعنى بالتنمية، الإستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة للمدينة، والتكامل بين قطاعاتها المختلفة للنهوض والارتقاء بالمدينة ككل.

الدراسات السابقة *Literature Review*

لتكامل العملية البحثية يجب التطرق لمجموعة الدراسات البحثية التى تناولت موضوعات التنمية المستدامة بصفة عامة والذى أختص منها بدراسة تنمية المدن المصرية بصفه خاصة، والغرض من هذا الجزء هو محاولة الإلمام بما تم انجازه في موضوع الدراسة حتى لايكون هناك نوع من التكرار أو الإهدار لمجهود الباحثين، وأيضاً لتحقيق التواصل واستكمال سلسلة الأبحاث مع بعضها البعض بالشكل الذي يؤدى إلى تحقيق أهداف البحث وكذلك أقصى إستفادة علمية ممكنة.

- **رسائل الماجستير**

١- " آليات الإرتقاء والتنمية العمرانية بالمدينة المصرية – دراسة تجربة مدينة دمياط. "– لينا فايد أمين – قسم العمارة – كلية الفنون الجميلة – جامعة حلوان – ٢٠١٣.

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم الإرتقاء والتنمية العمرانية في المدينة المصرية والتعرف علي نتائجها، وكذلك دراسة استراتيجيات الإرتقاء والتنميه العمرانية بالمدينة، وأيضاً دراسة الجوانب الإدارية المسئولة عن مشروعات التنمية والإرتقاء العمراني في مصر، وكيفية تطبيق مفهوم الإرتقاء العمراني على تجربة مدينة دمياط في التنمية. ومنهجية البحث هي: المنهج النظري _ الاستقرائى ، والمنهج العلمي _ التحليلي المقارن ، والمنهج الاستنباطي. وخلصت الدراسة النظرية إلى ثلاثة محاور رئيسية تنبثق منها عدة نقاط فرعية يتم تفعيلها واستخدامها في تحليل وتقييم تجربة مدينة دمياط في التنمية والإرتقاء، وينتهى البحث بالنتائج والتوصيات.

٢- " إستدامة البيئات التراثية كمدخل لتنمية المدن المتوسطة – دراسة حالة مدينة المنصورة المصرية. " – مهند علي محمد فودة – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنصورة – ٢٠١١.

"Urban Heritage Sites' Sustainable As an Approach to the Intermediate Cities Development - Applied Study for Mansoura - Egypt" - ٢٠١١.

تتمثل المشكلة في تدهور البيئات التراثية في المدن المتوسطة والتى تعتبر واحدة من المشكلات العديدة التى تعانى منها تلك المدن نتيجة الإهمال لعقود طويلة، ويهدف البحث إلى الإستفادة من شبكة التعاون للمدن المتوسطة (قامت منظمة اليونسكو بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمعماريين بإنشاء شبكة التعاون بين المدن المتوسطة لتبادل الخبرات وتجارب التنمية لهذه المدن مع بعضها البعض، ومن ثم إيجاد حلول مبتكرة لحل مشاكل تلك المدن سواءً كانت مشاكل عمرانية، بيئية، إقتصادية، إجتماعية أو سياحية) في حل واحدة من المشكلات التى تعانى منها إحدى المدن المتوسطة (مدينة المنصورة المصرية) حيث تعانى بيئاتها التراثية من الإهمال والتدهور الشديد وسوء الإستخدام لسنوات عديدة ، وذلك لتحقيق الهدف الأساسي للبحث وهو السعي نحو إستدامة البيئات التراثية في المدن المتوسطة كمدخل لتنميتها وتطويرها والارتقاء بهذه المدن.ويتكون هيكل البحث من جزئين أساسيين ، الجزء الأول هو الجزء النظرى والذى يحتوى على ثلاثة أبواب، ثم الجزء الثاني وهو الجزء التطبيقي ويشتمل على الباب الرابع فقط، ثم النتائج والتوصيات. ويتناول الباب الأول على المدن المتوسطة (التعريف، الطبوغرافية، الحجم السكانى، العناصر العمرانية والآثار). بينما الباب الثاني يتضمن مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها وركائزها، ومفهوم التراث، ومواقع التراث العمراني.أما الباب الثالث فيشتمل على الدراسة التحليلة: حيث تم عرض وتحليل ومقارنة التجربة التنموية لكلاً من المدينتين المتوسطتين إزمير التركية وبيروت اللبنانية في مشروعات تنمية المراكز التراثية لكلا المدينتين وكيفية نجاح تلك التجارب وجعلها نقطة إنطلاق ومدخل نحو تحقيق تنمية شاملة مستدامة للمدينة ككل. بينما الباب الرابع فهو: الدراسة التطبيقية: مدينة المنصورة – التجربة المصرية كدراسة حالة. حيث يقوم البحث بالإستفادة من الدراسة التحليلية السابقة لمدينتي إزمير وبيروت واستخلاص ايجابيات هذه التجارب والاستفادة منها في وضع رؤية مستقبلة مستدامة لتنمية مركز مدينة المنصورة التراث، ويبنتهي البحث بالنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

٣- " ديمقراطية اتخاذ القرار في مشروعات الإرتقاء العمراني – دراسة حالة بمدينة المنصورة" – أحمد محمد حسين – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنصورة – ٢٠٠٩.

يتناول البحث أهمية تطوير المناطق العشوائية والنهوض والإرتقاء بالمناطق الحضرية، وتهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى إلقاء الضوء على أهمية الديمقراطية والشراكة فى إتخاذ قرارات تنفيذ مشروعات الإرتقاء والتطوير العمراني، والتعرف على أنظمة أجهزة الإدارة المحلية ودورها في تقييم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمشروعات التنموية، وشراكة وتضامن كافة الأطراف فى صنع القرارات مع مشاركة المجتمع المعني بالتنمية في اتخاذ القرار. ويتكون البحث من الدراسة النظرية (الباب الأول والثاني)، والدراسة التطبيقية (الباب الثالث)، الباب الأول: يتناول فكر الديمقراطية بشكل عام على مر العصور، ودور كل طرف من أطراف الشراكة فى الخطوات التنفيذية للإرتقاء العمرانى، ومقومات الإدارة المحلية أو الحكم المحلي. بينما الباب الثاني: يتناول فكر الإدارة المحلية بكل أشكاله على مر العصور ودورها فى عمليات الإرتقاء والتطوير، ومنهج التنمية المستدامة فى التنمية العمرانية، وينتهي هذا الباب بتجارب دولية ومحلية لمشروعات الإرتقاء العمراني. بينما الباب الثالث: فيتناول الدراسة التطبيقية حيث تحليل وتقييم مشروعات التنمية والإرتقاء بمدينة المنصورة، ويتنهي البحث بالنتائج والتوصيات.

٤- " تطوير المدينة بين الإدارة والتنفيذ" – داليا عبد الرازق عبد الرازق على – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنوفية – ٢٠٠٦.

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى إطار نظرى لتحسين الطابع والنوعية البصرية للمدينة المصرية وذلك من خلال تحليل تجارب كلاً من المدن الآتية (الإسكندرية– قنا – طنطا– الاسماعيلية) ويتكون البحث من خمسة أبواب رئيسية يتفرع كلاً منها إلى مجموعة من الفصول وفقاً للموضوعات المختلفة التي تتناولها هذه الدراسة بالبحث والتحليل: الباب الأول: تمهيد ومدخل عام لكامل البحث ويتم من خلاله تحديد المشكلة البحثية وأبعادها والمحاولات لحل هذه الإشكالية، ثم يستعرض هذا البحث وأهدافه الرئيسية ، والتساؤلات البحثية، وأهمية الدراسة، ثم يتناول منهجية البحث ومناطق الدراسة. بينما الباب الثاني: فجاء كإستعراض مرجعي لأدبيات التخصص بدراسة تجارب وخبرات عالمية وإقليمية وعربية وإفريقية ومصرية في مجال تطوير وارتقاء المدن وبيان أوجه المزايا والقصور في

كل تجربة واستخلاص الدروس المستفادة منها. أما الباب الثالث: الدراسة التطبيقة الميدانية: وذلك بدراسة تجربة كلاً من المدن التالية (الإسكندرية – قنا – طنطا – الإسماعيلية) في عمليات التنمية والتطوير. ويأتي الباب الرابع: لدراسة الإطار النظري لعملية التطوير والتجميل بما توصي به الدراسة وباستخلاص الخطة الازمة لتطوير باقي المدن المصرية. وينتهي البحث بالباب الخامس: الذي يعرض النتائج والتوصيات وأجندة البحث المستقبلية.

٥- "التنمية الشاملة كوسيلة فعالة لتنمية المناطق الريفية – دراسة تطبيقية على الريف المصري" – عبير محمد جلال الدين – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ٢٠٠٦ .

يهدف البحث إلى تدقيق أسس ومعايير التنمية الشاملة (الإقتصادية – العمرانية – البيئية – الإجتماعية) بالقرية الريفية المصرية من خلال معرفة مدى إمكانية تنمية القرى الريفية تنمية شاملة، وكذلك التعرف على وسائل التنمية الإجتماعية والإقتصادية بها. ويتكون البحث من جزء نظرى آخر تطبيقي في ثلاثة أبواب رئيسية مقسمة إلأى عدة فصول كالتالي: الباب الأول: يتناول تطور توجهات واستراتيجيات التنمية خلال العقود الماضية ويكون مدخلاً عن القطاع الزراعي في مصر، وكذلك رصد الملامح والسمات العمرانية (الصورة البصرية – الهيكل العمراني – المسكن الريفي – شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي.....) وكذلك الملامح والسمات غير العمرانية (الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والإدارية) للقرية المصرية. أما الباب الثاني: يناقش التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة حيث يستعرض المفاهيم الأولية والمختلفة للتنمية وما يتعلق بها من مصطلحات هامة، إلى جانب إستعراض الجوانب والقطاعات المختلفة للتنمية الشاملة (عمرانية – إقتصادية – إجتماعية)، وينتهي هذا الباب باستعراض التجارب العالمية والمحلية التى نجحت فى تطبيق التنمية الشاملة فى الريف وعرض الدروس المستفادة من كل تجربة وكيفية الاستفادة منها عند تخطيط التنمية الشاملة للقرى الريفية المصرية. بينما الباب الثالث: يختص بالدراسة التطبيقية ونتائج البحث حيث يتم تحليل وتقييم سياسات التنمية ومراحلها من خلال أدوات التنمية الشاملة المستخلصة من الباب السابق لقياس مدى نجاح استراتيجية التنمية الموضوعة فى تحقيق التنمية الشاملة للقرى المصرية حالة الدراسة، وينتهي هذا الباب بالنتائج والتوصيات النهائية وكذلك الدراسات المستقبلية.

٦- "معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنمية العمرانية". - إكرامي أحمد صابر - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني- ٢٠٠٥.

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد وتصنيف وتحليل معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنمية العمرانية من خلال استخدام إطار تحليلي مكون من أربعة عناصر أساسية وهم: أطراف ومراحل ودرجات ومعوقات عمليات المشاركة في التنمية المجتمعية وذلك من خلال تحليل مجموعة من التجارب المحلية في مجال التنمية العمرانية بالمشاركة وينتهي البحث باستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات المقترحة للتعامل مع معوقات مشاركة المجتمع المحلي بما يسهم في رفع كفاءة وعملية المشاركة. ويشتمل البحث على ثلاثة أجزاء رئيسية : الجزء الأول يشتمل على موضوع البحث وتحديد الهدف الرئيسي للدراسة وكذلك الإشكالية والمنهجية العامة للبحث، ثم مجموعة التعريفات والأدبيات الهامة والأساسية الخاصة بالمشاركة المحلية، وينتهي هذا الجزء بعرض وتحليل للأبحاث والدراسات السابقة والمعنية بمعوقات عمليات المشاركة . والجزء الثاني : يتناول إستنباط مجموعة العناصر الأساسية الأربعة (أطراف – مراحل – درجات – معقوقات) المشاركة، بينما الجزء الثالث والأخير ينقسم إلى جزءين رئيسيين: الأول : تحديد وتصنيف حالات الدراسة وتطور كل حالة، وأهداف وطبيعة المشاركة في كل منهما. والثانى: عرض تفصيلي لمنهج الدراسة وأساليب وأدوات البحث التى تم إستخدامها، وينتهي البحث بالنتائج المتعلقة بعملية المشاركة.

٧- "تقييم أداء التجمعات الحضرية على أسس التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية على مدينة الإسكندرية".

سومية أحمد عبد العال – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة الإسكندرية – ٢٠٠٤ .

تتمثل المشكلة الأساسية للدراسة في تسليط الضوء على أهمية وفعالية التنمية المستدامة عند تنفيذ مشروعات التنمية البيئية، والحد من المشاكل الناتجة من التحضر السريع في المدن المصرية. ويهدف البحث لوضع إطار عام ومؤشرات تقييم أداء التجمعات الحضرية بالمدينة المصرية على أسس التنمية المستدامة للوصول إلى تنمية عمرانية مستدامة. ويتكون البحث من جزئين أساسيين هما الجزء النظري والجزء التطبيقي، والجزء الأول هو المعني بالإطار النظري للدراسة ويحتوي على خمسة فصول تشتمل على المفاهيم الأساسية

حول التحضر والنمو، والبيئة الحضرية، وعملية التنمية، كما ناقشت فكر التنمية المستدامة من خلال التعريف بالأبعاد والأهداف والمبادئ ومدى تطبيق هذا المفهوم فى العمليات التنموية بهدف الحفاظ على البيئة، وطرق تقييم أداء التجمعات الحضرية على أساس التنمية المستدامة في مدينة الإسكندرية. بينما الجزء الثاني وهو الجزء التطبيقي ويحتوي على أربعة فصول ويتناول مناقشة مشاكل التنمية الشاملة على المستوى الوطني فى مصر، وسياسات التنمية التى تناولت هذه المشكلة، ثم مشكلات التنمية الشاملة في مدينة الإسكندرية والتي تعتبر المدينة الثانية في مصر، ودراسة خطط التنمية التي تعالج مشاكل التدهور العمراني داخل المدينة. وتنتهي الدراسة بالنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

- **رسائل دكتوراه**

١- " منهج مقترح لتطوير الصورة البصرية للمدينة المصرية المعاصرة – مدينة أسيوط كدراسة حالة" هبه عبدالرشيد الزيدي – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة اسيوط – ٢٠١٠.

تواجه المدن المصرية المعاصرة العديد من التحديات والمشاكل العمرانية والتى من أهمها تدهور الصورة البصرية للمدينة ، وعدم وجود إستراتيجية واضحة لعملية الإرتقاء والتطوير بالمدينة المصرية والتى يمكن معها ضمان إستدامة واستمرارية هذه التنمية. وقامت الدراسة بتحليل تجربة قنا فى التطوير والتنمية الشاملة واستنتاج منهج مقترح لتطوير الصورة البصرية للمدينة المصرية وتطبيقه على مدينة أسيوط كدراسة حالة، وينتهي البحث بالنتائج والتوصيات.

** **وتم إستخراج ورقة بحثية من الدراسة سابقة الذكر فى عام ٢٠٠٥ بعنوان:-**

"ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية – تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج" – وشاركت في مؤتمر الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران – المؤتمر المعماري الدولي السادس – جامعة أسيوط في الفترة من ١٥- ١٧ مارس ٢٠٠٥.

وتناولت الورقة البحثية دراسة وتحليل عملية التنمية الشاملة التي حدثت لمدينة قنا والمشكلات والمعوقات التي ظهرت في هذه العملية التنموية مع رصد للصورة الحضرية التى طرأت على شكل المدينة بعد التجربة، وتكتمل الدراسة بتقييم عملية تطوير المدينة واستخلاص إيجابياتها والتعرف على تداعياتها للإستفادة من مفاهيم وأساليب ومراحل هذه

التجربة ومدى إمكانية تطبيقها على المدن المصرية المماثلة وخاصة مدن صعيد مصر المجاورة لها. ويشتمل البحث على ١- المقدمة: الإشكالية، الهدف والمنهج ، ٢- مدخل نحو التنمية المستدامة للمدن المصرية: الأهداف، الخصائص والأطراف المشاركة ، ٣- الشراكة كمفهوم تنموي للمدن، ٤- الإدارة الحضرية ، ٥- بناء القدرة كأسلوب تنموي فعال ، ٦- مبادئ عامة في مشروعات تحسين البيئة الحضرية ، ٧- مدينة قنا كنموذج لتجربة تنموية يحتذى بها ، وينتهى البحث بنتائج التجربة وتوصيات الدراسة.

٢- "مشروعات التنمية المتواصلة للإرتقاء بالمناطق العمرانية المتدهورة في مصر".- رانيا فوزي رجب خليل – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة بالمطرية – جامعة حلوان – ٢٠٠٣.

يهدف البحث إلى التوصل إلى إطار عمل لدعم أساليب التعامل مع المناطق المتدهورة عمرانياً وتنظيم عمليات إدارة التمويل والمشاركة للإرتقاء بهذه المناطق. ويتكون البحث من الدراسة النظرية والتى تشمل الباب الأول والثاني ثم الدراسة التطبيقية في الباب الثالث بينما يحتوي الباب الرابع على المنهجية المقترحة لموضوع البحث. الباب الأول: يتناول مفهوم وأبعاد وأهداف ومحاور التنمية المستدامة، كما يتناول دراسة أدوات تفعيل عمليات التنمية العمرانية للإرتقاء بالمناطق المتدهورة، ثم ينتهي هذا الباب بعرض المشكلة البحثية والتى تتمثل في قصور البرامج والسياسات الموجهه للإرتقاء بالمناطق المتدهورة في مجال التنمية العمرانية. ويأتي الباب الثاني ليستعرض آليات تمويل عمليات التنمية المستدامة، وكذلك طرح آليات جديدة ومقترحة بشأن مصادر تمويل المشروعات التنموية، ودراسة دور المؤسسات المانحة لتمويل مشروعات التنمية العمرانية. بينما يتناول الباب الثالث: عرض وتحليل التجارب العالمية والمحلية في مجال التنمية العمرانية المتواصلة من حيث نظم الإدارة والمشاركة والتمويل. والباب الرابع يتم فيه وضع الإطار العام والمنهج المقترح لدعم أساليب التعامل مع مشروعات التنمية العمرانية المتواصلة في مصر، وينتهي البحث بالنتائج والتوصيات.

٣- "تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة".- ريمان محمد ريحان – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ٢٠٠٢.

تهدف الدراسة إلى طرح وصياغة وتطوير وتقييم مدخل متكامل ومنهجية لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة بهدف تحقيق الإستدامة والتواصل لدور المجتمع المدني فى منظومة التنمية العمرانية وذلك من خلال إعادة صياغة مفهوم التمكين ليصبح أداة واقعية لتحقيق الإستدامة لمواجهة التدهور العمراني وكذلك التعرف على دور المجتمع فى عمليات التنمية وإعادة صياغة الأدوار المشاركة في المشروعات التنموية. ويتكون البحث من خمسة أبواب رئيسية يناقش الباب الأول: القضايا والإشكاليات والمتغيرات المرتبطة بعملية التحضر والنمو العمراني، ومفاهيم وأسباب التحضر، ومفهوم الدول النامية وخصائصها الإقتصادية والإجتماعية، ثم التعرض إلى توجهات الدولة لتفادي ظاهرة التحضر. ويحتوي الباب الثانى: على مفهوم وفكر التنمية، مفهوم وأهداف وركائز التنمية المستدامة والآليات الواجب اتباعها لتحقيقها، والتعرف على على الأطراف المشاركة لتنمية المجتمع من أجل تحقيق الإستدامة في التنمية. أما الباب الثالث: فيتناول فى الجزء الأول التعرف على مفهوم التمكين والتطرق إلى المبادئ العامة للتمكين ثم التعرف على أهميته في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، بينما الجزء الثانى من هذا الباب يتناول دراسة العلاقة بين التمكين والتنمية المستدامة والتعرف على متطلبات التمكين من أجل الإستدامة، ومفهوم التمكين المستدام وأهدافه ومراحله وتمكين المجتمع في منظومة التنمية العمرانية كمدخل لإستدامة العمليات التنموية. بينما الباب الرابع: يهدف إلى التوصل لمنهج متكامل لتطبيق مفهوم التمكين عملياً بمشروعات التنمية العمرانية المستدامة. وينتهي البحث بالباب الخامس الذي يحتوى على النتائج والتوصيات.

فرضية البحث:

- مفهوم التنمية المستدامة يتصل بمفهوم المشاركة الشعبية إتصالاً وثيقاً فلا تنمية عمرانية دون مشاركة جميع أفراد المجتمع المعني بالتنمية وكذلك يجب أن تتضافر جهود كل القطاعات المكونة للمجتمع (الحكومي- الخاص- الأهلي) في وضع برامج وسياسات العملية التنموية والوقوف على تنفيذها وإستدامها، فالتنمية القطاعية ليست هي الهدف الرئيسي لتنمية مدن جنوب الصعيد ولكن يجب إتباع سياسة التنمية الشاملة والمتكاملة للنهوض بالمدينة ككل والحفاظ على العملية التنموية وإستدامتها.

- المحليات بجنوب صعيد مصر في ظل مركزية الإدارة والقرارات تصبح سلطاتها مجمدة ومشاركتها في عملية التنمية محدودة للغاية ولاتساعد على إستدامتها، وتحتاج إلي منهج جديد لإتباعه وهو اللامركزية الإدارية والمالية.
- تحتاج عملية التنمية الشاملة المستدامة لمدن جنوب الصعيد إلى التنسيق والتكامل بين أطراف العملية التنموية والتواصل والتفاعل بينهم (المشاركة الشعبية، الإدارة المحلية، مركزية الإدارة والقرارات وبناء القدرات) لإنجاح عملية التنمية وتحقيق النتائج المرجوة منها.

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات البحثية السابقة ولتحقيق الأهداف المرجوة سيعتمد البحث على مجموعة من الخطوات المنهجية التى تعتمد على الإستقراء والتحليل والإستنتاج والتطبيق فينقسم البحث إلى:

أولاً : الإطار النظري:

– تم إستخدام " **المنهج الإستقرائي – المنهج التحليلي** " بالأجزاء الأولى منه من خلال الدراسات النظرية لمجموعة المفاهيم والأطر النظرية والأساسية وثيقة الصلة بموضوع التنمية المستدامة، وما يرتبط بها من مفاهيم ومبادئ المشاركة، والإدارة المحلية وبناء القدرات.

– ثم إستخدام "**المنهج الوصفي – المنهج التحليلي – المنهج التحليلي المقارن**" في عرض وتحليل تجارب بعض الدول في التنمية الشاملة المستدامة للمدن القائمة.

ثانياً: الإطار التطبيقي:

يتناول هذا الإطار " **المنهج التطبيقي** " ويختص بدراسة تحليلية للتجربة المحلية " تجربة محافظة قنا في التنمية والتطوير والإرتقاء" كنموذج يمكن الاستفادة منه لوضع سياسات وإستراتيجيات عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب صعيد مصر مع إستدامة العملية التنموية لتلك المدن.

ثالثاً: النتائج والتوصيات:

من الإطارين السابقين " **النظري والتطبيقي**" تم استخدام "**المنهج الإستنباطي** " لتدقيق مجموعة من الخطوط الإرشادية لإستدامة عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب صعيد مصر.

هيكل الدراسة

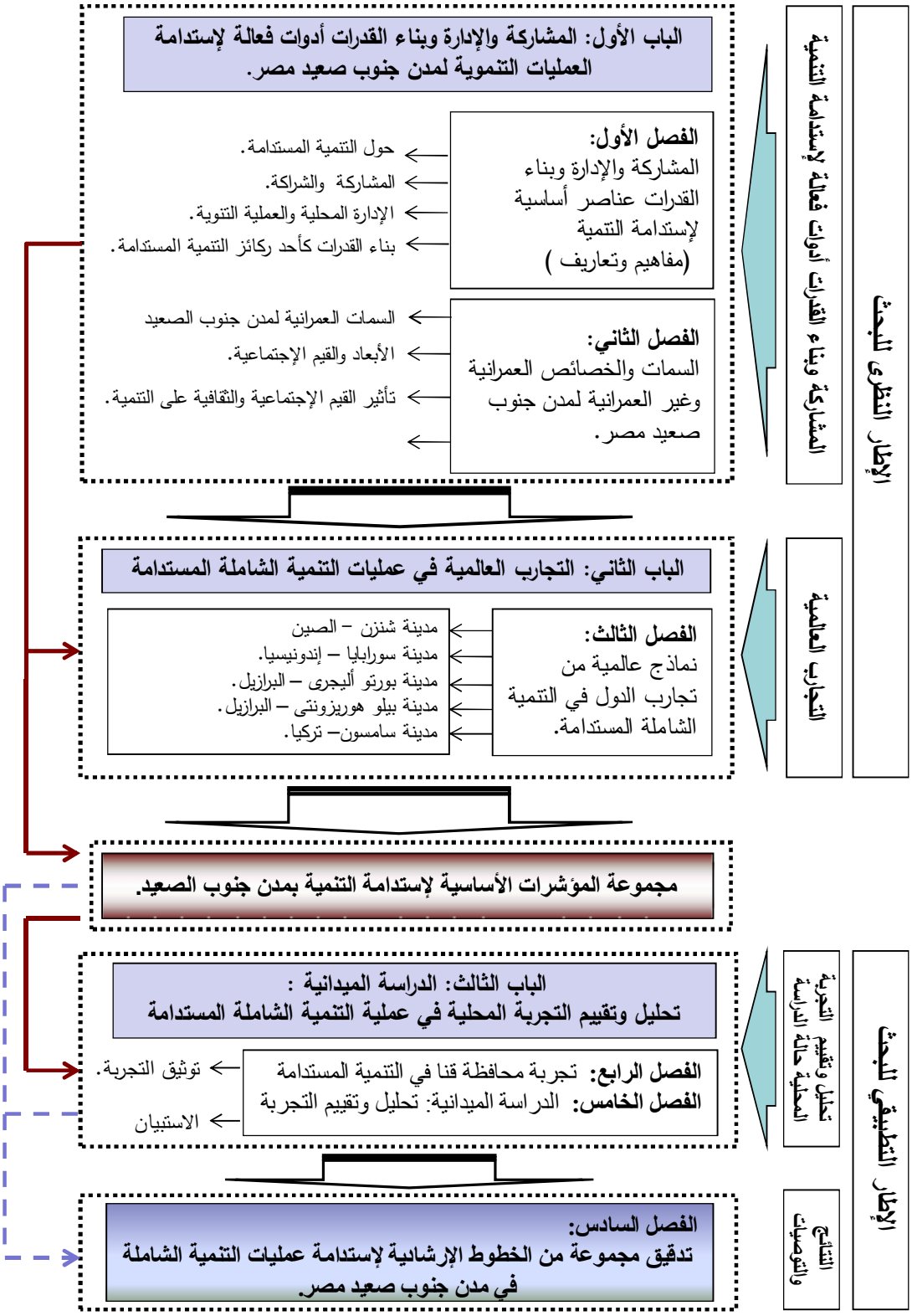

شكل (١) يوضح هيكل البحث.

المصدر: من إعداد الباحثة

مكونات البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

الجزء الأول: الدراسة النظرية.

الجزء الثاني: الدراسة التطبيقية.

الجزء الثالث: النتائج والتوصيات.

الجزء الأول: الدراسة النظرية

وتشتمل على:-

الباب الأول:

يعتبر هذا الباب هو الأساس النظري للبحث حيث يتناول كافة المفاهيم والتعاريف الأساسية وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة، والإطار النظري للدراسة وذلك من خلال :

- **الفصل الأول:**

يختص هذا الفصل من الدراسة بالعرض النظري لمجموعة مفاهيم، مميزات، ابعاد وركائز التنمية المستدامة، ومفهوم وأهمية وأهداف المشاركة وكذلك ايجابياتها ودرجاتها ومبادئها ومقوماتها والمعوقات التى تعترض مبدأ المشاركة، وكذلك الشراكة (مفهوم، مزايا، معوقات)، منظومة الشراكة في مصر، ومقومات ومبادئ الإدارة المحلية والتعرف على مفهوم بناء القدرات ومدى أهميته لإستدامة العملية التنموية

- **الفصل الثاني:**

ويشتمل هذا الفصل على السمات العمرانية لمدن جنوب الصعيد والأبعاد الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة في مجتمع جنوب الصعيد ومدى تأثيرها على العمليات التنموية بتلك المدن، وكذلك المؤشرات الإقتصادية والتى لها تأثير مباشر على عملية التنمية.

الباب الثاني:

يعتبر هذا الباب هو محور البحث حيث يقوم بربط الجزء النظري بالتطبيقي وذلك من خلال:

- **الفصل الثالث:**

يشمل هذا الفصل عرض وتحليل مجموعة من التجارب العالمية التى عملت في مجال التنمية المستدامة للمدن القائمة في القطاع العمراني والبيئي والإجتماعي والإقتصادي.

الجزء الثاني: الدراسة التطبيقية

وتشتمل على:-

الباب الثالث:

يمثل هذا الجزء من البحث نتائج الدراسة وذلك من خلال:

- **الفصل الرابع:**

يتم في هذا الفصل توثيق لحالة الدراسة – تجربة مدينة قنا في الارتقاء والتطوير والتنمية –متضمناً استراتيجية وأهداف خطة التنمية الشاملة المستدامة، وخطة التنمية وآليات تنفيذها وكيفية التمويل، والأطراف المشاركة في التنمية.

- **الفصل الخامس:**

يتم في هذا الفصل عرض الدراسة الميدانية لمدينة قنا وتحليل وتقييم التجربة.

الجزء الثالث: النتائج والتوصيات

وتشتمل على:-

- **الفصل السادس:**

يحتوى على مجموعة من النتائج النهائية والتوصيات العامة بالإضافة إلى مجموعة الدراسات المستقبلية التى يقترحها البحث.

الملخص

يناقش البحث قضية عدم إستدامة عمليات التنمية الشاملة بمدن جنوب صعيد مصر وغياب دور المشاركة في العمليات التنموية في ظل مركزية القرارات، وتهدف الدراسة إلى تدقيق الخطوط الإرشادية لإستدامة عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب صعيد مصر.

وينقسم البحث إلى: الدراسة النظرية لمجموعة من المفاهيم والتعاريف والمبادئ بالإضافة إلى مجموعة التجارب العالمية في مجال التنمية الشاملة للمدن القائمة، ويلى ذلك: الدراسة التطبيقية على الحالة المصرية (تجربة مدينة قنا في التنمية والتطوير)، من خلال الأبواب والفصول التالية:

الباب الأول: المشاركة والإدارة وبناء القدرات أدوات فعالة لإستدامة التنمية لمدن جنوب الصعيد

الفصل الأول: المشاركة والإدارة وبناء القدرات عناصر أساسية لإستدامة التنمية (مفاهيم وتعاريف)

ويتناول هذا الفصل من الدراسة العرض النظري لمجموعة مفاهيم وأبعاد التنمية المستدامة، مفهوم وأهمية وإيجابيات المشاركة، مفهوم ومزايا وأهمية الشراكة، مقومات ومبادئ الإدارة المحلية فى ظل لامركزية إدارية ومالية، والتعرف على مفهوم وأهمية بناء القدرات.

الفصل الثاني: السمات والخصائص العمرانية وغير العمرانية لمدن جنوب الصعيد

ويتضمن هذا الفصل السمات والخصائص العمرانية لمدن جنوب الصعيد والأبعاد والقيم الإجتماعية والثقافية السائدة والمؤشرات الإقتصادية والأنشطة الرئيسية في تلك المدن ودراسة مدى تأثير كل هذه الخصائص والسمات على إستدامة التنمية.

الباب الثاني: التجارب الفعالة في عمليات التنمية الشاملة

الفصل الثالث: نماذج من التجارب العالمية في التنمية الشاملة

ويتناول هذا الفصل عرض وتحليل مجموعة التجارب العالمية في التنمية الشاملة للمدن القائمة لإستخلاص مجموعة من الدروس المستفادة وكيفية تطبيقها على الحالة المصرية.

الباب الثالث: تحليل وتقييم التجربة المحلية في عملية التنمية الشاملة

الفصل الرابع : تجربة محافظة قنا في التنمية الشاملة

ويشتمل هذا الفصل على عرض حالة الدراسة " تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة والتطوير" متضمناً إستراتيجية وأهداف خطة التنمية، وآليات تنفيذها، والأطراف المشاركة في التنمية.

الفصل الخامس : الدراسة الميدانية – تحليل وتقييم تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة

ويتم في هذا الفصل عرض الدراسة الميدانية لمدينة قنا وتحليل وتقييم التجربة.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

يحتوى على النتائج النهائية للبحث، والدراسات المستقبلية التى توصي بها الدراسة.

مقدمة:

إن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها بل هو محورها ولن تتم التنمية بدونه ويشكل موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بارزة على الصعيد المحلي والدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماماً دولياً متزايداً موجهاً نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك نتيجة للتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني، والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي وما إلى ذلك من مشاكل بيئية كبيرة يواجهها العالم أجمع والدول النامية بشكل خاص وأدى ذلك إلى الإعتراف بأن المشاكل البيئة لا تنفصل عن مشاكل المجتمع ولا عن عملية النمو الإقتصادي بشكل عام، حيث أن كثيرا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية التي يعتمد عليها العالم.

وقد أدركت الحكومة أن أهداف التنمية الشاملة لمدن جنوب صعيد مصر لا يمكن تحقيقها إلا بتضافر جهود جميع القطاعات المتواجدة في المجتمع سواءً الحكومة أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني أو أفراد المجتمع المعني بالتنمية في ضوء إدارة محلية للمدينة.

ونظراً لزيادة أعباء التنمية على عاتق الدولة في الدول النامية فقد قامت الحكومات المركزية بتوزيع المهام الإدارية بينها وبين الإدارات المحلية.

١-١ حول التنمية المستدامة

منذ نهاية الألفية الثانية أصبح مفهوم "الإستدامة" جزءاً لا يتجزأ من مفهوم التنمية وذلك على أساس أن الإستدامة تعنى إستمرار التنمية وتواصلها، فالتنمية المستدامة تعني إشباع حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها ومن هنا تأتى فكرة الإستدامة.

١-١-١ مفاهيم التنمية المستدامة

نشأت فكرة التنمية المستدامة عندما بدأ العالم يدرك أن عملية التنمية أخذت إتجاهاً اقتصادياً بحتاً دون النظر الي التأثيرات الناجمة الضارة بالبيئة، حيث رأى العلماء أن التنمية السريعة يعقبها دائماً تدهور وأن معدل التنمية السريع يعجل بالتدهور السريع ، وبذلك بدأ التفكير في مفاهيم جديدة تحقق استمرارية التنمية مع منع تدهور البيئة أو على الأقل الحفاظ على المستوى الموجود بالفعل [١].

وقد طرحت فكرة التنمية المستدامة لأول مرة في اللجنة العالمية للبيئة والتنمية

[١] شفق الوكيل-"التخطيط العمراني (مبادئ- أسس- تطبيقات)"- الجزء الأول- ٢٠٠٦..

(WCED) المعروفة بلجنة برونتلاند Pruntland عام ١٩٨٧ والتي عرفت التنمية المستدامة بأنها:- "التنمية التي تحقق احتياجات مجتمع حاضر بدون إضعاف قدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم" [٢]

والتنمية المستدامة هي "نمو إقتصادي بدون الجور على البيئة، ويوفي بحاجات الأجيال الحالية دون التعدي على قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها"[٣]

كما تعرف التنمية المستدامة على إنها " تقليل الفقر، والتحسينات في الجوانب الصحية والتعليمية والحقوق السياسية والثقافية والإجتماعية الأخرى للفقراء على أن يتم ذلك بدون نتائج سلبية على البيئة وبدون أن تتعرض قدرة الأجيال المستقبلية للخطر في تلبية احتياجاتها"[٤]

ومما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بشكل عام على إنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

ومما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تهتم بالإحتياجات الحالية قدر اهتمامها بالإحتياجات المستقبلية [٥]

والتنمية المستدامة تدعوا إلى الربط ما بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التي تعتبر من المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المعيشة للمجتمع، ولذلك فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل في ثلاثة مجالات رئيسة هى [٦]:-

- النمو الاقتصادي والعدالة:

إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليا بما بينها من ترابط تستلزم نهجا متكاملاً لتهيئة النمو المسئول الطويل المدى، مع ضمان عدم تخلف أية دولة أو مجتمع عن الركب.

- حفظ الموارد الطبيعية والبيئة:

حفظ التراث البيئي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة، ويجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.

---

[٢] الأمم المتحدة- "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية"- النرويج- ١٩٨٧.

[٣] Lorne, et. al.,1999, Think Twice, "Sociology Looks at Current Social Issues", Prentice Hall, New Jersey, 1999.

[٤] United Nations Center for Human Settlements,1994 " National Experiences with Shelter Delivery for the Poorest Groups", Nairobi, 1994.

[٥] شفق الوكيل- مصدر سابق.

[٦] "نظرة إلى مفهوم التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس- فلسطين٢٠٠٧.

- العدالة الاجتماعية:

وتعني حق جميع فئات المجتمع في التمتع بمستوى مناسب من الخدمات والمرافق والحياه عامة.

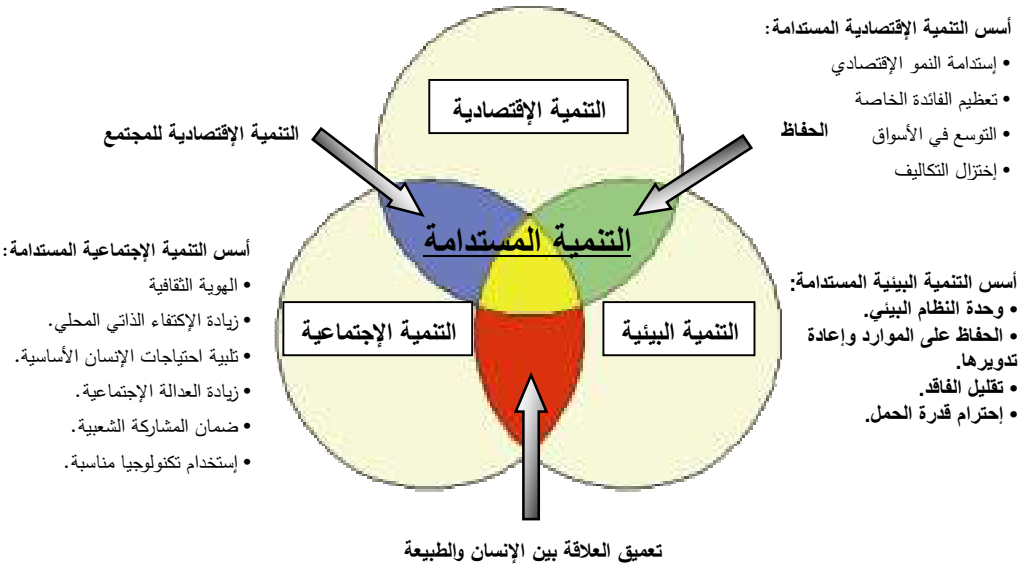

شكل (١-١) يوضح مفهوم التنمية المستدامة [٧]

١-١-٢ المبادئ الأساسية للإستدامة

إستخلص تقرير لجنة برونتلاند (Pruntland) أربعة مبادئ أساسية كمدخل للإستدامة العالمية وهي كالتالي[٨]:-

١- القضاء على الفقر خاصة في العالم الثالث وهذا أمر ضروري ليس فقط من حيث النواحي الإنسانية وإنما أيضاً كقضية بيئية.

٢- يجب على العالم المتقدم تخفيض إستهلاكه من الموارد وكذلك تخفيض إنتاجه للنفايات.

٣- لم يعد التعاون العالمي في القضايا البيئية اختيارياً بل أمر واجب على كل الدول.

٤- التغير نحو الإستدامة يمكن أن يحدث فقط من خلال المداخل المبنية على المجتمعات التي تأخذ الثقافات المحلية باحترام وجدية.

وهناك مجموعة أخرى من المبادئ هي ثمرة البحث الذي قام به عدد من الباحثين الذين أعدوا كتيبا بعنوان "مجتمعنا مستقبلنا" وهي أيضا مبنية على خبرتهم بما هو ملائم للمجالس المحلية[٩]:-

- **الدمج** : دمج الإعتبارات البيئية والإجتماعية والإقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.

---

[٧] شفق الوكيل- التخطيط العمراني (مبادئ- أسس- تطبيقات)- الجزء الأول- ٢٠٠٦.

[٨] شفق الوكيل- مصدر سابق.

[٩] "نظرة إلى مفهوم التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس- فلسطين٢٠٠٧.

- **مشاركة المجتمع:** لا يمكن تحقيق الإستدامة دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.
- **العدالة ضمن الأجيال وبينها:** الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي وللأجيال المقبلة.
- **تحسن متواصل:** إن الوضع البيئي المتدهور يلزم باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
- **سلامة بيئية:** العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

شكل (١-٢) يوضح المبادئ الأساسية للإستدامة
المصدر: من إعداد الباحثة بتجميع من مصدر ٩

١-١-٣ أبعاد التنمية المستدامة

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادًا متعددة تتداخل فيما بينها لتحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى ستة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد العمرانية والإقتصادية والبشرية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية[١٠].

١-١-٣-١ الأبعاد العمرانية

يقصد بالتنمية العمرانية "الإرتقاء بالبيئة وتوفير الإحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الإتصال وشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الإجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها"[١١].
وتهدف برامج التنمية العمرانية لإيجاد حلول للمشاكل العمرانية للمدن متمثلة في:
١- تحسين البيئة العمرانية المتدهورة والخدمات الأساسية (التعليمية - الصحية - الترفيهية -

[١٠] United Nation Conference of Human Settlements,1992, the Habitat Agenda," global plan of action",1992.
[١١] البنك الدولي- "تقرير عن التنمية في العالم - دخول القرن ال٢١"-٢٠٠٠ - مركز الأهرام للترجمة والنشر- القاهرة.

الخدمات العامة) والبنية التحتية من مرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.
٢- تحسين الصورة البصرية للمدينة.
٣- تخطيط وتصميم مستوطنات جديدة، تطوير الكتلة السكنية الحالية مع توفير وحدات سكنية.
٤- خلق فرص عمل جديدة لتقليل تيارات الهجرة من الريف للمدن.
٥- خفض معدلات التركز السكانى في المدن الكبرى بإنشاء مناطق جديدة تستقطب أعداد كبيرة من السكان وتستوعب الزيادات السكانية المتوقعة.
٦- تحسين شبكة الطرق بإعادة رصفها وإنارتها وتوسعة الطرق القائمة وإنشاء طرق جديدة.

١-١-٣-٢ الأبعاد الإقتصادية

إن البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة يوضح الإنعكاسات الحالية والمستقبلية للإقتصاد على البيئة ويوضح اي لا ضاً مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة توفق بين هذين البعدين للمحافظة على البيئة الطبيعية من الأفعال البشرية المؤدية لتلوث البيئة [١٢].

وفيما يلي بعض النقاط الهامة التي توضح أهمية البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة:-

١ – يجب أن تكون قيمة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية متقاربة بين سكان الدول النامية والمتقدمة.
٢ – يجب إيقاف إهدار الموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة إستخدام هذه الموارد.
٣- تحسين مستوى كفاءة إستخدام الطاقة وعدم إهدارها.
٤- التنمية المستدامة في البلدان النامية تعني تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر والنمو السريع للسكان وتدهور البيئة.
٥- إن الحد من التفاوت في الدخل وتخفيف عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة تعتبر غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على الخدمات ، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.
٦- خلق قواعد اقتصادية جديدة، وإقامة مشروعات متوسطة وصغيرة لتوفير فرص عمل للشباب.
وستتم دراسة الأبعاد الإقتصادية لمدن جنوب الصعيد بشكل مفصل في الفصل الثاني من البحث.

[١٢] أبعاد التنمية المستدامة، د، ن، تم استرجاعها بتاريخ ١٩ مايو، ٢٠٠٩ من http://www.unesco.org/most/sd_arab/fich1a

١-١-٣-٣ الأبعاد البشرية

وتعني التنمية المستدامة بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة كالتالى:

١ – أهمية توزيع السكان : لتوزيع السكان أهميته، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة للبيئة وبذلك يتم تدمير النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن.

٢ – الاستخدام الكامل للموارد البشرية : كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية .

٣ – المشاركة: تحتاج التنمية المستدامة إلى مشاركة جميع فئات المجتمع سواًء فى تخطيط المشروعات التنموية أو تنفيذها.

١-١-٣-٤ الأبعاد الإجتماعية

إن البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة من أهم جوانب التنمية وهو البعد الذى يظهر فيه تأثير التنمية على السكان بشكل مباشر ومن أهم أولوياته[١٣]:

١– تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والإحتياجات الأساسية للبشر على المدى البعيد.

٢– زيادة التماسك الإجتماعي والهوية والثقافة.

٣– تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة في توزيع الموارد.

٤– تحسين نوعية الحياه ورفع مستوى المعيشة والدخل للسكان.

٥– إقامة برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار، مع زيادة الوعي السياسي والثقافي.

وستتم دراسة الأبعاد الإجتماعية لمدن جنوب الصعيد بشكل مفصل في الفصل الثاني.

[١٣] عبدالنبي الطوخي– "المدخل الحديث للتخطيط والتنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر"– ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة– القاهرة– ٢٦/٢٤ ديسمبر– ٢٠٠٦.

١-١-٣-٥ الأبعاد البيئة

التنمية المستدامة تحتاج إلى أبعاد بيئية متمثلة في[١٤] :-

١- حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها من التدهور والإهدار.

٢- عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية (بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية) يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة .

٣- يجب منع تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. والإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة مشجعة، فإتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجياً من المواد الكيميائية المهددة للأوزون للحفاظ على التوازن البيئي للكرة الأرضية.

وبالإضافة إلى ذلك توجد عدة أبعاد بيئية أخرى لا تقل في أهميتها عما سبق وهي[١٥]:

١- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد ووضع اولويات لإستخدامهما.

٢- وضع خطط لتنمية الموارد الطبيعية المتجددة بما يضمن تحقيق العدالة بين الأجيال.

٣- المحافظة على البيئة الطبيعية وتنمية الموارد البيئية لإستفادة الإنسان إستفادة كاملة.

٤- الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها.

٥- فرض قوانين لحماية البيئة من الصناعات الثقيلة الملوثة للبيئة وإستخدام التكنولوجيا الحديثة بدلاً من إهدار الموارد الطبيعية.

٦- وضع برامج لحماية البيئة والتخلص من النفايات.

١-١-٣-٦ الأبعاد التكنولوجية

ويمكن إيضاح هذا البعد فيما يلى:-

١- استعمال تكنولوجيات أنظف وأكفأ للتقليل من استهلاك الطاقة للمحافظة على الموارد الطبيعية.

٢- يجب الإسراع بإيجاد مصادر بديلة ونظيفة للطاقة بإستخدام التكنولوجيا الحديثة .

٣- استخدام التكنولوجيا الحديثة لإعادة تدوير النفايات.

٤- يجب الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد من استخدام المحروقات بصورة كبيرة ، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية ، تكون

---

[١٤] دعاء أحمد السيد- "دراسة عناصر التنمية العمرانية المستدامة وعلاقتها بقوانين البناء المحلية"- رسالة ماجستير- غير منشورة- معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس- ٢٠١٣.

[١٥] Smith, David D.,1995, Third Word Cities: "Sustainable Urban Development 1",Urban Studies, Vol.32.1995.

مأمونة ومناسبة التكاليف.

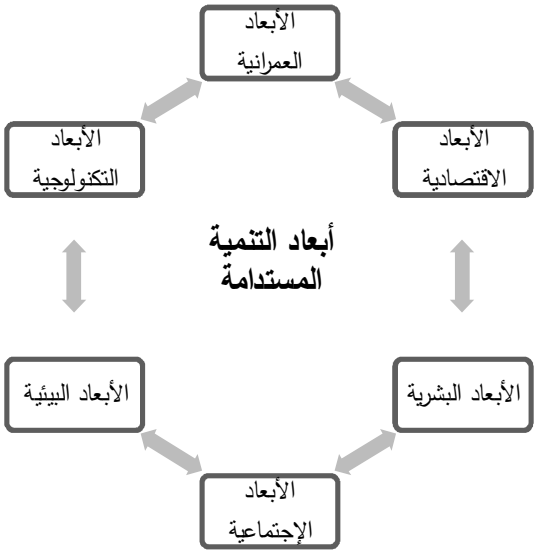

شكل (١-٣) يوضح أبعاد التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الباحثة بتجميع من مصادر ١٠، ١١، ١٢

١-١-٤ التحولات في مفهوم التنمية العمرانية بحثاً عن الإستدامة [١٦]

لقد تطلبت مواجهة مشكلات التنمية العمرانية بالدول النامية تبنى مفاهيم جديدة للتنمية من أجل تحقيق الأهداف المرجوه من التنمية العمرانية بتلك الدول، حيث ساهمت فى تغيير تلك المفاهيم مجموعة التحولات العالمية فى معنى التنمية وعلاقتها بالبيئة وذلك من منظور البحث فى إستدامة التنمية، ولقد كان لمؤتمرات منظمات الأمم المتحدة ومن أبرزها مؤتمر الأمم المتحدة بإستوكهولم عام ١٩٧٢ أكبر الأثر فى الخروج بمفاهيم جديدة للتنمية تتعدى المفهوم الإقتصادى لتشمل مفاهيم إجتماعية وثقافية وبيئية، ومن هنا بدأت تتلاحم الإعتبارات البيئية مع هموم الدول النامية التنموية فى رباعية مشهورة " الناس – البيئة – الموارد – التنمية " وقد أكد هذا المؤتمر على الحاجة إلى تخفيض نمو السكان فى الدول الناميه كنتيجة لجهود التنمية، ثم تتابعت بعد ذلك العديد من المؤتمرات الدولية التى تؤكد هذا الإتجاه وتعمل على توسيع المجالات التى يغطيها موضوع التنمية لتشمل كافة الجوانب الإجتماعية والثقافية.

ومن هنا أصبحت كافة الدول النامية على قناعة تامة بضرورة النظر إلى التنمية العمرانية من منظور الإستدامة على أنها تشتمل على ثلاثة مفاهيم رئيسية:-

[١٦] إيهاب عقبه- "التحولات العالمية المؤثرة فى مفاهيم وسياسات التنمية العمرانية المستدامة بالدول النامية"- المؤتمر العلمي الأول- "العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة"- جامعة القاهرة- ٢٦/٢٤ فبراير- ٢٠٠٤.

المفهوم الإقتصادى

والذى يعنى النمو والزيادة فى الإنتاج والخدمات، وتهدف فيه التنمية العمرانية إلى تحقيق أقصى تحسين للمستويات المعيشية فى إطار القيود والمحددات الإقتصادية بكافة أنواعها.

المفهوم البيئى

وتركز فيه التنمية العمرانية على حماية كافة أجزاء ومكونات النظام الإيكولوجى المحلى كأساس للحفاظ على توازن النظام البيئى العالمى، والمحافظة على الموارد المحلية وإستغلالها الإستغلال الأمثل وإستخدام وتنمية تلك الموارد، والتأثير الإيجابى على البيئة والإقتصاد والمجتمع.

المفهوم الإجتماعى الثقافى

وتركز فيه التنمية العمرانية على أهمية الجوانب الإجتماعية والحضارية للتنمية والتى تشمل كافة النظم والتركيبات والقيم الإجتماعية والحضارية وكذلك الآليات الإجتماعية والحضارية لتحقيق التنمية، وذلك من خلال الإدراك الكامل بأن إغفال هذه الجوانب قد يؤدى إلى فشل العديد من البرامج والمشروعات التنموية ذات الإقتصاديات الناجحة.

١-٢ المشاركة كأداة فعالة في العملية التنموية

"اكتسبت المشاركة في التنمية الاحترام والشرعية خلال الثلاثين عاماً الماضية" [١٧] فمشاركة المجتمع فى العملية التنموية باتت سمة جوهرية في عمليات التنمية ، ولقد أصبحت المشاركة هي الخيار الرئيسي بل والأوحد أمام الدول النامية للنهوض بالمجتمعات فهي المطلب الضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا بدأ تطبيق مفهوم المشاركة الشعبية والاستعانة به في عمليات تنمية مدن جنوب الصعيد حيث تعتبر أحد العناصر الاساسية التي تقوم عليها عملية تنمية المجتمعات.

١-٢-١ مفاهيم المشاركة

تعتبر المشاركة الشعبية فكرة واقعية تدعو إلى تقوية صلات الناس بالمجتمعات وتمكينهم من اتخاذ القرارات التي تخص مجتمعهم المحلي.

والمشاركة الشعبية هي "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في بلده، والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه، والتعرف على الفرص المتاحة واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها"[١٨].

[١٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– تقرير التنمية البشرية – "الإدارة المحلية والمشاركة"٢٠٠٣– معهد التخطيط القومي– مصر – القاهرة.

وقد حددت الأمم المتحدة مفهوم للمشاركة الشعبية و تعرفها على أنه "الانخراط الفعال لجميع المواطنين على مختلف المستويات فى عمليات اتخاذ القرارات لتحديد الاهداف المجتمعة وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيقها والتطوع لتنفيذ البرامج والمشروعات النتفق عليها"

وبذلك يمكن القول بأن المشاركة هي "الانخراط الطوعى لسكان المجتمعات المحلية فى كافة مراحل الانشطة السياسية والاجتماعية والمنظمية والتنموية التى يقرها المجتمع ، والتى تستهدف احداث تغييرات تزيد من قدرة المجتمعات المحلية كنظم اجتماعية على مواجهة مشاكلها ومقابلة احتياجاتها" [١٩].

ومما سبق نستنتج أن المشاركة الشعبية هى العملية التي يساهم فيها أفراد المجتمع ليكونوا طرفاً في العملية التنموية حيث يشارك المواطنون كأفراد أو مجموعات مثل المنظمات والجمعيات في وصف مشاكلهم ومتطلباتهم وبالتالي هم الأقدر في تحديد احتياجاتهم وأولويات المجتمع واتخاذ القرار وتنفيذ المشروعات التنموية.

١-٢-٢ أهمية عملية المشاركة

أدى تعثر خطط التنمية التى اهتمت بها الحكومات فى دول العالم الثالث خلال السنوات القليلة الماضية الى التأكد من أن البشر هم العنصر الرئيسى لأى عملية تنموية.

ولهذا السبب فقد شاع الحديث فى العقد الأخير من القرن العشرين عن مفهوم التنمية البشرية ، والذى يعنى أن البشر يجب أن يشغلوا مواقع الصدارة كغاية ووسيلة لعمليات التنموية، والاسترشاد بمفهوم التنمية البشرية لا يتم إلا بتحقيق التنمية باشتراك المواطنين مشاركة وثيقة فى كافة مراحلها فالتنمية التى لاتتم بالمشاركة تنتهى غالبا بإضعاف رغبة المواطنين في المشاركة فى أى عمل عام، وتقلل من شرعية النظم السياسية والاجتماعية التى يعيشون فى ظلها، بل قد تنتهى هى ذاتها الى فشل يدفع ثمنه هؤلاء المواطنون [٢٠].

تتلخص أهمية المشاركة الشعبية في مجالات التنمية بصفة عامة في الآتي [٢١]:-

- الاستفادة من الجهود والامكانات الأهلية المالية والبشرية المتوفرة في المجتمع مما يؤدي إلى

---

[١٨] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية - "الإدارة المحلية والمشاركة" ٢٠٠٣- معهد التخطيط القومي- مصر- القاهرة.

[١٩] فاطمة كاظم- "دراسة أنماط وآليات المشاركة الشعبية في التنمية الريفية المتكاملة"- معهد التخطيط القومي- أغسطس ٢٠٠٤.

[٢٠] فاطمة كاظم- "دراسة أنماط وآليات المشاركة الشعبية في التنمية الريفية المتكاملة- معهد التخطيط القومي- أغسطس ٢٠٠٤.

[٢١] وفاء عبد الله- "المشاركة الشعبية والتنمية في المجتمعات المحلية - دراسة تقويمية لبعض جوانب التنمية في مجتمع شمال سبناء"- مذكرة خارجية- رقم (١٥٦٢)- معهد التخطيط القومي- يوليو ١٩٩٣.

- تخفيف الأعباء المالية على الحكومة.
- خلق واكتشاف القيادات المحلية الفعالة والمؤثرة فى مختلف نواحى العمل الاجتماعى ، والقادرة على الدفع الذاتى لعملية التنمية .
- توثيق الصلة بين الاهالى والمشروعات الإجتماعية ومساندة العمليات التنموية والاهتمام بها.
- توسيع نطاق الخدمات في المجتمع.
- تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتدريب الأهال على الخدمة الذاتية وتحطيم قيم السلبية والإنعزالية في المجتمع.
- توثيق العلاقات الإنسانية بين الأفراد والأسر والجماعات.
- تحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات قادرة عاملة وتفجير ما هو كامل منها لدى الأفراد والجماعات في المجتمع ، بمعنى أن العمل الإجتماعي لم يعد في عصرنا هذا تفضلاً وإنما أصبح واجباً والتزاماً .

١-٢-٣ درجات المشاركة [٢٢]

للمشاركة الشعبية عدة درجات حيث تبدأ من المشاركة السلبية وهي مجرد إطلاع الناس على القرارات أو التصميمات الخاصة بمجتمعهم وتتدرج حتى تصل إلى استنفار ذاتي بين السكان لتنفيذ مشروع معين.

وقد تكون المشاركة مباشرة من السكان أو تتم عن طريق تشكيل مجموعات عمل للتعاون مع متخذي القرار والفنيين في وضع المخطط العام.

وعادة ما تكون المشاركة الشعبية إما وظيفية أي مساهمة بالمشورة (مشاركة بالرأي) أو إقتصادية أي مساهمة مادية (مشاركة بالمال) أو إجتماعية ونفسية وهي التي تكون في مجال الخدمات، وتختلف نوعية المشاركة باختلاف مراحل تطور المشروع كما ذكرنا من قبل.

والشكل القادم يوضح درجات المشاركة الشعبية في العملية التنموية:

[٢٢] شفق الوكيل- التخطيط العمراني"مبادئ-أسس-تطبيقات"- الجزء الأول-٢٠٠٦.

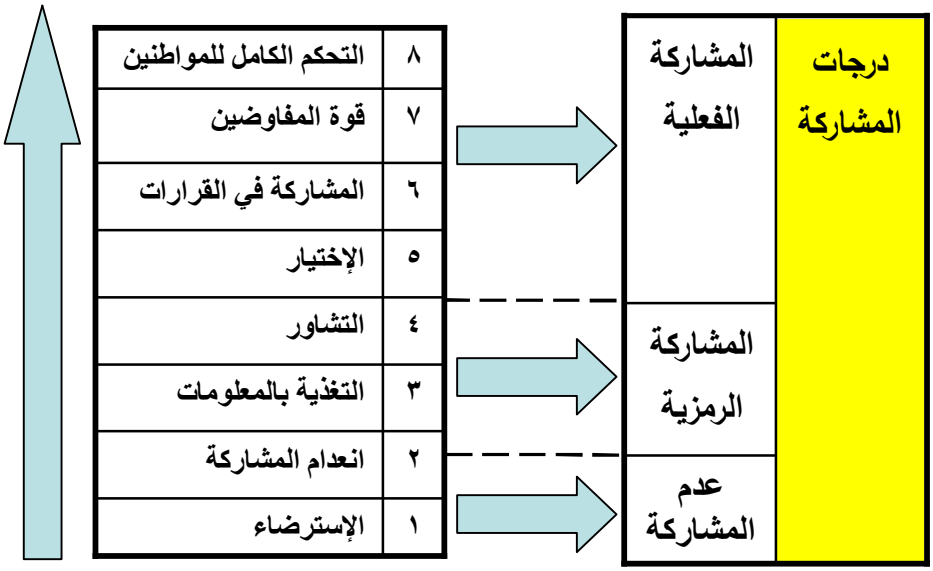

شكل (١- ٤) يوضح درجات المشاركة [٢٣]

١-٢-٤ دور المشاركون في العملية التنموية [٢٤]

إن العملية التنموية لا تجنى ثمارها إلا بتضافر جهود كافة فئات المجتمع وأيضاً للحفاظ على إستدامتها، و شركاء التنمية هم:

١- الحكومة المركزية

تعتبر الحكومة من أهم الجهات المؤثرة في عمليات التنمية لكونها من أقوى الأطراف المؤثرة في صنع واتخاذ القرار وتنفيذ خطط التنمية وتمويلها، وهي المنسق بين كافة مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أهداف التنمية وكذلك دورها الرئيسي في سن القوانين والتشريعات الخاصة بأدوار المشاركون في العملية التنموية وأيضاً دورها في تفعيل دور المحليات بزيادة الوعي والمشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع.

٢- الحكومة المحلية

وهي على علاقة وتواصل أكبر بأفراد المجتمع المعني بالتنمية وتعتبر هي المسئولة عن استدامة التنمية للمجتمعات، وهي الجهة الأكثر دراية بمشاكل واحتياجات المواطنين وتعتبر حلقة الوصل والوسيط الموثوق به بين المجتمعات والحكومة المركزية حيث تم انتخابهم وتعيينهم من

[٢١] شفق الوكيل- التخطيط العمراني"مبادئ-أسس-تطبيقات"- الجزء الأول-٢٠٠٦.

[٢٤] "التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات"- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٥)- معهد التخطيط القومي- فبراير ٢٠٠٢.

قبل المواطنين المعنيين بالتنمية.

٣- القطاع الخاص

وهو الشريك المسئول عن الإستثمارات والخدمات واستيعاب الأيدي العاملة للحد من البطالة وهذا الطرف هو الأقوى من حيث التمويل فيستمد قوته من امتلاكه للقدرة المالية والإقتصادية التي يستطيع من خلالها إقامة المشروعات التنموية.

٤- منظمات المجتمع المدني [٢٥]

ويقصد بها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية حيث قامت الجمعيات الأهلية بأدوار عديدة في المجال الإجتماعي مثل تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليمية والمساعدات الاجتماعية ،وخلال العقود الثلاثة الأخيرة اتجهت الجمعيات الأهلية إلى الاهتمام بالتنمية المحلية وقضايا المرأة والطفل وحقوق الإنسان وحماية البيئة وحماية المستهلك، كما اتجهت لمشاريع مكافحة الفقر والبطالة عن طريق القروض متناهية الصغر وتدريب وتأهيل الشباب للحصول على فرص للعمل وإقامة المشروعات الصغيرة.

٥- التعاونيات [٢٦]

للتعاونيات دور هام في تحقيق التنمية الإقتصادية في مصر لقدرتها على تعبئة جهود ودخول محدودى الدخل لتمكنهم من المشاركة في العملية التنموية ، وكذلك زيادة دورهم في المشاركة في التنمية.

٦- النقابات المهنية والعمالية [٢٧]

النقابات المهنية والعمالية من أهم المنظمات الأهلية ذات الدور الفعال في المشاركة التنموية في مصر، حيث تمارس نشاطها على ثلاث محاور **الأول:** خدمي **والثاني:** مهني ويتعلق بالحقوق والواجبات المهنية وحمايتها وضمانها **والثالث:** قومي يأتي من التنسيق مع الدولة في وضع السياسة المهنية وإصدار تشريعاتها المختلفة.

٧- المراكز البحثية والجامعات

وهي الجهات التي يمكنها الوصول إلى حلول متطورة من خلال الدراسات والأبحاث التي يقوم بها أعضائها.

---

[٢٥] تعاظم دور الجمعيات الأهلية في مسيرة التنمية، ٢٠٠٦، استرجعت بتاريخ ٢٣ ديسمبر، ٢٠٠٩ من http://www.sis.gov.eg

[٢٦] "التقرير المبدئي عن موضوع نحو مزيد من المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية"- لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية- دور الإنعقاد العادي الثالث والعشرون- مجلس الشورى- ٢٠٠٣.

[٢٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية - "الإدارة المحلية والمشاركة"٢٠٠٣- معهد التخطيط القومي- مصر- القاهرة.

١-٣ الشراكة في عمليات التنمية

ذكرنا في الجزء السابق مفهوم المشاركة وأهميتها وأهدافها وكذلك مبادئ ومتطلبات ومعوقات المشاركة والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل نحن في حاجة إلى مشاركة أم شراكة لتحقيق التنمية والحفاظ على إستدامتها وللإجابة على هذا التساؤل يجب أولاً توضيح مفهوم الشراكة وكذلك التعرف على عناصر ومبادئ ومزايا ومعوقات الشراكة وسيتضح ذلك فيما يلي:-

١-٣-١ مفهوم الشراكة

الشراكة في مجال التنمية تعني إشتراك كلاً من الدولة (الحكومة المركزية) والمجتمعات المحلية (الحكومة المحلية) والمستثمرين (القطاع الخاص) والمنظمات غير الحكومية في العملية التنموية، وهؤلاء الشركاء متساوون في المسئولية حيث أن لكل منهم عمله المحدد والمتفق عليه مسبقاً ، ولهم الحق جميعاً في إتخاذ القرارات وتوزيع المهام والأدوار بما يلائم كلاً منهم لضمان توفير الموارد و إستغلالها على أكمل وجه، ولإقامة شراكة حقيقية لابد من توافر الشفافية والثقة المتبادلة والحوار المشترك بين كافة الأطراف[٢٨].

وهنا يجب توضيح الفرق بين مفهوم الشراكة (Partnership) والمشاركة (Participation) حيث يشير مصطلح المشاركة إلى مجرد دعوة بعض الأطراف للإستماع لما يقال ولكنه لا يعني أن لآرائهم أي شكل من أشكال الإلزام أو أن لهم نفس حقوق الذين يسألونهم الرأي أو المشورة لأن المبادرة كانت من طرف أساسي وقوي وهم يقومون بأدوار جزئية يحددها الطرف المبادر.

بينما مصطلح الشراكة فيعني حق جميع الأطراف في المشاركة في صنع القرار والإلتزام بما يسفر عنه الإتفاق التشاركي وتحديد الأدوار والمسئوليات، اي أن يقيموا علاقات عمل تتوفر فيها درجة معينة من المساواة أو التكافؤ بين جميع الأطراف [٢٩].

---

[٢٨] أحمد راشد، منى سليمان- "التنمية السياحية المستدامة كمدخل للحفاظ وإعادة تأهيل البيئات التراثية والإرتقاء بحالة شاغليها المعيشية – دراسة لمنطقة القاهرة القبطية التراثية"- المؤتمر المعماري الأول"العمارة والعمران والثقافة"- كلية الهندسة- جامعة عين شمس- ٢٨/٣١ أكتوبر- ٢٠٠٦.

[٢٩] "التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات"- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٥)- معهد التخطيط القومي- فبراير ٢٠٠٢.

المشاركة (Participation)	الشراكة (Partnership)
– هى العملية التي يساهم فيها كافة أطراف المجتمع ليكونوا طرفاً فى العملية التنموية.	– تعني حق جميع الأطراف في المشاركة في صنع القرار والإلتزام بما يسفر عنه الإتفاق التشاركي وتحديد الأدوار والمسئوليات.
– تتم دعوة بعض الأطراف للإستماع لآرائهم ووصف مشاكلهم ومتطلباتهم ولا يعني ذلك الإلتزام بهذه الآراء والمقترحات.	– إقامة علاقات عمل تتوفر فيها درجة معينة من المساواة و التكافؤ بين جميع الأطراف.
– لا يتم فيها تحديد الأدوار والمهام والمسئوليات.	– يتم فيها تحديد الأدوار والمهام والمسئوليات لجميع الأطراف المشاركة والإلتزام بها.
– تقع المسئولية كاملة على الدولة (الحكومة المركزية) لإنها هي المعنية بالتخطيط والتنفيذ.	– يتم فيها توزيع المخاطر بين الأطراف المختلفة وذلك حسب القدرات والخبرات المتوافرة.

جدول (١-١) يوضح المقارنة بين مصطلحي المشاركة والشراكة
المصدر: من إعداد الباحثة بتجميع من المصادر (٣٥، ٣٦، ٦٠، ٦١)

١-٣-٢ مبادئ وأسس الشراكة[٣٠]

تقوم علاقة الشراكة على عدة مبادئ هي:

- يجب أن يسود جو من المصارحة والثقة والاحترام المتبادل والمساواة بين الشركاء.
- العمل كوحدة واحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية.
- احترام الاختلاف بين الشركاء واتخاذ القرار عن طريق توافق الآراء والاستفادة من الموارد الموجودة بين أفراد الفريق.
- المحاسبة والالتزام والوضوح ووضع سياسات مالية وانظمة سليمة.
- الاتفاق على قواعد للتعامل والعلاقات بين أفراد الفربق الواحد.
- التعاون ودوام الاتصال وتقاسم الواجبات والحقوق والتكامل بين أفراد الفريق.
- الوعي بالبيئة والمجتمع المحلي، وتشجيع اقامة تحالفات وشبكات داخل المجتمع المحلي.

[٣٠] "التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات"– مصدر سابق.

- يجب أن يقوم الشركاء بتقويم كفاءة وجودة علاقة الشراكة بصورة منتظمة وبكل شفافية لتحقيق الأهداف التنموية ويقوم هذا التقويم المنظم لعلاقات الشراكة على أربعة معايير أساسية هي: [٣١]

١- **الملائمة:** بحيث يتم تقويم الغايات في علاقتها بأولوية أهداف الشركاء ولتلبية احتياجات كل الشركاء يجب أن يكون التقويم بصورة تشاركية.

٢- **الكفاءة:** هل الهيكل القائم والترتيبات المؤسسية قادرة على تحقيق غايات الشراكة؟

٣- **الفعالية:** يجب التمييز بين التكلفة والعوائد النقدية وغير النقدية ، فالشراكة الفعالة تستخدم الموارد برشادة اقتصادية وتحقق نتائج جوهرية بتكلفة محدودة.

٤- **الإستمرارية:** مدى احتمال استمرار منافع الشراكة وهل يتعلم الشركاء بصورة مستمرة ويتخذون أفعالاً لضمان استمرارية عوائد الشراكة.

١-٣-٣ منظومة الشراكة الجديدة في مصر[٣٢]

الشركاء في العملية التنموية هم الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية التي تقوم بدور المشاركة الشعبية لأفراد المجتمع.

ولتحقيق منظومة الشراكة الثلاثية في مصر هناك عدة مقومات يمكن ايجازها فيما يلي:

١-٣-٣-١ مستوى الثقة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة

يندر قيام تعاون بين مؤسسات مدنية للقيام بمشروع مشترك له أهداف قومية، وبذلك تصبح الحاجة إلى ارتفاع مستوى الثقة بين تنظيمات المجتمع المدني ضرورية وملحة.

أما عن مستوى الثقة بين هذه التنظيمات والقطاع الخاص فإنها محدودة للغاية حيث لم يتمكن القطاع الخاص بعد من استيعاب حقيقة عمل وأهداف المنظمات المدنية التي لا تهدف اطلاقاً إلى الربح، وكذلك لم يرتفع إحساسه بالمسئولية الإجتماعية إلى الحد المطلوب منه، فضلاً عن أن دعم القطاع الخاص لتلك التنظيمات هو في أدنى مستوياته، ويقابل ذلك أن استخدام المساءلة والشفافية والمصداقية والوضوح في منظمات المجتمع المدني سيؤدي حتماً إلى اكتساب ثقة القطاع الخاص.

وأخيراً يشير الواقع المصري إلى أن درجة الثقة بين الحكومة والمجتمع المدني متدنية جداً إن لم تكن غائبة تماماً، إلا أن حاجة كل منهما للآخر والعوائد المتوقعة من تعاونهما معاً في إنجاح عمليات التنمية تزداد كل يوم مما يبعث على الأمل والتفاؤل.

---

[٣١] عطية الأفندي- "المنظمات غير الحكومية – مدخل تنموي"- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- ٢٠٠٦.

[٣٢] عطية الأفندي- المنظمات غير الحكومية، مصدر سابق.

١-٣-٣-٢ متطلبات تطبيق منظومة الشراكة

إن هناك مبادئ رئيسية تعد حجر الأساس في بناء علاقات بناءة بين القطاعات الثلاثة في مصر (الحكومة المركزية – القطاع الخاص – منظمات المجمع المدنى والتى تمثل أفراد المجتمع المعنى بالتنمية) سيراً في طريق الشراكة لعل أهمها:

- المساواة والعدالة بين الشركاء.
- حرية الفكر والتعبير والفرصة الكاملة للحوار.
- مبدأ المنفعة المتبادلة.
- شفافية العمل والمصارحة والمساءلة.
- الإتفاق على معاني المفردات المستخدمة في الحوار والبناء.
- قبول كل قطاع لفكرة الشراكة والاقتناع بفكرة التكامل بديلاً عن الصراع.
- وجود أرضية مشتركة ومناطق للتماس بين أنشطة وأعمال هذه القطاعات.

١-٤ الإدارة المحلية والعملية التنموية

إن الدول المركزية النظام تقوم بتحمل كافة أعباء الخدمات والتنمية ومتطلبات الشعوب لإنها مسئولة عن جميع الخطط بداية من الخطط القومية الشاملة إلى أدق التفاصيل المعني بها المجتمعات الصغيرة ونظراً لزيادة هذه الأعباء على عاتق الدولة فقد قامت الحكومات المركزية بتوزيع المهام الإدارية بينها وبين هيئات أخرى في نطاقات جغرافية محددة تقوم بأعمال الحكومات داخل هذا الحيز وبعيداً عن السلطة المركزية (البعد المكاني) وهذه الهيئات يطلق عليها المحليات أو الإدارة المحلية.

١-٤-١ مفهوم الإدارة المحلية

فيما يلي سنتعرض لمفاهيم الإدارة المحلية كما عرفها الكثير من المتخصصين والمستخدمين لهذا المصطلح.

تعرف **الإدارة المحلية** بأنها "نظام من نظم الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى المحلي ، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة بما توفره من معرفة بالإمكانات والمشكلات والاحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد في الوحدات الإدارية المحلية المنتشرة في النطاق الجغرافي الواسع للدولة وينطوي على نقل بعض الاختصاصات من الحكومة المركزية إلى المحليات في إطار توزيع

الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستوى المركزي والمحلي، ومن المفترض أن ينطوي هذا النظام على عنصر الديمقراطية والمشاركة "[٣٣].

ويعرفها البعض بأنها "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما يعهد به إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية"[٣٤].

وبذلك نجد أن الديمقراطية في الحكم والإدارة المحلية عنصران متلازمان ولا يمكن فصلهما فلا تقوم ديمقراطية بدون إدارة محلية ولا تقوم إدارة محلية في ظل نظام غير ديمقراطي.

١-٤-٢ مبادئ الإدارة المحلية[٣٥]

تتمثل مبادئ الإدارة المحلية في مجموعة من المبادئ الرئيسية هي :

١-٤-٢-١ التعددية

ويعني توزيع الموارد السياسية بحيث لا تتركز السلطة في يد الحكومة المركزية، حيث يؤدي التعدد في مراكز اتخاذ القرارات إلى تجنب طغيان جهة واحدة على الجهات الأخرى.

١-٤-٢-٢ الديمقراطية

حيث يتيح نظام الإدارة المحلية الفرصة للجماهير لإدارة شئون مجتمعهم بأنفسهم.

١-٤-٢-٣ الكفاءة الإدارية

يعتبر نظام الإدارة المحلية أكثر كفاءة في أداء الخدمات من النظام المركزي لأن الخدمات الممنوحة منه تكون أكثر استجابة للظروف والاحتياجات المحلية.

١-٤-٢-٤ إنفتاح الإدارة

الإدارة المحلية تكون أكثر إنفتاحاً أمام المواطنين وإختلاطاً بهم من الحكومة المركزية، وبذلك يمكن للسكان رؤية عيوبها من قريب، كذلك الإدارة المحلية تكون أكثر خضوعاً للرقابة الإدارية من الحكومة المركزية مما يساعد على تقييم هذه الإدارة وتصحيح الأخطاء وتحديد المسارات الصحيحة لتنمية المجتمع المحلي.

---

[٣٣] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تقرير التنمية البشرية - "الإدارة المحلية والمشاركة" ٢٠٠٣- معهد التخطيط القومي- مصر- القاهرة.

[٣٤] حنان عبد اللطيف "الإدارة المحلية في مصر"- مذكرة خارجية رقم (١٦٣٠)، معهد التخطيط القومي- نوفمبر ٢٠٠٥.

[٣٥] المجالس القومية المتخصصة- المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية- "دور المجالس الشعبية المحلية في ضوء قانون الإدارة المحلية"- الدورة الثالثة والعشرون- سبتمبر ٢٠٠٢ /يونيو ٢٠٠٣.

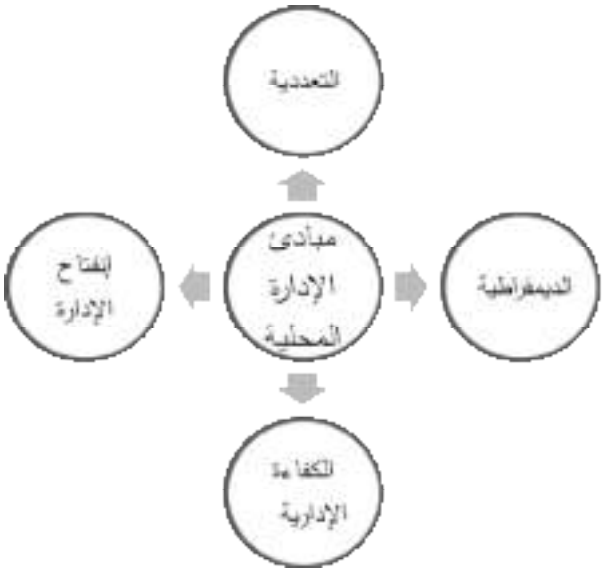

شكل (١-٥) يوضح مبادئ الإدارة المحلية.

المصدر: من إعداد الباحثة بتجميع من مصدر ١٩

١-٤-٣ اللامركزية (مفهوم – أنواع– معوقات)

عرفت الأمم المتحدة اللامركزية بأنها "إعادة هيكلة أو إعادة تنظيم هيكل السلطة السياسية، على نحو يسمح بتشارك المسئولية بين مؤسسات الحكم على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية ويعزز من تكاملها معا من أجل تحسين كفاءة نظام الحكم من خلال زيادة سلطات وقدرات الهيئات الإقليمية والوحدات المحلية. ومن هنا تتضح العلاقة بين اللامركزية والحكم الجيد".

كما عرفت اللامركزية بأنها عملية إنتقال السلطة من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية الحكومية أو هيئات حكومية شبه مستقلة ، وبمعنى آخر فإن اللامركزية تعني إنتقال جزء من وظائف الدولة إلى هيئات أخرى عن طريق التفويض والذي يعني عدم تركيز السلطة والمسئولية في يد الإدارة المركزية في العاصمة وإنما تفويض المحليات للقيام بوظائف محددة داخل حدودهم الجغرافية، ومنحهم السلطات اللازمة لذلك مع احتفاظ الإدارة المركزية بحق الرقابة على هذه المحليات[٣٦].

١-٤-٣-١ أنواع اللامركزية

١- اللامركزية السياسية:- تقوم على توزيع السلطات السياسية (التشريعية والقضائية والإدارية) بين الدولة المركزية والوحدات المكونة لها[٣٧].

[٣٦] حنان عبد اللطيف- الإدارة المحلية في مصر- مصدر سابق.

[٣٧] محمد بدران- "الإدارة المحلية- دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية"- دار النهضة العربية- ١٩٩٦.

٢- اللامركزية الإدارية:- وتعني إنتقال جزء من وظائف الدولة إلى جهات أخرى ذات شخصية اعتبارية مستقلة (المحليات)، ويطلق عليها أيضاً " اللامركزية المحلية بأنها أسلوب إداري لحكم الإقليم، حيث تنقل السلطة المركزية بعض صلاحياتها التشريعية والقضائية والتنفيذية للاقاليم، ويرتب النظام (الدستور) العلاقة بين الدولة والإقليم بحيث تمارس الدولة سيادتها العليا عليه من خلال وظائفها الأساسية[٣٨].

وتشتمل اللامركزية الإدارية على ثلاث أبعاد أساسية هي [٣٩]

أ.البعد السياسي : - ويتضمن مشاركة المواطنين وممثليهم من المنتخبين في عملية إتخاذ القرارات العامة المحلية وفي وضع وتنفيذ السياسات.

ب.البعد الإداري :- ويعني إعادة تقسيم السلطة والمسئولية في تقديم الخدمات العامة مع إمكانية توفير الموارد اللازمة لذلك.

ج.البعد المالي :- ويعني بإعطاء الحكومة الحق في إنشاء أوعية ضريبية جديدة، وإيرادات ذاتية من خلال إنشاء الحسابات والصناديق الخاصة بالوحدات المحلية.

١-٤-٣-٢ معوقات تنفيذ اللامركزية[٤٠]

بالرغم من الاتجاهات التي أخذت تنتشر في معظم دول العالم الثالث نحو اللامركزية إلا أن هناك معوقات تقف في مواجهة تحقيق هذا الإتجاه والأخذ به فالعائق الأساسي في تنفيذ هذا المبدأ بشكل كامل هو تخوف السلطات المركزية من إنفراد المحليات بالقرارات والتنفيذ دون الرجوع إليها وبذلك يقوى نفوذ المحليات على حساب الإدارة المركزية وهذا ما لا ترضاه ولن تقبله السلطة المركزية وكذلك عدم وضع اللامركزية على رأس الأجندة السياسية ولهذه الأسباب تصبح الحكومة المركزية أكثر مركزية ورقابة على المحليات مما يقلص ويحد من صلاحيات وسلطات الإدارات المحلية.

١-٤-٣-٣ نطاق تطبيق اللامركزية[٤١]

يتضح أن اللامركزية لا تطبق حالياً في مجالات التخطيط وصنع القرارات أو في إيجاد مصادر

---

[٣٨] محمد بدران- "الإدارة المحلية- مصدر سابق.

[٣٩] الحزب الوطني الديمقراطي- أمانة السياسات- "الإدارة المحلية واللامركزية في مصر الواقع والمستقبل"، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣.

[٤٠] خالد عمر عبدالله- "اللامركزية وأثرها على زيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية على النطاق المحلي"- ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية- المعهد العربي لإنماء المدن- بيروت- لبنان- ٢٣/ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢.

[٤١] باهر فرحات- "تأثير لامركزية الإدارة العمرانية على ثقافة العمران"- المؤتمر المعماري الدولي الأول "العمارة والعمران والثقافة"- جامعة عين شمس- القاهرة- ٢٠٠٦.

تمويل غير حكومية حيث تشير البيانات أن تطبيق اللامركزية منخفض نسبياً في قطاع العمران وأن الجهود التي تبذل حالياً لتطبيق اللامركزية أقل بكثير مما يجب، وقد أشرنا سابقاً بأن النظام الموجود بمصر هو عدم تركز إداري وليس لامركزية إدارية فلا زالت اللامركزية ضعيفة جداً .

١-٤-٤ المعوقات الإدارية في عملية التنمية[٤٢]

مما لاشك فيه أن القصور في التنظيم والجمود الإداري سبباً رئيسياً في إعاقة العمليات التنموية، وهناك عدة أسباب أخرى تعتبر عائق أساسي في طريق الوصول لأهداف تحقيق التنمية منها:-

١- اللوائح والتشريعات التي تفقد مرونتها في مواجهة متطلبات التنمية، وكذلك تضارب القوانين، وعدم تطويرها بما يتلائم مع الظروف الحالية ومتطلبات التنمية.

٢- تضارب الاختصاصات والمهام بين الوزارات والهيئات وتوغلها في أنشطة مختلفة عجز عن متابعتها.

٣- عدم الإهتمام ببرامج تدريب العاملين ورفع كفاءتهم بما يتناسب مع مسئولياتهم وأدوارهم في خطط التنمية.

٤- مركزية الإدارة وشل حركة المحليات في عمليات التخطيط والتنفيذ.

٥- تعقد الإجراءات والروتينية الزائدة.

٦- سوء توزيع القوى العاملة.

٧- البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض.

٨- عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.

٩- عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان.

١٠- العجز في الكوادر الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤوليات التنمية.

١١- الاتجاه إلى المركزية .

١٢- التداخلات في التركيبة الوظيفية.

١-٥ بناء القدرات كأحد ركائز التنمية المستدامة

يعتبر الإنسان الثروة الحقيقية لأي مجتمع وبالتالي فهو محوركافة البرامج التنموية فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن تنمية

[٤٢] عصام الدين محمد- أحمد سالم- "نظم المحليات في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية"- المؤتمر العربي الإقليمي "التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة"- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- القاهرة- فبراير ٢٠٠٠م.

الموارد البشرية وتنمية قدراتها وتطوير أدائها ولا يمكن للتنمية الشاملة أن تنجح دون الإرتقاء بدرجة وعي المواطن ، وتنمية ثقافته ومهاراته والتي تمكنه من فهم العالم من حوله والتفاعل معه من جهه، وتفعيل المشاركة والتواصل مع من حوله من جهة أخرى[٤٣].

١-٥-١ مفهوم بناء القدرات

قبل التعرف مباشرة على مفهوم بناء القدرات سنتعرض أولاً لمفهوم القدرات وماذا نعني بهذه الكلمة؟ وكذلك مفهوم تنمية القدرات والفرق بينه وبين بناء القدرات.

١-٥-١-١ القدرات و تنمية القدرات و بناء القدرات[٤٤]

١- **القدرات** : هي المهارات والمعارف والموارد اللازمة لأداء وظيفة ما.

٢- **تنمية القدرات:** هي العملية التي يطور من خلالها الأفراد والجماعات والمنظمات والمؤسسات والدول قدراتهم فردياً وجماعياً لأداء الأعمال وحل المشكلات وتحقيق الأهداف.

٣- **بناء القدرات** : يختلف بناء القدرات عن تنمية القدرات بأن تنمية القدرات تؤسس على قاعدة قدرات موجودة أصلاً بينما بناء القدرات هو تكوين وعمل قدرات غير موجودة وإنشاءها من جديد.

والهدف من تنمية القدرات و بناء القدرات هو مساعدة الحكومات والمنظمات والأفراد على بلوغ مستوى الإكتفاء الذاتي ليصبح بإمكانهم إدارة شئونهم الخاصة بفاعلية وكفاءة.

٣- يعرف **مفهوم بناء القدرات** على انه " عملية تدخل خارجي لتحسين وتطوير أداء المنظمة في علاقتها برسالتها وأهدافها، وفي علاقتها بالإطار الثقافي والإجتماعي والسياسي والإقتصادي الذي توجد فيه، وفي توظيف مواردها بما يحقق لها الإستدامة"[٤٥]

كذلك تعرف بأنها "عملية تدخل خارجي مخطط ومنظم له يبتغى تحقيق أهداف معينة لتحسين وتطوير أداء المنظمات في علاقتها بالإطار العمراني والإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي الذي توجد فيه وفى توظيف مواردها بما يحقق لها الاستدامة"[٤٦]

وتعني أيضاً "إعداد كل الأطراف المختلفة المشاركة في عمليات التنمية والتخطيط والإدارة العمرانية

---

[٤٣] "تقرير ٢٠٠٧ "- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري - ٢٠٠٧.

[٤٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"- يناير ١٩٩٧.

[٤٥] ثروت شلبى- تطوير استراتيجية بناء القدرات- د- ت- تم ايترجاعها بتاريخ ١٧ أكتوبر- ٢٠١٠ من http://www.kenanaonline.com/page/3826

[٤٦] أماني قنديل- "المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة"- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة ٢٠٠٠.

لرفع كفاءة أدائهم في مختلف المجالات سواء في أعمالهم الفردية أو في العمل بالتعاون أو الشراكة مع أطراف عدة تعمل في مجالات متباينة وعلى مستويات مختلفة"[٤٧].

١-٥-٢ بناء القدرات واستدامة التنمية

تعتبر عملية بناء القدرات من أهم السياسات التي تساعد على إستدامة التنمية في جميع مجالاتها (التنمية الشاملة) فهي التي تساعد على تحقيق الإستمرارية في العملية التنموية وبذلك فهي تعتبر أحد مداخل التنمية الشاملة .

١-٥-٢-١ أهمية بناء القدرات لتحقيق الإستدامة

أهمية برامج بناء القدرات تتلخص فيما يلي[٤٨]:-

١- بناء القدرات من شأنه الإسهام في تحقيق الاستمرارية أو الاستدامة في الوظائف التنموية التي تقوم بها المنظمة.

٢- إن بناء القدرات يؤثر تأثيراً إيجابا على تحقيق رسالة وأهداف المنظمة.

٣- إن بناء القدرات ينبغي أن يمس طبيعة العلاقة بين المنظمة وبين المجتمع.

٤- زيادة قدرات المجتمع من أجل التصميم الفعال والبدء في تنفيذ عمليات التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ما سبق يوجد أهمية أخرى لبناء القدرات هى[٤٩]:

١- تحسين شبكات الإتصال بين المنظمات والمجتمعات باعتبارهم أطراف فعالة في عملية التنمية

٢- زيادة فعالية الشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣- تحسين الأدوار والمهام لكلاً من المجتمع والمنظمات وتحقيق الإستدامة على كل المستويات.

١-٥-٢-٢ المتطلبات الواجب توافرها لعملية بناء القدرات

يوجد مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تعتمد عليها بناء القدرات المحلية وتتمثل في[٥٠]:-

---

[٤٧] محمد عبد المجيد، وآخرون- "ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية"- المؤتمر المعماري الدولي السادس "الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران"- كلية الهندسة- جامعة أسيوط - ١٥/١٧ مارس- ٢٠٠٥.

[٤٨] أماني قنديل- "المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة"- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة ٢٠٠٠.

[٤٩] ريمان ريحان- "بناء القدرات كأحد ركائز التنمية الحضرية المستدامة"- مؤتمر التنمية المعمارية والعمرانية والاستدامة- جامعة القاهرة- ٢٠٠٤.

[٥٠] نهى نبيل- "بناء القدرات المحلية في ظل السياسة اللامنهجية"- مؤتمر التنمية المعمارية والعمرانية والإستدامة- جامعة القاهرة- ٢٠٠٤.

أ – التشريعات والقوانين :-

لابد من وجود إطار تشريعي واضح يحدد اختصاصات السلطة المحلية ومسئولياتها التي تمتد لتشمل التخطيط المحلي والتمويل والتنفيذ والرقابة الداخلية للتنمية المستدامة.

ب– التمكين:-

ويعتمد هذا المفهوم على لامركزية التحكم في الموارد وإتاحة الفرصة للمجتمعات والمحليات للقيام بدور فعال في مشروعات التنمية المستدامة.

وعندما نمكن المجتمع أي نجعله أكثر إعتماداً على نفسه ومنحه مساحة كافية لإتخاذ القرار والإستفادة من خبراته ، وكذلك فيما يخص المحليات نريد إعطاء مساحة لها كي تتحرك بفاعلية وثقة أكبر في إتخاذ القرارات المفيدة لتطوير وتنمية المجتمع والقدرة على تنفيذ مشروعات التنمية الشاملة.

ج – التمويل :-

لا يمكن بناء القدرات المحلية بدون توفر التمويل المحلي فلا مركزية الموارد تشكل أحد المتطلبات الأساسية لنجاح عملية بناء القدرات، والتمويل المحلي لا يعني فقط توفير موارد السلطة المحلية وإنما يعني سلطة إتخاذ القرار حول إنفاق وتوزيع الموارد في مشروعات تطوير المجتمع المحلي وفقاً لما يحتاجه، ودور الحكومة المركزية أساسي لتوفير الإطار القانوني الذي يساعد السلطة المحلية على توفير مواردها الذاتية وكذلك مساعدتها بموارد مركزية إضافية لتمويل المشروعات والخدمات والمرافق.

د– اللامركزية الإدارية :-

عرفنا فيما سبق اللامركزية الإدارية ولكن المقصود هنا أن ممارسة السلطة يجب أن تكون مشتركة بين المحليات والسلطة المركزية وذلك لا يعني إلغاء فكرة اللامركزية بل بالعكس نحن نريد لامركزية حقيقية ولكن نتيجة للمراقبة الشديدة على المحليات من الحكومة المركزية لدرجة تقليص المهام التي تقوم بها فنادينا بالإشتراك في السلطة حيث لابد من ترسيخ هذا المفهوم لدى القائمين على السلطة المحلية والمركزية لتحقيق المشاركة التي تعد أساس لتحسين الأداء على مستوى عمليات التنمية المستدامة، ويتم ذلك بتحديد الأدوار والثقة المتبادلة والممارسة المسئولة للسلطة اللامركزية من قبل المسئولين المحليين.

هـ – المشاركة والديمقراطية :-

لا يمكن أن تتحقق مشاركة حقيقية في ظل نظام غير ديمقراطي، فلابد من نشر ثقافة الديمقراطية والمعلومات الضرورية للمشاركة في صنع القرار لتقوية دور القطاع المدني ومنظماته بما يكفل

تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و- الشفافية والمساءلة :-

لابد من إطلاع جميع الفئات المشاركة في مشروعات التنمية المستدامة بمختلف مراحلها على موازنات المشروعات ومراحل تنفيذها وتقييمها والآثار الإيجابية والسلبية لها.

وكذلك لابد من ترسيخ مفهوم المساءلة أو المحاسبية لدى السلطة المحلية لأنها محاسبة من قبل السلطة المركزية عن حسن أدائها ومدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة ، كذلك هي مسئولة أمام المواطنين أو من يمثلهم من المجالس الشعبية والقطاع المدني عن مدى قدرتها على توفير متطلبات المجتمع.

شكل (١-٦) يوضح المتطلبات الواجب توافرها لعملية بناء القدرات

المصدر: الباحثة بتجميع من مصدر ٥٠

بعد التعرف على أهم متطلبات عملية بناء القدرات نجد أن بعض من المتطلبات هذه تعتبر من أهم مبادئ أو سمات الحكم الجيد أو الحكم الرشيد (Good Governance) وهي كالآتي[٥١]:-

- المشاركة
- سيادة القانون
- الشفافية
- المساءلة
- العدالة
- الإستجابة
- الإنصاف
- الرؤية الإستراتيجية.

[٥١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"- يناير ١٩٩٧.

ومما سبق نجد أن هناك مجموعة من الأبعاد المرتبطة معاً إرتباطاً وثيقاً ولابد من تضافرها مجتمعة للوصول لأهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات (الإجتماعية – البيئية – الإقتصادية – العمرانية) وهذه الأبعاد هي :

* الحكم الجيد أو الرشيد * بناء القدرات
* اللامركزية في الإدارة واتخاذ القرارات (الإدارة المحلية أو الحكم المحلي)
* الديمقراطية * الإدارة المستدامة للبيئة العمرانية.

فإن وجدت هذه الأبعاد وتضافرت معاً في منظومة متكاملة وكفاءة عالية وتنسيق فعال فيما بينها ستكون النتيجة حتماً في صالح المجتمعات الإنسانية وستحدث تنمية مستدامة في جميع المجالات للنهوض بمستوى الفرد والمجتمع والدولة ككل وهو الهدف الرئيسي الذي ترجوه الدول النامية.

١-٥-٣ مستويات عملية بناء القدرات[٥٢]

تتميز عملية بناء القدرات بالشمولية حيث تتدرج من خلال عدة مستويات تشمل جميع الفئات المشاركة في العملية التنموية ويمكن إيجاز مستويات عملية بناء القدرات في:

- تنمية الموارد البشرية وهى إعداد كوادر من أفراد وجماعات (المجتمع).
- التنمية التنظيمية وهى أداء العمل المشترك بين الأطراف المشاركة في عملية التنمية (المجتمع والمحليات والقطاع الخاص).
- التنمية المؤسسية وهى تحتوي على القوانين والتشريعات من أجل تمكين الأطراف المشاركة من تحقيق التنمية الشاملة.

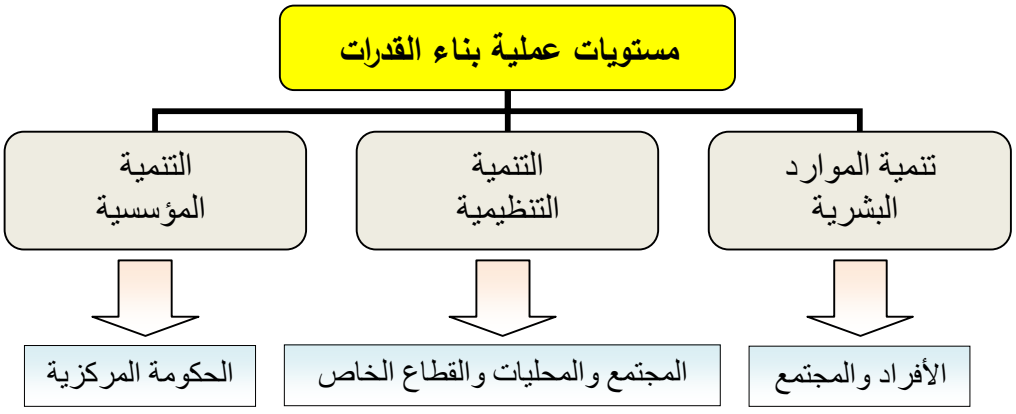

(١-٧) يوضح مستويات عملية بناء القدرات

المصدر الباحثة بتجميع من مصدر ٥٢

[٥٢] محمد عبد المجيد– وآخرون– "ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية"– المؤتمر المعماري الدولي السادس "الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران"– كلية الهندسة– جامعة أسيوط – ١٥/١٧ مارس– ٢٠٠٥.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال عرض الفصل الأول لمفاهيم وأبعاد وأهمية التنمية المستدامة والمرتبطة إرتباطاً وثيقاً بمفهوم المشاركة الشعبيةوالذي يعني مساهمة أفراد مجتمع جنوب الصعيد ليكونوا طرفاً أساسياً في العملية التنموية حيث يشارك المواطنون بوصف مشاكلهم ومتطلباتهم فهم الأقدر على تحديد احتياجاتهم وأولويات مجتمعهم والوقوف على متطلبات ومقومات ودرجات المشاركة وماله من أهمية بالغة لإستدامة العمليات التنموية في مدن جنوب صعيد مصر،وأيضاً التعرف على مفهوم الإدارة المحلية وأهمية بناء القدرات واللامركزية الإدارية في العملية التنموية تم استخلاص مجموعة من النقاط والمؤشرات الهامة التي سيتم الإستعانة بها في وضع الخطوط الإرشادية لعمليات التطوير والإرتقاء والتنمية المستدامة لمدن جنوب الصعيد وهي كالتالي:

- إن التنمية الشاملة عملية متعددة الأبعاد يتم من خلالها التكامل بين جميع القطاعات المختلفة: العمرانية (الإرتقاء بالخدمات والبنية الأساسية والبيئة) – الاقتصادية (تنمية الموارد وزيادة الانتاج) – الإجتماعية (التنمية البشرية ورفع مستوى المعيشة) – البيئية (الحفاظ على البيئة وموارها) للنهوض بكافة المجالات معاً وفي آن واحد.
- يجب أن تكون تنمية مدن جنوب الصعيد تنمية شاملة متكاملة ومستدامة للوصول إلى نتائج تنموية ناجحة بمعنى أن تعمل على كافة القطاعات على حد سواء (القطاع الإقتصادي والإجتماعى والبيئي والعمراني) وتتكامل فيها جهود كل فئات المجتمع سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو الأفراد، وتكون قابلة للإستمرار والإستدامة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- مفهومالمشاركة الشعبية يتصل بمفهوم التنمية المستدامة إتصالاً وثيقاً فلا تنمية حقيقية دون مشاركة جميع أفراد المجتمع في صنع هذه التنمية وجني ثمارها.
- للمشاركة الشعبية دور هام في العمليات التنموية فهي وسيلة لتوفير مصدر هام ودائم من مصادر التمويل لإتمام ونجاح هذه العمليات وكذلك زيادة روح الانتماء فالتنمية تبدأ من الإنسان (المجتمع) وتنتهي إليه، ومشاركة الإنسان في العملية التنموية تجعله يقوم بالحفاظ على استدامتها لأنه شعر بأهميتها ومدى احتياجه لمشروعاتها فقد قام ببذل المجهود والأموال في تحقيق هذه التنمية وهو من أهم أهداف المشاركة.
- بنشر مفهوم المشاركة الشعبية بمعناه الحقيقي وزيادة وعي أفراد مجتمع جنوب الصعيد بأهمية المشاركة في التنمية لسد احتياجاتهم ومتطلباتهم، وكذلك تمكين المجتمع المدني

من المشاركة الفعالة في العملية التنموية سنصل حتماً إلى الهدف المرجو من العمليات التنموية فالمشاركة الشعبية هي المدخل الصحيح والملائم للتنمية المحلية.

- يجب التركيز على إقامة شراكة حقيقية داعمة للعمليات التنموية بمدن جنوب صعيد مصر فوجود هذه الشراكات بين الأطراف المعنية والمنفذة للتنمية (الحكومة – القطاع الخاص – أفراد المجتمع) يعمل على تنفيذ العمليات التنموية بشكل متوازن ومستمر مع ضمان إستدامتها حيث يعد التمويل عصب أساسي لإستمرار التنمية.
- يجب دراسة الأبعاد الإجتماعية والمؤشرات الإقتصادية لمجتمع جنوب الصعيد والتعرف على عاداته وتقاليده وثقافته حتى يتم الحفاظ على استمرارية التنمية وتواصلها، وهذا ما سيتم شرحه بالتفصيل فى الفصل التالي (الفصل الثاني).
- الدول النامية في حاجة إلى تطبيق مبدأ اللامركزية وذلك لتستطيع الإلتحاق بركب التنمية المستدامة لأن المركزية في الحكم والإدارة تقلص من دور الإدارة المحلية في عملية التنمية نتيجة رقابة السلطة المركزية الشديدة على المحليات.
- تضارب القوانين والتشريعات وعدم وضوح مهام كلاً منهما بشكل محدد يؤدي لتعطل عجلة التنمية وقصور دور المحليات في التنمية المستدامة.
- يتضح مقدار أهمية عملية بناء القدرات لتوسيع مدارك وخبرات الأفراد والمجتمع ككل وكذلك المحليات والمنظمات غير الحكومية (القطاع الخاص) وأيضاً الحكومة المركزية.
- عملية بناء القدرات هامة جداً وضرورية لإستدامة التنمية ولكنها تحتاج إلى تفعيل دورها في الدول النامية خاصة مصر والإهتمام بها بشكل أكبر من الموجود حالياً .
- تدريب الكفاءات من القيادات المحلية على فهم أهداف التنمية وتفعيل دورهم فى تحفيز الأفراد على المشاركة.
- إن عملية بناء القدرات واللامركزية الإدارية وجهان لعملة واحدة فبدون لامركزية في إتخاذ القرار لن تستطيع المحليات القيام بعملية بناء قدرات العاملين بها وإعداد الكوادر التي تستطيع إدارة عملية التنمية والقيام بها.
- للحفاظ على إستدامة العملية التنموية يجب تنمية وبناء قدرات أفراد المجتمع وتمكينهم من إدارة مجتمعهم وبيئتهم بكفاءة عالية.

خلصت الدراسة النظرية بالفصل الأول إلى إستنتاج مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتنمية الشاملة المستدامة كالتالي:

التنمية الشاملة المستدامة هي تكامل جميع قطاعات التنمية المختلفة معاً والتى تشتمل على:

– تنمية عمرانية: بجميع عناصرها المتمثلة فى الخدمات الأساسية والبنية التحتية والمناطق السكنية وشبكات الطرق وهى العناصر الأساسية المكونة للمدينة.

– تنمية إجتماعية: هي التنمية التى تهتم بتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، رفع المستوى المعيشي ووزيادة الوعى الثقافى والحث على المشاركة المجتمعية.

– تنمية إقتصادية: متمثلة في تطوير وإقامة مشروعات تنموية لزيادة فرص العمل والقضاء على البطالة والحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة انتاجيتها، مع خلق قاعدة صناعية بمدن جنوب الصعيد.

– تنمية بيئية: وهى المعنية بالحفاظ على البيئة المحيطة والموارد الطبيعية، الحد من تلوث البيئة، ووضع أنظمة لإدارة البيئة والمخلفات.

ويوضح جدول (٢–٩) قطاعات ومؤشرات والمخرجات النهائية لعمليات التنمية الشاملة بشكل أكثر تفصيلاً كما يلي:

قطاعات التنمية	المجالات	المخرجات / المنتج النهائي
التنمية العمرانية	**الخدمات الأساسية**	**التعليم** (تطوير وانشاء مدارس– زيادة أعداد الفصول) / **الصحة** (تطوير وانشاء مستشفيات– زيادة عدد الأسرة– معدات طبية– هيئات التمريض) / **الترفيه** (تطوير وانشاء واعداد مراكز للشباب) / **خدمات دينية** (تطوير وانشاء مساجد وكنائس) – خدمات عامة (المخابز).
	البنية التحتية	تطوير وتحسين وانشاء شبكات (مياه الشرب – الصرف الصحى – الكهرباء – الاتصالات)
	المناطق السكنية	تطوير المناطق السكنية القائمة وتوفير مسكن ملائم – إنشاء مساكن جديدة– زيادة أعداد الوحدات السكنية
	شبكات الطرق	تحسين ورصف وتوسيع وانارة الطرق القائمة – إنشاء طرق جديدة
التنمية الاقتصادية	**الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة مساحتها**	تفعيل قوانين التعدى غلى الأراضي الزراعية – رفع إنتاجيتها – إستصلاح أراضي جديدة
	خلق قاعدة صناعية	زيادة الإستثمارات – تسهيل الإجراءات – طرح أراضي للإستثمار
	إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة	تسهيل الإجراءات – منح قروض – توفير أماكن لإقامة المشروعات مثل مجمع صناعات صغيرة
التنمية الإجتماعية	**تلبية الإحتياجات الأساسية**	توفير المسكن الملائم – توفير الخدمات الأساسية
	زيادة الوعي والثقافة	برامج محو الأمية – عمل برامج تثقيفية للتوعية
	الحث على المشاركة المجتمعية	حملات توعية بواسطة الجمعيات الأهلية لتوضيح مفهوم وأهمية المشاركة
التنمية البيئية	**الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية**	الحفاظ على (الغطاء النباتي – المياه – الثروة المعدنية) – ترشيد استهلاك الطاقة
	الحد من التلوث	فصل الإستعمالات (الصناعي والورش خارج الكتلة السكنية) – منع الصناعات الملوثة للبيئة
	وضع أنظمة إدارة البيئة	برامج إدارة البيئة – جمع وتدوير النفايات – دفن النفايات والتخلص منها بطرق آمنة

جدول (٢-٩) يوضح مؤشرات التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد. المصدر: بتجميع من مصادر ٦، ١١، ١٢، ١٣، ١٤

مقدمــة:

في الفصل الأول تم التعرف على مفاهيم وأبعاد ومبادئ وركائز التنمية المستدامة وكذلك مفاهيم المشاركة ومبادئها ومعوقات وجهات المشاركة في تنمية مدن جنوب الصعيد وأيضاً التعرف على مفهوم ومقومات ومبادئ الإدارة المحلية، ومزايا اللامركزية مع التعرف على أهمية عملية بناء القدرات، وحتى تكتمل الصورة لابد من التعرف على السمات العمرانية لمدن جنوب الصعيد وكذلك الأبعاد الإجتماعية والمؤشرات الإقتصادية لتلك المدن حيث أن فهم السمات الإجتماعية لمجتمع الصعيد من ثقافة وعادات وتقاليد هام جداً للإستفادة منها فى تنفيذ واستمرار خطة التنمية.

إن فهم ودراسة العلاقات والروابط الإجتماعية لهذا المجتمع يساعد فى تحقيق أهداف الخطط التنموية مع ضمان تحقيق إستدامة هذه التنمية والإرتقاء بالمجتمع وتطوره بما يتناسب مع عاداته وتقاليده وثقافته.

فدراسة المجتمع المعنى بالتنمية من جميع جوانبه (العمرانية – الإقتصادية – الإجتماعية – البيئية) يساهم في بناء الثقة بين أفراد المجتمع والقائمين على عملية التنمية (تحقيقاً لمبادئ المشاركة) مما يساعد على إنجاح عمليات التنمية والإرتقاء والتطوير لمدن جنوب الصعيد والحفاظ على إستدامتها.

٢-١ الخصائص والسمات العامة لمدن جنوب الصعيد

إن مدن جنوب الصعيد كمثيلاتها من المدن المصرية الأخرى تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هى: البيئة العمرانية، والأنشطة الاقتصادية الرئيسية، والسكان والخصائص الإجتماعية التى يتميزون بها دون غيرهم من المدن الأخرى.

وكل عنصر من العناصر السابقة يؤثر فى العناصر الأخرى ويتأثر بهم تأثيراً كبيراً ومباشراً فمثلاً ثقافة المجتمع لها تأثير واضح على البيئة العمرانية.

ونجاح عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب صعيد مصر يكمن فى دراسة هذه العناصر ومعرفة تأثير كل منهما على الآخر.

٢-١-١السمات والخصائص العمرانية لمدن جنوب الصعيد

وهذا الجزء يختص بدراسة شكل البيئة العمرانية فى مدن جنوب الصعيد من كتلة عمرانية واستعمالات أراضي وشبكات الطرق والبنية الأساسية، وأيضاً الصورة البصرية للمدينة.

٢-١-١-١ الموقع والعلاقات المكانية

ترتبط مدن جنوب الصعيد معاً ببعضها البعض وببقية المدن المصرية عن طريق[١]:

- شبكات الطرق: وتتكون من ثلاثة أنواع من الطرق هي: الطرق الدولية، الطرق الإقليمية، الطرق الرئيسية.
- خطوط السكك الحديدية: وتشمل خط سكك حديد الوجه القبلي إسكندرية – أسوان، وهو خط أساسي لخدمة مدن الصعيد.
- النقل البحري والنهري: ويتمثل في الموانى البحرية التي تضم كل من ميناء سفاجا الدولي وميناء القصير، والموانى النهرية تتمثل في ميناء أسوان.
- النقل الجوى: ويتمثل في مطار الأقصر الدولى.

٢-١-١-٢ الكتلة العمرانية

الهيكل العمراني للمدينة يتكون من استعمالات الأراضي وحالات وارتفاعات المباني، وأنماط النسيج العمراني للمدينة بالإضافة إلى مسارات الحركة التى تربط أجزاء المدينة بعضها البعض ويوجد تفاوت في مساحات الكتل العمرانية لمدن جنوب صعيد مصر وكذلك يزداد معدل نمو الكتلة العمرانية سنوياً لمعظم المدن مما يشير إلى إرتفاع معدل تآكل وإهدار الأراضي الزراعية.

٢-١-١-٣ استعمالات الأراضي[٢]

إن استعمالات الأراضى في مدن جنوب الصعيد تتمثل في الإستخدامات التالية:
سكنى: وهو الاستعمال الرئيسي والسائد بالمدينة، ثم التجارى: ويثمثل في الأسواق العامة وتجارة الجملة والتجزئة والمحلات التجارية لسد احتياجات المواطنين اليومية، ثم الصناعي: ويثمثل في المناطق الصناعية بالمدن والورش وبعض الصناعات الصغير، ثم الخدمات: وهى عبارة عن الخدمات الدينية من مساجد وكنائس، والصحية من مستشفيات وعيادات ومراكز طبية والميادين والأراضى الفضاء والطرق ومسارات الحركة.
وأهم ما يميز هذه المدن هو تداخل الاستعمالات السكنية مع الأراضي الزراعية على أطراف المدينة وأيضاً تداخل الاستعمالات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الصغيرة والورش وأسواق الماشية والسلخانات وأيضاً الشون والمدافن.

---

[١] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية– الهيئة العامة للتخطيط العمراني– "إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية – إقليم جنوب الصعيد – محافظة سوهاج – محافظة قنا – محافظة أسوان – محافظة البحر الأحمر"– ٢٠٠٦.

[٢] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية– الهيئة العامة للتخطيط العمراني– إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية، مصدر سابق.

ويلاحظ ارتفاع نسب الاستعمال السكنى لمدن جنوب الصعيد وانخفاض نسبة الخدمات الأساسية بتلك المدن وكذلك انخفاض نسبة الاستخدام الصناعي مما يعني قلة فرص العمل بتلك المدن.

شكل (٢-١) خريطة إستعمالات الأراضى لمدينة المنشأة.[٣]

شكل (٢-٢) يوضح الخدمات الدينية بمدينة أسيوط

شكل (٢-٣) يوضح الخدمات العامة بمدينة أسيوط

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني-"إعداد نظرة شاملة عن قضايا الإسكان"- مدينة أسيوط- ٢٠١٠.

٢-١-١-٤ ارتفاعات وحالات المباني

معظم ارتفاعات المباني بمدن جنوب الصعيد ذات ارتفاعات منخفضة، حيث تتراوح ارتفاعات مبانيها بين دور واحد وخمسة أدوار وفي بعض الأحيان توجد مباني أعلى من خمسة أدوار.

شكل (٢-٤) خريطة إرتفاعات المباني لمدينة سقالتة[٤].

[٣] الهيئة العامة للتخطيط العمراني- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية محافظة سوهاج "مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن الصغيرة"- مدينة المنشأة- محافظة سوهاج- ٢٠١١.

[٤] الهيئة العامة للتخطيط العمراني- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية محافظة سوهاج "مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن الصغيرة"- مدينة سقالتة- محافظة سوهاج- ٢٠١٢.

وتختلف حالات المباني من مدينة لأخرى إلا أنها تعتبر بصفة عامة متوسطة الحالة إلى جيدة ويغلب الطابع الحضرى على معظم المدن خاصة عواصم المحافظات.

شكل (٢-٥) يوضح حالات وارتفاعات المباني لمدينة أسيوط.

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني-"إعداد نظرة شاملة عن قضايا الإسكان"- مدينة أسيوط- ٢٠١٠.

٢-١-١-٥ النسيج العمراني

تتسم مدن جنوب الصعيد بتعدد الأنسجة العمرانية بها فالنسيج المتضام يوجد بقلب المدينة القديم والذى يتميز بضيق الطرق والممرات، والنسيج الشريطي الذى يمتد بطول الاحواض الزراعية وعمودى على مجرى نهر النيل حيث المدن الواقعة على نهر النيل، ثم النسيج المبعثر والذى ينتشر على أطراف المدينة ليوضح التعدى الصارخ على الرقعة الزراعية.

شكل (٢-٦) يوضح النسيج العمراني لمدينة المراغة[٥].

٢-١-١-٦ البنية الأساسية

تعتبر البنية الأساسية من أهم العناصر العمرانية المكونة لمدن جنوب الصعيد فكلما زادت كفاءة خدمات البنية الأساسية وتحسن مستواها كلما دل ذلك على تحضر المدينة.

وتتمثل عناصر البنية الأساسية فى مياه الشرب، وشبكات الصرف الصحى، وشبكات الكهرباء والإتصالات.

[٥] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، محافظة سوهاج، مدينة المراغة،"المخطط الاستراتيجي العام - المنظور التنموي"، ٢٠١١.

٢-١-١-٧ الخدمات

تعتبر الخدمات ركن أساسي من مكونات المدن بصفة عامة وليس لمدن جنوب الصعيد فقط، وتتأثر الخدمات بخصائص سكان المدينة والبئية العمرانية المحيطة بها وتتألف الخدمات من: خدمات تعليمية – صحية – دينية – تجارية – ثقافية – إجتماعية – إدارية[٦].

شكل (٢-٧) خريطة توزيع الخدمات بمدينة المنشأة – محافظة سوهاج[٧].

٢-١-١-٨ شبكة الطرق

تتكون شبكة الطرق فى مدن جنوب الصعيد من طرق سريعة، طرق رئيسية، طرق تجميعية، طرق محلية، مسارات مشاه[٨].

ويلاحظ أن شبكة الطرق بقلب المدينة القديم تتميز بضيق شوارعها وعدم انتظام شبكتها، وكلما ابتعدنا عن قلب المدينة كلما انتظمت وتحسنت شبكة الطرق.

شكل (٢-٨) خريطة شبكة الطرق بمدينة ساقلتة – مركز ساقلتة – محافظة سوهاج[٩].

٢-١-١-٩ الصورة البصرية للمدينة

تتميز مدن جنوب الصعيد كغيرها من المدن المصرية بتنوع الصور البصرية بها حيث توجد العلامات المميزة لكل مدينة، وكذلك الساحات والمناطق المفتوحة، والميادين، وشبكة الطرق

[٦] شفق الوكيل– التخطيط العمراني "الاسكان – الخدمات – الحركة"– الجزء الثاني– ٢٠٠٧.

[٧] الهيئة العامة للتخطيط العمراني– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية محافظة سوهاج - مصدر سابق.

[٨] شفق الوكيل– التخطيط العمراني "الاسكان – الخدمات – الحركة"– الجزء الثاني– ٢٠٠٧.

[٩] الهيئة العامة للتخطيط العمراني– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية – "مشروع إعداد المخططات العمرانية الاستراتيجية للمدن الصغيرة"– مدينة ساقلتة– مركز ساقلتة– محافظة سوهاج– ٢٠١٢.

ومسارات الحركة، وأخيراً الأحياء والمناطق السكنية.

شكل (٢-٩) يوضح مسجد أبى الحجاج بالأقصر.

شكل(٢-١٠) لقطة عامة لمدينة الأقصر.

المصدر:https://www.luxor.gov

شكل (٢-١١) يوضح مسجد العمرى بمدينة قوص – محافظة قنا.

المصدر:https://www.egypttoday.com

٢-٢ السمات والخصائص غير العمرانية لمدن جنوب الصعيد

يمكن التعرف على مجتمع جنوب الصعيد من خلال دراسة عناصر الثقافة والعادات والتقاليد الخاصة به، وايضاً طبيعة العلاقات الإجتماعية بين أفراده وما يحكمها من نظم إجتماعية محددة وموروثة منذ آلاف السنين، ومن ثم معرفة مدى تأثير هذه العادات والتقاليد على عملية التنمية.

٢-٢-١ القيم الاجتماعية في مجتمع جنوب الصعيد

يوجد مجموعة من القيم الإجتماعية بمجتمع جنوب الصعيد شديدة التأثير والتأثر بعمليات التنمية الشاملة لتلك المدن يتم تناولها فيما يلي:

٢-٢-١-١ البعد الأسري والعادات والتقاليد

الأسرة هي نواة المجتمع واللبنة الرئيسية التي تقام على أساسها المجتمعات الإنسانية فهى أكثر النظم الاجتماعية تأثراً بالتغيرات التى تحدث في المجتمع خاصة في الدول النامية وأيضاً تؤثر فيه بشكل كبير وواضح.

ونظراً للترابط الشديد بين نظم المجتمع المختلفة (الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية – الدينية) فإن أى تنمية تحدث في أحد هذه الأنظمة (القطاعات) فإنه يؤثر وبشكل مباشر على الأسرة.
والبعد الاجتماعي يمثل بعداً هاماً وأساسياً في مجتمع جنوب الصعيد فالعلاقات الاجتماعية (الأسرية) لديهم أكثر أهمية من المجتمعات الأخرى وتحكمها روابط وصلات قوية هي صلة القرابة والتي يصعب الاستغناء عنها نظراً لطبيعة ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم والتي يهتمون بها بشكل كبير، فالنسيج الإجتماعي الذى تقوم على أساسه الحياة في جنوب الصعيد يربط بين جميع أفراده روابط وثيقه ويحكمها العديد من العلاقات القائمة على درجات القرابة.
إن سكان مدنجنوب الصعيد يرتبطون بالأرض إرتباطاً وثيقاً ،بينما حالياً ونظراً للظروف المعيشية والتغيرات الإقتصادية التى تمر بها مصر كلها فأصبحت قيمة الإرتباط بالأرض لإشتغال أغلب أفراد المجتمع بمهن أخرى غير الزراعة[١٠].

٢-٢-١-٢ القيمة التعليمية في مجتمع جنوب الصعيد

عند التعرف على المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم المتكامل للتربية نجد بينهما صلة وثيقة وارتباط قوي ذلك لأن التربية هي تعجيل لتنفيذ خطط التنمية وكذلك الإسراع في عملية التنمية يرفع من مستوى التعليم والوعي لدى الأفراد بينما تعني الأمية إنعدام الوعي وبالتالي عرقلة خطط التنمية الشاملة، ومن هنا نجد أن التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة فكلاً منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به في علاقة طردية قوية وواضحة[١١].
والدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة تتخذ التعليم وسيلة أساسية للتصدي للتحديات والعقبات المختلفة التي تواجهها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة لمجتمعاتها، وإذا كانت عملية التنمية تحتاج إلى بناء القدرات البشرية لأفراد المجتمع المعني بالتنمية لتحقيق الهدف المرجو منها فإن التعليم يعتبر الأداة الرئيسية والفعالة لبناء هذه القدرات[١٢].
فالتعليم يساعد على إزالة المعوقات الثقافية القديمة من عادات وتقاليد وسلوكيات لا تتناسب مع الوقت الحاضر والعمليات التنموية وخلق اتجاهات علمية وثقافية جديدة تساعد على الإنتقال

[١٠] عبير محمد جلال الدين– "التنمية الشاملة كوسيلة فعالة لتنمية المناطق الريفية – دراسة تطبيقية على الريف المصرى"– رسالة ماجستير– غير منشورة– كلية الهندسة– جامعة القاهرة– الجيزة– ٢٠٠٦.

[١١] سيد جاب الله– "التغير القيمي في الريف المصري منذ السبعينات وأثره على التنمية – دراسة ميدانية في بعض قرى محافظة سوهاج"– رسالة ماجستير– غير منشورة– قسم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة طنطا– ١٩٩٢.

[١٢] عيشة أحمد خليل– "التعليم والتنمية البشرية في جنوب صعيد مصر"– المؤتمر السنوى السادس"الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر"– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية– ١٨/٢١ ابريل– ٢٠٠٤.

بالمجتمع من الشكل التقليدي الذي يعرقل عمليات التنمية إلى الشكل المعاصر الذي يتناسب مع أهداف ومبادئ التنمية الشاملة المستدامة.

وبمجتمع جنوب الصعيد نجد أن القيمة التعليمية تتمثل في تحفيز الأفراد على تحقيق التقدم والتنمية والتطلع لحياة وظروف إجتماعية أفضل، ويعتبر التعليم إحدى القوى المحركة للأفراد والجماعات فهو يزيد من طموح الأفراد وأيضاً يساعد الفئات المحرومة من الالتحاق بركب التنمية وتحسين أوضاعهم وظروفهم الاجتماعية.

ويوضح جدول (٢-١) معدلات القراءة والكتابة ونسبة القيد بالتعليم الاساسي والثانوي في محافظات جنوب الصعيد وذلك عبر مستويين الأول: المستوى الزمني حيث نقارن المؤشرات في عشر سنوات (٢٠٠١ – ٢٠١٠) والثاني: المستوى المكاني حيث نقارن بين مؤشرات محافظات جنوب الصعيد بمثيلها على مستوى الجمهورية .

		العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات	معدل القراءة والكتابة (١٥+) %	نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي %
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١	الوجه القبلي	٦٦	٥٥,١	٧٣,٥
	مصر	٦٦,٩	٦٢,٠	٨١,١
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣	الوجه القبلي	٦٦,٢	٥٦,٤	٨٢,٥
	مصر	٦٧,١	٦٥,٦	٨٦,٠
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥	الوجه القبلي	٦٩,٨	٥٦,٥	٨٧,٦
	مصر	٧٠,٦	٦٥,٧	٩٠,٩
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨	الوجه القبلي	٦٩,٨	٦٣,٦	٨٣,٨
	مصر	٧١,٣	٦٩,٥	٨٩,٤
تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠	الوجه القبلي	٧٠,٢	٦٤،٤	٧٧,٤
	مصر	٧١,٧	٧٠،٤	٧٧,٦

جدول (٢-١) مؤشرات القيد بالتعليم ومعدل القراءة والكتابة لمحافظات الصعيد ومصر

المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠.

في الجدول السابق يتضح أن معدل القراءة والكتابة للأفراد الاكثر من١٥ عام فى محافظات جنوب الصعيد أقل من المعدلات في مصر بشكل عام وهذا يؤكد انخفاض معدلات جهود التنمية في جنوب مصر.

يوضح شكل (٢-١٢) أن اقل نسبة التحاق بالتعليم الأساسي والثانوي بلغت ٧٣,٥% عام ٢٠٠١ وأخذت في الارتفاع حيث سجلت أعلى نسبة التحاق بالتعليم في جنوب الصعيد ٨٧,٦ % والتى تقاربت من النسبة العامة لجمهورية مصر العربية وهى ٩٠,٩% عام ٢٠٠٥ بينما أخذت النسبة في الانخفاض في عام ٢٠٠٨ وأصبحت ٨٣,٨% ، وانخفضت أكثر في عام ٢٠١٠ لتصبح ٧٧,٤% وهي ايضاً قريبة جداً من النسبة على مستوى الجمهورية ٧٧,٦%.

وبشكل عام هناك انخفاض في نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوى بمحافظات جنوب الصعيد عنه على مستوى الجمهورية وحتى في السنوات التى تقاربت فيها النسب بين محافظات الصعيد والجمهورية ظلت نسبةالصعيد اكثر انخفاضاً مما يؤثر سلباً على عمليات التنمية.

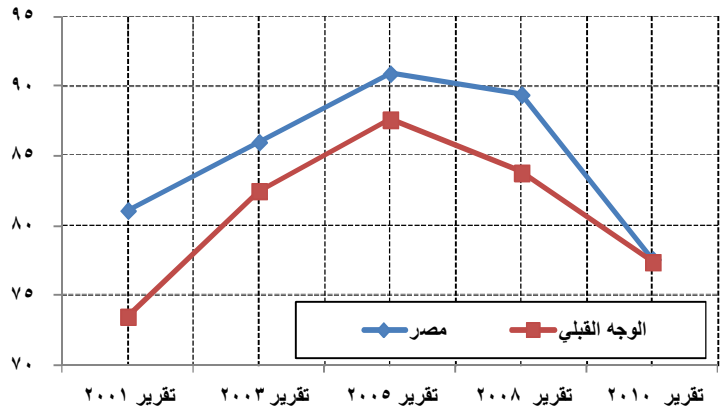

شكل (٢-١٢) معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي والثانوي.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-١).

٢-٢-١-٣ الأبعاد والقيم الاجتماعية

هناك عوامل وأبعاد عديدة في بنية مجتمع جنوب الصعيد تجعله أكثر تمسكاً بالعادات والتقاليد القديمة عن غيره من المجتمعات بالرغم من دخوله إلى عالم الحداثة وتأثره به بعض الشئ وذلك عبر التعليم وهذه الأبعاد تفرض على المجتمع الثقافة والنزعة القبلية التي تميزه[١٣].

ويبدو أن مجتمع جنوب الصعيد لايزال يعاني من بطء في عملية التنمية ويتضح ذلك في جدول

[١٣] أحمد زايد- "الثأر في مجتمع الصعيد في السياق التاريخي البنائي"- المؤتمر السنوى السادس"الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر"- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- ١٨/ ٢١ ابريل- ٢٠٠٤.

(٢-٢) عند مقارنة مؤشرات التنمية البشرية الدالة على التنمية لمحافظات الصعيد وذلك عبر مستويين **الأول**: المستوى الزمني: حيث نقارن المؤشرات على مدى عشر سنوات في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ **والثاني**: المستوى المكاني: حيث نقارن بين مؤشرات محافظات جنوب الصعيد بمثيلها على مستوى الجمهورية .

		العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات	الأسر التي تحصل على		المساكن المزودة بالكهرباء %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالجنيه	دليل التنمية البشرية
			مياه مأمونة %	صرف صحي %			
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١	الوجه القبلي	٦٦	٨٣,٩	٨٦,٣	٩٥،٣	٣٤٩١,٧	٠,٥٩٧
	مصر	٦٦,٩	٨٧,٤	٩٤,٥	٩٣,٧	٤٨٢٢,٤	٠,٦٤٨
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣	الوجه القبلي	٦٦,٢	٨٥,٩	٨٤,٩	٩٥,٤	٥٠١٢,٣	٠,٦٤٩
	مصر	٦٧,١	٩١,٣	٩٣,٦	٩٨,٧	٥٥٣٧,٦	٠,٦٨٠
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥	الوجه القبلي	٦٩,٨	٨٥,٩	٨٤,٩	٩٥,٤	٥٥٥٩,٣	٠,٦٥٧
	مصر	٧٠,٦	٩١,٣	٩٣,٦	٩٨,٧	٦١٤٢	٠,٦٨٩
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨	الوجه القبلي	٦٩,٨	٩٤,٧	٣٠,٥	٩٩	٥٨٦٦,٥	٠,٦٩٣
	مصر	٧١,٣	٩٥,٥	٥٠,٥	٩٩,٣	٦٣٧١,٧	٠,٧٢٣
تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠	الوجه القبلي	٧٠,٢	٩٦,٩	٣٧,٢	٩٩	٧٩٧٨,٩	٠,٧٠٨
	مصر	٧١,٧	٩٨	٥٦,٥	٩٩,٦	١٠٢٤٦	٠,٧٣١

جدول (٢-٢) مؤشرات التنمية البشرية لمحافظات جنوب الصعيد ومصر.

المصدر: تقارير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠.

- مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد

يوضح شكل (٢-١٣) أن هناك تطور بطئ في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ ثم هناك تطور مرتفع وملحوظ في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ وهناك فترة ثبات واضحة منذ ٢٠٠٥ إلي ٢٠٠٨ ثم يرتفع معدل العمر المتوقع عند الميلاد ارتفاعاً متوسطاً في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ وبذلك يمكن القول أن هناك تطور في هذا المنحنى على مدار العشر سنوات السابقة وعند مقارنته بمثيله على مستوى الجمهورية نجد أنه قريب منه إلى حد ما في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ ولكن في

الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ يكون العمر المتوقع على مستوى الجمهورية أعلى بكثير من مثيله في محافظات جنوب الصعيد.

وعلى ذلك يمكن القول انه يوجد إهتمام بالوعي الصحي بمدن جنوب الصعيد أدى لإرتفاع العمر المتوقع، لكن التنمية فى قطاع الصحة لازالت ضعيفة عند مقارنتها بمثيلتها على مستوى الجمهورية.

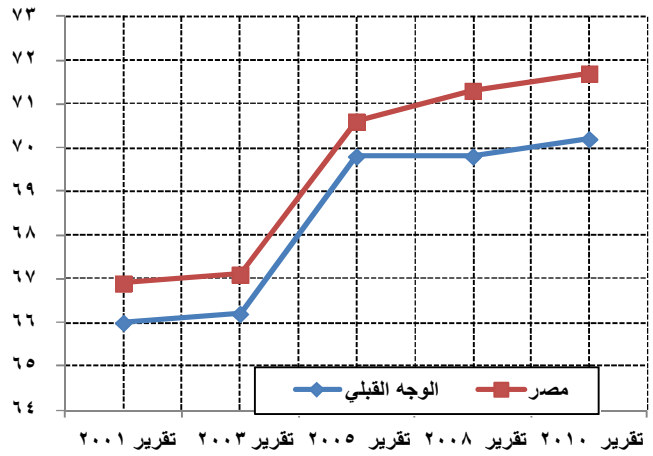

شكل (٢-١٣) العمر المتوقع عند الميلاد.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٢).

- نصيب الفرد من الناتج المحلي

يوضح شكل (٢-١٤)أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدأ منخفضاً جداً عام ٢٠٠١ حيث بلغ ٣٤٩١,٧ جنيه وهو منخفض عن مثيله على مستوى مصر لكنه استمر في الارتفاع حتى وصل عام ٢٠١٠ إلى ٧٩٧٨,٩ جنيه ولكنه ظل أقل بكثير عن مثيله على مستوى الجمهورية والذى بلغ ١٠٢٤٦ جنيه في ٢٠١٠.

وهذا يدل على انخفاض دخل الفرد في مجتمع جنوب الصعيد نظراً لانخفاض جهود التنمية في جنوب صعيد مصر.

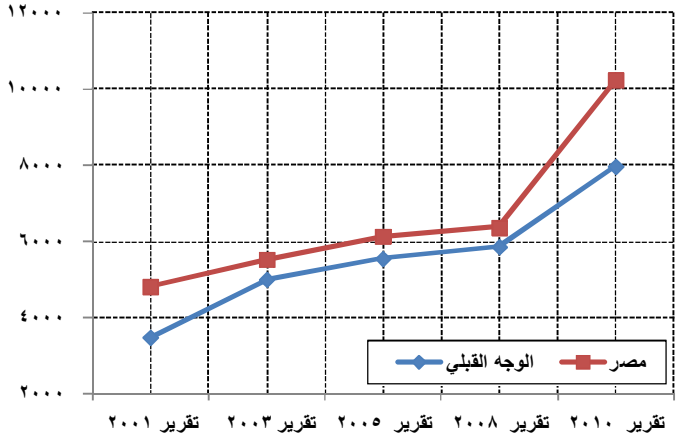

شكل (٢-١٤) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى بالجنيه.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٢).

- دليل التنمية البشرية

يوضح شكل (٢-١٥) مؤشر التنمية البشرية لمحافظات جنوب الصعيد ونظيرتها على مستوى الجمهورية وتظهر الفجوة الكبيرة في هذا المؤشر على وجه الخصوص ففى طول الفترة الزمنيه المحددةللمقارنة ظل مؤشر التنمية البشرية لمحافظات جنوب الصعيد منخفضاً بصورة كبيرة عن مثيله على مستوى الجمهورية، مما يدل على انخفاض جهود التنمية الموجهه لجنوب صعيد مصر بشكل كبير.

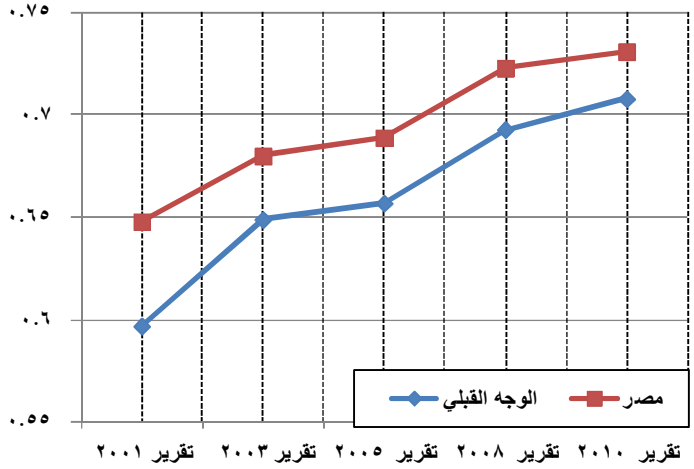

شكل (٢-١٥) دليل التنمية البشرية.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٢).

ومما سبق يمكن إستنتاج انه في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ لم يكن هناك مشروعات تنموية موجهه لمحافظات جنوب الصعيد للنهوض بالمجتمع ككل فمعظم جهود التنمية موجهة إلى العاصمة وصعيد مصر ينال قدر ضئيل جداً منها، بينما في السنوات الأخيرة بدأ الاهتمام بمحافظات الصعيد وتم توجيه جزء من ميزانية الدوله لتنمية جميع قطاعاته وإقامة مشروعات تنموية به لزيادة دخل الفرد ورفع مستوى معيشته وبالتالي ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي.

ومن خلال المؤشرات السابقة يتضح أن:

١- معدل التنمية بشكل عام منخفض في محافظات الصعيد عن نظيره على مستوى الجمهورية.

٢- لاتزال التنمية في قطاع التعليم منخفضة إلى حد ما.

٣- هناك اهتمام بسيط بقطاع الصحة ويظهر ذلك جلياً فى ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد ولكنه مازال في حاجة إلى الاضافة والتطوير.

٤- هناك اهتمام بقطاع البنية الأساسية لكنه لا يزال للتحسين والتطوير.

٢-٢-٢ مؤشرات الفقر

إن مؤشرات الفقر في تقرير التنمية البشرية توضح أن أعلى معدلات للفقر توجد بمدن جنوب الصعيد ويوضح جدول (٢-٣) أن أعلى مؤشرات الفقر توجد بالوجه القبلي حيث سجلت النسبة الإجمالية ٤٩,٧% بينما النسبة الأعلى سجلت في ريف الوجه القبلي التى بلغت ٥٩,٣% وهى أعلى نسبة عى مستوى الجمهورية.

المحافظات		تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠
المحافظات الحضرية		٨,٤
الوجه البحري	إجمالى	١٦,٢
	حضر	٨,١
	ريف	١٩,٢
الوجه القبلي	إجمالى	٤٩,٧
	حضر	٢٧,٦
	ريف	٥٩,٣
مصر	إجمالى	٢٧,٧
	حضر	١٣,٦
	ريف	٣٧,٤

جدول (٢-٣) مؤشرات الفقر على مستوى محافظات مصر.

المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠.

٢-٢-٣ المرأة في مجتمع جنوب الصعيد

يتسم وضع المرأة في مجتمع جنوب الصعيد بدرجة كبيرة من الهشاشة والتي يرسم ملامحها عدم كفاية الفرص المتاحة للحصول على التعليم والصحة والعمل الملائم وفرص المشاركة في الحياة العامة والسياسية، والتعليم من أهم الأسباب التي جعلت المرأة تتسم بهذه الصفة فصعوبة حصولها على فرص للتعليم جعلها بعيدة عن مجريات الأحداث وعدم تأثرها بالثقافة الحديثة وتطور المجتمع[١٤].

وفيما يلي جدول يوضح نسبة قيد الفتيات بالتعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بمحافظات جنوب الصعيد ومقارنة هذا المؤشر بنظيره على مستوى الجمهورية.

[١٤] عيشة أحمد خليل- التعليم والتنمية البشرية في جنوب صعيد مصر- مصدر سابق.

		توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات للمرأة	نسبة القيد الإجمالية بالتعليم			
			ابتدائي	إعدادي	جملة التعليم الأساسي	ثانوي
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١	الوجه القبلي	٦٦,٧	٨٤,٣	٧٣,٨	٨٠,٥	٣٨,٠
	مصر	٦٨,٠٠	٩٣,٧	٨٥,٩	٩٠,٨	٤٧,٥
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣	الوجه القبلي	٦٥	٩٣,٧	٥٩	٩٠,١	٤٥,٣
	مصر	٦٩,٧	٩٨,٨	٩٨,٧	٩٨,٥	٦٨
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥	الوجه القبلي	٦٩,٨	٩٠,٩	٨٩,٩	٨٧,٦	٦٤,٨
	مصر	٧٠,٦	٩٦,٤	٩٥,١	٩٠,٩	٧٧,٢
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨	الوجه القبلي	٧٢,٨	٩٠,٤	٨٢,٨	٨١,٢	٦٠,٢
	مصر	٧٣,٦	٩٤,٥	٨٨,٣	٨٧,١	٧٠,١
تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠	الوجه القبلي	٧٤,٣	١٠٣,٤	٨٥,٥	٩٠,٥	٦٢,٣
	مصر	٧٥	١٠٤,٨	٨٩,٦	٩٣	٦٦,٨

جدول (٢-٤) نسبة قيد الفتيات بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي.
المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠.

١- نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الاساسي

في الشكل (٢-١٦) يتضح انه في عام ٢٠٠١ كانت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي ٨٠,٥ % وهي نسبة منخفضة عند مقارنتها بمثيلتها على مستوى مصر حيث تقل عنها بحوالي ١٠ % ثم ارتفعت النسبة إلى ٩٠,١% في ٢٠٠٣ ولكنها انخفضت إلى ٨٧,٦% فى ٢٠٠٥ و استمر الانخفاض لتبلغ ٨١,٢% فى ٢٠٠٨ و ارتفعت بعد ذلك لتكون ٩٠,٥% في ٢٠١٠ وهى نسبة قريبة من النسبة على مستوى الجمهورية. ورغم أن الانخفاض بسيطاً ويوازى الانخفاض الذي مستوى الجمهورية إلا ان نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي بمحافظات الصعيد منخفضة بشكل عام عن نظيرتها على مستوى الجمهورية.

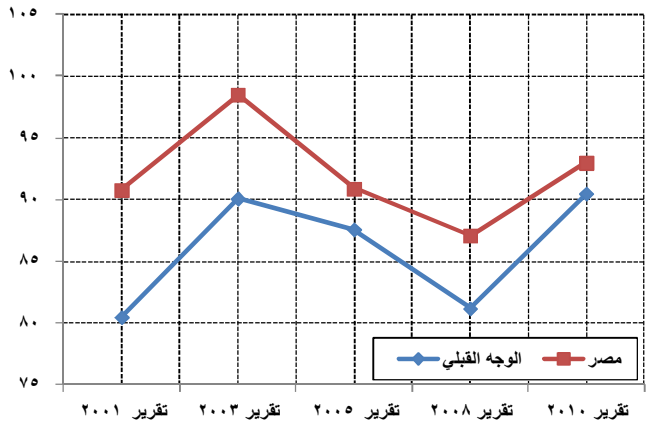

شكل (٢-١٦) نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٤).

٢- نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي

من خلال الشكل (٢-١٧) نجد أن نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي منخفضة جداً وأقل من نظيرتها على مستوى الجمهورية.

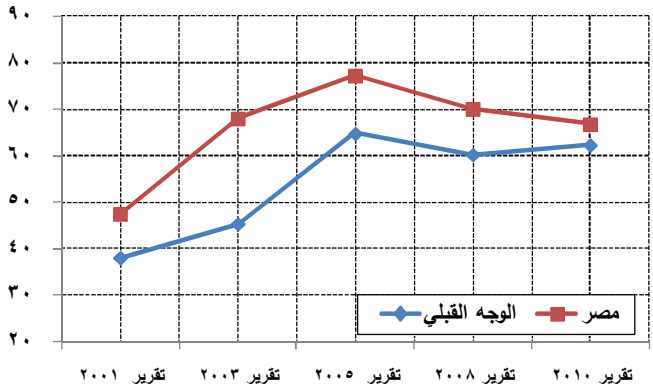

شكل (٢-١٧) يوضح نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٤).

ومن خلال ما سبق يتضح أن:

١- انخفاض نسب التحاق الفتيات بالتعليم بشكل عام.

٢- نقص نسب التحاق النساء بجميع المراحل التعليمية يؤدي إلى إنتشار الأمية مما ينعكس بالسلب على المرأة حيث تفقد القدرة على التواصل مع المجتمع.

٣- لن تستطيع المرأة غير المتعلمة من تربية جيل متفتح يقبل فكرة التغيير وتطوير المجتمع للأفضل وهي نفسها تكون عائقاً في طريق التنمية حيث قدرتها على المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع تكون منعدمة.

٤- انخفاض مستوى التعليم يقلل من فرصة حصول المرأة على عمل لرفع مستوى معيشتها.

٢-٣ تأثير القيم الاجتماعية والثقافية لمجتمع الجنوب على عملية التنمية

فيما سبق تم شرح وتحليل بعض العادات الاجتماعية والقيم الثقافية الكامنة في مجتمع جنوب الصعيد والتي لها تأثير مباشر على العملية التنموية ومن هذه القيم " قيمة التضامن الاجتماعي والقيمة التعليمية في المجتمع وبعض المؤشرات الاجتماعية وكذلك تعليم الإناث ومشاركة المرأة في الحياة العامة وأيضاً الثقافة الثأرية كأحد العادات القديمة والتي لازالت مستمرة حتى الآن".

وفيما يلي تأثير تلك العادات والتقاليد والثقافة على عملية التنمية:

١- الترابط الأسري والاجتماعي من أهم السمات التي يتميز بها مجتمع جنوب الصعيد فوحدة العائلة والرأي للجماعة تجعل منها نواة أيجابية لقبول فكرة المشاركة لأن الأفراد في هذا المجتمع نشأت على احترام رأي الجماعة وبالتالي تطبيق مبدأ الشورى بين العائلة الواحدة وهو منبع مبدأ المشاركة[١٥].

٢- يساعد التعليم على إزالة الثقافات والموروثات القديمة التي تعرقل عمليات التنمية ويجعل العقول أكثر استعداداً وقابلية لفكرة التغيير تطوير المجتمعات[١٦].

٣- إنتشار الأمية وانخفاض معدلات القراءة والكتابة في جنوب الصعيديؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية ويعرقل فكرة تطوير وتنمية المجتمع.

٤- انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم مؤشر خطير في قبول أفراد مجتمع جنوب الصعيد لفكرة التغيير والتطوير .

٥- انخفاض معدل التحاق الإناث بالتعليم وانتشار الأمية فيما بينهن يعتبر إحدى معوقات التنمية .

٦- عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة يجعلها تفقد التواصل مع المجتمع وتبتعد عن الأحداث مما يعرقل عملية التنمية نظراً لعدم تفهمها لمبدأ التنمية بالمشاركة[١٧].

٧- يتسم وضع المرأة في مجتمع جنوب الصعيد بدرجة كبيرة من الهشاشة مما جعلها بعيدة عن مجريات الأحداث وعدم تأثرها بالثقافة الحديثة وتطور المجتمع وبالتالي أصبح لها تأثير سلبي على عملية التنمية.

---

[١٥] سيد جاب الله- "التغير القيمي فى الريف المصرى منذ السبعينات وأثره على التنمية - دراسة ميدانية فى بعض قرى محافظة سوهاج"- رسالة ماجستير- غير منشورة- قسم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة طنطا-١٩٩٢.

[١٦] عيشة أحمد خليل- "التعليم والتنمية البشرية في جنوب صعيد مصر"- مصدر سابق.

[١٧] نادية حليم- "المرأة والتنمية في صعيد مصر"- مصدر سابق.

٢-٤ الأبعاد والمؤشرات الاقتصادية لمدن الجنوب كأحد أبعاد التنمية

فيما يلى شرح وتحليل لبعض المؤشرات الإقتصادية لمحافظات جنوب صعيد مصر.

٢-٤-١ قوة العمل والبطالة

٢-٤-١-١ قوة العمل

يوضح جدول (٢-٥) قوة العمل للأشخاص ١٥ سنة فأكثر للوجه القبلي ومصر فقد بلغت قوة العمل بالوجه القبلي ٣٠,٧% من إجمالي عدد السكان في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ وهى أعلى نسبة خلال مدة الدراسة (٢٠٠١ - ٢٠١٠) بزيادة قدرها ٤,٥% عن عام ٢٠٠١.

		قوة العمل (+١٥) كنسبة مئوية من إجمالي السكان	النسبة المئوية لقوة العمل (+١٥) في:			العاملون بالحكومة والقطاع العام % من إجمالى العمالة (+١٥)
			الزراعة	الصناعة	الخدمات	
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١	الوجه القبلي	٢٦,٢	٣٦,٩	١٧,٠	٤٦,١	٢٥,٧
	مصر	٢٩,١	٢٨,٣	٢٠,٥	٥١,٢	٣٠,٧
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣	الوجه القبلي	٢٦,١	٤٠,٤	١٩,٣	٤٠,٣	٢٦,٢
	مصر	٢٨,٧	٣٠,٦	٢٣,٤	٤٦,٠	٣٠,٤
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥	الوجه القبلي	٢٦,٨	٣٨,١	٩,٣	٥٢,٦	٢١,٦
	مصر	٢٩,٨	٢٩,٩	١٢,٤	٥٧,٨	٣٣,٩
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨	الوجه القبلي	٢٨,٥	٣٧,٣	٦,٤	٥٦,٢	١٢,٤
	مصر	٣٠,٢	٣٠,٩	١١,٧	٥٧,٤	١٤,٧
تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠	الوجه القبلي	٣٠,٧	٣٨,٥	١٨,٧	٤٢,٧	٢٤,٧
	مصر	٣٢,٤	٣١,٧	٢٢,١	٤٦,٢	٢٥,٦

جدول (٢-٥) إجمالى قوة العمل (+١٥) لمحافظات الصعيد ومصر.

المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠.

وفيما يلي تحليل لجدول قوة العمل من خلال المنحنيات.

١- قوة العمل كنسبة مئوية من إجمالي السكان

يوضح شكل (٢-١٨) نسبة التحاق الأشخاص أكبر من ١٥ سنة (+١٥) بالعمل من إجمالي عدد السكان فنجد أنه بدأ بنسبة ٢٦,٢% عام ٢٠٠١ ثم انخفضت النسبة إنخفاضاً طفيفاً عام ٢٠٠٣ لتكون ٢٦,١% ثم ارتفعت في ٢٠٠٥ إلى ٢٦,٨% ، و ٢٨,٥% عام ٢٠٠٨ ووصلت أعلى نسبة في ٢٠١٠ حيث بلغت ٣٠,٧%، ورغم أن المنحنى يوحي بالتنمية إلا ان النسبة لازالت منخفضة عند مقارنتها بنسبة إلتحاق الأفراد الأكبر من ١٥ سنة بالعمل على مستوى الجمهورية.

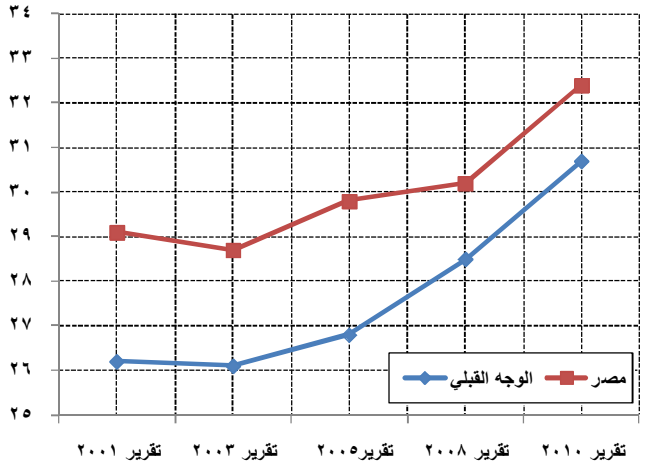

شكل (٢-١٨) قوة العمل (+١٥) كنسبة مئوية من إجمالي السكان.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٥).

٢- النسبة المئوية لقوة العمل في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات.

يوضح شكل (٢- ١٩) النسبة المئوية للعاملين في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات الأكبر من ١٥ سنة فنجد أن نسبة العمالة بالزراعة أكبر من نسبة العمالة في الصناعة وهذا متوقع نظراً لأنه النشاط الرئيسى بجنوب الصعيد، لكن الشئ الغريب ان نسبة التحاق الأشخاص بقطاع الخدمات هو صاحب النسبة الأعلى، ورغم انخفاض هذه النسب عند مقارنتها بمثيلتها على مستوى الجمهورية في النشاط الخدمي إلا انها نسبة مرتفعة جداً عند مقارنة النشاط الخدمي بالنشاط الزراعي والذى من المفترض أن يكون هو النشاط الرئيسي وليس الخدمات.

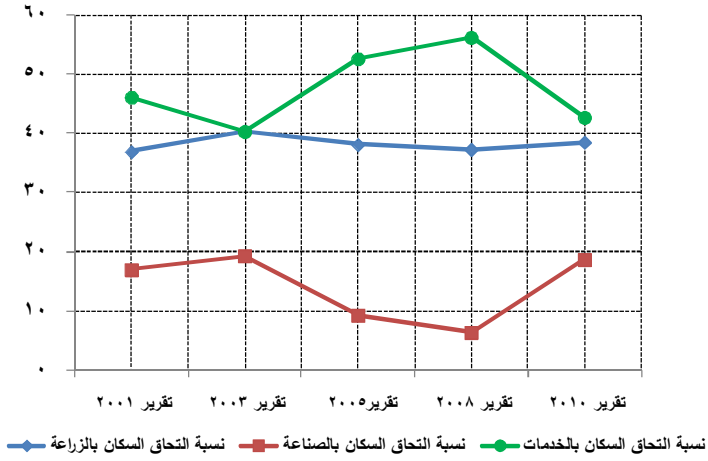

شكل (٢-١٩) النسبة المئوية لقوة العمل (+١٥) في الزراعة والصناعة والخدمات.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٥).

٢-٤-١-٢ توزيع العاملين في سن العمل ١٥ سنة فأكثر في محافظات جنوب الصعيد[١٨]

فيما سبق تم التعرف على نسبة إجمالى العاملين بالأنشطة الإقتصادية الرئيسية بالوجه القبلي بالنسبة لعدد سكان الجمهورية، وفيما يلى سيتضح نسبة العاملين بالأنشطة الاقتصادية الرئيسية بمحافظات جنوب الصعيد بالنسبة لإجمالى عدد سكان محافظات جنوب الصعيد فقط كما هو موضح بجدول (٢-٦).

السكان في سن العمل ١٥ سنة فأكثر	العاملين في الأنشطة الإقتصادية الرئيسية	غير مبين	غير ملتحق	إجمالى عدد السكان في سن العمل
الإجمالى	٦٨٤١٩١٦	٨٤٤٤٠	١٠٣٥٠٧٧٩	١٧٢٧٧١٣٥
النسبة	%٣٩,٦٠	%٠,٤٩	%٥٩,٩١	%١٠٠,٠٠

جدول (٢-٦) توزيع السكان في سن العمل في محافظات جنوب الصعيد.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "التعداد العام للسكان والمنشآت"، إجمالى الجمهورية، ٢٠٠٦.

يوضح شكل (٢-٢٠) إجمالى عدد العاملين بالأنشطة الإقتصادية الرئيسية ١٥ سنة فأكثر في محافظات جنوب الصعيد، وكذلك أعداد غير الملتحقين بعمل وأيضاً غير المبين.

ويتضح أن نسبة العاملين بالأنشطة الإقتصادية الرئيسية بجنوب الصعيد ٣٩,٦ % من إجمالى عدد السكان ١٥ سنة فأكثر وهى نسبة منخفضة بالنسبة لعدد السكان في سن العمل، وغير الملتحق بعمل بلغت نسبته ٥٩,٩١ % .

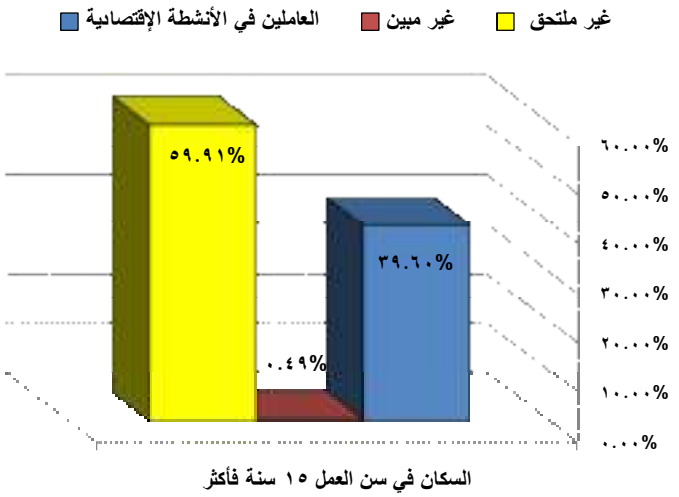

شكل (٢-٢٠) نسب توزيع السكان في سن العمل ١٥ سنة فأكثر.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٦).

[١٨] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية- ٢٠٠٦.

ومما سبق يتضح أن نسبة السكان في سن العمل وغير ملتحقين بأى نشاط تصل إلى حوالى ثلثى عدد السكان وهو مؤشر واضح على انتشار البطالة في محافظات جنوب الصعيد.

٢-٤-١-٣ البطالة

يبلغ أعلى معدل لإجمالي البطالة ١٩,٤% بالوجه القبلي طبقاً لتقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ بينما أقل نسبة لمعدل البطالة بلغت ٦,٨% فى ٢٠١٠ ويبلغ معدل البطالة للإناث أعلى معدل له بالوجه القبلي ٢٥,٦٨% فى ٢٠٠٨ وبوجه عام فإن معدل البطالة يرتفع بالوجه القبلي وكذلك على مستوى مصر بشكل عم ولكنه يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً بمحافظات الوجه القبلي سواء في الحضر أو الريف كما هو واضح بجدول (٢-٧).

		معدل البطالة %			
		إجمالي	حضر	ريف	إناث
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١	الوجه القبلي	٨,٦	٩,٩	٧,٩	١٦,٣
	مصر	٨,٩	٨,٧	٩,١	١٩,٤
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣	الوجه القبلي	٨,٧	١٠,١	٧,٩	١٨,١
	مصر	٩,٠	٨,٩	٩,٢	١٩,٣
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥	الوجه القبلي	٩,١	١١,٤	٨,٠	٢٤,٤
	مصر	٩,٩	١٠,١	٩,٧	٢٤,٠
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨	الوجه القبلي	١٠,٤	١٢,٤	٩,٥	٢٥,٧
	مصر	٩,٣	١٠,٩	٨,٠	٣٥,١
تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠	الوجه القبلي	٦,٨	١٣,٨	١٢	٦,٦
	مصر	٨,٩	١٨,٦	١١,٧	٧

جدول (٢-٧) معدل البطالة % بالوجه القبلي والجمهورية.

المصدر: تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١٠.

١- نسبة إجمالي معدل البطالة

يوضح شكل (٢-٢١) نسبة معدل البطالة فى الوجه القبلي والجمهورية، فنجد أنه في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ يرتفع بمعدل بسيط ولكنه ارتفع ليصل بالوجه القبلي إلى ١٠,٤% فى ٢٠٠٨ ثم انخفض انخفاضاً كبيراً في ٢٠١٠ ليصبح ٦,٨%، بينما يرتفع المعدل على مستوى الجمهورية في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥ ثم ينخفض ليصبح ٩,٣% في تقرير ٢٠٠٨ وينخفض أكثر ٢٠١٠ ويبلغ ٨,٦%.

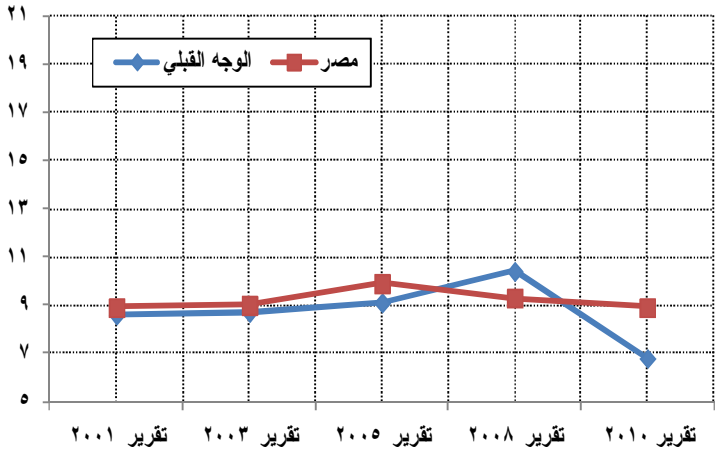

شكل (٢-٢١) إجمالي معدل البطالة %.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٧).

٢- نسبة معدل البطالة في حضر وريف الوجه القبلي

يوضح شكل (٢-٢٢) أن هناك تزايد في معدل البطالة بشكل عام سواء فى ريف أو حضر جنوب الصعيد، ولكن معدل البطالة فى الريف منخفض أكثر منه في الحضر، ويمكن تفسير ذلك بإشتغال السكان بالزراعة مما أدى لخفض معدل البطالة في ريف الوجه القبلي.

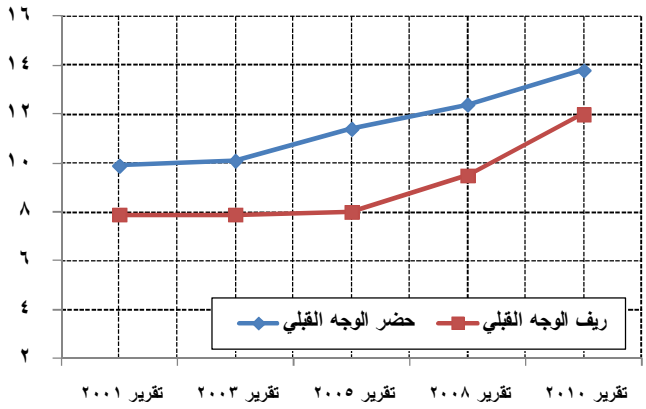

شكل (٢-٢٢) معدل البطالة % في ريف وحضر الوجه القبلي.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢-٧).

٢-٤-٢ الانشطة الاقتصادية الرئيسية بمحافظات جنوب الصعيد

يوضح جدول (٢-٨) توزيع السكان العاملين بأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية بمحافظات الوجه القبلي فقط (١٥ سنة فأكثر) فيتضح أن أكبر نسبة عمالة توجد بالزراعة بنسبة ٣٤,٢% من نسبة العاملين، ثم يليها تجارة الجملة والتجزئه بنسبة ١١,٧%، والتشييد والبناء بنسبة ١١,٦%، ثم التعليم بنسبة ٩,١%.

ثم يوضح شكل (٢-٢٣) نسبة العاملين بالأنشطة المختلفة لإجمالى عدد العاملين بالوجه القبلي فقط حيث يكون ترتيب الأنشطة التى بها نسبة عمالة مرتفعة كالتالي مرتبة من الأعلى نسبة إلى الأقل نسبة:

١- الزراعة والصيد.

٢- تجارة الجملة والتجزئه.

٣- التشييد والبناء

٤- التعليم.

٥- الإدارة العامة والدفاع.

٦- الصناعات التحويلية.

أن العاملين بنشاط التعدين واستغلال المحاجر نسبتهم لا تتعدى ١,٠% من إجمالى العاملين بالوجه القبلي على الرغم من أنهم يمثلون حوالي ٥٣% من إجمالي عدد العاملين بهذا النشاط على مستوى الجمهورية وهذا مؤشر على أن نصف عدد العاملون بهذا النشاط بالوجه القبلي.

جدول (٢-٨) توزيع السكان العاملين طبقاً لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية بمحافظات الوجه القبلي فقط (١٥ سنة فأكثر)

المحافظات	عدد السكان	أقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية									
		الزراعة والصيد	التعدين واستغلال المحاجر	صناعات تحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز	المياه و الصرف الصحي	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة	النقل والتخزين	خدمات الغذاء والإقامة	المعلومات والاتصالات
الوجه القبلي	الإجمالي	٢٣٤١٧٢٤	١٨٧٧٦	٥١٤٤٢٠	٤٥٠٠٧	٢٧٣٧٦	٧٩٠٦٧٨	٨٠١١١١	٣٥١٧٣٦	١١٠٨٥٧	٥١٢٠٥
	النسبة	٣٤,٢٪	٠,٣٪	٧,٥٪	٠,٧٪	٠,٤٪	١١,٦٪	١١.٧٪	٥,١٪	١,٦٪	٠,٧٪

أقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية											
الوساطة المالية والتأمين	العقارات والتأجير	الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	الإدارة العامة والدفاع	التعليم	الصحة وأنشطة العمل الاجماعي	أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	أنشطة الخدمات الأخرى	خدمات أفراد الخدمة المنزلية	المنظمات والهيئات الدولية	اجمالي عدد سكان الوجه القبلي
٥٦٣٠٢	٢٥٤٠	٩٨٦١٦	٤٠٩٩٤	٥٤٨٥١٩	٦٢٠٧٢٣	١٤٢٣٦٣	٢٣٧٠٧	١٦٣٢٣٣	٩٠٩٧٤	١٠٥٥	٦٨٤١٩١٦
٠,٨٪	٠,٠٤٪	١,٤٪	٠,٦٪	٨,٠٪	٩,١٪	٢,١٪	٠,٣٪	٢,٤٪	١,٣٪	٠,٠٢٪	١٠٠٪

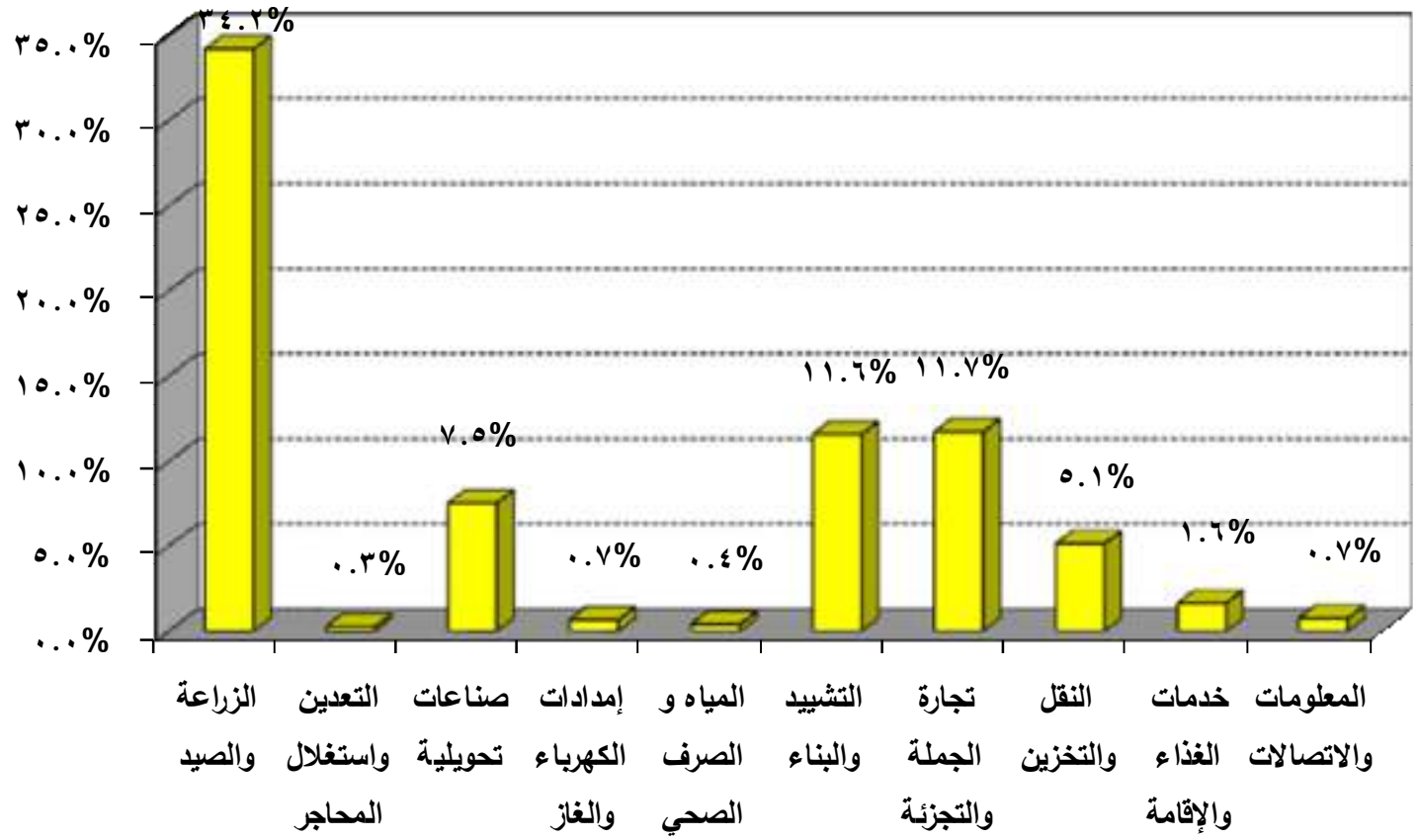

شكل (٢– ٢٣) توزيع السكان طبقاً لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية بالوجه القبلي فقط (١٥ سنة فأكثر).

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (٢–٩).

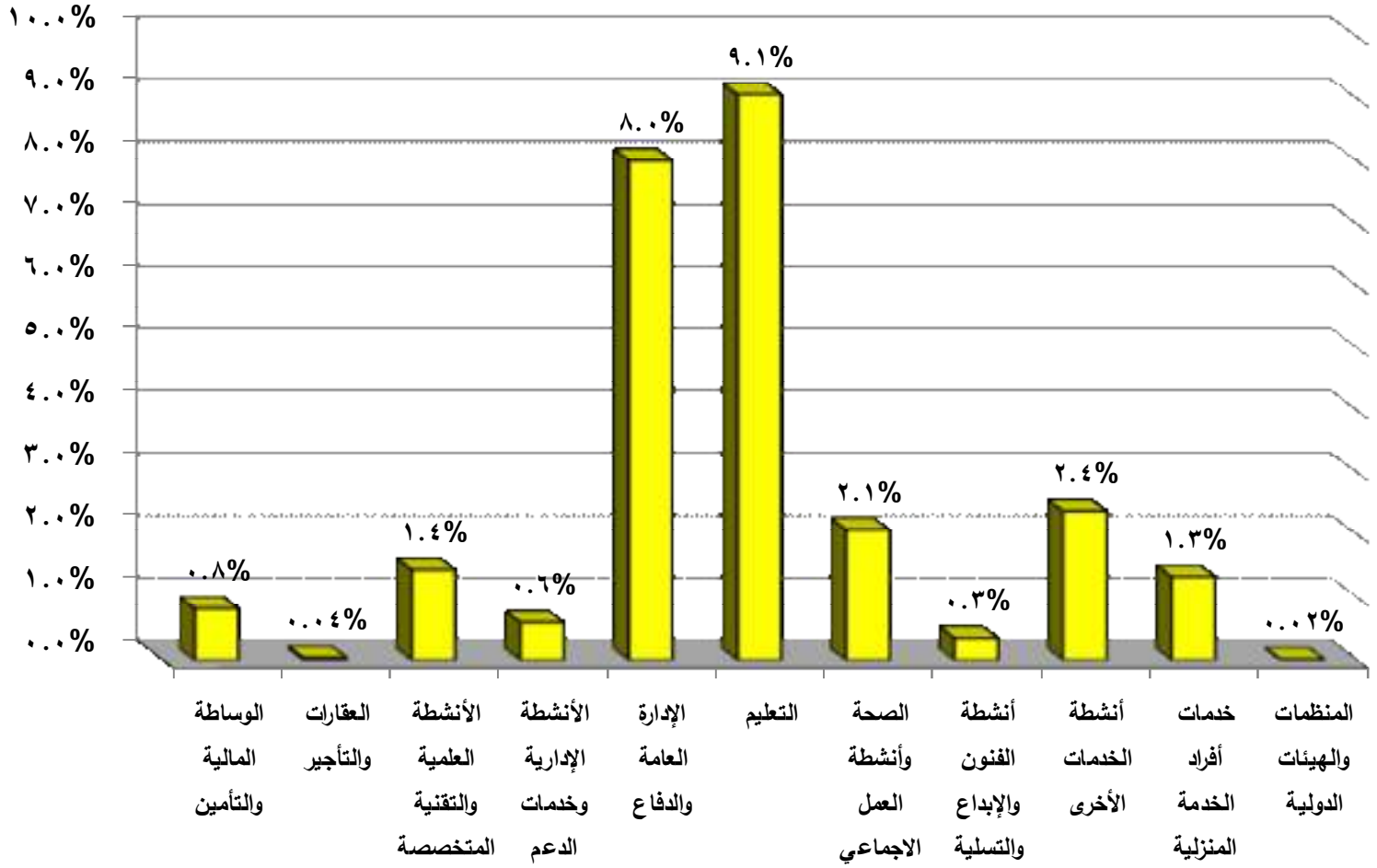

تابع شكل (٢– ٢٣) توزيع السكان طبقاً لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية بالوجه القبلي فقط (١٥ سنة فأكثر).

ومما سبق يمكن استنتاج أن:

هناك أنشطة اقتصادية رئيسية تستحوذ على معظم العمالة بالوجه القبلي وهى المهن التي يستطيع ابناء الجنوب الالتحاق بها وبالتالي يمكن تنمية هذه الأنشطة لتوافر الأيدي العاملة والموجودة فعلياً وتحتاج إلى تدريب بسيط لزيادة مهاراتها للإستفادة بها على أكمل وجه، ويمكن استغلالها للعمل بهذه الصناعات وبالتالي توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة المرتفعة بمجتمع الجنوب مع زيادة دخل الأسر الفقيرة وبالتالي رفع المستوى المعيشي بوجه عام، وهذه الانشطة هي الزراعة في المقام الأول،وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية، والتعدين واستغلال المحاجر.

وبدراسة الأنشطة السابقة نجد أن معظمها يعتمد على القدرة البدنية وليست المهارات العقلية وذلك لارتفاع نسبة الأمية وخفض نسبة الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة وبالتالي عند الاهتمام بقطاع التعليم وتنميته والعمل على خفض نسبة الامية مع عمل برامج لتوعية أفراد المجتمع بأهمية تعليم الإناث يمكن تنمية أنشطة اقتصادية أخرى بالوجه القبلي مثل الادارة العامة والدفاع، والنقل والتخزين، المعومات والاتصالات، والصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، والأنشطة العلمية والتقنية.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم التعرف على بعض الأبعاد الاجتماعية وأهم القيم الثقافية لمجتمع جنوب الصعيد ومعرفة مدى تأثير هذه الابعاد والقيم على عملية التنمية ، وكذلك دراسة وتحليل الأنشطة والمهن الاقتصادية الرئيسية ومعرفة أهم الموارد الاقتصادية المتاحة لمجتمع جنوب الصعيد، ومن خلال ما سبق يتم استنتاج الآتى:-

- يعاني الوجه القبلي من انخفاض مستوى التنمية بشكل عام مقارنة بباقي محافظات الجمهورية.
- انخفاض مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية مقارنة بنظيرتها على مستوى الجمهورية.
- إنتشار التعليم يساعد على إزالة الثقافات والموروثات القديمة التي تقف عائقاً في طريق التنمية.
- إنتشار لأمية وانخفاض معدلات القراءة والكتابة في الوجه القبلي يؤثر تأثيراً سلبياً على التنمية حيث تجعل أفراد المجتمع أكثر تمسكاً بالعادات والتقاليد البالية والتي تعرقل فكرة التطوير.
- عدم مشاركة المرأة في الحياة العامة يجعلها تفقد التواصل مع المجتمع وتبتعد عن الأحداث مما يعرقل عملية التنمية نظراً لعدم تفهمها لمبدأ التنمية بالمشاركة.
- يتسم وضع المرأة في مجتمع جنوب الصعيد بدرجة كبيرة من الهشاشة مما جعلها بعيدة عن مجريات الأحداث وعدم تأثرها بالثقافة الحديثة وتطور المجتمع.
- يمكن تنمية العديد من الأنشطة الاقتصادية بسهولة وذلك لتوافر الأيدي العاملة بمجتمع جنوب الصعيد وتحتاج إلى تدريب بسيط لزيادة مهاراتها للإستفادة منها على أكمل وجه.
- يمكن استغلال الطاقة البشرية الموجودة فى سن العمل بجنوب الصعيد وغير ملتحقة بأى نشاط والتى تبلغ حوالى ١٠ مليون شخص للعمل بالصناعات المختلفة وبالتالي توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة المرتفعة بمجتمع الجنوب.
- الزراعة في المقام الأول، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية، والتعدين واستغلال المحاجر من أهم الأنشطة الاقتصادية الموجودة بجنوب الصعيد ويمكن تنميتها لتوفير فرص عمل بها وأيضاً للتوسع في هذه الأنشطة.
- معظم الأنشطة الإقتصادية التي يلتحق بها العاملين بمجتمع جنوب الصعيد يعتمد على القدرة البدنية وليست المهارات العقلية وذلك لارتفاع نسبة الأمية وخفض نسبة الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.

مقدمــة:

في الباب السابق تم تناول المفاهيم، الأدبيات، الأبعاد والركائز الخاصة بالدراسة النظرية، والتى خلصت في النهاية إلى مجموعة من مؤشرات التنمية الشاملة والتى سيتم على أساسها تحليل وتقييم بعض التجارب العالمية في مجال تنمية المدن.

ويتناول هذا الفصل من الدراسة عرضاً وتحليلاً لمجموعة من التجارب العالمية في مجال التنمية الشاملة المستدامة للمدن القائمة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والبيئى مع تطبيق مبدأ المشاركة، وذلك بهدف الخروج بمجموعة من الدروس المستفادة والمستخلصة من تلك التجارب، وتحديد مدى إمكانية تطبيق هذه الدروس على الحالة المصرية.

٣_١ أسس ومعايير إختيار التجارب العالمية

من خلال الدراسة النظرية بالباب الأول تم استخلاص مجموعة من الأسس والمعايير التي تم على أساسها إختيار التجارب محل الدراسة، وتتمثل تلك المعايير في:

١- أن تكون التجربة لتنمية مدينة قائمة.

٢- أن تتم تنمية شاملة للمدينة فى ثلاثة قطاعات على الأقل من:

القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي، القطاع العمراني، والقطاع البيئي.

٣- إمكانية الحفاظ على إستدامة تلك التنمية.

٤- أن تكون التنمية قد تمت على أساس مشاركة السكان المحليين، والقطاع الخاص، والحكومة.

٥- أن تكون التجربة تمت بإدارة محلية مستقلة للمدينة المعنية بالتنمية في إطار لامركزية إدارية.

٦- أن تكون التجربة قد أدت بالفعل لإرتقاء وتطوير المدينة المعنية بالتنمية.

٣_٢ مراحل دراسة وتحليل وتقييم التجربة التنموية

تتناول الدراسة كل تجربة من خلال مجموعة من العناصر الأساسية هى:

- أسباب الإختيار.
- مقدمة.
- الموقع.
- المشكلات.
- الهدف من التنمية.
- إستراتيجية التنمية الشاملة.
- أدوات تفعيل التنمية المستدامة : المشاركة / الإدارة المحلية.
- تقييم التجربة.

٣_٣ التجارب العالمية الفعالة في عمليات التنمية الشاملة المستدامة

٣-٣-١ مدينة شنتزن – الصين. (Shenzhen city - China)

٣-٣-١-١ أسباب الإختيار:

١- حدوث تنمية شاملة للمدينة فى القطاع الاقتصادي، القطاع الاجتماعي، القطاع العمراني.

٢- إمكانية الحفاظ على إستدامة تلك التنمية.

٣- تمت التنمية بمشاركة ودعم الحكومة المركزية.

٤- تمت التنمية تحت إدارة محلية للمدينة في إطار لامركزية إدارية.

٥- حدوث طفرة تنموية ضخمة للمدينة جعلت منها قاعدة اقتصادية قوية للصين.

٣-٣-١-٢ مقدمة:

شهدت الصين تحولاً كبيراً من الاقتصاد التقليدي المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي. و مثل هذا التغيير الكبير لا يمكن السماح به وتطبيقه على الدولة كلها دفعة واحدة، وبالتالي تقرر عمل نموذج لهذا الاقتصاد واختباره لمعرفة مدى نجاحه، ففى عام ١٩٧٨ تقرر إنشاء ستة مناطق اقتصادية خاصة، وتم وضع سياسات وتدابير مرنة ونظم خاصة بالإدارة الاقتصادية مماثلة لتلك التي في " مناطق التجارة الحرة " و " مناطق تجهيز الصادرات " في البلدان الأجنبية الأخرى، حيث لعبت دوراً هاماً في إصلاح الصين وتحديثها، وكانت شنتزن من ضمن الست مناطق[١]. فقد كانت بلدة فقيرة صغيرة بالقرب من الحدود مع الحضرية هونغ كونغ، وكانت تسمى قديماً "باو آن"[٢] وعدد سكانها آن ذاك لا يتجاوز ٣٠ ألف نسمة[٣].

٣-٣-١-٣ الموقع:

تقع مدينة شنزن في جنوبي الصين على دلتا نهر اللؤلؤ وتتبع إدرايا مقاطعة جواندونج، وتعد من أكبر المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين ، وتبلغ مساحتها حوالى ١٠٠٠ كم٢، ويبلغ إجمالى عدد سكانها ٨,٦ مليون نسمة، ويقدر عدد سكان الحضر منهم حوالي ٤ مليون نسمة[٤].

---

[١] Development of the Shenzhen Special Economic Zone- (n.d.) Retrieved February ١٥th, ٢٠١٥ from http://www.neaef.org/public/neaef/files/documents/Li_٦an_١٩٩٦.pd

[٢] February ٢٠١٥, http://www.wikipedia.org/wiki/china/shenzhen

[٣] February ٢٠١٥, http://www.wikipedia.org/wiki/china/shenzhen

[٤] February ٢٠١٥, http://www.wikipedia.org/wiki/china/shenzhen

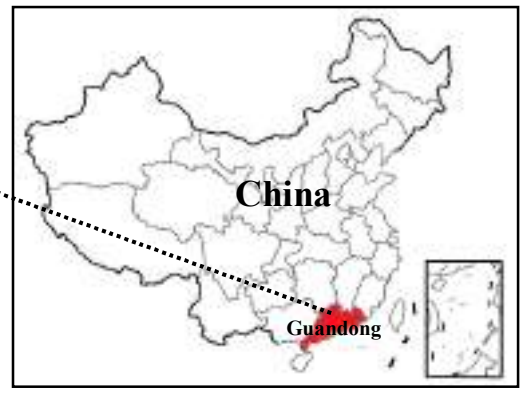

شكل (٣-١) يوضح مقاطعة جواندونج – الصين
المصدر : http://www.leadtochina.com/travel/city-guide

شكل (٣-٢) يوضح مدينة شنتزن – جواندونج.
المصدر : http://www.leadtochina.com/travel/city-guide

تقع مدينة شنزن على الحد الشمالى لمقاطعة هونج كونج جنوب الصين، ويفصل بينهما نهر شنزن.

شكل (٣-٤) خريطة توضح علاقة مدينة شنزن بهونج كونج
المصدر : http://www.artofanderson.com

شكل (٣-٣) خريطة توضح موقع مدينة شنزن.
المصدر: http://www.travelchinaguide.com

٣-٣-١-٤ المشكلات[٥]:

كانت شنتزن بلدة حدودية فقيرة صغيرة في جنوب الصين يعيش سكانها في فقر شديد حيث كانت تعاني من تدهور البيئة العمرانية بالكامل ونقص شديد فى الخدمات الأساسية وقلة

[٥]Development of the Shenzhen Special Economic Zone- (n.d.) Retrieved February ١٥th, ٢٠١٥ from http://www.neaef.org/public/neaef/files/documents/Li_٦an_١٩٩٦.pd

المياه الصالحة للإستخدام وتدهور البنية الأساسية من إمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والإتصالات وشبكات الطرق وصعوبة الحياة وإنخفاض مستوى المعيشة مع انتشار البطالة بين السكان مما أدى إلى هجرة عدد كبير من الناس إلى هونغ كونغ وترك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية غير مستفاد منها.

٣-٣-١-٥ أهداف التنمية:

إن الهدف الرئيسي من تنمية مدينة شنتزن هو إنشاء منطقة اقتصادية خاصة ضخمة في الصين، في إطار عملية إصلاح وتطوير النظام الاقتصادي للدولة لتصبح في البلاد نافذة للعالم الخارجي. فعلى الرغم ان الهدف من تطوير مدينة شنتزن هو خلق قاعدة اقتصادية قوية ليست للمدينة فقط بل للصين بأكملها إلا أنه كان لابد من عمل خطة تنمية شاملة للوصول إلى الهدف المرجو.

٣-٣-١-٦ استراتيجية التنمية[٦]:

في عام ١٩٨٠ تم دراسة خطة التنمية الشاملة للمدينة وإنشاء منطقة شنتزن الاقتصادية الخاصة، فقد حصلت مدينة شنتزن على ما يقرب من ٣٠ مليون يوان (العملة المحلية للصين) من القروض المحلية بهدف تنفيذ خطة التنمية وهى كالتالي:

شكل (٣-٥) يوضح مدينة شنتزن (المنطقة محل الدراسة) ومناطق الامتداد عام ٢٠١٠.

المصدر: http://www.shenzhennoted.com : بتصريف من الباحثة

[٦] Development of the Shenzhen Special Economic Zone- (n.d.) Retrieved February ١٥th, ٢٠١٥ from http://www.neaef.org/public/neaef/files/documents/Li_٦an_١٩٩٦.pd

أ- القطاع العمراني (التنمية العمرانية)

- تم تحسين وتطوير وإنشاء للخدمات الصحية والتعليمية بالمدينة مع إعادة تطوير وإنشاء مرافق البنية الأساسية من مياه صالحة للإستخدام وكهرباء وصرف صحي واتصالات.

- تحسين شبكات الطرق مع إنشاء طرق جديدة تتناسب مع التنمية الاقتصادية المرجوه لسهولة الاتصال والحركة ونقل البضائع.

- إعادة تطوير وتحسين المناطق السكنية القائمة ، وإنشاء مناطق سكنية جديدة لإستيعاب الطاقة السكانية المتوقعة بعد تطوير المدينة.

- إستصلاح وتحديد أراضي لتهيئة الظروف لجذب الاستثمارات الاجنبية.

شكل (٣-٦) يوضح المخطط االعام لمدينة شنتزن ومنطقة الامتدادات.

المصدر: http://www.shenzhennoted.com/tag/oct

شكل (٣-٧) يوضح جزء من مخطط للمدينة.

المصدر: http://www.chinamaps.info.

شكل (٣-٨) يوضح التنمية العمرانية للمدينة.

المصدر: http://www.chinatoday.com

ب- القطاع الاقتصادى (التنمية الاقتصادية)

بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المميز كان نجاح شنتزن في المقام الأول بسبب سياسات إقتصادية خاصة تم وضعها من قبل الحكومة المركزية، فاقتصاد شنتزن يتم تمويله في المقام الأول عن طريق الأموال الأجنبية حيث يتم إنتاج سلع خاصة للتصدير فقط علاوة على تشجيع واستيعاب الاستثمار الأجنبي في المدينة.

واعتمدت الحكومة المركزية السياسات الخاصة التالية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- ضرائب منخفضة بصفة عامة فضريبة الدخل للشركات في المنطقة الاقتصادية الخاصة هي ١٥٪ فقط، مع وجود العديد من التخفيضات التفصيلية والإعفاءات الضريبية الخاصة الأخرى حسب سنوات تشغيل المنشأة.

- يتم توفير الأراضي للمستثمرين الأجانب لفترات طويلة مع رسوم منخفضة.

- يتم توفير النقد الأجنبي من الصادرات والدخل التشغيلي للشركات، ويمكن للشركات الأجنبية الحصول على النقد الأجنبي في مركز شنتزن لصرف العملات الأجنبية.

- للشركات الأجنبية حرية التسويق لمنتجاتهم بوسائلهم الخاصة أو أنها تعين وكلاء لتصدير بضائعهم وفقا للوائح الحكومية. ويسمح للمشاريع المشتركة بيع جزء معين من منتجاتها في السوق المحلية بشرط أن يتم تصنيع المنتجات من المواد الخام المحلية، وفي بعض الحالات يمكن أن تباع جميع المنتجات تقريبا في المقام الأول في الصين.

- بالنسبة للدخول والخروج يوفر الميناء "الممر الخاص لنهر شنتزن" توفير الراحة للركاب من وإلى هونغ كونغ وماكاو، والسيارات التي تحمل لوحات هونج كونج لديها إمكانية سهولة الوصول إلى شنتزن، ويمكن لجميع الأجانب الذين لديهم استثمارات أو سكن فى شنتزن التقدم بطلب للحصول على تأشيرات دخول متعددة.

- من أجل زيادة الكفاءة يمكن الموافقة على جميع الاستثمارات سواء الصناعات الخفيفة أو الثقيلة.

- في السنوات الأولى كانت شنتزن مسؤولة عن الإيرادات والنفقات الخاصة بها وأدى هذا لزيادة فى الدخل وانخفاض في الانفاق فمنذ عام ١٩٩٠ أعطيت نسبة معينة من الإيرادات للحكومة المركزية، وقد ساهمت شنتزن أيضا إلى حد كبير في القطاع المالي للدولة حيث وصلت إيرادات المدينة التى تحولت مباشرة الى خزينة الدولة ٤,٥ بليون يوان عام ١٩٩٤.

ج - النواحى الإجتماعية (التنمية الاجتماعية)

- تم إصلاح نظام الضمان الاجتماعي وتم تطوير برنامج التقاعد مع التأمين الطبي والسكن.

– الجمع بين الرعاية الاجتماعية والحماية الذاتية.
– إقامة نظام لتأمين الإصابات والتأمين ضد البطالة.
– تم تحسين مستوى المعيشة إلى حد كبير ففى عام ١٩٩٤ كانت الأجور أعلى ١٢,٧ مرة عنها فى عام ١٩٧٩.

وفيما يخص الناتج المحلي للمدينة ونصيب الفرد منه فإن[٧]:

– الناتج المحلي الإجمالي لمدينة شنتزن شهد تطوراً كبيراً من ١٩٦ مليون يوان صيني في عام ١٩٧٩ الى ٥٨١ بليون يوان صيني قبيل عام ٢٠٠٦.
– خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤ كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل أكثر من ٣٠ ٪ سنويا في معظم السنوات، وكان هناك أيضا نمو عال من ١٤–٢٠ ٪ سنويا في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦.
– زاد أيضا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة بسرعة كبيرة من ٨٣٥ يوان صيني فقط في عام ١٩٨٠ إلى ٦٩٤٥٠ يوان صيني بحلول عام ٢٠٠٦ م.

٣–٣–١–٧ أدوات تفعيل التنمية المستدامة : المشاركة / الإدارة المحلية[٨]:

أ – المشاركة:

تمت التنمية الشاملة لمدينة شنتزن بمشاركة الحكومة المركزية عن طريق:

١– إعداد المخططات واستراتيجيات التنمية بواسطة مجموعة من المهندسين والتكنولوجيين المتخصصين في هذا المجال.
٢– منحها القروض اللازمة لتنفيذ خطة التنمية.

ب– الإدارة المحلية:

١– منح المنطقة الاقتصادية الخاصة شنتزن السلطة التشريعية لإصدار القوانين الخاصة بعمليات الاستثمار والتسويق.
٢– إنشاء إدارة خاصة بالمدينة لإدارتها ووضع الأنظمة الإدارية التى تسهل عمليات التنمية بما يتناسب مع أهدف واستراتيجيات الخطة التنموية.

[٧] Shen,J, "Urban Growth and Sustainable Development in Shenzhen City ١٩٨٠-٢٠٠٦" Department of Geography and Resource Management, The Chinese University of Hong Kong, Shatin, NT, Hong Kong.
[٨] Development of the Shenzhen Special Economic Zone- (n.d.) Retrieved February ١٥th, ٢٠١٥ from http://www.neaef.org/public/neaef/files/documents/Li_٦an_١٩٩٦.pd

٣-٣-١-٨ تقييم التجربة:

- **أوجه النجاح:** تم تنمية مدينة شنتزن وتحويلها لمدينة إقتصادية كبرى بل وقاعدة اقتصادية عظمى لدولة الصين وهو الهدف الاساسي من التنمية وبذلك تم الهدف المرجو من التنمية، وكذلك قامت الحكومة في البداية فقط بالمشاركة في التنمية بمنح قروض لتنفيذ الخطط التنموية في ضوء إدارة محلية خاصة بالمدينة في ظل لامركزية إدارية (فالمشاركة والادارة المحلية) أهم أدوات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.
- **أوجه القصور:** رغم التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية الضخمة والملحوظة في مدينة شنتزن لم يؤخذ في الاعتبار البعد البيئى وأثر تلك التنمية الاقتصادية على البيئة فمع بداية الألفينات باتت شنتزن تعانى من ارتفاع نسبة التلوث في الهواء نتيجة الانبعاثات المضرة من المصانع وكذلك صعوبة التخلص من النفايات الصلبة، **ولكن** سرعان ما تنبهت الحكومة لهذا القصور وأخذت تسن قوانين للحفاظ على البيئة وإلزام المصانع بالتخلص من النفايات بطريقة آمنة فقد قامت إدارة المدينة بالمزيد من التسهيلات في معالجة النفايات، وتشديد المعايير البيئية للتخلص من النفايات[٩].

[٩] Shen, J, "Urban Growth and Sustainable Development in Shenzhen City ١٩٨٠-٢٠٠٦" Department of Geography and Resource Management, The Chinese University of Hong Kong, Shatin, NT, Hong Kong.

٣-٣-٢ مدينة سورابايا – إندونيسيا. (Surabaya - Indonesia)

٣-٣-٢-١ أسباب الاختيار:

١- حدوث تنمية شاملة للمدينة فى القطاع العمراني، الاجتماعي، البيئى، والاقتصادي.

٢- تمت التنمية بمشاركة الحكومة المركزية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والسكان المحليين للمدينة، مع دعم من بنك التنمية الآسيوي.

٣- تمت التنمية تحت إدارة محلية للمدينة في إطار لامركزية إدارية.

٤- التجربة من إحدى الدول النامية.

٣-٣-٢-٢ مقدمة:

تفتقر أغلب المدن في إندونيسيا إلى الإحتياجات والخدمات الأساسية، لذلك تجرى الكثير من الجهود لتحسين البيئة العمرانية والمستويات المعيشية والبيئة بتلك المدن، ويساهم بنك التنمية الآسيوي مع البنك الدولي بمشروعات ضخمة لتنمية وتطوير المجتمعات الإندونيسية ومن أبرز هذه المشروعات مشروع التنمية الحضرية لمدينة سورابايا.

٣-٣-٢-٣ الموقع:

سورابايا مدينة كبرى وعاصمة إقليم جاوا الشرقية في إندونيسيا، وتعد ثانى أكبر مدينة في البلاد بعد العاصمة جاكرتا وتقع على الساحل الشمالي لجزيرة جاوة الشرقية على مصب نهر ماس. وتبلغ مساحتها ٤٥٩,٥كم٢ وعدد سكانها طبقاً لتعداد ٢٠١٠ يبلغ ٢,٧٧ مليون نسمة[١٠].

شكل (٣-٩) يوضح موقع إندونيسيا.

المصدر: http://www.worldmapfinder.com

[١٠] February ٢٠١٥, http:// www. ar.wikipedia.org/wiki/surabaya

شكل (٣-١١) مدينة سورابايا.

المصدر: http:// www.google.com.eg/maps/place/Surabaya

شكل (٣-١٠) إقليم جاوا الشرقية.

المصدر: http:// www.indonesia.sea٧htravel.com

٣-٣-٢-٤ المشكلات:

فى عام ١٩٨٨ ومع بداية فكر التنمية والتطوير كانت سورابايا مدينة نظيفة نسبياً ولكن سرعة وتيرة النمو الحضري والتصنيع واستنفاد الموارد الطبيعية في المدينة مع الزيادة السكانية أدى لظهور عدة مشكلات عانت منها مدينة سورابايا وهى[١١]: تدهور البيئة العمرانية ونقص شديد في الخدمات الأساسية وتدهور البنية التحتية للمدينة من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وشبكات الطرق وقلة كفاءة نظام صرف الأمطار والسيول وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة معدلات البطالة وتلوث التربة والهواء نتيجة النفايات المنزلية والصناعية وعدم وجود نظام لإدارة البيئة والتخلص من النفايات.

٣-٣-٢-٥ أهداف التنمية:

يهدف المشروع إلى تحسين البيئة الحضرية في مدينة سورابايا بواسطة تنمية شاملة للمدينة ككل في القطاع العمراني (الطرق والصرف الصحي والبنية التحتية وإمدادات المياه) مما يساهم في تنشيط إقتصاد المدينة وبالتالى يؤدى لرفع مستوى المعيشة ورفاهية السكان وإقامة مشروعات للتخلص من النفايات الصلبة في ضوء لامركزية ادارية[١٢].

٣-٣-٢-٦ استراتيجية التنمية[١٣]:

بدأ مشروع التنمية الحضرية لمدينة سورابايا في عام ١٩٨٨ بدعم من البنك الدولى

[١١] Cities for Children, Centre of Expertise for Urban Programming, Surabaya Urban Pilot Project, ٢٠١٢, Retrieved February ٢٤th, ٢٠١٥ from http://www-wds.worldbank.org, Surabaya Urban Development Project.

[١٢] Cities for Children, Centre of Expertise for Urban Programming, Surabaya Urban Pilot Project, ٢٠١٢, Retrieved February ٢٤th, ٢٠١٥ from http://www-wds.worldbank.org, Surabaya Urban Development Project.

[١٣] Surabaya Urban Developmwnt Project, ٢٠٠١, Retrieved February ٢٤th, ٢٠١٥ from http://www.worldbank.org/projects/P٠٠٣٩٩٨/surabaya-urban-development-project?lang=en

للحكومة الإندونيسية ومشاركة المجتمع المدنى في التخطيط للتنمية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، واستمر حتى عام ١٩٩٣ أى لمدة خمس سنوات.

وقد كانت التنمية تشمل عدة قطاعات كالتالي:

أ- القطاع العمراني (التنمية العمرانية)

- تمويل الاستثمارات لدعم النقل الحضري وإدارة حركة المرور مع إعطاء الأولوية للنقل العام، لتحسين حركة المرور في المدينة نتيجة الإزدحام من زيادة عدد السكان.
- تحسين وتطوير شبكة الطرق مع إنشاء طرق جديدة في بعض الأحياء.
- تحسين نظام توزيع المياه والتوسع إلى زيادة التغطية من ٦٥٪ إلى ٩٠٪ من السكان فأكثر من ٦٠ ألف أسرة أصبحت متصلة بمحطات المياه.
- إعادة تأهيل وإنشاء البنية التحتية الأساسية للمدينة من شبكات الصرف الصحي والمياه والاتصالات للمنازل.
- وضع نظام لتصريف مياه الأمطار للحد من الفيضانات.
- تحسين وتثبيت خزانات الصرف الصحي والمراحيض ووصلات إمدادات المياه للحمامات والمطابخ للأسر الفقيرة ومعدومة الدخل.
- تحسين وإعادة تأهيل المناطق السكنية لعدة أحياء فقيرة بالمدينة.
- تسهيل حيازة الأراضي لحوالى ١٠٠ ألف أسرة، واستخراج تصاريح البناء لنحو ٢٠٠ ألف أسرة في المناطق ذات الدخل المنخفض.
- تسهيل الحصول على الاراضى المزودة بالخدمات بأسعار مناسبة.

ب - القطاع الاقتصادى (التنمية الاقتصادية)

تعتبر سورابايا العاصمة التجارية لإقليم جاوا الشرقية فضلاً عن كونها العاصمة الإدارية. فاقتصاد المدينة قائم على التجارة والزراعة والمشروعات الخدمية.

وقد قام البنك الدولى والحكومة بالمساهمة في تمويل بعض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض لتحسين ظروفهم المعيشية.

شكل (٣-١٢) يوضح أحد الاسواق التجارية بمدينة سورابايا.

المصدر: http://www.surabaya.go.id/eng/about.php?page=economy

ج – النواحى الإجتماعية (التنمية الاجتماعية)

– انخفاض معدل الإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه الملوثه نتيجة تحسين ظروف الحصول على المياه، وتطوير وإنشاء شبكات المياه النظيفة.

– تحسين الظروف المعيشية لنحو ٥٠٠ ألف شخص.

– المشاركة المجتمعية في تخطيط وتنفيذ الخطط التنموية كان أكبر ضامن لاستمرار التنمية.

– المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر وتحسين و حماية البيئة ، وخاصة بالنسبة للفقراء في المناطق الحضرية.

د – القطاع البيئى (التنمية البيئية)

– تم وضع آلية لجمع النفايات البشرية والتخلص منها لنحو أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة. مع تحسين القدرة على جمع النفايات الصلبة من حوالي ٥٠٠ ألف نسمة.

٣-٣-٢-٧ أدوات تفعيل التنمية المستدامة : المشاركة / الإدارة المحلية[١٤]:

أ – المشاركة

تمت التنمية الحضرية الشاملة لمدينة سورابايا بمشاركة كلاً من الحكومة المركزية: فهى الممول الرئيسي للمشروع بعد البنك الدولى وصانعة القرار، بنك التنمية الآسيوي مع البنك الدولي: تقديم الدعم المادى والمشاركة في إعداد وتنفيذ خطة التنمية ، والمجتمع المدني (السكان المحليين): لتحديد مشاكله واحتياجاته، القطاع الخاص : بجزء من التمويل الخاص بالمشروع ، منظمات المجتمع المدنى: يحث المجتمع على المشاركة والمساهمة معه في تحديد مشكلاته واحتياجاته وتحديد المشروعات ذات الأولوية.

ب الإدارة المحلية

– كان الهدف المؤسسي الرئيسي من المشروع هو تحسين القدرة على الإدارة الحضرية للمدينة في ضوء تنمية القدرات المؤسسية ودعم بناء القدرات للعاملين بالإدارات المحلية بالمدينة.

– تطوير نظم المعلومات مع خلق قاعدة معلوماتية كاملة للمدينة.

– ابتكار طرق جديدة لتوليد الإيرادات وتحسين الإدارة المالية.

– تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على إدارة وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات المحلية.

كل ذلك في ضوء لامركزية إدارية.

[١٤] Surabaya Urban Developmwnt Project, ٢٠٠١, Retrieved February ٢٤th, ٢٠١٥ from http://www.worldbank.org/projects/P٠٠٣٩٩٨/surabaya-urban-development-project?lang=en

٣-٣-٢-٨ تقييم التجربة:

- **أوجه النجاح:** إن التجربة حققت الهدف المرجو منها وهو تنمية مدينة سورابايا تنمية شاملة، ويمكن القول أن هذا المشروع هو ذات أهمية كبيرة ليس فقط لسورابايا ولكن للتنمية الشاملة لمنطقة شرق اندونيسيا بالكامل.
- **أوجه القصور:** هناك عدة نقاط ضعف بالمشروع مثل، إنعدام الشفافية في عملية صنع القرار، تغير نطاق المشروع بشكل كبير بسبب صعوبات في شراء الأراضي، إستغرق المشروع مدة أطول بكثير مما كان مخططا له، وإنتهت مدة صلاحية القرض على الرغم من أن بعض أجزاء من نطاق المشروع غير مكتمل، ومن الصعب مقارنة تكلفة المشروع الفعلية مع التكلفة المخطط لها بسبب التغييرات الكبيرة في نطاق ومدة تنفيذ المشروع .

٣-٣-٣ مدينة بورتو أليجرى – البرازيل. (Porto Alegre - Brazil)

٣-٣-٣-١ أسباب الاختيار:

١- قيام التجربة على مبدأ الميزانية التشاركية مما أدى لحدوث تنمية شاملة للمدينة في القطاع العمراني، الاقتصادى، الاجتماعي، والبيئي.
٢- إمكانية الحفاظ على إستدامة تلك التنمية نظراً لمشاركة السكان في ميزانية المدينة.
٣- تمت التنمية بمشاركة الإدارة المحلية للمدينة (البلدية) مع السكان المحليين.
٤- تمكين المواطنين من المشاركة في الحكم وتنمية المدينة.
٥- تمت التنمية تحت إدارة محلية للمدينة في إطار لامركزية إدارية.
٦- التجربة من إحدى الدول النامية.

٣-٣-٣-٢ مقدمة:

تواجه المدن البرازيلية عامة العديد من المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية من أهمها ارتفاع نسبتي الفقر والبطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد وانتشار الأمية وانخفاض نسبة التعليم وعدم وجود خدمات صحية كافية[١٥].

ومن هنا جاءت الحاجة إلى تطبيق نظام تشاركي يفي بمتطلبات المجتمع ويحقق إحتياجاته فتجربة مدينة بورتو أليجرى تعد رائدة في فكر الديمقراطية والمشاركة وتوضح كيف يمكن للتغيير والتحرك نحو اللامركزية أن يعزز بشكل كبير مشاركة المواطن في الحكم الحضري [١٦]على أساس فكر الميزانية التشاركية حيث مشاركة المواطنين فى التخطيط لميزانية رأس المال الخاصة بالمدينة.

٣-٣-٣-٣ الموقع:

تقع مدينة بورتو أليجرى في جنوب البرازيل وتعد أكبر مدينة في الجنوب وهى عاصمة ولاية "ريو غراندى دو سول" وتقع على ضفاف بحيرة جويبا التى يوجد بها نظام بيئي فريد من نوعه مع نطاق واسع من البحيرات والأنهار الساحلية وتعد المدينة من أهم المراكز الاقتصادية والثقافية في البرازيل ويطلق عليها عاصمة الجنوب وقد أنشأت المدينة عام ١٧٤٢.

---

[١٥] رشيد احمايمي– البرازيل. نمو اقتصادي واستمرار التفاوتات في التنمية- (د- ت)- تم استرجاعها بتاريخ ١٠ مارس - ٢٠١٥ من March ٢٠١٥, http://www.khayma.com/rachidgeo/brazil.htm

[١٦] Participatory democracy and sustainable development: integrated urban environmental management in Porto Alegre, Brazil, ٢٠٠٢, Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www٢.portoalegre.rs.gov.br/portal_pmpa/

ويبلغ عدد سكانها ١,٣ مليون نسمة وتبلغ مساحتها ٤٩٧ كم٢[١٧].

شكل (٣-١٣) يوضح خريطة البرازيل.

المصدر : http://www.vidiani.com

شكل (٣-١٤) يوضح ولاية ريو غراندى دو سول.

المصدر : http://www.world-guides.com

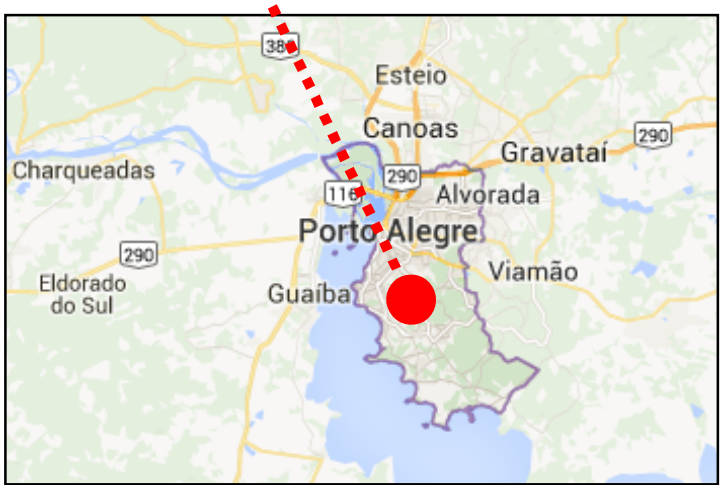

شكل (٣-١٥) يوضح خريطة مدينة بورتو أليجرى.

المصدر : http://www.google.com.eg/maps/place/Porto+Alegre,+RS,+Brazil/data

٣-٣-٤ المشكلات:

تعانى مدينة بورتو أليجرى من معظم المشكلات التي يعاني منها حاليا الكثير من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل من زيادة مستويات الفقر والبطالة والفساد الادارى والمالي الكبير،

[١٧] Porto Alegre, Brazil Enhancing solar energy: Legal incentives and institutional provisions in Porto Alegre, ٢٠١٠, Retrieved March ١٥th, ٢٠١٥ from http://www.citiesalliance.org/sites/citiesalliance.org/.../**porto-alegre**.pdf

تدهور شديد في البنية التحتية حيث نقص فى إمدادات شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء، تدهور البيئة العمرانية و نقص في الخدمات الأساسية، تدهور شبكات الطرق، انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم وتدني مستوى المعيشة وعدم وجود نظام لإدارة النفايات بالمدينة وحماية البيئة[١٨].

٣-٣-٣-٥ أهداف التنمية:

فى هذه التجربة ليس الهدف هو التنمية ولكن التنمية جاءت كنتيجة لعملية ديمقراطية وهى مشاركة المواطنين في الحكم من خلال ميزانية تشاركية للمدينة تم إقرارها بمدينة بورتو أليجرى في عام ١٩٨٩ وبدأ تنفيذ الفكرة منذ عام ١٩٩٠.

والمقصود **بالميزانية التشاركية:** مشاركة المواطنين مباشرة في عملية صنع القرار، وأيضاً مشاركتهم في التخطيط لميزانية رأس المال الخاص بالمدينة، وتوجيه الحكومة المحلية في أوجه إنفاق هذه الميزانية[١٩]. وتهدف لتمكين المواطنين وتحسين الإدارة المحلية.

وتنقسم المدينة إلى ١٦ دائرة على أساس جغرافي (١٦ حي سكني) وكل منطقة محلية تعمل كوحدة واحدة لتوزيع الموارد فيها ويتم تخصيص ميزانية كل منطقة بما يتناسب مع حجم سكانها. وتكون الأولويات القطاعية لكل منطقة هى (الصرف الصحي، الإسكان، رصف الشوارع، التعليم، الرعاية الاجتماعية الأساسية، المساحات الخضراء، الصحة، حركة المرور والنقل، الرياضة والترفيه، إنارة الشوارع، والتنمية الاقتصادية والثقافية)، وتشارك الحكومة في العملية برمتها، حيث تقوم بتوفير كافة المعلومات التقنية اللازمة لعمليات التنمية.وتنتخب كل منطقة مندوبين يكونا ممثلين عنها في

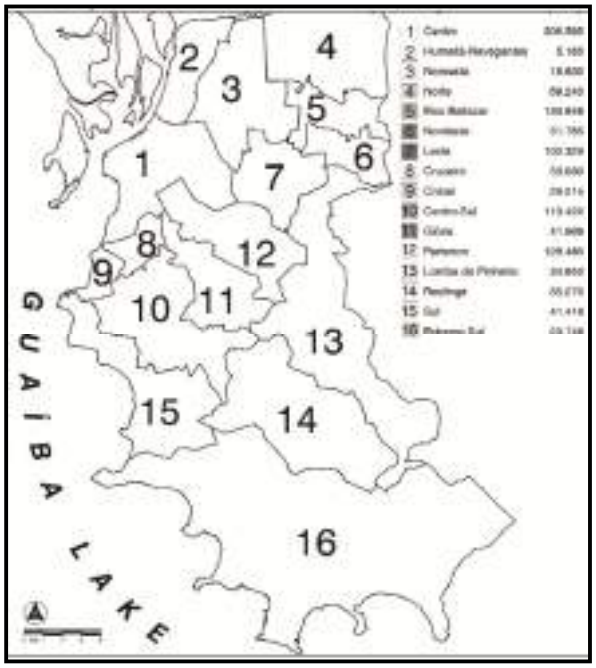

شكل (٣-١٦) يوضح تقسيم مدينة بورتو أليجرى إلى ١٦ حى.
المصدر: http://www. pubs.iied.org

[١٨] Porto Alegre, Brazil, (n.d), Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www٢.portoalegre.rs.gov.br/portal_pmpa

[١٩] Porto Alegre, Brazil: A new, sustainable and replicable model of participatory and democratic governance?, Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www.pubs.iied.org/pdf/G٠٠٥١٩.pdf

مجلس المدينة لتشكيل المجموعات التي تشارك في مختلف مراحل صنع القرار [٢٠].
ومن خلال مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار وأوجه صرف ميزانية المدينة تمت تنمية المدينة تنمية شاملة في قطاعات العمران والبيئة والاقتصاد والاجتماع.

٣-٣-٣-٦ استراتيجية التنمية:

إن مشاركة المواطنين في إدارة الميزانية المالية للمدينة، وتوجيه الإدارة المحلية في تحديد نوعية وكيفية الإنفاق أدى إلى تحديد أغلب المشكلات التى تعاني منها المدينة وسكانها على حد سواء وبالتالي توجهت كافة الجهود لحل هذه المشكلات مما أدى لتنمية مدينة بورتو أليجرى تنمية شاملة في القطاعات التالية:

أ – القطاع العمراني (التنمية العمرانية)[٢١]

منذ عام ١٩٨٩ والجزء الأكبر من الاستثمارات البلدية موجهاً في السلع و الخدمات العامة خاصة التعليم والصحة وتركزت في المناطق الأكثر فقرا في المدينة.

– تم تطوير شبكة الطرق من رصف للطرق وإنارة للشوارع في المناطق ذات الدخل المنخفض وكذلك تطوير وسائل النقل العام من أجل الفقراء ومحدودى الدخل. وتطوير وأستكمال شبكات البنية الأساسية للمدينة بشكل عام من شبكات المياه والصرف الصحي فشبكة المياه المعالجة تصل عبر الأنابيب إلى ما يقرب من ٩٨% من الأسر .

– تطوير المناطق الفقيرة والمتدهورة لتحسين البيئة العمرانية.

شكل (٣-١٧) يوضح مدينة بورتو أليجرى.

المصدر : http://www.en.wikipedia.org/wiki/Porto_Alegre

[٢٠] Porto Alegre, Brazil, (n.d), Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www٢.portoalegre.rs.gov.br/portal_pmpa/

[٢١] Porto Alegre, Brazil: A new, sustainable and replicable model of participatory and democratic governance?, Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www.pubs.iied.org/pdf/G٠٠٥١٩.pdf

ب – القطاع الاقتصادى (التنمية الاقتصادية)

تعد مدينة بورتو أليجرى العاصمة الإقتصادية والمركز الصناعي لجنوب البرازيل ويستند نحو ٦٤% من اقتصاد المدينة على الخدمات، يليه القطاع الصناعي بنسبة ٢٩%[٢٢].

تم توجيه الاستثمارات لبعض الصناعات بالمدينة حتى اصبحت بورتو أليجرى رائدة في صناعة الملابس والمنسوجات والثروة الحيوانية نتيجة كثرة المراعي في تربتها الخصبة.

ج – النواحى الإجتماعية (التنمية الاجتماعية)

نظراً للتنمية العمرانية والاقتصادية التى شهدتها مدينة بورتو إليجري أصبح هناك تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة حيث سجلت أعلى مستويات للمعيشة، وأعلى متوسط للعمر المتوقع، وزيادة معدل الدخل، ورفع مستوى الحس الوطنى للسكان فقد سجلت المدينة أعلى مؤشرات التنمية البشرية على مستوى البرازيل في ٢٠٠٤[٢٣].

– تضاعف زيادة الإنفاق على التعليم مما أدى لزيادة أعداد الملتحقين بالتعليم وتحسين نوعية التدريس وقيمته، ورفع مهارات وكفاءة الموظفين الإداريين والمهنيين .

وكذلك تطوير ورفع كفاءة الخدمات و العيادات الصحية، حيث أصبح هناك تحسنا كبيرا في مستوى الخدمة من خلال ضمان الوصول لجميع فئات المجتمع.

في عام ١٩٨٩، كان دخل بورتو أليجرى ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار وبعد سلسلة من الإصلاحات الإدارية والمالية زاد إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨[٢٤].

د – القطاع البيئى (التنمية البيئية)

تعتبر بورتو أليجرى واحدة من أكثر المدن خضرة في البرازيل فهى تحتوى على أكثر من ١,٢ مليون شجرة، فقانون تعويض الغطاء النباتي يوفر إجراءات وإطارات لإزالة وزرع أو التقليم من الأنواع النباتية. يضمن التشريع وضع معايير لإزالة أي غطاء نباتي. وبورتو أليجري لديها تقليد طويل الأمد للحفاظ على المناطق الخضراء في المدينة[٢٥].

فالمدينة لديها ١٤ متر مربع من المساحات الخضراء لكل شخص ومليون شجرة على طول

[٢٢] March ٢٠١٥, http:// www.en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Porto_Alegre
[٢٣] Porto Alegre, Brazil: A new, sustainable and replicable model of participatory and democratic governance?, Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www.pubs.iied.org/pdf/G٠٠٥١٩.pdf
[٢٤] Participatory democracy and sustainable development: integrated urban environmental management in Porto Alegre, Brazil, ٢٠٠٢, Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www.tni.org/archives/archives/chavez/**portoalegre**.pdf
[٢٥] March ٢٠١٥, http://www.iclei.org.br/polics/CD/.../PDF١٢٢_EC١١٤-**Porto_Alegre**_ing.PDF

شوارعها، ومن بين النتائج البيئية المرئية في المدينة هى وضع برنامج لإدارة المناطق الخضراء ينص على غرس الأشجار في المناطق الحضرية أدى لتطور المساحات الخضراء بالمدينة [٢٦].

– تم وضع نظام لجمع القمامة يصل تقريبا إلى جميع الأسر والمنازل، مع ضمان إعادة استعمال النفايات العضوية من الحدائق والمطاعم.

ومنذ عام ١٩٩٠ تم وضع عدة برامج للحفاظ على البيئة هى:

– برامج تفرض مكافحة التلوث الصناعي (بما في ذلك الجراجات ومحطات البنزين)، والتقليل على الانبعاثات الملوثة من السيارات وكذلك برامج مكافحة التلوث النفطي في قطاع الخدمات.

– برنامج مكافحة التلوث الصناعي للمياه، ومكافحة تلوث الغلاف الجوي.

– برامج جمع وإعادة تدوير النفايات الصلبة.

– نشر أطلس البيئة لمدينة بورتو أليجرى عام ١٩٩٨.

وأهم ما يميز التنمية البيئة فى مدينة بورتو أليجرى هو نظام الإدارة المتكاملة للبيئة بالمشاركة مع المواطنين والمجتمع المحلى.

مجموعة البرامج هذه أدت إلى انخفاض كبير في تركيز ثاني أكسيد الكبريت في الغلاف الجوي.

وقد استندت الإدارة البيئية العامة للمدينة على بعض المبادئ الأساسية وهي[٢٧]:

• المدينة هي جزء لا يتجزأ من النظام البيئي الطبيعي فالنسيج الحضري يغطي ٤٠% من مساحة المدينة، والمناطق الطبيعية داخلها لا تزال هى المناطق الأهم.

• يجب على الحكومة المحلية أن تسعى إلى إدماج السياسات القطاعيةمعاً .

• مشاركة المواطنين في صنع السياسة البيئية.

• الاهتمام بالتربية البيئية ونشر المعرفة حول البيئات الطبيعية والمبنية في المدينة.

شكل (٣–١٨) يوضح مجموعة لقطات للبيئة العمرانية بمدينة بورتو أليجرى.

المصدر : http://www.inhabitat.com

[٢٦] Porto Alegre, Brazil Enhancing solar energy , Former Source

[٢٧] Porto Alegre, Brazil: A new, sustainable and replicable model of participatory and democratic governance?, Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www.pubs.iied.org/pdf/G٠٠٥١٩.pdf

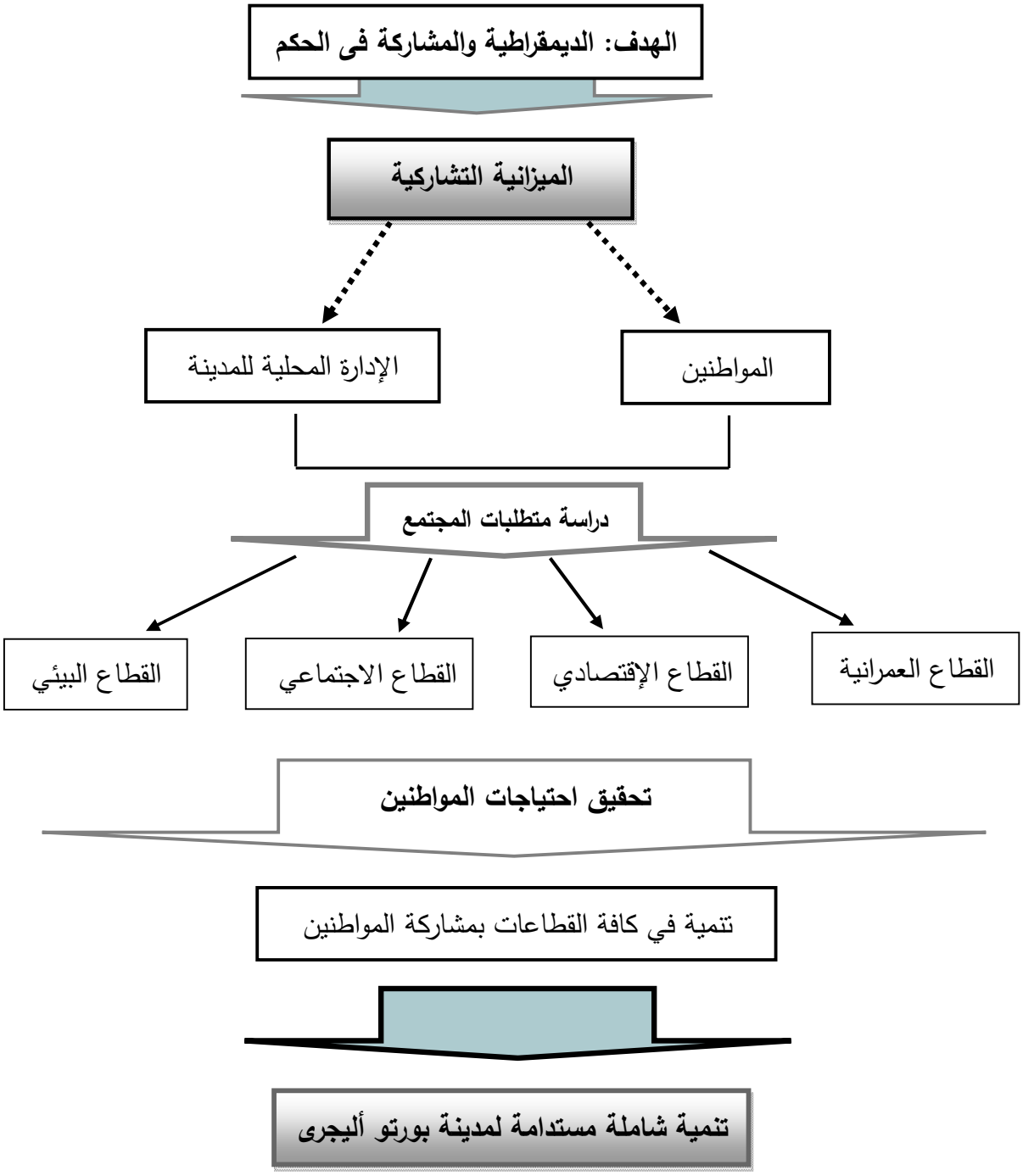

شكل (٣-١٩) يوضح استراتيجية التنمية في مدينة بورتو أليجرى

المصدر: من إعداد الباحثة

٣-٣-٣-٧ أدوات تفعيل التنمية المستدامة : المشاركة / الإدارة المحلية:

أ – المشاركة

إن مشاركة المجتمع المدني مادياً وسياسياً في وضع أولويات احتياجات المجتمع والفقراء تضمن استمرارية العمليات االتنموية للمدينة.

فمن خلال فكرة الميزانية التشاركية تم مشاركة المواطنين في اعداد الخطط الخاصة بتنمية المدينة وتحديد مشكلاتها وأولويات التنمية فيها والمشاركة في تنفيذها أيضاً .

ب – الإدارة المحلية

في عام ١٩٨٠ تم منح الحكومات المحلية المزيد من الصلاحيات والفرص الجديدة لتمكين المواطنين بالمشاركة في التنمية.

طبقت الإدارة المحلية في هذه التجربة بواسطة مشاركة المواطنين فى إدارة المدينة في ضوء لامركزية إدارية، فالحكومة المركزية جعلت القوانين والتشريعات والخطط التنموية الخاصة بمدينة بورتو أليجرى من إختصاص إدارتها المحلية.

٣-٣-٣-٨ تقييم التجربة:

- **أوجه النجاح:** تعتبر مدينة بورتو أليجرى رائدة في فكر الميزانية التشاركية وتمكين المواطنين من المشاركة في الحكم والتنمية الشاملة للمدينة وقد نجحت في دفع عجلة نوع جديد من الحكم القائم على مشاركة المواطن فالمشاركة في إعداد الميزانية زاد شفافية الحكومة واستجابتها لمتطلبات المواطنين.
- **أوجه القصور:** رغم الفكر التشاركى الذى قامت عليه التنمية الشاملة للمدينة إلا أنه لازال الفقراء مهمشين وبعيدين كل البعد عن فكرة المشاركة. ولازال مبدأ الوساطة والمحسوبية يهيمن على الإدارة المحلية بالمدينة.

٣-٣-٤ مدينة بيلوهوريزونتى – البرازيل (Belo Horizonte - Brazil)

٣-٣-٤-١ أسباب الاختيار:

١- حدوث تنمية شاملة للمدينة في القطاع العمراني، الاقتصادى، الاجتماعي، البيئي.
٢- إمكانية الحفاظ على إستدامة تلك التنمية نظراً لمشاركة السكان في التنمية.
٣- تمت التنمية بمشاركة الإدارة المحلية للمدينة (البلدية) مع السكان المحليين.
٤- تمت التنمية تحت إدارة محلية للمدينة في إطار لامركزية إدارية.
٥- التجربة من إحدى الدول النامية.

٣-٣-٤-٢ مقدمة:

تأسست المدينة عام ١٧٠١ وكانت قرية صغيرة يطلق عليها آن ذاك إسم كورال ديل ري[٢٨]، ثم في عام ١٩٠١ أطلق عليها المهندس الذى قام بتخطيطها في ذلك الوقت إسمها الحالى بيلو هوريزونتى، وهى تعتبر أول مدينة مخططة في البرازيل.

تم تخطيط المدينة لإستيعاب حوالى ٣٠٠ ألف نسمة على الأكثر وشوارع المدينة غير معدة لأستقبال حركة السيارات، وفيما بعد تضخمت المدينة وظهرت بها المناطق العشوائية لإستيعاب الزيادة السكانية المطردة مما أدى لظهور مشاكل كبيرة بالمدينة[٢٩]

٣-٣-٤-٣ الموقع:

بيلو هوريزونتى هى عاصمة ولاية ميناس جيرايس التى تقع في الجنوب الشرقي للبرازيل، يحدها من الشمال مدينة سانتا لوزيا وفيسباسيان ومن الجنوب نوفا ليما و بروماديهو ومن الشرق مدينة صبارا وسانتا لوزيا ومن الغرب مدينة ريبيراو داس نيفيس و كونداجيم وهى ثالث أكبر مدينة في الجنوب بعد ساوباولو و ريو دي جانيرو، والسادس من حيث عدد السكان على مستوى البرازيل ويبلغ عدد سكانها ٢,٤٨ مليون نسمة وفقا لتقديرات

شكل (٣-٢٠) يوضح موقع مدينة بيلوهوريزونتى.

المصدر: http://commons.wikimedia.org/wi

[٢٨] March ٢٠١٥, http://ar.wikipedia.org
[٢٩] Gray, A, Belo Horizonte Metropolitan Economic Strategy Report, Global Urban Development, July ٢٠٠٩, Retrieved March ٢٦٤th, ٢٠١٥ from http://www.globalurban.org/Belo_Horizonte_MES.pdf

المعهد البرازيلي للجغرافيا في عام ٢٠١٣، وتبلغ مساحتها حوالي ٣٣٠ كم٢[٣٠].

شكل (٣-٢١) يوضح مدينة بيلوهوريزونتى

المصدر: http://www.google.com.eg/maps/place/Bilo Horizonte/ Brazil/data.

شكل (٣-٢٢) يوضح مدن ولاية ميناس جيرايس.

المصدر: http://www.portalpbh.pbh.gov.br

٣-٣-٤-٤ المشكلات:

نظراً لتضاعف أعدد السكان عما كان مخطط له فى عام ١٩٠١ عند تخطيط المدينة، ومع زيادة معدلات الهجرة بدأ ظهور المناطق غير الرسمية (العشوائيات) بالمدينة، فأصبحت هناك مناطق فقيرة وشديدة الازدحام بالمدينة تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية مع تدهور البيئة العمرانية للمدينة ككل وارتفا ع الكثافة السكانية وانتشار البطالة وأزدياد فى أعداد أطفال الشوارع.

أيضاً تدهور شبكات الطرق والصرف الصحي والمياه وتدهور وسائل النقل بشكل كبير وزيادة معدلات تلوث الهواء واختناقات دائمة في حركة المرور.

٣-٣-٤-٥ أهداف التنمية:

إن الهدف الأساسي من العملية التنموية في بيلو هوريزونتى هو دعم التنمية الحضرية المتكاملة والمستدامة والحد من الضعف الاجتماعي في المدينة من خلال إدخال أساليب مبتكرة لمعالجة مشكلات التخطيط العمراني والبيئة والإدماج والتمكين الاجتماعي من خلال مشاركة

[٣٠] March ٢٠١٥, http://ar.wikipedia.org

المجتمع المدنى في عمليات التنمية في ضوء إدارة محلية مستقلة للمدينة بعيداً عن الحكومة المركزية[٣١].

٣-٣-٤-٦ استراتيجية التنمية:

كان لابد للإدارة المحلية من إنتهاج أسلوب مختلف لتنفيذ أهداف العملية التنموية ووضع آليات لصنع القرار وتعزيز دور المواطن بالمشاركة في التنمية.

ففي عام ١٩٩٥ تلقت مدينة بيلو هوريزونتي قرض من البنك الدولي والذى كان من أهم شروط إنشاء إدارة محلية مستقلة خاصة بالمدينة فى ضوء لامركزية إدارية للمساعدة في تمويل بناء مشروع نقل العاصمة، والذى يهدف إلى تحسين وسائل النقل العام، والحد من تلوث الهواء، و اختناقات حركة المرور والآثار السلبية من السيارات على البيئية مع تحسين فرص حصول المواطنين من ذوي الدخل المنخفض على العمل، والصحة، والتعليم.

وبالتالى حدثت تنمية في عدة قطاعات كالتالي:

أ – القطاع العمراني (التنمية العمرانية)

شملت التنمية في هذا القطاع عدة مشروعات منها[٣٢]:

– تحسين وتطوير البنية التحتية للمدينة من حيث شبكات الصرف الصحي والسيطرة على الفيضانات وشبكات المياه والكهرباء.

– مشروع استبدال السكن للأسر شديدة الفقر والذى استفاد منه ما يقرب من ٤٩% من سكان المناطق الفقيرة بهذا المشروع.

– تم تمديد خط للسكك الحديدية في بيلو هوريزونتي مع إضافة محطات نقل جديدة لدمج حافلات النقل والسكك الحديدية معاً ويمكن للركاب المسافرين داخل الولاية استخدام بطاقة ذكية واحدة لرحلات الحافلات والسكك الحديدية.

– تركيب نظام مراقبة حركة المرور على الطرق المركزية في ٢٥٠ من التقاطعات الحيوية.

– تم تحسين وتطوير البيئة العمرانية لبعض أجزاء المناطق العشوائية والفقيرة، مع بعض التحسين في شبكات البنية التحتية لهذه المناطق.

شكل (٣-٢٣) يوضح الطرق المخصصة للنقل العام والأخرى للمشاه.
المصدر: http://www.thecityfix.com

[٣١] PROJECT INFORMATION DOCUMENT (PID), APPRAISAL STAGE, (n,d), Retrieved March ٢٧th, ٢٠١٥ from ٢٠١٥, http://www.wds.worldbank.org

[٣٢] PROJECT INFORMATION DOCUMENT (PID), APPRAISAL STAGE, (n,d), Retrieved March ٢٧th, ٢٠١٥ from ٢٠١٥, http://www.wds.worldbank.org

– تحسين وتطوير الخدمات الأساسية المقدمة من الإدارة مثل الصحة والتعليم.

الاهتمام بشبكة الطرق والمسطحات الخضراء على النحو التالي[٣٣]:

– تحولت الشوارع لمزارات من خلال خلق مساحات خاصة بالمواطنين وجعل غرفة للنقل العام فأصبحت الطرق أكثر أماناً من ذى قبل حيث تم تصميمها لتقديم خدمة أفضل للمشاة والنقل العام وراكبي الدراجات .

– خلق ساحات عامة وشوارع مخصصة للمشاة فقط.

شكل (٣–٢٤) يوضح الشوارع المخصصة للمشاه.

المصدر:http://www.thecityfix.com

شكل (٣–٢٥) يوضح غرفة النقل العام.

المصدر: http://www.thecityfix.com

ب – القطاع الاقتصادى (التنمية الاقتصادية)[٣٤]

تعتبر بيلو هوريزونتى ثالث أهم مدينة اقتصادية في البرازيل وهى المحور الاقتصادي الرئيسي للدولة ومركزا للصناعات المعدنية فى ولاية ميناس جيرايس ويتركز الإنتاج على الصلب و منتجات الصلب ، والسيارات، والمنسوجات.

وتم إنشاء مصنعين للصلب بشراكة يابانية وآخر بشراكة فرنسية.

ويهيمن قطاع الخدمات على اقتصاد بيلو هوريزونتي وهو ما يمثل حوالى ٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة.

[٣٣] Luisa, Z, Seven ways Belo Horizonte, Brazil inspires sustainable cities, ٢٠١٤, Retrieved March ٢٧th, ٢٠١٥ from http://www.thecityfix.com/blog/seven-ways-belo-horizonte-brazil-inspires-sustainable-cities/.

[٣٤] Gray, A, Belo Horizonte Metropolitan Economic Strategy Report, Global Urban Development, July ٢٠٠٩, Retrieved March ٢٦٤th, ٢٠١٥ from http://www.globalurban.org/Belo_Horizonte_MES.pdf

ج – النواحى الإجتماعية (التنمية الاجتماعية)[٣٥]

– الاهتمام بالرعاية الصحية بشكل كبير حيث سجلت البرازيل أعلى معدل في مجال الرعاية الصحية الوقائية.

– تم تطبيق مبدأ الغذاء حق أساسي للمواطنين فقامت إدارة المدينة بتقديم الأغذية الطازجة والصحية بأسعار مخفضة لسكان الأحياء الفقيرة.

– كما تقدم حكومة مدينة بيلو هوريزونتي أراضي فضاء مملوكة للمدينة بإيجارات مخفضة لإقامة أسواق للغذاء بأسعار منخفضة لتقديم المنتجات الغذائية نهاية عطلة كل أسبوع مباشرة إلى الأحياء الفقيرة.

وقد حقق تطبيق مبدأ مكافحة الجوع للأحياء الفقيرة منذ عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٢ إلى إنخفاض معدل وفيات الرضع إلى النصف.

وتم إنشاء بنك الطعام لتوزيع جميع المواد الغذائية على الفقراء حيث يستفيد من هذه البرامج الغذائية ما يقدر بنحو ٤٠% من سكان المدينة.

وهذه البرامج متاحة ليست فقط للفقراء، ولكن لجميع الذين يختارون الاستفادة من الأطعمة الصحية المقدمة من إدارة المدينة.

د – القطاع البيئى (التنمية البيئية)

– تم إنشاء برنامج فحص وصيانة المركبات للسيطرة على انبعاثات عوادم السيارات، والضوضاء والتلوث المنتشر بالمدينة.

– برنامج استعادة البيئة نظيفة بتنظيف عدد ٧٣ من التيارات المائية الملوثة (يقدر طولها بحوالي ١٤٠ كم) ودمجها في المشهد الطبيعي للمدينة.

أصبح حفظ واستعادة المساحات الخضراء أولوية رئيسية لمدينة بيلو هوريزونتى ففي عام ١٩٩٣ كان بالمدينة ثمانية حدائق فقط. والآن هناك ٥٣ حديقة كبيرة للمساعدة في حماية البيئة[٣٦].

– مدينة بيلو هوريزونتى لديها ١٨م٢ من المساحات الخضراء لكل مواطن، وتعتبر هى مساحات الترفيه والنشاط البدني والتفاعل الثقافي بالمدينة فالمساحات الخضراء تجعل الناس أكثر سعادة[٣٧].

[٣٥]Gray, A, Belo Horizonte Metropolitan Economic Strategy Report, Global Urban Development, July ٢٠٠٩, Retrieved March ٢٦٤th, ٢٠١٥ from http://www.globalurban.org/Belo_Horizonte_MES.pdf

[٣٦]Gray, A, Belo Horizonte Metropolitan Economic Strategy Report, Global Urban Development, July ٢٠٠٩, Retrieved March ٢٦٤th, ٢٠١٥ from http://www.globalurban.org/Belo_Horizonte_MES.pdf

[٣٧]Luisa, Z, Seven ways Belo Horizonte, Brazil inspires sustainable cities, ٢٠١٤, Retrieved March ٢٧th, ٢٠١٥ from http://www.thecityfix.com/blog/seven-ways-belo-horizonte-brazil-inspires-sustainable-cities/.

٣-٣-٤-٧ أدوات تفعيل التنمية المستدامة : المشاركة / الإدارة المحلية:

أ – المشاركة

قامت المدينة بانتهاج آليات صنع القرارات التشاركية لتعزيز إدراج المواطنين في الخطط التنموية والتخطيط للميزانية العامة للمدينة، وتقود نهج مبتكر للغاية للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

فقد قامت التنمية في المدينة على أساس المشاركة بين البنك الدولى والإدارة المحلية للمدينة والمواطنين.

ب – الإدارة المحلية

قامت الحكومة المركزية بإعطاء كافة الصلاحيات لإدارة مدينة بيلو هوريزونتى للقيام بتخطيط وتنفيذ الخطط التنموية بالمدينة.

٣-٣-٤-٨ تقييم التجربة:

- **أوجه النجاح:** أدت التنمية للنهوض بالمدينة ككل ففى عام ٢٠١٣ فازت المدينة بجائزة "ساساكاوا للأمم المتحدة" والتى تعتبر أكبر جائزة في العالم لأكثر المدن مرونة[٣٨]. فالتضاريس الجبلية للمدينة جعلتها عرضة للفيضانات والانهيارات الأرضية فكان أحد مفاتيح تحسين مرونة بيلو هوريزونتى هو إنشاء مناطق مجموعات المخاطر التنفيذية (GEAR) والذي جعل المدينة تستطيع مواجهة الكوارث الطبيعية بشكل حكيم فلم تسجل حالة وفاة واحدة في بيلو هوريزونتى بسبب الانهيارات الأرضية منذ عام ٢٠٠٣ وكانت هناك فقط ثلاث حالات وفاة من الفيضانات في السنوات الثلاث الماضية.
- **أوجه القصور:** لقد عانى السكان الأكثر فقراً في المدينة من السكن غير الملائم وقصور البنية التحتية والخدمات الأساسية وذلك لعدم المساواة في توجيه النفقات للمناطق غير الرسمية مع المناطق الأخرى ولازال هناك مناطق شديدة الفقر بالمدينة.

[٣٨] Luisa, Z, Seven ways Belo Horizonte, Brazil inspires sustainable cities, ٢٠١٤, Retrieved March ٢٧th, ٢٠١٥ from http://www.thecityfix.com/blog/seven-ways-belo-horizonte-brazil-inspires-sustainable-cities/.

٣-٣-٥ مدينة سامسون – تركيا. (Samsun – Turkey)

٣-٣-٥-١ أسباب الاختيار:

١- تشابه التجربة مع الحالة المصرية فى فترة تنفيذ التنمية.

٢- حدوث تنمية شاملة للمدينة في القطاع العمراني، الاقتصادى،الاجتماعي، والبيئي.

٣- تمت التنمية بواسطة الإدارة المحلية للمدينة.

٤- تمت التنمية تحت إدارة محلية للمدينة في إطار لامركزية إدارية.

٥- التجربة من إحدى الدول النامية.

٣-٣-٥-٢ مقدمة:

سامسون مدينة تقع على ساحل البحر الأسود وهى مثل معظم المدن التركية حيث شهدت نمواً سريعاً على مدى العقود القليلة الماضية ففي عام ١٩٥٠ كان عدد سكانها حوالي ٥٠ ألف نسمة وبحلول عام ١٩٩٠إزداد عدد السكان أربعة أضعاف أى حوالي ٢٠٠ ألف نسمة واستمر في النمو حتى وصل إلى ما يقارب ٦٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٠.

٣-٣-٥-٣ الموقع:

مدينة سامسون هى عاصمة محافظة سامسون وتقع على ساحل البحر الأسود في الشمال الشرقى لتركيا.

ويبلغ عدد سكان محافظة سامسون حوالى ١,٣ مليون نسمة، بينما تبلغ مساحتها حوالى ٩٤٧٤كم٢ وتتكون من ١٦ مدينة (منطقة).بينما العاصمة سامسون فيبلغ تعداد سكانها ٦٠٥٣١ نسمة عام ٢٠١٢ وتبلغ مساحتها ١٠٥٥كم٢ وتضم جامعتان هامتان وميناء هام يطل على البحرالأسود[٣٩].

شكل (٣-٢٦) يوضح موقع محافظة سامسون.

المصدر: https://www.google.com.eg

[٣٩] March ٢٠١٥, http://ar.wikipedia.org/wiki/

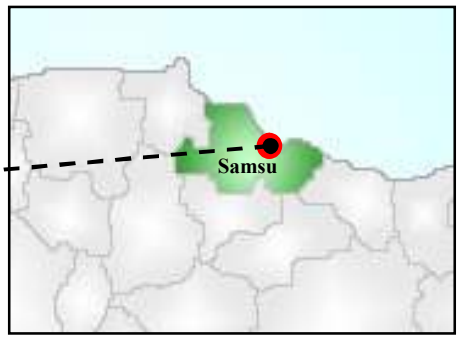

شكل (٣-٢٧) يوضح محافظة سامسون.
المصدر: https://www.google.com.eg

(٣-٢٨) يوضح موقع مدينة سامسون.
المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/Samsun

٣-٣-٥-٤ المشكلات[٤٠]:

نظراً للنمو السريع للمدينة وانتقال المهاجرين بأعداد كبيرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والمدن نتج عنه بناء العديد من المستوطنات غير الرسمية (عشوائيات) وشيدت المباني دون احترام القوانين وفي غياب لمعايير البناء وما يتبع ذلك من تدهور للبنية التحتية ووجود مناطق غير مزودة بشبكات صرف صحي ومياه وكهرباء كما لا يوجد نظام للصرف الصحي في المدينة حيث يتم تفريغ مياه الصرف في البحر الأسود مباشرة دون معالجة.

شكل (٣-٢٩) يوضح مدينة سامسون - منطقة الدراسة.
المصدر: http://en.wikipedia.org/wiki/Samsun

وأيضاً نقص الخدمات الأساسية بالمدينة وعدم وجود نظام لإدارة النفايات الصلبة في المدينة فالطريقة المتبعة لا تعمل بطريقة فعالة وكانت أيضا خطراً على الصحة العامة للسكان.

شكل (٣-٣٠) يوضح الأحياء السكنية المتدهورة بالمدينة.
المصدر: http://www.samsun.bel.tr/Kurumsal.asp

[٤٠] Memoire, A, Sustainable Cities Program & Urbanization Review Workshop (P١٢٨٦٠٦), Jan. ٢٠١٢, , Retrieved April ١st, ٢٠١٥ from http://www.urbanknowledge.org/ur/docs/Turkey_Workshop.pdf

٣-٣-٥-٥ أهداف التنمية[٤١]:

منذ انتخاب رئيس بلدية سامسون عام ١٩٩٩ أعيد انتخابه ثلاثة مرات حتى الآن نظراً للإصلاحات التى قام بها في المدينة حيث جاء بأجندة إصلاحات واضحة وبجدول أعمال تبعا للتحديات التي تم تحديدها على أنها الأكثر إلحاحا، ففي فترة ولايته الأولى ركز العمدة على ما يمكن تحقيقه في المدى القصير من خلال تحسين تقديم الخدمات الأساسية والنظافة العامة في المدينة.

فالهدف الأساسي هو تنتمية المدينة وتطويرها والارتقاء بها مع البدأ بالاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسكان.

٣-٣-٤-٦ استراتيجية التنمية:

قرر عمدة المدينة المنتخب تحديد أولويات التنمية ووضع خطة مدتها أربع سنوات. وبمشاركة بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني شملت التنمية عدة قطاعات كالتالي[٤٢]:

أ – القطاع العمراني (التنمية العمرانية)

بدأت السلطات المحلية معالجة بعض قضايا العشوائيات عن طريق إعادة توطين السكان الذين يعيشون في أحياء غير رسمية في أحياء أخرى شيدت حديثا ذات مرافق وبنية تحتية وخدمات تتناسب وحياة السكان ثم إزالة العشوائيات وبناء مناطق جديدة مخططة.

شكل (٣-٣١) يوضح الأحياء الفقيرة بعد تطويرها.
المصدر: http://www.samsun.bel.tr/Kurumsal.asp

ونتيجة لتصريف مياه الصرف الصحى بالبحر الأسود وهو أمر غير مقبول بدأ العمل على شركة مياه الصرف الصحي الجديدة في شرق المدينة لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحى، وأيضا لإنشاء وحدة معالجة بيولوجية لاستخدام مياه الصرف فى توليد الكهرباء.

[٤١] March ٢٠١٥, http://www.samsun.bel.tr/Kurumsal.asp

[٤٢] Memoire, A, Sustainable Cities Program & Urbanization Review Workshop (P١٢٨٦٠٦), Jan. ٢٠١٢, , Retrieved April ١st, ٢٠١٥ from http://www.urbanknowledge.org/ur/docs/Turkey_Workshop.pdf

نظرا للشكل الطولي للمدينة على طول شاطئ البحر الأسود تم إدخال خط السكك الحديدية الخفيفة الجديد في سامسون بطول ١٦ كيلومتر مقسمة على ١٧ محطة لربط غرب المدينة بالوسط حيث الجامعات ليستخدمه ما بين ٥٠ إلى ٦٥ ألف راكب يومياً، ويساهم سعر التذكرة فى تطوير وتنمية المدينة.

شكل (٣-٣٢) يوضح خط السكك الحديدية الخفيفة.
المصدر: http://www.samsun.bel.tr/Kurumsal.asp

كما قام بتحسين وتطوير نظام النقل العام لربط السكان فى المجتمعات النائية مع محطات السكك الحديدية الخفيفة، وهناك خطط لتوسيع نظام السكك الحديدية الخفيفة ٢٠ كيلومتر أخرى لربط المنطقة الصناعية والمطار في شرق المدينة.

ب – القطاع الاقتصادي (التنمية الاقتصادية)

منذ عام ١٩٠٠ كان العمود الفقري للاقتصاد فى سامسون هو إنتاج التبغ إلا أنه فقد شعبيته في جميع أنحاء العالم منذ عام ١٩٨٠ ونتيجة لذلك كان لابد من إعادة التفكير وكخطوة أولى تم تحديد المحاصيل الزراعية بالمدينة (مثل البندق، عباد الشمس والذرة وفول الصويا وعلف الحيوانات)، ولكن الأمر استغرق أكثر من ١٥ عاما حتى أخذت الصناعة القائمة على الزراعة شكلها الكامل اليوم فالمدينة تقوم بمعالجة البندق وإخاله في عدة صناعات أخرى وإنتاج زيت عباد الشمس والذرة وفول الصويا.

وبدأت الصناعات الأخرى في الظهور أيضا مثل وجود مصنع الآلات الثقيلة التي تنتج قطع الغيار و تصنيع الصلب وإنتاج الأثاث وكذلك مصنع متخصص في إنتاج الأدوات الجراحية اللازمة في المستشفيات.

كما بدأت السياحة لالتقاط أنفاسها فتوجهت العديد من الاستثمارات في الفنادق والمطاعم وصناعة الترفيه.

كما سمح موقع سامسون الاستراتيجي على البحر الأسود للإنخراط في التجارة مع الدول المجاورة مثل جورجيا وروسيا وأوكرانيا ففي عام ٢٠٠٣ تم توصيل تيار المشروع الأزرق لتوريد الغاز عن طريق خط الأنابيب الروسي لتركيا من خلال مدينة سامسون والذى نتج عنه أن أكثر من ٦٠٪ من السكان في المدينة يستخدمون الغاز للتدفئة.

ج – النواحى الإجتماعية (التنمية الاجتماعية)

مع تزايد نمو أعداد الطلاب من ٢٠٠٠ طالب في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠ ألف طالب في عام ٢٠١٠ فقد تحسنت الخدمات التعليمية وبدأت السلطات المحلية في التفكير حول التنمية الثقافية للمدينة فتم التخطيط لتوجيه بعض الاستثمارات العامة والخاصة لتطوير المسارح والحفلات الموسيقية والثقافية والساحات الرياضية.

ومن المتوقع أن تتوسع باستمرار مع إنشاء جامعة خاصة في الجزء الشرقي من المدينة على مقربة من المنطقة الصناعية وتم تصميم الجامعة الجديدة للاستجابة لاحتياجات رأس المال البشري من الشركات العاملة في المدينة طبقاً لتحصصات محددة.

د – القطاع البيئي (التنمية البيئية)

تحسين نظام إدارة النفايات الصلبة كان من أهم احتياجات المدينة حيث تم إنشاء مشروع جديد لإدارة النفايات الصلبة الحديثة خارج المدينة فالمقلب العمومى الجديد يسمح ليس فقط بالتخلص الآمن من النفايات ولكن لديه نظام تحويل غاز الميثان الناتج من النفايات إلى طاقة كهربائية ومن ثم يتم بيعها إلى شبكة الكهرباء بالمدينة.

وتم إنشاء محرقة نفايات المستشفيات وعمل نظام يسمح للشركات بإعادة تدوير النفايات للاستفادة من المواد القابلة للتدوير.

٣-٣-٥-٧ أدوات تفعيل التنمية المستدامة : المشاركة / الإدارة المحلية:

أ – المشاركة

تمت تنمية المدينة بمشاركة بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني مع الإدارة المحلية للمدينة في وضع الخطة التنموية والإعداد والتنفيذ والتمويل.

ب – الإدارة المحلية

قامت الحكومة المركزية بإعطاء كافة الصلاحيات لإدارة مدينة سامسون للقيام بتخطيط وتنفيذ الخطط التنموية بالمدينة حسب إحتياجات السكان.

٣-٣-٥-٨ تقييم التجربة:

- **أوجه النجاح:** أدت التنمية للنهوض بالمدينة بالقطاع العمراني والاقتصادى والاجتماعي والبيئي بتمويل ذاتى من الادارة المحلية وبعض المنح من بنك الاستمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني لكن الادارة المحلية المتمثلة في عمدة المدينة استطاعت ان تدير المدينة بحكم رشيد وإقامة مشروعات لخدمة المدينة وأيضاً لإيجاد مصدر تمويل بساعد في تنمية المدينة.
- **أوجه القصور:** لازال هناك قصور في التنمية الاجتماعية حيث نقص بعض الخدمات الصحية وقلة الاجور وعدم تحسن مستوى المعيشة بالشكل المطلوب.

التجربة		الهدف من التنمية	قطاعات التنمية				المشاركة	الأطراف المشاركة في التنمية				إدارة محلية مستقلة	ملاحظات
الدولة	المدينة		عمراني	اقتصادي	اجتماعي	بيئي		هيئات دولية	مؤسسات حكومية	القطاع الخاص	السكان المحليين		
الصين	شنتزن	خلق قاعدة إقتصادية	■	■	■				■			√	تم وضع برامج لحماية البيئة بعد التأثير السلبي للتنمية
إندونيسيا	سورابايا	تحسين البيئة حضرية	■	■	■	■	√	■	■	■	■	√	—
البرازيل	ألبجرى بورتو	الديمقراطية والمشاركة في الحكم	■	■	■	■	√		■		■	√	—
البرازيل	هوريزونتى بيلو	التنمية الشاملة للمدينة	■	■	■	■	√	■	■		■	√	—
تركيا	سامسون	حل مشكلات السكان	■	■	■	■	√	■	■			√	—

جدول (٣-١) مقارنة بين التجارب العالمية من حيث قطاعات التنمية والأطراف المشاركة فى عملية التنمية.

المصدر: من إعداد الباحثة

٣-٤ تحليل التجارب العالمية

قطاعات التنمية / التجربة		شنتزن/ الصين	سورابايا/ إندونيسيا	بورتو أليجرى /البرازيل	بيلوهوريزونتى /البرازيل	سامسون/ تركيا
التنمية العمرانية	الخدمات	تطوير وانشاء مدارس ومستشفيات.	تطوير بعض المدارس والمستشفيات	– تطوير وانشاء خدمات صحية. – تطوير التعليم بتضاعف وانشاء مدارس وجامعات.	– تحسين خدمات الصحة والتعليم.	– تحسن الخدمات التعليمية. – تطوير الساحات الرياضية.
	البنية الأساسية	تطوير وانشاء شبكات للمياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.	– إعادة تأهيل وانشاء شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء وتحسين نظام توزيع المياه لأكثر من ٦٠ ألف أسرة. – تصريف مياه الأمطار للحد من الفيضانات. تحسين وتثبيت خزانات الصرف الصحي، والمراحيض، ووصلات إمدادات المياه للأسر الفقيرة	– تطوير وأستكمال شبكات البنية الأساسية للمدينة من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.	– تحسين وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.	–العمل على شركة مياه الصرف الصحي الجديدة في شرق المدينة لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحى. – إنشاء وحدة معالجة بيولوجية لاستخدام مياه الصرف فى توليد الكهرباء. – نظام تحويل غاز الميثان الناتج من النفايات إلى طاقة كهربائية ومن ثم يتم بيعها إلى شبكة الكهرباء بالمدينة.
	المناطق السكنية	تطوير المناطق السكنية القائمة، وانشاء مناطق سكنية جديدة	– تحسين وإعادة تأهيل المناطق السكنية لعدة أحياء فقيرة بالمدينة. – تسهيل حيازة الأراضي واستخراج تصاريح البناء في المناطق ذات الدخل المنخفض وتسهيل الحصول على الاراضى المزودة بالخدمات بأسعار مناسبة.	– تطوير المناطق الفقيرة والمتدهورة لتحسين البيئة العمرانية.	– تم إنشاء مشروع إسكان جديد (مشروع استبدال السكن) لنقل الأسر شديدة الفقر واستفاد منه ما يقرب من ٤٩% من سكان المناطق الفقيرة.	– تشييد أحياء حديثة واعادة توطين السكان الذين يعيشون في أحياء غير رسمية فيها وإزالة العشوائيات. – بناء مناطق جديدة مخططة.
	شبكات الطرق	تحسين شبكات الطرق مع إنشاء طرق جديدة لسهولة الاتصال ونقل البضائع.	– تحسين حركة المرور. – تحسين وتطوير شبكة الطرق من رصف وانارة مع إنشاء طرق جديدة في بعض الأحياء.	– تطوير شبكة الطرق من رصف للطرق وانارة للشوارع في المناطق ذات الدخل المنخفض. – تطوير وسائل النقل العام من أجل الفقراء ومحدودى الدخل.	– إنشاء خط للسكك الحديدية في بيلو هوريزونتي مع إضافة محطات نقل جديدة. – تركيب نظام مراقبة حركة المرور على الطرق. – تحديد غرفة للنقل العام فأصبحت الطرق أكثر أماناً من ذى قبل. – خلق ساحات عامة وشوارع مخصصة للمشاة فقط.	– إدخال خط السكك الحديدية الخفيفة الجديد في المدينة. – تحسين وتطوير نظام النقل العام لربط السكان فى المجتمعات النائية مع محطات السكك الحديدية.
التنمية الاقتصادية	الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة مساحتها	ـــــــ	ـــــــ	– الحفاظ على المراعي الخصبة بالمدينة.	ـــــــ	ـــــــ
	خلق قاعدة صناعية	– تحديد وتوفير أراضي للاستثمارات الاجنبية لفترات طويلة مع تخفيض الضرائب على المستثمرين. – توفير النقد الأجنبي.	ـــــــ	ـــــــ	– إنشاء مصنعين للصلب بشراكة يابانية وآخر بشراكة فرنسية.	– إقامة صناعات زراعية متنوعة. – وجود مصنع الآلات الثقيلة التي تنتج قطع الغيار وتصنيع الصلب.
	إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة	– الموافقة على جميع الاستثمارات سواء الصناعات الخفيفة أو الثقيلة.	– المساهمة في تمويل بعض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.	– توجيه الاستثمارات لبعض الصناعات كصناعة الملابس.	ـــــــ	– توجهت العديد من الاستثمارات في الفنادق والمطاعم وصناعة الترفيه.

جدول (٣-٢) مقارنة بين التجارب العالمية من حيث قطاعات ومخرجات التنمية. المصدر: من إعداد الباحثة

التنمية الإجتماعية	**تلبية الإحتياجات الأساسية**	– تم إصلاح نظام الضمان الاجتماعي مع التأمين الطبي والسكن. – تطبيق نظام الرعاية الاجتماعية. – نظام لتأمين الإصابات والتأمين ضد البطالة.	– انخفاض معدل الإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه الملوثه.	– توفير السلع الأساسية للسكان في المناطق الأكثر فقرا في المدينة. – زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم وتحسين نوعية التدريس. – تطوير ورفع كفاءة الخدمات الصحية.	– الاهتمام بالرعاية الصحية بشكل كبير.. – تطبيق مبدأ الغذاء حق أساسي للمواطنين فقامت إدارة المدينة بتقديم الأغذية الطازجة والصحية بأسعار مخفضة لسكان الأحياء الفقيرة. – إنخفاض معدل وفيات الرضع إلى النصف. – إنشاء بنك الطعام لتوزيع جميع المواد الغذائية على الفقراء ويستفيد منه حوالى٤٠% من سكان المدينة.	– توصيل تيار المشروع الأزرق لتوريد الغاز والذى نتج عنه أن أكثر من ٦٠٪ من سكان المدينة يستخدمون الغاز للتدفئة. – زيادة أعداد الطلاب.
	زيادة الوعي والثقافة	ــــــــــ	ــــــــــ	– رفع مهارات وكفاءة الموظفين الإداريين والمهنيين .	ــــــــــ	– توجيه بعض الاستثمارات العامة والخاصة لتطوير المسارح والحفلات الموسيقية والثقافية.
	الحث على المشاركة المجتمعية	ــــــــــ	– المشاركة المجتمعية في تخطيط وتنفيذ الخطط التنموية.	– مشاركة المواطنين في نظام الإدارة المتكاملة للبيئة مع المجتمع المحلى.	ــــــــــ	ــــــــــ
	رفع المستوى المعيشي للسكان	– تحسين مستوى المعيشة إلى حد كبير نتيجة إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي للمدينة – زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة.	– تحسين الظروف المعيشية لنحو ٥٠٠ ألف شخص. – المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر وتحسين وحماية البيئة وخاصة بالنسبة للفقراء في المناطق الحضرية.	– سجلت المدينة أعلى مؤشرات التنمية البشرية على مستوى البرازيل عام ٢٠٠٤ وبالتالي تحسن مستوى المعيشة. – زيادة الدخل العام للمدينة.	ــــــــــ	ــــــــــ
التنمية البيئية	**الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية**	ــــــــــ	ــــــــــ	– تحتوى المدينة على ١,٢ مليون شجرة ولكل شخص ١٤متر مربع من المساحات الخضراء. – إصدار أطلس البيئة للمدينة.	– تنظيف ٧٣ تيار مائي ملوث ودمجه في المشهد الطبيعي للمدينة.	ــــــــــ
	الحد من التلوث	ــــــــــ	ــــــــــ	– وضع برامج لمكافحة التلوث الصناعي والتقليل على الانبعاثات الملوثة من السيارات والتلوث النفطى – وضع برنامج مكافحة التلوث الصناعي للمياه والغلاف الجوي. – انخفاض كبير في تركيز ثاني أكسيد الكبريت في الغلاف الجوي.	– إنشاء برنامج فحص وصيانة المركبات للسيطرة على انبعاثات عوادم السيارات والضوضاء والتلوث.	ــــــــــ
	وضع أنظمة إدارة البيئة	ــــــــــ	– وضع آلية لجمع النفايات البشرية والتخلص. – تحسين القدرة على جمع النفايات الصلبة.	– وضع برنامج لإدارة المناطق الخضراء ينص على غرس الأشجار في المناطق الحضرية. – وضع نظام لجمع القمامة واستعمال النفايات العضوية من الحدائق والمطاعم. – وضع برامج جمع واعادة تدوير النفايات الصلبة. – نظام الإدارة المتكاملة للبيئة بالمشاركة مع المواطنين والمجتمع المحلى.	– تطوير وانشاء الساحات الخضراء بالمدينة. – وضع نظام يحدد ١٨م٢ من المساحات الخضراء لكل مواطن وتعتبر هى مساحات الترفيه والنشاط البدني والتفاعل الثقافي بالمدينة.	– إنشاء مشروع جديد لإدارة النفايات الصلبة الحديثة خارج المدينة. –إنشاء محرقة نفايات المستشفيات – عمل نظام يسمح للشركات بإعادة تدوير النفايات للاستفادة من المواد القابلة للتدوير.

تابع جدول (٣-٢) مقارنة بين التجارب العالمية من حيث قطاعات ومخرجات التنمية. المصدر: من إعداد الباحثة

أدوات تفعيل التنمية المستدامة	**المشاركة** (الجهات المشاركة في عملية التنمية)	تمت التنمية بمشاركة الحكومة المركزية بمنحها القروض اللازمة لتنفيذ خطة التنمية، وإعداد مخطط واستراتيجية التنمية.	تمت تنمية المدينة بمشاركة كلاً من: **البنك الدولى:** بجزء من الدراسات وقدم جزء من الدعم المادى. **الحكومة المركزية:** هى الممول الرئيسي للمشروع وصانعة القرار. **القطاع الخاص:** ساهم بجزء من التمويل الخاص بالمشروع. منظمات المجتمع المدنى: حث السكان على المشاركة والمساهمة معه في تحديد مشكلاته واحتياجاته وتحديد المشروعات ذات الأولوية. **السكان المحليين:** لتحديد أهم مشاكلهم واحتياجاتهم.	– من خلال فكرة الميزانية التشاركية تم **مشاركة المواطنين** في اعداد الخطط الخاصة بتنمية المدينة وتحديد مشكلاتها وأولويات التنمية فيها والمشاركة في تنفيذها أيضاً . – **مشاركة المجتمع المدني** مادياً وسياسياً في وضع أولويات احتياجات المجتمع والفقراء تضمن استمرارية العمليات االتنموية للمدينة.	– تمت المشاركة بمشاركة كلاً من **البنك الدولي:** قدم قرض للمدينة لدعم عملية التنمية. **السكان المحليين:** إتباع آليات صنع القرار التشاركية لتعزيز إدراج المواطنين في الخطط التنموية والتخطيط للميزانية العامة للمدينة. – تنمية المدينة على أساس المشاركة بين البنك الدولى والإدارة المحلية للمدينة والمواطنين.	– تمت تنمية المدينة بمشاركة **بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني** مع الإدارة المحلية للمدينة في وضع الخطة التنموية والإعداد والتنفيذ والتمويل.
	الإدارة المحلية للمدينة	– منح المدينة السلطة التشريعية لإصدار القوانين الخاصة بعمليات الاستثمار والتسويق. – إنشاء إدارة خاصة بالمدينة لإدارتها ووضع الأنظمة الإدارية الخاصة بها.	– تحسين القدرة على الإدارة الحضرية للمدينة في ضوء تنمية القدرات المؤسسية ودعم بناء القدرات للعاملين بالإدارات المحلية بالمدينة. – تطوير نظم المعلومات مع خلق قاعدة معلوماتية كاملة للمدينة. – ابتكار طرق جديدة لتوليد الإيرادات وتحسين الإدارة المالية. – تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على إدارة وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات المحلية وكل ما سبق في ضوء لامركزية إدارية	– منح الحكومة المحلية المزيد من الصلاحيات والفرص الجديدة لتمكين المواطنين بالمشاركة في التنمية. – جعلت الحكومة المركزية القوانين والتشريعات والخطط التنموية الخاصة بالمدينة من إختصاص إدارتها المحلية. – طبقت الإدارة المحلية في هذه التجربة بواسطة مشاركة المواطنين فى إدارة المدينة في ضوء لامركزية إدارية.	– قامت الحكومة المركزية بإعطاء كافة الصلاحيات لإدارة المدينة للقيام بتخطيط وتنفيذ الخطط التنموية بالمدينة.	قامت الحكومة المركزية بإعطاء كافة الصلاحيات لإدارة المدينة للقيام بتخطيط وتنفيذ الخطط التنموية بالمدينة حسب إحتياجات السكان.

جدول (٣-٣) مقارنة بين التجارب العالمية من حيث أدوات تفعيل التنمية المستدامة.

المصدر: من إعداد الباحثة

٣-٥ تقييم التجارب العالمية من حيث قطاعات التنمية

		شنتزن/ الصين	سورابايا/ إندونيسيا	بورتو أليجرى /البرازيل	بيلوهوريزونتى /البرازيل	سامسون/ تركيا
التنمية العمرانية	الخدمات	●	●	●	●	●
	البنية الأساسية	●	◍	●	●	◍
	المناطق السكنية	●	◍	◍	●	●
	شبكات الطرق	●	◍	●	●	◍
التنمية الاقتصادية	الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة مساحتها	○	○	●	○	○
	خلق قاعدة صناعية	●	○	○	◍	○
	إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة	●	◍	◍	○	◍
التنمية الإجتماعية	تلبية الإحتياجات الأساسية	●	◍	●	●	◍
	زيادة الوعي والثقافة	○	○	◍	○	◍
	الحث على المشاركة المجتمعية	○	◍	◍	○	○
	رفع المستوى المعيشي للسكان	●	◍	●	○	○
التنمية البيئية	الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية	○	○	●	◍	○
	الحد من التلوث	○	○	●	◍	○
	وضع أنظمة إدارة البيئة	○	◍	●	◍	●

● كامل ◍ جزئي ○ غير موجود

جدول (٣-٤) تقييم التجارب العالمية من حيث قطاعات التنمية.

المصدر: من إعداد الباحثة

٣-٦ تقييم التجارب العالمية من حيث آليات تفعيل الإستدامة

	التجربة / أدوات تفعيل الإستدامة	شنتزن/ الصين	سورابايا/ إندونيسيا	بورتو أليجرى /البرازيل	بيلوهوريزونتى /البرازيل	سامسون/ تركيا
شركاء التنمية	هيئات دولية	○	●	○	●	●
	الحكومة المركزية	●	●	○	○	●
	القطاع الخاص (المستثمرين)	○	●	○	○	○
	مؤسسات المجتمع المدني	○	○	●	○	○
	السكان المحليين (المواطنين)	○	●	●	●	○
الإدارة المحلية	لامركزية إدارية	●	●	●	●	●
	لامركزية مالية	●	◍	●	●	●

● كامل ◍ جزئي ○ غير موجود

جدول (٣-٥) تقييم التجارب العالمية من حيث آليات تفعيل الإستدامة.

المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال عرض وتحليل مجموعة التجارب العالمية في مجال التنمية الشاملة المستدامة للمدن بمشاركة عدة جهات وفى إطار إدارة محلية للمدينة تعمل بمبدأ اللامركزية الإدارية تم التوصل لمجموعة من الدروس المستفادة والتى يمكن صياغتها في شكل عدد من المؤشرات أو إطار مستنبط والذى يتم الإستعانة به في وضع الخطوط الإرشادية التى سيتناولها الفصل الأخير من البحث (النتائج و التوصيات) وتتمثل تلك الدروس في التالي:

- ضرورة شمولية وتكامل عمليات التنمية والتطوير والارتقاء لكل عناصر وقطاعات المدينة
  - التنمية العمرانية. – التنمية الاقتصادية.
  - التنمية الاجتماعية. – التنمية البيئية.

  فهذا التكامل يمنح الاستمرارية والتواصل والاستدامة لعملية التنمية، بينما في حالة تنمية قطاع معين على حساب قطاع آخر سيؤدى إلى نقص وفشل عملية التنمية ككل.
- يجب تحفيز الجهود وتوفير شركاء للتنمية سواء مؤسسات أو هيئات دولية أو الحكومة المركزية أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدنى أو حتى السكان المحليين للمدينة لتحقيق الأهداف المرجوة للتنمية مع توفير وتنوع مصادر التمويل ليساعد على استدامة التنمية.
- التأكيد على أهمية المشاركة المجتمعية للسكان المحليين بالمدينة لأنهم الأقدر على تحديد المشكلات التى تعانى منها المدينة، وأيضاً للحفاظ على المنتج النهائي للتنمية.
- يجب إستغلال العناصر والمقومات والموارد الطبيعية والطاقات البشرية للمدينة حتى يمكن تنفيذ المشروعات التنموية والنهوض بها.
- يجب إعطاء صلاحيات أكثر للإدارت المحلية للمدن لتمكينها من ممارسة سلطاتها فى ظل لامركزية إدارية بعيداً عن تضارب القرارت.
- يجب تنمية مهارات وبناء قدرات الجهاز الإدارى للمدينة لتمكينه من حكم المدينة حكماً رشيداً .

المؤشرات الأساسية لإستدامة التنمية الشاملة بمدن جنوب الصعيد

خلصت الدراسة النظرية بالفصل الأول إلى إستنتاج مجموعة من مؤشرات التنمية الشاملة وتم تطبيق هذه المؤشرات في تحليل وتقييم التجارب العالمية في التنمية الشاملة، ومن خلال مقارنة مخرجات تلك التجارب والدروس المستفادة منها تم استخلاص مجموعة المؤشرات الأساسية

لاستدامة عمليات التنمية الشاملة بمدن جنوب الصعيد ويوضح شكل (٣-٣٣) منهجية استنتاج المؤشرات الأساسية لاستدامة التنمية الشاملة بمدن جنوب الصعيد.

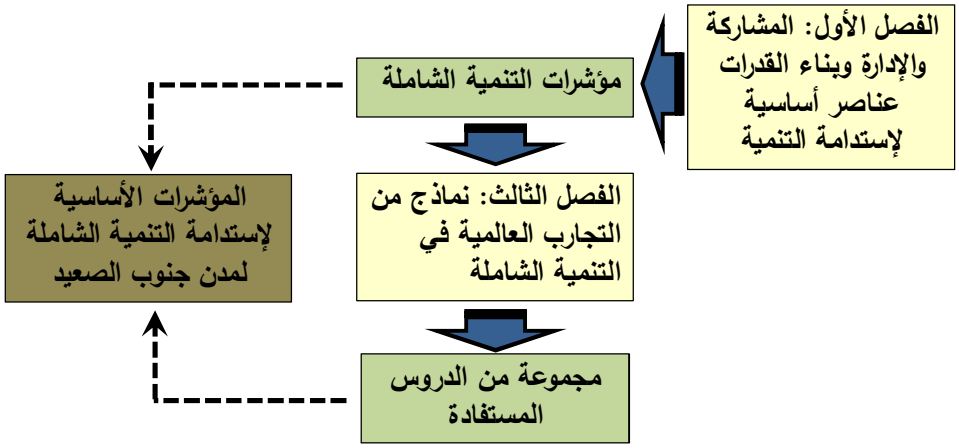

شكل (٣-٣٣) يوضح منهجية استنتاج المؤشرات الأساسية لاستدامة عمليات التنمية الشاملة بمدن جنوب الصعيد.
المصدر: من إعداد الباحثة

وتتمثل المؤشرات الأساسية لاستدامة التنمية الشاملة بمدن جنوب الصعيد في:

- التنمية العمرانية: الخدمات الأساسية والبنية التحتية والمناطق السكنية وشبكات الطرق وهى وتم إضافة عنصرى المساحات الخضراء والصورة البصرية للمدينة.
- التنمية الإجتماعية: تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، رفع المستوى المعيشي ووزيادة الوعى الثقافى والحث على المشاركة المجتمعية.
- التنمية الإقتصادية: تطوير وإقامة مشروعات تنموية لزيادة فرص العمل والقضاء على البطالة والحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة انتاجيتها، مع خلق قاعدة صناعية بمدن جنوب الصعيد.
- التنمية البيئية: الحفاظ على البيئة المحيطة والموارد الطبيعية، الحد من تلوث البيئة، ووضع أنظمة لإدارة البيئة والمخلفات.

التنمية العمرانية	**الخدمات الأساسية**	**خدمات تعليمي / خدمات صحية / خدمات ترفيهية / خدمات دينية**
	البنية التحتية	تطوير وتحسين وإنشاء شبكات (مياه الشرب – الصرف الصحى – الكهرباء – الاتصالات)
	المناطق السكنية	تطوير المناطق السكنية القائمة وتوفير مسكن ملائم – إنشاء مساكن جديدة– زيادة أعداد الوحدات السكنية
	شبكات الطرق	تحسين ورصف وتوسيع وإنارة الطرق القائمة – إنشاء طرق جديدة
	المسطحات الخضراء	تطوير وإنشاء الحدائق والمساحات الخضراء لتحسين البيئة العمرانية
	الصورة البصرية للمدينة	يتم تحسين الصورة البصرية للمدينة بتنمية كافة المجالات السابقة
التنمية الاقتصادية	**الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة مساحتها**	تفعيل قوانين التعدى غلى الأراضي الزراعية – رفع إنتاجيتها – إستصلاح أراضي جديدة
	خلق قاعدة صناعية	زيادة الإستثمارات – تسهيل الإجراءات – طرح أراضي للإستثمار
	إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة	تسهيل الإجراءات – منح قروض – توفير أماكن لإقامة المشروعات مثل مجمع صناعات صغيرة
التنمية الإجتماعية	**تلبية الإحتياجات الأساسية**	توفير المسكن الملائم – توفير الخدمات الأساسية
	زيادة الوعي والثقافة	برامج محو الأمية – عمل برامج تثقيفية للتوعية
	الحث على المشاركة المجتمعية	حملات توعية بواسطة الجمعيات الأهلية لتوضيح مفهوم وأهمية المشاركة
التنمية البيئية	**الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية**	الحفاظ على (الغطاء النباتي – المياه – الثروة المعدنية) – ترشيد استهلاك الطاقة
	الحد من التلوث	فصل الإستعمالات (الصناعي والورش خارج الكتلة السكنية) – منع الصناعات الملوثة للبيئة
	وضع أنظمة إدارة البيئة	برامج إدارة البيئة – جمع وتدوير النفايات – دفن النفايات والتخلص منها بطرق آمنة

جدول (٣-٣٣) يوضح المؤشرات الأساسية للتنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد

مقدمة:

قنا هي إحدى محافظات الوجه القبلي بجمهورية مصر العربية وقد عانت لسنوات عديدة مثل نظرائها من المدن في جنوب صعيد مصر من الإهمال الشديد وعدم الاهتمام بتطويرها وتنميتها من جانب متخذي القرار ولكن في العشر سنوات الاخيرة شهدت محافظة قنا وبصفة خاصة مدينة قنا (عاصمة المحافظة) طفرة تنموية هائلة يلاحظها كل زائر للمدينة منذ لحظة دخوله إليها فعندما تولى السيد اللواء / عادل لبيب قيادة المحافظة في أواخر عام ١٩٩٩ بدأ العمل على تنمية المحافظة وتطويرها في معظم المجالات بهدف رفع مستوى المعيشة والوعي لدى المواطنين ودفع عجلة التنمية المستدامة بمعظم القطاعات بالمحافظة بواسطة مشاركة شعبية فعالة من الأهالي للتمكين من توفير موارد أخرى للمحافظة بجانب الميزانية المحددة من الدولة لإقامة مشروعات تنموية وكذلك إصلاح البنية الاساسية على مستوى المحافظة وأيضاً لتوفير موارد دخل مستمرة للحفاظ على التنمية واستمرارها وبذلك تحدث التنمية المستدامة المنشودة للمحافظة في ظل إدارة محلية رشيدة تطبق مبادئ اللامركزية الإدارية لتوفير خدمات أفضل للمواطنين والارتقاء بالمحافظة في جميع القطاعات.

٤-١ أسباب اختيار التجربة

عانت محافظة قنا لسنوات عديدة من التدهور والإهمال فمن جهة اتسمت المحافظة بطبيعة جغرافية صعبة وموارد محدودة وضيق الرقعة الزراعية، وترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة والهجرة، مع انخفاض نسبة التعليم. ومن جهة أخرى فإن النظام الاجتماعي والخصائص الثقافية للمجتمع القنائي والسابق ذكرها اصبح المجتمع ذات طبيعة تقليدية تتحكم فيه الاتجاهات القبلية والعصبية والتي تقاوم التغيير والارتقاء وتدمر كل أهداف التنمية والتطوير. ولكن مع بداية الألفية الجديدة ومنذ عام ١٩٩٩ بدأت محافظة قنا عهد الاصلاح والتطوير والتنمية فقد شهدت المحافظة طفرة تنموية في كافة المجالات يلاحظها الزائر لها منذ اللحظة الأولى وليس هذا فقط بل حصلت المحافظة على عدة جوائز من أهمها جائزة دبي للإدارة العربية وهي شهادة تميز لتجربة محافظة قنا فى مجال التطوير والارتقاء، وكذلك حصولها على شهادة الأيزو العالمية في الإدارة البيئية الجيدة ١٤٠٠١ لعام ٢٠٠٤، وذلك بالإضافة إلى اهتمام وسائل الصحافة والاعلام بهذه التجربة فمحافظة قنا هى أولى محافظات الوجه القبلي التي تشهد تنمية وتطوير في كافة المجالات.

ومن هنا جاء البحث لدراسة هذه التجربة الفريدة لشرح وتحليل عملية تنمية وتطوير مدينة قنا واستنباط خطوط إرشادية عامة لتنمية وتطوير مدن جنوب صعيد مصر في كافة القطاعات مع المحافظة على استدامة هذه التنمية.

٤-١-١ معايير إختيار التجربة محل الدراسة

هناك عدد من المعايير التي تم على أساسها اختيار التجربة المصرية في التنمية الشاملة والمستدامة والتي تشتمل على ما يلي:

١- أن يتحقق فيها أبعاد وأهداف التنمية المستدامة والتي تم التعرف عليها من خلال الدراسة النظرية (الفصل الأول من البحث).

٢- فاعلية ووضوح وتأثير دور المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع في العملية التنموية مع التفاعل والتواصل بين الأطراف المشاركة.

٣- فاعلية دور المحليات في ظل لامركزية إدارية واتباع مناهج وسبل جديدة في الادارة.

٤- الإهتمام بالمهارات البشرية للمشاركين في العملية التنموية وبناء القدرات الإدارية للمسئولين وموظفوا المحليات كإحدى الأساليب الفعالة في عمليات التنمية المستدامة.

٥- أن يكون تخطيط وتنفيذ التجربة قد تم على أساس علمي وبناءً على دراسات عمرانية، واقتصادية، وبيئية، واجتماعية سليمة، لمراعاة ظروف وثقافة المجتمع المستهدف من المشروع، والتأكد أن قرار التنمية لم يؤخذ بشكل عشوائي.

وهناك عدد من النقاط الهامة التي أثرت على عملية اختيار التجربة تتمثل في الآتي:

١- حداثة التجربة وقلة دراستها بالتفصيل للإستفادة منها، وإمكانية تعميم التجربة على مدن جنوب الصعيد.

٢- إلقاء الضوء على نموذج فريد من نوعه في محافظات جنوب صعيد مصر لدراسته وتحليله وتقييمه للاستفادة منه في خطوط ارشادية للتنمية.

٣- شهدت محافظة قنا طفرة تنموية في عدة مجالات يلاحظها الزائر لها منذ اللحظة الأولى.

٤- نالت المحافظة عدة جوائز من أهمها جائزة دبي للإدارة العربية فى مجال التنمية والتطوير.

٥- تحقيق المعايير سابقة الذكر في التجربة محل الدراسة.

٤-٢ الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية والسكان

٤-٢-١ الموقع والمساحة

محافظة قنا هي إحدى محافظات جمهورية مصر العربية الـ ٢٩[١] و إحدى المحافظات الخمس المكونة لإقليم جنوب الصعيد بجانب كلاً من محافظات سوهاج والاقصر واسوان والبحر الأحمر.

وتبلغ مساحة الإقليم حوالى ٤٩ مليون فدان بما يمثل ٢٠,٤% من جملة مساحة الجمهورية كما يقطن بالإقليم حوالى ٨,٥ مليون نسمة يمثلون ١٢% من جملة سكان الجمهورية، ويتميز هذا الإقليم بإطلاله على البحر الاحمر مما يعطيه نفاذية لدول الخليج وشرق اسيا وكذلك اتصاله بوسط وجنوب قارة افريقيا عن طريق منفذى اسوان البرى والنهرى[٢]، وتقع محافظة قنا وسط الإقليم تقريباً وتحدها شمالاً محافظة سوهاج وجنوباً محافظة الأقصر وشرقاً محافظة البحر الأحمر ومحافظة لوادي الجديد غرباً .

وتقع محافظة قنا بين دائرتي عرض ٠٥ ´ ٢٥ °، ٤٢ ´ ٢٦ °، وتمتد بين خطي طول ١٨ ´ ٣٢ °، ٤٠ ´ ٣٣ °[٣]،

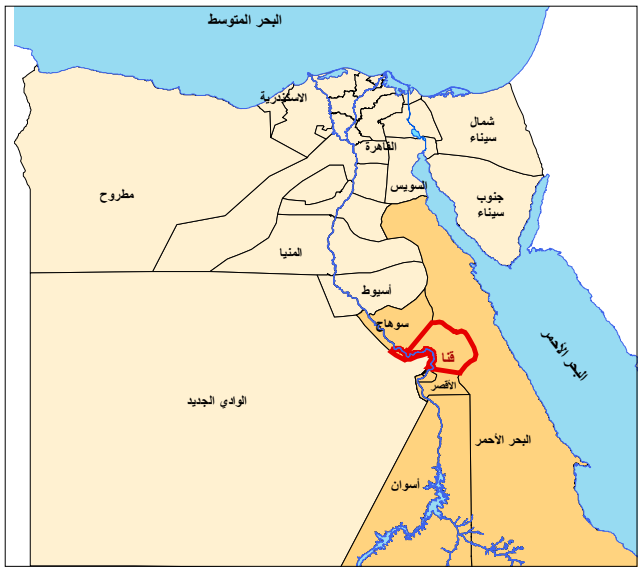

شكل (٤-١) يوضح موقع محافظة قنا بالنسبة لجمهورية مصر العربية.

المصدر: من إعداد الباحثة، بتجميع من مصدر قاعدة بيانات مصر، نظم المعلومات الجغرافية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

وهي على بعد حوالى ٦٦٠كم من القاهرة و ٢٢٠كم من أسوان.

وتبلغ المساحه الكلية للمحافظة حوالى ٩٥٦٥ كم٢ بينما المساحة المأهولة بالسكان فتبلغ ١٣٥٦ كم٢ أى حوالى ١٤,١٧% من إجمالى مساحة المحافظة[٤].

---

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية ٢٠٠٦.

[٢] الهيئة العامة للتخطيط العمراني- إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر- إقليم جنوب الصعيد (محافظة سوهاج- محافظة قنا- محافظة أسوان- محافظة البحر الأحمر)- ٢٠٠٦.

[٣] الهيئة العامة للتخطيط العمراني- إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر- إقليم جنوب الصعيد (محافظة سوهاج- محافظة قنا- محافظة أسوان- محافظة البحر الأحمر)- ٢٠٠٦.

[٤] المحافظة في سطور- (ن- ت)- تم استرجاعها في ٣ مايو- ٢٠١٥ من http://www.qena.gov.eg

٤-٢-٢ التقسيم الإداري

وتنقسم محافظة قنا إلى تسعة مراكز وهم من الشمال إلى الجنوب : مركز أبو تشت – فرشوط – نجع حمادي – دشنا – الوقف – قنا – قفط – قوص – نقادة[٥].

وكل مركز يتكون من مدينة (عاصمة المركز) ومجموعة من الوحدات المحلية والتي يتبعها مجموعة من القرى والنجوع.

شكل (٤-٢) يوضح مراكز محافظة قنا.

المصدر: من إعداد الباحثة، بتجميع من مصدر قاعدة بيانات مصر، نظم المعلومات الجغرافية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

مدينة قنا هي عاصمة المحافظة وهى المدينة الرئيسية بها وتقع في الجزء الشمالى من المحافظة وتبلغ المساحة الكلية للمدينة ٤٩٨٤,٣ كم٢ [٦].

ومن المعالم الأثرية الفرعونية بالمدينة معبد دندرة والذي يرجع بناؤه إلى عهد البطالمة ويمتد للعصر الروماني، ويقع في المنطقة الغربية لنهر النيل على مسافة ٥ كيلومترات من مدينة قنا

ومن أشهر المعالم الإسلامية بالمدينة

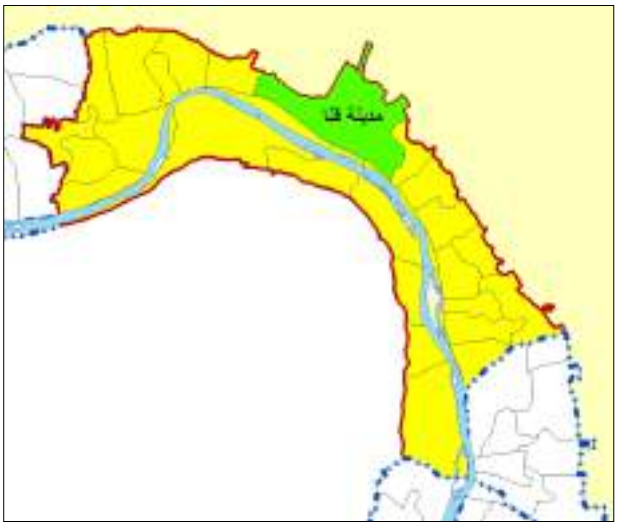

شكل (٤-٣) يوضح موقع مدينة قنا.

المصدر: من إعداد الباحثة، بتجميع من مصدر قاعدة بيانات مصر، نظم المعلومات الجغرافية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

[٥] المحافظة في سطور- (ن- ت)- تم استرجاعها في ٣ مايو- ٢٠١٥ من http://www.qena.gov.eg

[٦] الهيئة العامة للتخطيط العمراني- "مشروع إعداد المخطط الإستراتيجى العام والمخطط التفصيلي"- محافظة قنا- مدينة قنا- ٢٠٠٧.

مسجد العارف بالله سيدي عبد الرحيم القنائى، والمسجد العمري بقوص.

٤-٢-٣ الخصائص السكانية

يبلغ عدد سكان محافظة قنا (٣٠٠١٦٨١ نسمة) ٣ مليون و ١٦٨١ نسمة[٧] طبقاً لتعداد سكان ٢٠٠٦ بمعدل نمو يقدر بـ ٢,١ %[٨] (في ديسمبر ٢٠٠٩ تم إصدار قرار بإنشاء محافظة الأقصر والتى تضم مدينة الأقصر ومركز إسنا ومرك أرمنت) وبالتالى فإن تعداد سكان محافظة قنا يصبح ٢٤٩٩٩٦٤ مليون نسمة.

وبمقارنة هذا العدد بحجم سكان المحافظة في تعداد ١٩٩٦ (٢,٤٤٢ مليون نسمة[٩]) نجد أن هناك زيادة سكانية تقدر بنحو ٥٥٩ ألف نسمة والتي تمثل ٢٢,٨% بالنسبة لتعداد ١٩٩٦، وبذلك تقدر نسبة حجم سكان المحافظة حوالى ٣٤% من حجم سكان إقليم جنوب الصعيد ، وحوالى ٤% من جحم سكان الجمهورية.

ويبلغ تعداد سكان قسم قنا (مدينة قنا) ٢٠١١٩١ ألف نسمة[٧] طبقاً لتعداد سكان ٢٠٠٦ وبذلك نجد أن مدينة قنا وهي عاصمة المحافظة تقع في الفئة الحجمية من ١٠٠- ٢٥٠ ألف نسمة وهي بذلك تصنف على أنها مدينة متوسطة الحجم فقد عرفت المدينة المتوسطة بأنها "المدينة التي يتراوح حجمها بين مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) وخمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) نسمة"[١٠].

أما عن التركيب الحضري / الريفي[١١] بالمحافظة فقد بلغ عدد سكان الحضر بالمحافظة ٦٣٩١٩٧ نسمة بنسبة ٢١,٣% من جملة سكان المحافظة، بينما عدد سكان الريف يصل نحو ٢,٣٦٢مليون نسمة بنسبة ٧٨,٧% من جملة سكان المحافظة[١٢] ويلاحظ أن نسبة سكان حضر المحافظة أقل من مثيلتها على مستوى الجمهورية فنسبة سكان الحضر على مستوى مصر يبلغ ٤٢,٦% وكذلك نسبة سكان ريف محافظة قنا أعلى من نظيره على مستوى الجمهورية والذي يبلغ ٥٧,٤% من جملة السكان[١٣].

وتعتبر محافظة قنا شأنها شأن معظم محافظات الوجه القبلي طاردة للسكان (منطقة للهجرة الخارجية) فقد وصل معدل هجرة السكان عام ١٩٩٦ إلى ٧,١% [١٤].

---

[٧] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية ٢٠٠٦.

[٨] "تقرير التنمية البشرية لمصر "٢٠٠٨- العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني- معهد التخطيط القومي.

[٩] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية ١٩٩٦.

[١٠] Rivkin, Malcolm D., Land Use and the Intermediate – Sized City in Developing Countries: With Case Studies of Turkey, Brazil and Malaysia, Preager Publishers, New York, ١٩٦٧, P.٣.

[١١] الهيئة العامة للتخطيط العمراني- إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر- إقليم جنوب الصعيد- مصدر سابق.

[١٢] معهد التخطيط القومي- تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨- مصدر سابق.

[١٣] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية ٢٠٠٦.

تبلغ الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة بالسكان والتي تمثل ١٦,١% فقط من إجمالي مساحة المحافظة حوالي ١,٦٥ ألف نسمة/كم٢[١٥].

ويصل متوسط عدد السكان فى الاسرة فى المحافظة إلى ٥ أفراد تتراوح ما بين ٤,٨ فى المناطق الحضرية و ٥,٢ فى المناطق الريفية ، ويرتبط معدل الكثافة السكانية أو عدد الأفراد فى الحجرة بالظروف الإقتصادية والإجتماعية ومستوى المعيشة حيث يصل إلى ١,٤١ فرد فى الحجرة وتتراوح ما بين ١,٣١ فى المناطق الحضرية و ١,٤٤ فى المناطق الريفية[١٦].

أما بالنسبة لأحجام فئات العمر الرئيسية لسكان محافظة ومدينة قنا فيوضح جدول (٤-١) أن نسبة سكان المحافظة الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى أقل من ٤٥ سنة هي أعلى نسبة فى المحافظة حيث تبلغ ٤٨,١ % من جملة السكان ويليها نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم من ٥ إلى أقل من ١٥ سنة حيث وتبلغ ٢٣,٨ % بينما الفئة العمرية الأقل من ٥ سنوات تبلغ نسبتها ١٠,٩ % ، الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر فهي تمثل أقل نسبة على مستوى المحافظة.

المحافظة / المدينة	الفئة العمرية للسكان	عدد السكان (بالألف)	النسبة
محافظة قنا	أقل من ٥ سنوات	٣٢٨,٣٢٩	%١٠,٩
	من ٥ الى < ١٥ سنه	٧١٤,٠٥٨	%٢٣,٨
	من ١٥الى< ٤٥ سنه	١,٤٤٣,٩١٤	%٤٨,١
	من ٤٥ الى< ٦٠ سنه	٣٢١,١٥٧	%١٠,٧
	٦٠ سنة فأكثر	١٩٤,٢٢٣	%٦,٥
	الاجمالي	**٣,٠٠١,٦٨١**	**%١٠٠**
قسم (مدينة) قنا	أقل من ٥ سنوات	١٨,٢٨٦	%٩,١
	من ٥ الى < ١٥ سنه	٣٧,٧٤٠	%١٨,٨
	من ١٥الى< ٤٥ سنه	١٠٩,٢٠٠	%٥٤,٣
	من ٤٥ الى< ٦٠ سنه	٢٣,٥٥١	%١١,٧
	٦٠ سنة فأكثر	١٢,٤١٤	%٦,٢
	الاجمالي	**٢٠١,١٩١**	**%١٠٠**

جدول (٤-١) توزيع السكان حسب فئات العمر الرئيسية لمحافظة ومدينة قنا[١٧]

[١٤] محافظة قنا- "دليل التوصيف البيئي لمحافظة قنا"- إبريل ٢٠٠٤.

[١٥] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- وصف محافظة قنا بالمعلومات- ٢٠٠٥.

[١٦] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية ٢٠٠٦.

[١٧] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية ٢٠٠٦.

ويوضح شكل (٤-٤) أن نسبة حجم السكان فى الفئة العمرية من ١٥ إلى أقل من ٤٥ سنه بلغت ٥٤,٣% من إجمالى عدد سكان المدينة وهذه الفئة تشتمل على أكبر نسبة من جملة السكان، ويليها الفئة العمرية من ٥ إلى أقل من ١٥ سنه حيث تبلغ ١٨,٨% من جملة عدد السكان، أما الفئة العمرية من ٤٥ إلى أقل من ٦٠ سنة وصلت إلى ١١,٧%، والفئة العمرية الأقل من خمس سنوات بلغت ٩,١%، بينما الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر فهي أقل نسبة على مستوى المدينة وبلغت ٦,٢% من إجمالى عددالسكان.

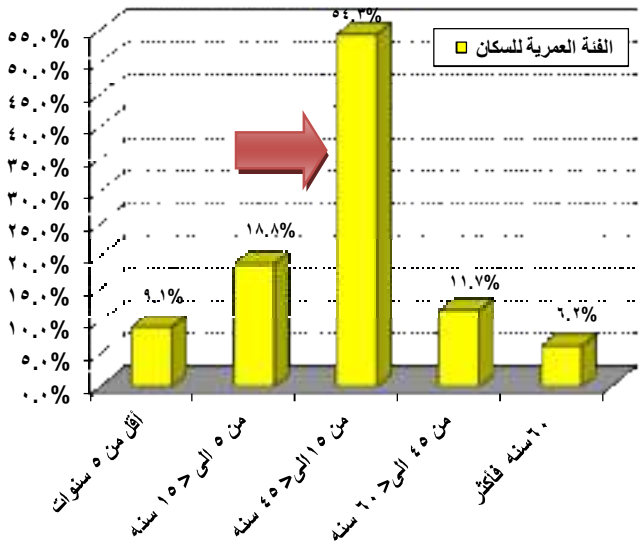

شكل (٤-٤) يوضح توزيع نسبة السكان حسب فئات العمر الرئيسية لمدينة قنا.

المصدر: من إعداد الباحث بتجميع من مصدر [١٨]

ويوضح شكل (٤-٥) أن نسبة حجم السكان فى الفئة العمرية من ١٥ إلى أقل من ٤٥ سنه بلغت ٤٨,١% من إجمالى عدد سكان محافظة قنا وهذه الفئة تشتمل على أكبر نسبة من جملة السكان.

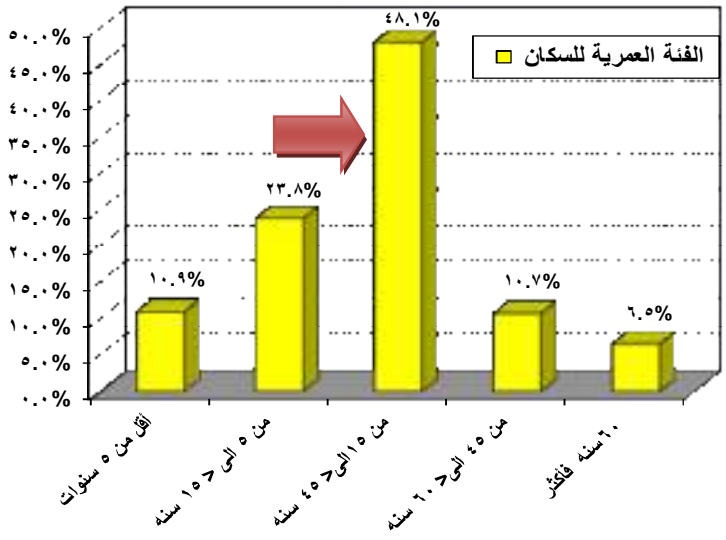

شكل (٤-٥) توزيع نسبة السكان حسب فئات العمر الرئيسية لمحافظة قنا.

المصدر: من إعداد الباحث بتجميع من مصدر [١٩]

[١٨] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- وصف محافظة قنا بالمعلومات- ٢٠٠٥.

[١٩] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- وصف محافظة قنا بالمعلومات- ٢٠٠٥.

يوضح شكل (٤-٦) أن الفئة العمرية من ١٥ إلى أقل من ٤٥ سنة هي الأعلى نسبة من إجمالي عدد السكان لكلاً من المحافظة والمدينة حيث بلغت ٤٨,١% و٥٤,٣% على التوالى ولكن هذه النسبة لمدينة قنا أعلى منها للمحافظة، ويليها الفئة العمرية من ٥ إلى أقل من ١٥ سنة ولكن النسبة في المحافظة أعلى منها في المدينة ٢٣,٨% ، ١٨,٨% ، بينما الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر فقد سجلت أقل نسبة على مستوى المحافظة والمدينة أيضاً حيث أنها شبه متساوية في كلاهما ٦,٥%، ٦,٢%.

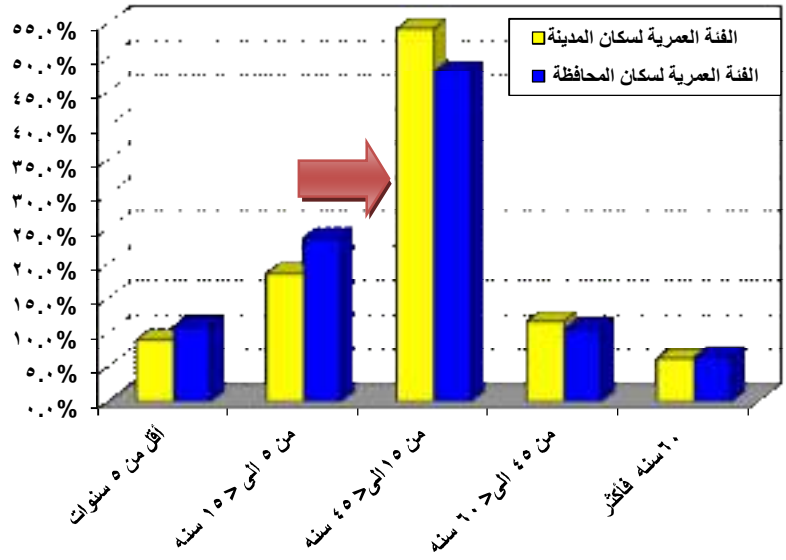

شكل (٤-٦) توزيع نسبة السكان حسب فئات العمر الرئيسية لمحافظة ومدينة قنا.

المصدر: من إعداد الباحث بتجميع من مصدر [٢٠]

٤-٣ الوضع العام لمدينة قنا حتى ١٩٩٩م[٢١]

تزخر محافظة قنا بالكثير من الموارد غير المستغلة من ثروات تعدينية وأراضى يمكن إستصلاحها لزيادة الرقعة الزراعية وأماكن سياحية وكذلك موارد بشرية ضخمة إلا أنها تعتبر من أفقر محافظات صعيد مصر فهى تعانى من البطالة والعصبية القبلية والأمية وإنخفاض مستوى الدخل والمعيشة وتدنى المستوى الثقافى وضعف إنتماء المواطنين لمدينتهم وإنعدام روح المبادرة فى المشاركة الشعبية لأن السكان على يقين بأن مسئولية توفير الخدمات الأساسية أو إقامة مشروعات للتنميةوالتطوير تقع كاملةً على الحكومة وبالتالى فكل هذه العوامل السابق ذكرها كانت من أهم المعوقات والعقبات الأساسية للتنمية المستدامة لمدينة قنا[٢٢] .

[٢٠] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- وصف محافظة قنا بالمعلومات- ٢٠٠٥.

[٢١] "إنجازات محافظة قنا ٢٠٠٥"- محافظة قنا .

[٢٢] محمد عبد المجيد، وآخرون- "ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية"- المؤتمر المعماري الدولي السادس "الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران"- كلية الهندسة- جامعة أسيوط - ١٥/١٧ مارس- ٢٠٠٥.

وبذلك فقد كانت مدينة قنا فى العقود الماضية تعانى من العديد من المشاكل فى كافة المجالات المختلفة عمرانية، إقتصادية، إجتماعية، بيئية...يمكن إيجازها فيما يلى.

٤-٣-١ المشكلات العمرانية والبصرية

- بنية أساسية متهالكة:
  - شبكة التغذية بالمياه قديمة ولم تجدد منذ إنشاؤها عام ١٩٥٧.
  - لا يوجد شبكة للصرف الصحي إلا بجزء صغير من المدينة.
  - ضيق شبكة الطرق.
  - الشوارع غير مرصوفة باستثناء الطرق الرئيسية فقط.
  - تراكم المخلفات بالطرق لعدم وجود نظام سليم لإدارة المخلفات الصلبة ونقص عمال النظافة.
- نقص وتدهور شبكات الكهرباء بالمدينة.
- الإشغالات والتعديات بطول الأرصفة والشوارع.
- انعدام التنسيق الحضري وتدهور الميادين.
- افتقاد المدينة لكورنيش حضري على النيل.
- نقص الكثير من الخدمات الاجتماعية الترفيهية.
- كثرة العشوائيات والتعديات على املاك الدولة.
- تداخل الورش مع المناطق السكنية.
- سوء استخدام الأراضي الفضاء.
- فقدان واجهات المباني للنظافة والتشطيب والطابع الجمالي.

شكل (٤-٧) يوضح تدهور البيئة العمرانية

شكل (٤-٨) تراكم المخلفات وانتشار التلوث

شكل (٤-٩) سوء استخدام الأراضي الفضاء

٤-٣-٢ المشكلات الإجتماعية والإقتصادية

- بوجه عام كانت محافظة قنا من أفقر محافظات مصر.
- إرتفاع معدلات البطالة والجريمة.

- سيطرة القبلية والعصبية على السكان.
- انتشار الأمية وارتفاع نسبتها فقد وصلت حوالي ٥٠% بين البالغين.
- قلة الوعي السياسي والاجتماعي والثقافي والفني.
- ضعف الانتماء لدى الأفراد وغياب مفهوم المشاركة الشعبية.
- تدنى مستوى المعيشة والسلوكيات الاجتماعية.
- وجود ثروات تعدينية غير مستغلة (فوسفات – حجر جيري – طفلة – رمال – زلط – رخام – جرانيت).
- يوجد بالمحافظة أربعة مصانع للسكر، أول مصنع تم إنشاؤه بأرمنت عام ١٨٦٩ وآخر مصنع سكر بدشنا عام ١٩٧٦، بالإضافة إلى مصنع ألومنيوم نجع حمادي المنشأ منذ عام ١٩٧٧.
- إنعدام النشاط الحرفي (فخار– خزف – فركة – خشب).
- تدهور المجال الزراعي رغم وجود مساحات شاسعة قابلة للاستصلاح فالمساحة الزراعية تبلغ ٣٣٣ ألف فدان، بينما توجد مساحة قابلة للاستصلاح تبلغ ٣٥٢ ألف فدان.
- التلوث البيئي وانتشار القمامة وتدهور البيئة مما جعل المدينة لا تحظى بالجذب السياحي المناسب رغم وجود معبد دندرة.

٤-٣-٣ المشكلات السياحية

- أماكن أثرية مهملة مثل ساحة مسجد سيدي عبد الرحيم القناوي فقد استغلوها الباعة الجائلين وحولوها إلى سوق للماعز والدواب والمنطقة المحيطة به كانت عبارة عن موقف للكارو والحانطور.
- عدم وجود أماكن ترفيهية أو محلات للتسوق.
- إفتقاد قنا لعنصر الجذب السياحى خاصة بعد فصل مدينة الاقصر عنها.

٤-٤ إستراتيجية التنمية الشاملة المستدامة لمحافظة قنا[٢٣]

للنهوض بمحافظة قنا وإعادة بناء وتطوير مدنها وقراها تم الإستعانة بخبرات أساتذة من جامعة جنوب الوادى وجامعة أسيوط وتزويدهم بقاعدة بيانات كاملة عن جميع المجالات والانشطة لدراسة الوضع الراهن للمحافظة حتى يمكن وضع استراتيجية التنمية والتطوير للمحافظة، وقد تصدرت

[٢٣] محافظة قنا، تقرير قنا تتحدث عن نفسها- ٢٠٠٥.

مدينة قنا قائمة الأعمال فهى عاصمة المحافظة وتمثل عامل الجذب الإقتصادى الأول سواء للمستثمر أو السائح أو المواطن العادى ثم تتوالى بعدها باقى المراكز والمدن.
وبذلك تم وضع خطة متكاملة للتنمية المستدامة ترتكز على عدة محاور رئيسية وهى:-

٤-٤-١ المحور الاول: التنمية الإقتصادية

شمل التخطيط الجديد للمحافظة إضافة مصانع جديدة فى المناطق الصناعية حديثة الإنشاء بمركزى قفط ونجع حمادى والمخصص لكل منهما مساحة ٥٠٠ فدان وذلك بجانب مجمع الصناعات الصغيرة بالصالحية ومصنع الاسمنت بقفط والترسانة النيلية ومصنع الورق بقوص ومصنع الخشب بدشنا هذا كله بهدف توسيع قاعدة الصناعة وخلق فرص جديدة للإستثمار لرفع المستوى الإقتصادى للمحافظة ككل.

٤-٤-٢ المحور الثاني: التنمية الزراعية

شمل التخطيط الموافقة على إستصلاح ٣٥٢ ألف فدان موزعة على ثمانية مناطق بمختلف مراكز المحافظة لتنمية وزيادة الرقعة الزراعية المتناقصة على أن تكون الإستفادة فى المقام الاول للشباب والأسر الفقيرة بهدف مضاعفة وتنوع وإنتاج المحاصيل الزراعية.

٤-٤-٣ المحور الثالث: التنمية السياحية

وتم تنمية هذا القطاع من خلال استثمار العناصر الأثرية والموارد الطبيعية التى تزخر بها المحافظة لذا تم وضع خطة لتطوير المناطق الأثرية وتجميلها وإنارة جميع الطرق المؤدية إليها والإرتقاء بالمناطق السكنية من حولها وانشاء كورنيش للنيل وإقامة المراسى النيلية للبواخر التى تحمل السائحين وكذلك إقامة فندق سياحى وتطوير وتجميل وإنارة الشوارع والطرق بالمدينة حتى الحارات والأزقة الضيقة والتى يصل عرضها إلى متر واحد فقط وكذلك إقامة المشروعات التى تخدم السياحة كمشروع الصوت والضوء بمعبد دندرة.
وهكذا يمكن القول بأن مشروعات تحسين البيئة الحضرية والإرتقاء والتطوير بالمدينة من أهم أهداف التنمية السياحية فهو يؤثر فيها ويتأثر بها فى علاقة طردية واضحة.

٤-٤-٤ المحور الرابع: التنمية الإجتماعية

تم التخطيط لوضع دراسة متكاملة هادفة للقضاء على المشاكل الاجتماعية الموجودة والتي تعتبر أحد المعوقات الأساسية للتنمية الحضرية كالقبلية والعصبية وبؤر معارك الثأر، وارتفاع نسبة

الأمية والبطالة من خلال مشروعات صناعية مختلفة ومشروع النظافة ومصنع تحويل القمامة إلى سماد عضوي وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ورفع مستوى المعيشة ورفع الوعي الثقافي والاجتماعي والبيئي لما لذلك من تأثيرات إيجابية في الارتقاء بالسلوكيات.

٤-٤-٥ المحور الخامس: التنمية العمرانية والبيئية

شمل إدماج البعد البيئى فى كافة القطاعات الإقتصادية والزراعية والسياحية والإجتماعية، وشمل أيضا التخطيط إقامة مشروع الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة بالمدينة بالإعتماد على الخبرة والموارد المحلية وكذلك منع التلوث البيئى والتحسين المستمر للوضع البيئى فى المحافظة والتوسع فى المساحات الخضراء والحدائق وتنفيذ مشروع لجمع القمامة بالمدينة، وإزالة الإشغالات، ونقل الورش الملوثة للبيئة إلى خارج الكتلة السكنية.

وقد تم تقدير التكلفة الإجمالية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية على المحاور الخمسة سابقة الذكر فوجد أنها فاقت بكثير الموارد المتاحة في هذه الفترة الزمنية (وقت وضع خطة التنمية) وبالتالي بدأ التفكير في توفير موارد بديلة وإعادة توجيه الموارد المتاحة لتنفيذ خطط التنمية المرجوه مع استدامتها.

٤-٥ آليات تنفيذ خطة التنمية الشاملة[٢٤]

تهدف عملية تنمية وتطوير المدينة إلى الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين من خلال خطط التنمية الشاملة وذلك من خلال آليات التنفيذ فى المجالات التالية:

٤-٥-١ آلية الإدارة والتنظيم

منذ أن تغيرت إدارة المحافظة وبدأ أسوب جديد ومختلف في الإدارة والتخطيط والتنظيم وذلك لتحقيق التنمية الشاملة المرجوه كالتالي:

٤-٥-١-١ التخطيط

-يتم عمل لقاء مفتوح أسبوعياً لمناقشة قضايا الجماهير الأمر الذى أعطى المواطن صورة واضحة عن الموارد المتاحة للمحافظة وللمدن وللقرى وعن أوجه الاتفاق وسبل تحديدها.

- من خلال تدعيم دور المجالس الشعبية أصبح المواطن القناوى فى وضع أفضل فيما يختص وقدرته على مساءلة السلطات التنفيذية.

[٢٤] محافظة قنا- "تقرير قنا تتحدث عن نفسها"- ٢٠٠٥.

– تم فتح عدة قنوات لتمكين المشاركة فى اتخاذ القرارات على كافة المستويات ومن ذلك اللقاءات المفتوحة بين المحافظ والسلطة التنفيذية والمواطنين.

– تشجيع التميز وتحفيزه من خلال تخصيص مبلغ مليون جنيه مكافأة لأحسن قرية.

– المعاملة العادلة للجميع ومن ذلك الاهتمام فى أعمال التطوير والتجميل بالقرى مثل المدن، وبالأزقة والحوارى مثل الشوارع الرئيسية فلقد تم رصف جميع الطرق الجانبية بالمدينة والأزقة والحوارى المتفرعة من الشوارع الرئيسية بنفس أسلوب التطوير المتبع فى المناطق الغنية والمتسعة مما أتاح لجميع الأحياء الخدمة بنفس درجة الجودة والتميز.

– الحرص على التوازن فى الخطط التنموية بين الريف والحضر ، وبين المدينة والقرية والنجع.

– توجيه أرصدة التمويل الذاتى بصناديق القرى لإنشاء القرى المنتجة من خلال تقديم قروض قصيرة الأجل لشباب القرى ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة من خلال الأسر بالقرية .

– تم فتح باب الأجازات بدون مرتب دون قيد أو شرط لجميع العاملين فى الأجهزة الحكومية وإستغلال هذه الدرجات فى التعيين المؤقت عليها وسد العجز فى كافة التخصصات من الخريجين الجدد.

– فى تنفيذ مشروع النظافة والتجميل تم رفض فكرة الاعتماد على شركات أجنبية كما حدث فى بعض المحافظات الأخرى وتم التنفيذ بمعرفة المحافظة ومجالس المدن وذلك بالتعيين المؤقت للعمالة اللازمة . وقد بلغت عدد فرص العمل الناتجة عن هذا المشروع ٣٠٠٠ فرصة عمل للشباب من حملة المؤهلات المختلفة وللعمالة العادية والفنية.

– فى سبيل تحقيق درجة أكبر من اللامركزية الإدارية أصدر المحافظة قرار بتشكيل لجان على مستوى المحافظة والمدينة والقرية وحددت لها اختصاصاتها فى نطاق عملها مع احتفاظ اللجان بالحق فى الاستعانة بمن تراه من الفنيين المتخصصين فى المشروعات المختلفة المسئولين عن تنفيذها فعلى سبيل المثال داخل المدن أصبح رئيس المدينة له كل الصلاحيات وفق النظام والأسس المتفق عليها حيث تم تفعيل اختصاصات رؤساء الوحدات المحلية للمدن والقرى مع تنفيذ توجيهات المحافظ للمتابعة والاشراف والمرور المستمر على كافة المرافق وعلى الأخص ذات الصلة بالجمهور مثل المدارس والمستشفيات وإجراء التنقلات والاحاطة للتحقيقات والتأكيد على تواجد المسئولين بمقار عملهم لتحقيق الإنضباط ولتأدية الخدمة للجمهور فى سهولة ويسر وفق نماذج التنمية الإدارية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

٤-٥-١-٢ التنسيق

- تم تفويض مزيد من المسئوليات والسلطات إلى مساعدي المحافظ وتحفيزهم لتنفيذ برامج التطوير بالمحافظة.

- تم تنمية روح التعاون بين الادارات المختلفة بالمحافظة والقضاء على مصادر الخلاف بينهم والتى كانت تصل فى الماضى الى حد المنازعات القضائية.

- الرفض التام لمبدأ المكاتبات بين المصالح المختلفة إلا فى الضرورة القصوى والاعتماد على المقابلات والاتصالات الهاتفية لانهاء المشكلات ، والحد من الخطابات البريدية وتكلفتها المالية والزمنية.

- منع أى خلافات أو محاضر أو قضايا ترفع بين العاملين وبعضهم وبين المصالح الحكومية وبعضها ومحاولة حل الخلافات وديا فى كثير من الاحيان بالتدخل المباشر للمحافظ والمسئولين التنفيذيين.

- الاشتراك في عدة مشروعات بيئية بالتعاون مع ادرة التنمية الدولية البريطانية (DFID) ، والمتمثلة في برنامج دعم التقيم والادارة البيئية (سيم) ، والذي كان من اهم مخرجاتة اعداد دليل التوصيف البيئي لمحافظة قنا .

٤-٥-١-٣ الرقابة والمتابعة

- يتم إحترام وتنفيذ القوانين والتشريعات دون إستثناء للوصول الى الانضباط التام كنظام متماسك فهناك حسم شديد فى اتخاذ القرارات وفق القواعد المعلنة للجميع ، وتجنب جميع أشكال الإستثناءات والتمييز بين المواطنين فالكل سواء أمام القانون.

- تم القضاء على الوساطة والمحسوبية إلى حد كبير فى تعامل المواطنين مع الاجهزة الحكومية وقد أعطى المحافظ القدوة الحسنة فى التعامل مع الجميع بأسلوب واحد بدون تفرقة.

- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب دون استثناءات مع إعطاء القدوة والمثل، وتوقيع الغرامات الفورية على المخالفين.

- يتم تعامل المحافظ مع المواطنين من منطلق الخدمة العامة وبقدر كبير من البساطة.

- يتم تنظيم لقاء مفتوح بين المحافظ والمواطنين وبحضور الجهاز التنفيذى بالكامل يوم الاثنين من كل أسبوع ، ويحصل أى مواطن على فرصة متكافئة فى عرض مشكلاته والحصول فى كثير من الأحيان على نتيجة مباشرة من خلال بحثها مع المسئولين فى إدارات المحافظة المختلفة وبحضور المحافظ ، وبمتابعة مستمرة من جانبه.

– يتبع المحافظ أسلوب "الإدارة بالتجول " لمتابعة أحوال المحافظة والمواطنين عن قرب ولإعطاء المثل والقدوة لغيره من المسئولين والتعرف على المشاكل من الواقع واتخاذ القرارات المناسبة بصدد هذه المشكلات.

– إتباع " سياسة الباب المفتوح" بحيث يتمكن المواطنون من الاتصال بالمحافظ مباشرة وعرض مشكلاتهم عليه عند الحاجة.

– من خلال الأساليب الجديدة لتعبئة الموارد يشارك المجتمع المحلى مشاركة فعالة حيث تستثمر الموارد المالية المجمعة بداخل محافظة قنا فى مشروعات خدمية لها أثار ملموسة يشعر بها المواطن.

– فى مشروع إدارة المخلفات الصلبة عقدت لقاءات مع الأجهزة الشعبية المنتجة وغير المنتجة ومع مختلف القطاعات (نقابات– أندية– جامعة– حزب– تجمعات نسائية) لشرح المشروع ودعم روح المشاركة فى الحفاظ على النظافة وفى الإبلاغ عن أى مخالفة.

٤–٥–٢ آلية التمويل

– تم التنسيق مع المجالس الشعبية على قبول بعض التبرعات وتحصيل رسوم محلية نظير الخدمات التى تؤدى للمواطنين بالمدن والقرى وذلك لدعم صناديق خدمات التنمية المحلية وحتى يمكن مواجهة العجز فى بعض بنود الموازنة العامة للدولة من تنفيذ المشروعات الخدمية بالريف والمدن مثل الرصف والتشجير والإنارة ومد الخدمات للمناطق المحرومة والنظافة .

– تمت موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى مايو ٢٠٠٠ على تحصيل هذه المبالغ مقابل تنفيذ وتحسين هذه الخدمات ، وتمت موافقة مجلس الوزراء على تحصيل هذه الرسوم.

– عدم تفتيت ميزانية الدولة لرصف شوارع معينة على سبيل المثال بل التركيز على استكمال جميع المرافق بالمدينة والانتهاء منها بأكملها مرة واحدة حتى لا يحدث إهدار للمال العام.

– سرعة الإنجاز وصرف الاعتمادات بالكامل أدى إلى إمكان الحصول على اعتمادات أخرى إضافية.

– تم إنشاء صناديق تمويل بجميع مدن وقرى المحافظة (١٨٧ قرية و ١١ مدينة) ممولة من الموارد الذاتية لكل مدينة وقرية من خلال الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة للمواطنين وتستثمر أرصدة الصناديق فى إعطاء شباب الخريجين قروض دوارة على شكل مشروعات جماعية بحد أدنى خمسة الاف جنيه للفرد وفائدة ٢% كمصروفات إدارية ومدة القرض ٢٤ شهرا وبلغ عدد المستفيدين نحو ٣٥٠٠ شاب وإجمالى قيمة القروض حوالى ١٢ مليون جنيه مصرى.

٤-٥-٣ آلية التنفيذ

إن آلية التنفيذ المتبعة في تجربة التنمية والتطوير لمدينة قنا هى:

- التنفيذ بشكل متكامل وليس جزئيًا في إعادة البنية التحتية للمدينة بالكامل ودفعة واحدة حتى لا يتم الحفر بعد الرصف وإهدار المال العام وإطالة الفترة الزمنية المحددة للتنفيذ.
- التنسيق والتسلسل بين أعمال البنية التحتية وأعمال النظافة والتجميل بالمدينة مع الالتزام بأعلى مواصفات للجودة.
- تكثيف طاقة العمل وزيادة العمالة لضمان سرعة الإنجاز.
- تم تشكيل مجموعات عمل لأعمال الصيانة بكافة التخصصات.
- تم تشكيل لجان متابعة للإشراف والمراقبة ومتابعة الأعمال لتحقيق الإنضباط والكفاءة والجودة في التنفيذ والصيانة.
- الاعتماد على العمالة المحلية بدلا من الشركات الكبرى في كافة المشروعات بالمدينة لحل مشكلة البطالة.

٤-٦ إستراتيجية التنمية الشاملة لمدينة قنا[٢٥]

إن عملية تنمية وتطوير مدينة قنا كان لها أثر كبير على النواحى العمرانية والبصرية والبيئية والاجتماعية بالمدينة والتى يمكن إيجازها فيما يلي:

٤-٦-١ التنمية العمرانية

المجالات الأساسية للتنمية العمرانية تتمثل في: الخدمات والبنية الأساسية والمناطق السكنية وشبكة الطرق وأضافت تجربة حالة الدراسة عنصرين هامين هما المسطحات الخضراء والصورة البصرية للمدينة وفيما يلي إيضاح لمخرجات ونتائج التنمية العمرانية:

٤-٦-١-١ الخدمات

خدمات صحية :

- تم زيادة الخدمات الصحية على مستوى المحافظة فمنذ عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٥ تم إضافة ٥ مستشفيات و٦٠ وحدة ريفية صحية و٨ مراكز طبية ريفية و٣٣ مركز لتنظيم الأسرة و١٣ نقطة اسعاف سريع و١٠ سيارات اسعاف و٤ عيادات متنقلة وزاد عدد الأطباء ٢٩٥ طبيب

[٢٥] محافظة قنا- "تقرير قنا تتحدث عن نفسها"- ٢٠٠٥.

وزادت هيئة التمريض بعدد ٦٥٥ ممرض وممرضة كما زاد عدد الأسرة بعدد ٣٣٨ سرير.

- إفتتاح مستشفى الهلال الأحمر بمشاركة المواطنين وتشتمل على عيادات خارجية في جميع التخصصات وغرف للعمليات، ووحدة للرعاية المركزة ووحدة غسيل كلوي، وحضانات للأطفال.
- إفتتاح مستشفى قنا التخصصي وتوجد بها عدة تخصصات غير متوفرة في المحافظة والمحافظات المجاورة وتقدم خدماتها للمرضى بأسعار مخفضة.
- إفتتاح مستشفى جراحات اليوم الواحد.

شكل (٤-١٠) يوضح مستشفى جراحات اليوم الواحد.
المصدر: بواسطة الباحثة

شكل (٤-١١) يوضح مستشفى الهلال.
المصدر: بواسطة الباحثة

خدمات تعليمية :

- تم زيادة أعداد المدارس بمختلف مراحل وأنواع التعليم قبل الجامعى منذ عام ١٩٩٩حتى عام ٢٠٠٤ بفتح ٢١١مدرسة جديدة بما يمثل زيادة ١٦% وكذلك تم التوسع فى مدارس الفصل الواحد نظراً لتواجد تجمعات سكانية بالنجوع النائية ولظروف جغرافية المحافظة.
- تم زيادة عدد فصول التعليم الأزهرى قبل الجامعى منذ عام ١٩٩٩حتى عام ٢٠٠٤ بزيادة قدرها قدرها ٨٤ فصل فى مختلف المراحل بما يمثل زيادة بنسبة ٣% وفى عدد المدرسين بنحو ٢٧٧٣مدرس بما يمثل نسبة زيادة١٢١% .
- تم زيادة اعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادى من ١٩٩٩حتى عام ٢٠٠٤ بزيادة قدرها ٣٥٤ عضو بما يمثل نسبة زيادة ١٦٣%.

شكل (٤-١٢) يوضح جامعة جنوب الوادى بقنا.
المصدر: https://www.google.com.eg

خدمات عامة:

- زيادة أعداد المخابز بزيادة قدرها ٥٧% (١٢٨ مخبز).

– زيادة أعداد المساجد بزيادة قدرها ١,٥ % (٥٠ مسجد).
– إنشاء عدد ٨٨ دار حضانة لرعاية الأطفال.
– إنشاء العديد من الكافيتريات ومنافذ البيع مثل كافيتريا بسمة الجنوب – الرست– السندريلا.
– إنشاء مخابز ومنافذ بيع للحلويات الشرقية والغربية.

خدمات رياضية:

– تعتبر محافظة قنا الأولى على مستوى الصعيد من حيث عدد مراكز الشباب الموجودة بها وتشهد المحافظة إهتماماً ملحوظاً بالأنشطة الرياضية والثقافة للشباب وتتمثل في:

– إنشاء ١٢ نادى لتكنولوجيا المعلومات بمراكز الشباب.
– إنتخاب رئيس برلمان طلائع محافظة قنا رئيساً لبرلمان الطلائع على مستوى الجمهورية.
–انتخاب رئيس برلمان شباب محافظة قنا أميناً لبرلمان الشباب على مستوى الجمهورية.
– إنشاء مركز المعلومات بمقر مديرية الشباب بقنا تم ربطه عن طريق شبكة الإنترنت شكل (٤–١٣) يوضح بعض الخدمات الرياضية بمدينة قنا[٢٦].
بوزارة الشباب فى القاهرة وبمديريات الشباب فى المحافظات الأخرى .
– إنشاء نادي للفتيات به حمام سباحة، وصالة جمباز، وصالة بلياردو، وقاعة اجتماعات، ومكتبة مزودة بأجهزة كمبيوتر ومتصلة بشبكة الانترنت.
– إنشاء فريق لكرة القدم النسائية تحدى العزلة التي كانت مفروضة على الفتاه الصعيدية، واستطاع الفريق الإشتراك في بطولات عربية بل وحصل على جوائز في ابريل عام ٢٠٠٣ في البطولة العربية بالأردن كما فاز على فريق كرة القدم الأمريكي الزائر في محافظة الاسكندرية في ابريل ٢٠٠٤.

خدمات ثقافية وترفيهيه:

– إنشاء سينما صيفى للعائلات على كورنيش النيل بقنا بمساحة ٢ فدان تسع ١٠٠٠ فرد.
– إضافة قصر ثقافة جديد و ٥ بيوت للثقافة و ٥ أندية نسائية.

[٢٦] مشروع إعداد المخطط الإستراتيجى العام والمخطط التفصيلي– مدينة قنا– محافظة قنا– الهيئة العامة للتخطيط العمراني– ٢٠٠٧.

٤-٦-١-٢ البنية الأساسية

- إعادة بناء وتوصيلات البنية التحتية بشكل شامل فى مدينة قنا بأكملها من شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء والتليفونات وهو مالم يتم بشكل كامل منذ عام١٩٥٧.
- تم زيادة عدد خطوط التليفونات بالمحافظه منذ عام ١٩٩٩ بحوالى ١٦٣ألف خط ، بما يمثل زيادة قدرها ١٨٥%.

٤-٦-١-٣ المناطق السكنية

- زيادة عدد الوحدات السكنية المدعمة والمخصصة لإسكان الشباب بعدد ٢٥٨٠ وحدة جديدة بنسبة ٢٣%.
- تم طلاء البيوت والمصالح باللون الأبيض لتحويل مدينة قنا إلى "المدينة البيضاء".
- إزالة المبانى السكنية المخالفة مع توفير مساكن بديلة ملائمة لأصحابها وضمان انتقالهم إليها على نفقة المحافظة.

شكل (٤-١٤) يوضح المباني السكنية المطلية باللون الأبيض.

المصدر: بواسطة الباحثة

٤-٦-١-٤ شبكة الطرق والمرور والمواصلات

- إزالة جميع الأكشاك والإشغالات من الطرق والأرصفة.
- تغيير أعمدة الإنارة بالكامل فى المدينة وتركيب أعمدة حديثة على مسافة ٢٥ متر من بعضها البعض بدلاً من ٣٠متر كما كان متبعاً والاستفادة من الأعمدة المرفوعة بتوزيعها على القرى والنجوع.

شكل (٤-١٥) يوضح إنارة أحد الطرق بالمدينة.

المصدر: بواسطة الباحثة

- أعادة رصف وتشجير كافة الطرق بالمدينة حتى الطرقات والحارات الضيقة وإنارتها بالكامل.
- توسيع بعض شوارع المدينة إلى الضعفين وإضافة العديد من الأماكن الخضراء.
- تجديد كامل للأرصفة بجميع الشوارع وتبليطها بطريقة متميزة ومستويات موحدة واستخدام حواف أسمنتية للأرصفة (بردورات) منتظمة ومتناسقة وتلوين اللبلاطات وحواف الأرصفة باللون الأبيض والبرتقالى.

– تجميل الشوارع بالأشجار في الجزر الوسطى وعلى جانبي الطرق.

شكل (٤–١٦) يوضح رصف وتشجير الطرق وتلوين البردورات.

المصدر: بواسطة الباحثة

– تم رفع جميع المطبات الأسفلتية من شبكة الطرق الرئيسية.

– رصف كافة الطرق بين القرى وإنارتها.

– دعم إدارة المرور بالمعدات والسيارات وتركيب الإشارات الضوئية الحديثة مع تحديد أماكن عبور المشاة.

– تكثيف الحواجز الخرسانية والمعدنية والعلامات الإرشادية والتحذيرية بالكباري العلوية والطرق التابعة للهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري بطول ٤٧٤ كم.

– تحديد خطوط سير لسيارات الميكروباص والطفطف بجميع شوارع مدينة قنا.

– مراعاة الجودة والدقة فى جميع أعمال الرصف بشوارع وطرق مدينة قنا وأيضاً فى رصف الطرق السريعة المؤدية إلى المحافظة مثل الطريق الواصل بين الأقصر وقنا.

– تم نقل مواقف سيارات الأجرة إلى خارج مدينة قنا وإنشاء موقف أجرة خارج الكتلة السكنية على مساحة تصل إلى ٢١ فدان مقسمة إلى سبعة مواقف.

– تم رصف ١٦٤٥ شارع بمدينة قنا بإجمالى أطوال ١٨٦ كيلو متر.

– بلغ جملة ما تم رصفه منذ ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٤ حوالى ٤٦٣ كيلو متر هذا بخلاف الرصف داخل المدن بأطوال ١٧٥ كيلو متر ورصف ٤٤ كيلو متر بالمناطق الصناعية.

٤–٦–١–٥ المسطحات الخضراء

– تغطية كافة المصارف والترع التى تمر بالمدينة بالتنسيق مع وزارة الرى وتحويلها الى مساحات خضراء لزيادة المسطحات الخضراء بالمدينة.

– تحويل كافة الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الى مساحات خضراء.

شكل (٤-١٧) يوضح المساحات الخضراء بالمدينة.
المصدر: بواسطة الباحثة

٤-٦-١-٦ الصورة البصرية للمدينة

– تجميل مداخل المدينة وتطوير المناطق المحيطة بها وتحويلها إلى مزارات سياحية.
– إنارة طرق وميادين المدينة بشكل متميز.
– عمل جداريات وأعمال فنية فى الميادين وتذويدها بالنافورات وبأعمدة الكهرباء الديكورية.
– إنشاء مداخل جديدة للمدينة مزودة بالحدائق والأشجار والمساحات الخضراء والنافورات.
– تزيين مداخل المدينة بالجداريات التى تعكس ملامح الثقافة المحلية.

شكل (٤-١٨) يوضح الجداريات المتنوعة المنتشرة في أرجاء المدينة.
المصدر: بواسطة الباحثة

٤-٦-٢ التنمية الإقتصادية

تتمثل المجالات الأساسية للتنمية الاقتصادية فى الحفاظ على الرقعة الزراعية بمدن جنوب الصعيد مع زيادة مسطحها ورفع إنتاجيتها، خلق قاعدة صناعية، وإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، وفيما يلي مخرجات ونتائج التنمية الاقتصادية بمدينة قنا:

٤-٦-٢-١ الحفاظ على الرقعة الزراعية

– تم استصلاح أراضي زراعية بمساحة ١٢ ألف و ٥٠٠ فدان بمنطقة المراشدة وتم توزيعها على شباب الخريجين وصغار الزراع.

٤-٦-٢-٢ خلق قاعدة صناعية

– يتم تسليم المستثمر الأرض بداخل المناطق الصناعية الجديدة مجاناً كاملة المرافق (مياه وصرف صحى وكهرباء وتليفونات) بالإضافة إلى إعفاء ضريبى لمدة عشر سنوات.

– تم رصف وإضاءة الطرق بين القرى وربطها بوسائل المواصلات كحافز للإستثمار.
– رصف كافة الطرق بين القرى والمدن وإنارتها وربطها بوسائل المواصلات لإنشاء شبكة طرق فعالة كحافز رئيسى للتنمية الاقتصادية وقد تم تنفيذ جزء منه من خلال إستثمارات الخطة العاجلة والباقى من خلال المنح التى وصلت المحافظة من الإتحاد الاوربى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والصندوق السويسرى والصندوق الأسبانى.

٤-٦-٢-٣ إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة

– إقامة مجمع للصناعات الصغيرة والحرفية بالصالحية التى تبعد عن المدينة بحوالي ٥ كيلو متر والذى تبلغ مساحته ٥٠ فدان بما يستوعب حوالي ٥٤٢ ورشة بهدف توفير المكان الملائم لأصحاب الورش الحرفية والتى تم نقلها بالفعل خارج الكتلة السكنية وكذلك توفير ٥٠٠٠ فرصة عمل للشباب وقد تم تسليم وبيع جميع الورش بالمجمع.

٤-٦-٣ التنمية الإجتماعية

المجالات الأساسية للتنمية الإجتماعية تتمثل في: تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين، زيادة الوعي والثقافة، الحث على المشاركة، ورفع المستوى المعيشي للسكان، وفيما يلي أهم صور التنمية الإجتماعية بمدينة قنا:

٤-٦-٣-١ تلبية الإحتياجات الأساسية

– توفير الخدمات الصحية والتعليمية والرياضية والترفيهية والثقافية والخدمات العامة كما ورد شرحها بمجال الخدمات في قطاع التنمية العمرانية.
– تم إلغاء مجالس الآباء بالمدارس وإنشاء مجالس أمناء يكون رئيسها بالإنتخاب من الشخصيات العامة وتتابع وتشرف هذه المجالس على جميع الأعمال بالمدارس وتعمل على توفير كل ما تحتاجه المدرسة من أجل ضمان جودة الخدمة التعليمية المقدمة.
– حصر ظاهرة الأطفال بلا مأوى وتسكينهم بإحدى الجمعيات الأهلية والتى توفر لهم الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والرياضية إلى جانب توفير مستلزمات المعيشة الكريمة من مسكن وملبس ومأكل.
– استخراج بطاقات الرقم القومي لجميع السيدات تقريباً في قنا بما يبلغ حوالي ٤٤٦ ألف بطاقة منهم ١٨ ألف سيدة ساقطات قيد أى بدون شهادة ميلاد وذلك خلال فترة لم تتجاوز شهرين.

٤-٦-٣-٢ زيادة الوعي والثقافة

- خلال ثلاث سنوات تم إعداد خطة للقضاء على الأمية من خلال تشغيل الخريجين بالمحافظة وتم فتح ٥٣٣٣ فصل لمحو الأمية وتعيين أكثر من ٦٠٠٠ مدرس فى مشروع محو الأمية كما تم الإنتهاء من المرحلة الأولى فى يونيه ٢٠٠٤ ومحو أمية ١٣٣٣١٠مواطن.
- تخصيص يوم في السينما لحفلات خاصة للسيدات والفتيات.
- الإحتفال بيوم المرأة الريفية في أول أكتوبر من كل عام.

٤-٦-٣-٣ الحث على المشاركة

- نشر حملات التوعية خاصة حول الممارسات السليمة لادارة المخلفات الصلبة لضمان المشاركة العامة في المشروع.
- الغرامات والمصروفات التى يدفعها المواطنين مقابل الخدمات التى تقدم لهم توجه بأكملها لصندوق تجميل وتحسين المدينة والمواطن القنائي يعلم ذلك ويقوم بدفع ما يطلب منه دون أى غضاضة ويعتبر هذا مشاركة بالمال.
- إضافة ٢٠٤ جمعية غير حكومية تعمل في مجال الرعاية والتنمية منذ عام ١٩٩٩ وذلك لتوعيه المواطنين بأهمية المشاركة وجدوى التنمية.

٤-٦-٣-٤ رفع المستوى المعيشي للسكان

- توظيف عدد كبير من أبناء المدينة في المشروعات الخدمية والمشروعات البيئية بالمدينة.
- إشترطت المحافظة على المستثمرين فى المناطق الصناعية الجديدة أن تكون العمالة من أبناء المحافظة.
- تعيين عدد كبير من المدرسين في المراحل التعليمية المختلفة وكذلك بمشروع محو الأمية.

٤-٦-٤ التنمية البيئية

تتمثل المجالات الأساسية للتنمية البيئية في: الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، الحد من التلوث ووضع أنظمة إدارة البيئة كما يلي:

٤-٦-٤-١ الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية

- برنامج إدارة البيئة المعنى بوضع قوانين حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من مياه

وثروة تعدينية وغطاء نباتي.

– توجد بقنا ثروات تعدينية واستخراجية كثيرة وغير مستغلة مثل (الفوسفات – الحجر الجيري – الطفلة – الرخام – الرمال – الجرانيت).

٤-٦-٤-٢ الحد من التلوث

– منع كافة أشكال الدواب والماشية والسيارات التي تحملهم من المرور فى شوارع المدينة.

– الاهتمام الشديد بنظافة الشوارع والأرصفة والمبانى ومداخل المدينة ومناطقها التجارية وحتى المناطق الشعبية الفقيرة وذلك من خلال الجهود المحلية وبالإعتماد على توظيف الشباب.

– الإهتمام بتظليل الطرق الرئيسية وتشجيرها.

– إخلاء مدينة قنا من الورش والصناعات الحرفية ونقلها إلى المناطق الصناعية الجديدة التى تم إنشائها خارج الكتلة السكنية.

– إزالة جميع أنواع العشوائيات والمخلفات والقمامة من الطرق بالمدينة.

شكل (٤-١٩) يوضح نظافة شوارع المدينة.

شكل (٤-٢٠) يوضح نظافة وتشجير وتظليل الطرق.

المصدر: بواسطة الباحثة.

٤-٦-٤-٣ نظام إدارة البيئة

– تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة: يعدالتخطيط لهذا المشروع نموذجاً مصرياً يمكن محاكاته فى مدن مصر الأخرى التى تعانى من نفس المشكلات من تراكم المخلفات الصلبة والقصور فى خدمات النظافة، ويسعى المشروع إلى وضع نظام كفأ لإدارة المخلفات الصلبة وتحسين الصورة الجمالية للمدينة وتحسين الصحة العامة فى مدينة قنا.

وتتمثل آلية تخطيط وتنفيذ المشروع في:

– تقسيم المدينة إلى مربعات سكنية وتحديد القوة البشرية اللازمة لجمع القمامة من كل مربع وكذا عدد العمالة اللازمة لكنس كل مربع.

– جمع المخلفات المنزلية من خلال تخصيص عامل جمع قمامة لكل ٢٠٠وحدة سكنية يوميا.
– تنظيف الشوارع من خلال تخصيص عامل كنس لكل مسافة ٣٠٠متر طولى خلال الأربع والعشرين ساعة فى ثلاث ورديات مختلفة مع ملاحظة أن المساحة المقررة للفترتين الثانية والثالثة ضعف ماهو مقرر فى الفترة الصباحية.
– شراء عربات يد برميلية وزى موحد للعمال وتم توزيع ونشر سلال القمامة على أعمدة الكهرباء حتى لا يقوم المواطنين بإلقاء أى مخلفات بنهر الطريق.
– إنشاء مصنع للسماد باستخدام المخلفات العضوية بالتنسيق مع وزارة التنمية المحلية بطاقة استيعابية قدرها ١٠طن/ساعة حيث تبين أن نسبة المواد العضوية فى القمامة تزيد عن ٥٥% من إجمالى مكونات القمامة.
– تنقل القمامة مباشرة من الوحدات السكنية والمحلات التجارية إلى عربات النقل المخصصة لذلك دون وضعها فى صناديق تؤدى الى تلويث البيئة ثم تنقل القمامة مباشرة إما إلى مصنع السماد أو إلى المقلب العمومى.
– تعيين مشرف لكل حى مسئول عن أعمال النظافة يعاونه ملاحظ عمال لكل ٣٠عامل بالإضافة إلى المتابعة والمراقبة من خلال لجان لكل مجموعات العمل تقوم بتسجيل نواحي القصور ومن خلال مشاركة المواطن نفسه بشكل مباشر في مراقبة المشروع والابلاغ عن أي شكوي من خلال اللقاء الاسبوعي المفتوح مع المحافظ والمحدد له يوم الإثنين من كل أسبوع .
– يتم التخلص من المخلفات في مدافن صحية آمنة .
– يخصص للصرف علي أعمال النظافة وإدارة المخلفات الصلبة من خلال الصناديق الخاصة للمدن والقري والمدعمة مواردها من الرسوم المختلفة علي خدمات التراخيص والكهرباء من خلال رسوم تحسين الخدمات والرسوم المضافة علي فواتير الكهرباء الشهرية بقيمة واحد جنية في القرية و٢ جنية في المدينة لكل فاتورة.

<u>الجوائز التى حصلت عليها مدينة قنا في التنمية البيئية</u>

– حصلت مدينة قنا على شهادة الأيزو العالمية فى الإدارة البيئية الجيدة ١٤٠٠١ لعام ٢٠٠٤.
– حصلت مدينة قنا على جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للإدارة العربية عام ٢٠٠٤ على تجربتها فى التنمية والتطوير.
– تم اختيار مدينة قنا "مدينة البيئة" على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠١ من خلال التقييم السنوى البيئي لجريدة الأهرام ٢٠٠١.

٤-٦-٥ التنمية السياحية

تمت إضافة قطاع التنمية السياحية على قطاعات التنمية الأربعة (عمرانية-اقتصادية-إجتماعية-بيئية) نظراً لتمتع قنا ببعض الآثار والمزارات السياحية، والتنمية في قطاع السياحة كانت كالتالي:

- إنشاء كورنيش النيل بمساحة قدرها ٢٦ فدان وبطول ٣كم.
- إنشاء مراسى على كورنيش النيل تسع أكثر من ٥٠ سفينة او فندق عائم.

شكل (٤-٢١) يوضح كورنيش النيل بمدينة قنا.

المصدر: بواسطة الباحثة

- تطوير شامل لمسجد سيدى عبد الرحيم القناوى كأحد المواقع التاريخية والسياحية الهامة حيث تم عمل واجهات جديدة للمسجد وتوسعته بمساحة ٨٠٠ متر مربع وإنشاء ساحة واسعة أمامه تحتوى على مساحة شاسعة من الحدائق ويتوسطها نافورة أعطت شكل جمالى لمدخل المسجد وإزالة كافة العشوائيات والإشغالات غير الحضارية التى كانت تحيط بالمسجد.

شكل (٤-٢٢) يوضح مسجد سيدى عبد الرحيم القناوي.

المصدر: بواسطة الباحثة.

- توسيع الطريق الرئيسى المؤدى لمعبد دندرة وإنشاء طريقين آخرين أحدهم لخدمة المزارعين لتفادى التداخل بين القوافل السياحية وآليات المزارعين.
- إنارة ورصف وتشجير طريق قنا – الأقصر.
- تطوير معبد دندرة وإدخال مشروع الصوت والضوء به.
- تم ترميم واعادة وتاهيل وتاثيث فندق حتحور السياحي.
- تخصيص خمسة أفدنة لوزارة السياحة لإنشاء متحف قومى بها.

– تخصيص مساحات كبيرة من الأراضى على كورنيش النيل للإستثمار الفندقى وأخرى لإنشاء ملاهى ترفيهية.

– تخصيص مساحات كبيرة من الاراضى بطريق سفاجا لإنشاء القرى السياحية.

٤–٧ تحليل الصورة البصرية للمدينة

فـي هـذا الجـزء مـن الفصـل يـتم تحليـل التنميـة العمرانيـة طبقاً للعناصـر الخمـس المكونـة للصـورة البصرية للمدينة والتي وضعها كيفن لينش (Kevin Lynch)[٢٧] وهي:

- **المسارات Paths**
- **الحواف Edges**
- **النقط Nodes**
- **العلامات المميزة Landmarks**
- **الأحياء Districts**

٤–٧–١ تنمية وتطوير المسارات (Paths)

عند تحليل مسارات المدينة يتضح الآتي:

١– تجديد وتطوير شامل لشبكات البنية الأساسية للمدينة بأكملها وتمت دفعة واحدة.

٢– توسيع بعض الطرق والشوارع الرئيسية بالمدينة.

٣– رصف جميع الطرق بالمدينة حتى الحارات التي لا يتعدى عرضها متر واحد.

٤– إزالة جميع الإشغالات والأكشاك والتعديات التي كانت موجودة على الأرصفة.

شكل (٤–٢٣) يوضح بعض الطرق والشوارع بالمدينة بعد رصفها وإنارتها.

المصدر: بواسطة الباحثة.

[٢٧] Lynch,K.,١٩٦٠," The Image Of The City",Cambridge, ١٩٦٠.

٥- إزالة جميع القمامة والمخلفات التي كانت متراكمة في الطرق ودفنها في مدفن صحي أنشئ خصيصاً لها خارج حدود المدينة.

٦- إقامة جزر بمنتصف الطرق الرئيسية مع تشجيرها وإضاءتها وتزويدها بالعناصر التشكيلية.

٧- تحديد خطوط سير التاكسي والميكروباص في شوارع معينة بالمدينة تم طلاء بردورات أرصفتها بنفس لون الميكروباص المار فيها، ومنع كافة الدواب من المرور في الشوارع، وكذلك منع السيارات النقل التي تحملهم من المرور عبر طرق وشوارع المدينة.

شكل (٤-٢٤) يوضح بعض الطرق بعد رصفها وتشجيرها وتحديد ألوان البردورات.
المصدر: بواسطة الباحثة.

٤-٧-٢ تنمية وتطوير الحدود (Edges)

١- إنشاء كورنيش النيل ملحق به خدمات ترفيهية من ممشى وأماكن جلوس وكافيتريات، ومنافذ لبيع المأكولات والمشروبات، وسينما صيفي للعائلات تسع ١٠٠٠ مقعد، ومساحات خضراء على مساحة ٢٦ فدان.

شكل (٤-٢٥) يوضح كورنيش النيل وأماكن مظللة.
المصدر: بواسطة الباحثة.

٢- إنشاء مراسي على كورنيش النيل تسع أكثر من ٥٠ سفينة وفندق عائم.

٣- إزالة العشوائيات عند المدخل الغربي للمدينة وتم تطوير المنطقة وتجميلها.

٤- إنشاء مداخل جديدة للمدينة وتطوير المناطق المحيطة بها، وإضافة الجداريات والأشجار والنوافير بها.

شكل (٤-٢٦) الجداريات الموجودة عند المدخل الغربي للمدينة أمام كوبري دندرة.

المصدر: بواسطة الباحثة.

٤-٧-٣ تنمية وتطوير الميادين (Nodes)

١- تطوير جميع الميادين وتجميلها بالعناصر التشكيلية، والنافورات، والجداريات.

٢- إزالة جميع الإشغالات والبيفط المشوهة للميادين.

٣- طلاء جميع المباني المطلة على الميادين والمحددة لها باللون الأبيض.

شكل (٤-٢٧) يوضح ميدان الساعة بالمدينة.

المصدر: بواسطة الباحثة.

شكل (٤-٢٨) يوضح بعض الميادين التي تم تطويرها وتجميلها بالمدينة.
المصدر: بواسطة الباحثة.

٤-٧-٤ تنمية وتطوير العلامات المميزة للمدينة (Landmarks)

١- تطوير مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي، وإزالة التعديات على الساحة التي أمامه وتطويرها بزراعة المساحات الخضراء وتجميلها بنافورة ، وتطوير واجهات المسجد.

٢- تطوير معبد دندرة والمنطقة المحيطة به، وإقامة كوبري دندرة للسياحة القادمة عن طريق الغردقة لزيارة معبد دندرة.

٣- إضافة العديد من المنحوتات والعناصر التشكيلة في مداخل المدينة، والميادين.

شكل (٤-٢٩) يوضح بعض العناصر التشكيلية .
المصدر: بواسطة الباحثة.

شكل (٤-٣٠) يوضح مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي.
المصدر: بواسطة الباحثة.

٤-٧-٥ تنمية وتطوير الأحياء (Districts)

١- إزالة جميع الملصقات والإعلانات على واجهات المباني والأسوار وفرض غرامات لمن

يعيدها مرة أخرى.

٢- طلاء جميع واجهات المباني باللون الأبيض.

٣- إحاطة المقابر بسور وطلاؤه باللون الأبيض وتشجير الرصيف حولها.

٤- إحاطة المنطقة القديمة العشوائية بسور وطلاؤه باللون الأبيض وتشجير الرصيف حولها.

٥- إقامة مجمع للورش خارج المدينة ويبعد عن الكتلة السكنية بحوالي ٥كم، ونقل جميع الورش والصناعات الحرفية من داخل الكتلة العمرانية إلى هذا المجمع، مما أدى إلى خلق فرص عمل للشباب، وأصبحت المدينة خالية من جميع أنواع التلوث (البيئي- السمع – البصري).

شكل (٤-٣١) يوضح طلاء المنازل باللون الأبيض.

المصدر: بواسطة الباحثة.

٦- إقامة خدمات ترفيهية بالمدينة مثل كافيتريات (بسمة الجنوب) ونادي للفتيات، والسينما الصيفي على الكورنيش.

٧- الأراضي الفضاء المتخللة للكتلة السكنية تم تسوير بعضها وطلاء السور باللون الأبيض، والبعض الآخر تم زراعته لتجميل المدينة.

شكل(٤-٣٢) يوضح تسوير الأراضي الفضاء.

المصدر: بواسطة الباحثة.

٨- إنشاء العديد من المدارس لتطوير الخدمات التعليمية.

٩- تم تطوير الخدمات الصحية بإنشاء مستشفى الهلال ومستشفى جراحات اليوم الواحد، وتم تطوير مستشفى قنا العام، لكنه لازال هناك احتياج لدعم وتطوير القطاع الصحي.

١٠- إقامة موقف مجمع على أطراف المدينة خارج الكتلة السكنية محدد فيه بوابات للخروج والدخول وتم نقل جميع مواقف الركاب والسرفيس المتجهه إلى القرى والمدن والمراكز المجاورة إليه.

شكل (٤-٣٣) يوضح مجمع الورش خارج الكتلة السكنية.

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مصدر سابق.

٤-٨ المعوقات التى واجهت عملية التنمية والتطوير لمدينة قنا[٢٨]

هناك عدة مشكلات ومعوقات واجهت عمليات التنمية والتطوير والارتقاء لمدينة قنا متمثلة في:

- السمات والخصائص التى تميز المجتمع القنائي من حيث القبلية والعصبية والثقافة الثأثرية التى أدت لإنغلاق المجتمع على ذاته والبعد عن فكرة المشاركة الشعبية.
- قلة الوعي السياسي وغياب مفهوم المشاركة.
- عدم وجود قاعدة بيانات للمدينة لأعمال المرافق والبنية التحتية قبل عملية التطوير والتنمية.
- محدودية وقلة التمويل.
- قلة الكفاءات والكوادر المدربة مما يؤدى لعرقلة التنمية.
- مركزية القرارات والبيروقراطية الادارية خاصة فى المجالس المحلية.

[٢٨] محافظة قنا، تقرير قنا تتحدث عن نفسها- ٢٠٠٥.

خلاصة الفصل الرابع

في هذا الفصل تم استعراض مراحل التجربة التنموية لمحافظة قنا في التطوير والتنمية وتم توضيح العقبات التى واجهت عملية التنمية وكذلك آليات تنفيذ خطة التنمية الشاملة على النحو التالي:

– كثرة وتنوع المشكلات التي كانت تعاني منها محافظة قنا حتى عام ١٩٩٩ فقد كان هناك مشاكل بيئية واجتماعية واقتصادية وتدهور في البيئة العمرانية مع انتشار البطالة وارتفاع معدل الأمية الذي وصل إلى ٥٠% بين البالغين.

– المعوقات التي واجهت عملية التنمية كانت شديدة ويصعب التغلب عليها إلا في ظل إدارة رشيدة ومن أهم هذه الصعوبات ثقافة هذا المجتمع الصعيدي الذي يتسم بالقبلية والعصبية فمعارك الثأر التي كانت منتشرة بالمحافظة والتي وصلت إلى حوالي ٥٥ خصومة ثأرية كافية للقضاء على كافة خطط التنمية فهي تفرض عزلة كبيرة على المجتمع وتؤثر تأثيراً مباشراً على مبدأ المشاركة والذي بدونه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المرجوة.

– الإدارة الرشيدة أحد مقومات التنمية المستدامة.

– لا يمكن تحقيق أهداف الخطط والمشروعات التنموية إلا بتضافر ومشاركة جميع فئات المجتمع (الأهالي – المؤسسات الحكومية وغير الحكومية – الإدارة المحلية)ووضح هذا جلياً فى التجربة.

– اللامركزية الإدارية والمالية أحد مقومات التنمية المستدامة.

– عند وضع خطط للتنمية في كافة القطاعات (التنمية الشاملة) يفضل أن يتم التنفيذ بشكل متوازي في جميع المجالات وعلى مراحل متوالية وفي أقل فترة زمنية ممكنة.

– توفير مصادر التمويل الدائمة والمتجددة يضمن تواصل واستمرارية التنمية.

مقدمـة:

في الفصل السابق تم توثيق استراتيجية التنمية الشاملة لحالة الدراسة (مدينة قنا) من خلال المعلومات المتاحة من ديوان عام المحافظة ورؤية الباحثة، وفي هذا الفصل يتم رصد وتقييم وتحليل التجربة المصرية في التنمية الشاملة المستدامة من خلال إعداد استمارتي استبيان أحدهما موجهه للمواطنين لدراسة مدى تحقيق احتياجات المواطنين من عملية التنمية والتطوير، والأخرى موجهه للجمعيات الأهلية لدراسة مدى مشاركتها في العملية التنموية بالمحافظة.

وتأتي الدراسة الميدانية لمحاولة تحقيق عناصر الدراسة النظرية سابقة الذكر واستخدامها كمعايير لتحليل وتقييم نقاط الضعف والقوة في هذه التجربة بهدف الإستفادة منها وتدقيق الخطوط الارشادية لعمليات التنمية الشاملة المستدامة لمدن جنوب صعيد مصر.

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال:

- معايير اختيار التجربة محل الدراسة.
- الهدف من الدراسة الميدانية.
- موقع التجربة محل الدراسة.
- المنهج العلمي المتبع لتحقيق الهدف من الدراسة.
- أدوات جمع البيانات (أدوات البحث).
- عرض وتحليل البيانات.
- إستخراج نتائج التجربة.
-

٥-١ الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى الإجابة على تساؤل رئيسي وهو:

كيفية تدقيق الخطوط الإرشادية لعمليات التنمية الشاملة المستدامة لمدن جنوب صعيد مصر؟ ومدى إمكانية تعميم هذه التجربة على مدن الصعيد في ظل الارتكاز على ثلاثة محاور أساسية وهي:

- دور المشاركة الشعبية في عمليات التنمية المستدامة
- دور المحليات في التنمية والاهتمام ببناء القدرات المؤسسية والمهارات البشرية.
- التوجه إلى اللامركزية الإدارية في اتخاذ القرارات والحث عليها كركن اساسي من اركان التنمية والتطوير والارتقاء.

٥-٢ موقع التجربة محل الدراسة الميدانية

ويقصد به الموقع الجغرافي للتجربة محل البحث والدراسة، حيث تم وضع المعايير السابق ذكرها والتي تم على أساسها اختيار التجربة المصرية فى التنمية الشاملة المستدامة. ومن ثم تم اختيار مدينة قنا لدراستها كنموذج للتجربة المحلية. حيث شهدت محافظة قنا بشكل عام ومدينة قنا عاصمة المحافظة بشكل خاص طفرة تنموية هائلة جعلت منها نموذجاً يستحق الاهتمام والدراسة والتحليل، لتقييمه والتعرف على نقاط الضعف القوة والضعف فيه كمحاولة لاستنباط خطوط عامة لتنمية مدن جنوب الصعيد في ظل أسس ومعايير علمية. وتبلغ المساحة الكلية للمدينة ٤٩٨٤,٣ كم٢ [١]، بينما يبلغ عدد سكانها ٢٠١١٩١ ألف نسمة [٢] طبقاً لتعداد سكان ٢٠٠٦.

شكل (٥-١) يوضح المخطط العام لمدينة قنا محل الدراسة [٣].

٥-٣ المنهج العلمي المتبع لتحقيق الهدف من الدراسة

المنهج العلمي المستخدم للإجابة على التساؤل السابق هو المنهج الوصفى الميداني. حيث تقوم البحوث الميدانية على دراسة الأوضاع والتغيرات القائمة في نطاق مكاني وزماني محدد بهدف رصد وملاحظة تلك الاوضاع والتغيرات كمقدمة لوصفها وتحليلها. ويعتبر المنهج الوصفى الميداني هو المنهج المناسب لتحقيق هدف البحث، حيث تم رصد التغيرات والأوضاع القائمة في التجربة محل الدراسة وجمع البيانات والمعلومات من الموقع ثم يتم تحليل وتقييم هذه البيانات والمعلومات مستنداً على الدراسة النظرية المذكورة في الفصول الثلاثة الأولى من البحث بهدف استخراج النتائج والتوصيات النهائية.

[١] مشروع إعداد المخطط الإستراتيجى العام والمخطط التفصيلي– مدينة قنا– محافظة قنا– الهيئة العامة للتخطيط العمراني– ٢٠٠٧.
[٢] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء– "التعداد العام للسكان والمنشآت"– إجمالى الجمهورية ٢٠٠٦.
[٣] مشروع إعداد المخطط الإستراتيجى العام والمخطط التفصيلي– مدينة قنا– محافظة قنا– الهيئة العامة للتخطيط العمراني– ٢٠٠٧.

٥-٤ أدوات جمع البيانات (أدوات البحث)

الأداة هي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات، وهناك الكثير من الأدوات التي يمكن استخدامها لعمل الدراسة الميدانية، ويمكن استخدام إحدى هذه الأدوات أو أكثر معاً في بحث واحد ويتوقف ذلك على نوع الدراسة والمنهج العلمي المتبع فيها.

ومن أدوات البحث العلمي[٤]

١- الملاحظة Observation

٢- الإستبيان Questionnaire

٣- المقابلة الشخصية Interview

٤- المقاييس Scales

٥- تحليل المحتوى أو المضمون Content analysis

ومن خلال التعرف على أدوات البحث العلمي السابقة وجد أن استخدام الملاحظة الشخصية للباحثة، والاستبيان والمقابلة الشخصية للمبحوثين المستفيدين من التجربة (المواطنين)، وكذلك القائمين على وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة (قيادة المحافظة والعاملين فيها) كأدوات لجمع البيانات والمعلومات هى الأنسب لاستخدامها في رصد تجربة التنمية لمدينة قنا فهى تتيح الفرصة لتطبيق الاستبيان على نطاق واسع يشمل بالتقريب معظم فئات المجتمع، وتضمن عدم تحيز الباحثة لملاحظتها الشخصية. بينما تم استخدام أداة المقابلة الشخصية للمواطنين والجمعيات الأهلية لشرح الهدف من الاستبيان، وتوضيح الأسئلة غير الواضحة، وكذلك للإستفادة من الحديث مع المشاركين في التجربة.

٥-٥ الاستبيان كأداة للبحث

الاستبيان أو الاستفتاء هو أداة أو وسيلة لجمع البيانات في شكل استمارة تتكون من مجموعة من الاسئلة تطرح على المبحوثين ليقوم المبحوث بالإجابة عليها بنفسه[٥].

قامت الباحثة بإعداد استمارتين استبيان إحداهما موجهه للمواطنين (معظم فئات المجتمع) وتهدف إلى معرفة مدى استفادة المواطن القناوي من عملية التنمية، وهل تحققت معظم احتياجاته

[٤] مدحت أبو النصر – "قواعد ومراحل البحث العلمي– دليل إرشادي في كتابة البحوث واعداد رسائل الماجستير والدكتوراة"– مجموعة النيل العربية– ٢٠٠٤.

[٥] مدحت أبو النصر – قواعد ومراحل البحث العلمي– مصدر سابق.

ومتطلباته من خلال مشروعات التنمية والتطوير والارتقاء أم لا؟ وكذلك معرفة هل التنمية لازالت مستمرة في تحقيق أهدافها مع الحفاظ على استدامتها أم توقفت بعد تغيير القيادة؟.

بينما الاستمارة الأخرى موجهه للجمعيات الأهلية. ويهدف هذا الاستبيان إلى دراسة مدى مشاركة الجمعيات الأهلية في عملية تنمية وتطوير محافظة قنا وكذلك معرفة مدى دورها وتأثيرها في استدامة المشروعات التنموية.

وقد تم عرض استمارة الاستبيان على المشرفين للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم وكذلك عرضها على عينة عشوائية صغيرة من المبحوثين للإستفادة من إضافتهم بما يفيد الاستبيان وبناءً على ذلك تم تعديل الاستمارة طبقاً لإقتراحات وتعديلات المشرفين ثم إخراج استمارة الاستبيان في شكلها النهائي.

٥-٥-١ اختيار العينة البحثية

٥-٥-١-١ نوع العينة

يوجد أنواع عديدة من العينات وقد تم اختيار العينة المنتظمة والذي يعتبر الأنسب لهذا البحث حيث تم أخذ عينات من معظم فئات المجتمع القنائي (بالنسبة للاستبيان الأول والموجه إلى المواطنين) والتي تتكون في ربات منزل، طلبة وطالبات الجامعة، موظفون، أساتذة الجامعة وأصحاب الأعمال الحرة، عمال وحرفيين وسائقين. والاستبيان يستهدف هذه الفئات لأنهم تأثروا تأثيراً مباشراً بالعملية التنموية، وهم الفئات المكونة للمجتمع محل الدراسة ولديهم إنطباعات وآراء معينة خاصة بهذه التجربة.

بينما الاستبيان الموجه للجمعيات الأهلية فيتم الاجابة علية من قبل مديريها والعاملين فيها.

٥-٥-١-٢ توصيف فئات العينة

- **<u>بالنسبة للاستبيان الخاص بالمواطنين</u>**

تشتمل عينة الاستبيان على عدد ٥٠ شخص من الفئات المجتمعية التالية:

– ١٠ استمارات لربات المنازل: يتم إختيارهم بشكل عشوائي فمنهم من تم الإلتقاء بهم في الشارع أو أمام منازلهم أو في المواصلات العامة.

– ١٠ استمارات للعمال والحرفيين: وتم الالتقاء بهم في محلاتهم التجارية أو في الموقف الخاص بسيارات الأجرة (بالنسبة للسائقين). وهم ذكور فقط.

– ١٠ استمارات لطلبة الجامعة: وتمت المقابلة معهم داخل فرع جامعة جنوب الوادي بقنا من كليات التجارة والتربية النوعية والآداب، وتشتمل على الجنسين ذكور وإناث.

– ١٠ استمارات للموظفين: وتم اللقاء بهم في ديوان عام المحافظة، وجهاز شئون البيئة، ورئاسة مدينة قنا، ومكتب عمل قنا.

– ١٠ استمارات لأساتذة الجامعة وأصحاب الأعمال الحرة: تم الالتقاء بأساتذة الجامعة داخل فرع جامعة جنوب الوادى وكذلك أصحاب الجمعيات الخاصة وهم ذكور وإناث.

▪ **بالنسبة للاستبيان الخاص بالجمعيات الأهلية**

اشتملت عينة الاستبيان على عدد ٤ استمارات استبيان فقط تمت الاجابة عليها من قبل مديري الجمعيات الاهلية المختلة بمدينة قنا وهم:

– جمعية تنمية المجتمع للمرأة الريفية والحضرية.
– جمعية رجال الأعمال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
– جمعية رؤى للتنمية بالمشاركة.
– جمعية تنمية قدرات المجتمع وحماية البيئة.

٥-٥-١-٣ طريقة الاتصال بالعينة

قامت الباحثة بالسفر إلى مدينة قنا وعمل مقابلات مع المبحوثين سواء المواطنين أو مسئولى الجمعيات الأهلية، وتوزيع الاستمارات عليهم للإجابة عليها في وجودها لتوضيح وشرح الأسئلة ، وأيضاً الاستفادة من الحديث معهم وتدوين ملاحظاتهم وإضافاتهم وآرائهم بما يفيد تحليل وتقييم التجربة.

٥-٥-٢ شرح موجز لاستمارة الإستبيان

تم عمل استمارتين استبيان إحداهما خاصة بفئات المجتمع القنائي (سكان مدينة قنا) والأخرى بالجمعيات الأهلية الموجودة بالمدينة.

٥-٥-٢-١ الاستمارة الخاصة بالمواطنين

ينقسم الاستبيان الخاص بفئات المجتمع القنائي إلى:

١–تمهيد بسيط للاستبيان موضحاً به الهدف منه.
٢– بيانات خاصة بالمبحوث مثل الإسم، والسن، والنوع، ومجال العمل.
٣– الأسئلة الخاصة بدراسة وتقييم التجربة وتنقسم إلى جزأين:

الجزء الأول عبارة عن مجموعة من الأسئلة الخاصة باحتياجات المجتمع ككل وبشكل عام.

الجزء الثاني عبارة عن مجموعة من الأسئلة الخاصة بمجالات التنمية الشاملة للمدينة.
وسيتم شرح إستمارة الاستبيان بشكل مفصل في ملحق (٢).

٥-٥-٢-٢ الاستمارة الخاصة بالجمعيات الأهلية

ينقسم الاستبيان الخاص بالجمعيات الأهلية إلى:

١-تمهيد بسيط للاستبيان موضحاً به الهدف منه.

٢- بيانات خاصة بالجمعية مثل إسم الجمعية، ومدة عملها، ونشاط الجمعية.

٣- الأسئلة الخاصة بمدى مشاركة الجمعيات الأهلية في تنمية وتطوير محافظة قنا.

وسيتم شرح إستمارة الاستبيان بشكل مفصل في ملحق (٢).

٥-٥-٣ استمارة الاستبيان

تم عرض استمارتي الاستبيان : **الأولى** موجهه للمواطنين وتهدف إلى دراسة مدى استفادة المواطنين من عملية التنمية.

والثانية موجهه للجمعيات الأهلية وتهدف لدراسة مدى مشاركتها في التنمية التطوير.

وسيتم شرح إستمارة الاستبيان بالتفصيل في ملحق (٢).

٥-٦ عرض وتحليل البيانات.

تم تحليل إجابات الأسئلة الخاصة باستمارتي استبيان المواطنين والجمعيات الأهلية.

٥-٦-١ عرض وتحليل بيانات الاستمارة الأولى الخاصة بالمواطنين

في هذا الجزء قامت الباحثة بتحليل إجابات الأسئلة الخاصة باستمارة استبيان المواطنين لدراسة مدى تحقيق متطلبات وإحتياجات المواطن القنائي من خلال تنمية وتطوير مدينة قنا.

وفيما يلى عرض الأسئلة وتحليل إجاباتها على النحو التالي:

الجزء الأول

وهى مجموعة الأسئلة الخاصة باحتياجات بشكل عام كالتالي:

س١- **ما هي إحتياجات مجتمعك من وجهة نظرك؟**

توضح الاجابة أن هناك مجموعة من الخدمات يحتاج إليها المجتمع بناءً على مقترحات المبحوثين، وهى (خدمات صحية – خدمات تعليمية – مياه الشرب – شبكات الصرف الصحي – مشروعات تشغيل الشباب – كباري علوية – مواصلات داخل الجامعة).

يوضح شكل (٥-٢) أن احتياج المجتمع للخدمات الصحية يمثل ٤١,٣% من نسبة اجمالي المبحوثين، ويليه مياه الشرب ١٩,٦%، ثم الخدمات التعليمية ٨,٧% ومشروعات تشغيل الشباب ٨,٧% ثم شبكات الصرف الصحي ٦,٥%، وإنشاء الكباري ٤,٣%، ويحتاج طلبة الجامعة إلى توفير مواصلات داخل الحرم الجامعي بنسبة تمثل ٤,٣% من إجمالى نسبة المبحوثين. ونجد أن نسبة ٦,٥% قرروا أن الخدمات مكتملة. وبذلك نجد أن هناك احتياج شديد للخدمات الصحية.

فقد تم إنشاء مستشفى الهلال، ومستشفى اليوم الواحد، وكذلك مستشفى قنا التخصصي خلال التجربة التنموية ولكنها غير كافية وهناك احتياج للمزيد من الخدمات الصحية.

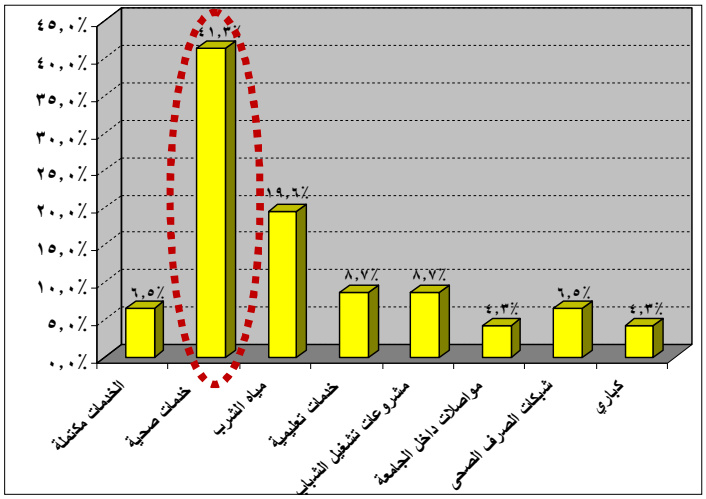

شكل (٥-٢) يوضح الخدمات التي يحتاجها المجتمع.

شكل (٥-٣) مستشفى الهلال الأحمر

المصدر: بواسطة الباحثة

شكل(٥-٤) مستشفى جراحة اليوم الواحد

المصدر: بواسطة الباحثة

- **<u>طبقاً للمعدلات التخطيطية</u>** والتى تنص على توفير ١سرير/ ١٠٠٠ مواطن فمدينة قنا تحتاج إلى ٢٠١ سرير والمدينة تحتوى على ٤٥٢ سرير طبقاً للمعلومات الواردة من ديوان عام المحافظة ومديرية الصحة والسكان، وعلى الرغم من ذلك فهناك نقص شديد في الخدمات الصحية متمثل في نقص الأطباء والتمريض والأجهزة وبعض التخصصات.

س٢– ما هي الخدمات والمشروعات التي تم تنفيذها ويستفيد منها المواطنون؟

من خلال اجابة المبحوثين، نجد أن الخدمات هى (خدمات صحية– مشروعات الصرف الصحى ومياه الشرب– نظافة وتجميل المدينة– خدمات ترفيهية– تشغيل الشباب– المناطق الصناعية– المواصلات).

يوضح شكل (٥–٥) الخدمات المتوافرة ويستفيد منها المواطنون بشكل كامل فنجد أن مشروع نظافة وتجميل وتحسين المدينة أخذ نسبة ٦١% ، والخدمات الترفيهية ٩,٨%، الخدمات الصحية ٧,٣% ومشروعات تشغيل الشباب ٧,٣%، ومياه الشرب والصرف الصحي ٤,٩%، ونسبة ٢,٤% من المبحوثين يروا أنهم استفادوا من كافة المشروعات.

وبذلك نجد مشروع نظافة وتجميل وتحسين المدينة هو أكبر مشروع شعر بتأثيره المواطنين فقد حدثت تنمية بيئية بشكل واضح وملحوظ بالمدينة.

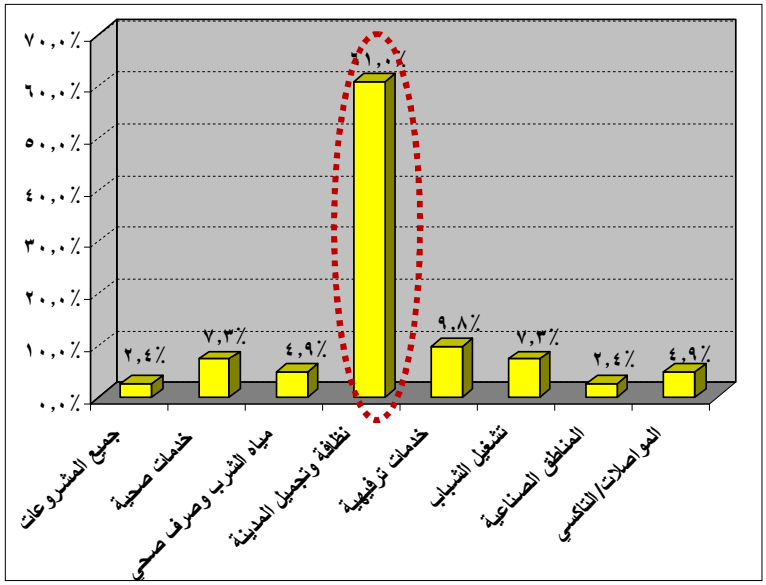

شكل (٥–٥) يوضح الخدمات المتوافرة ويستفيد منها المواطنون بشكل كامل.

شكل (٥–٦) يوضح لقطات لشوارع المدينة تظهر تأثير مشروع نظافة وتجميل المدينة.

المصدر: بواسطة الباحثة.

س٣– **ما هي الخدمات والمشروعات التي تم تنفيذها وتحتاج إلى دعم وتطوير؟** (إستكمالها)

من خلال إجابات المبحوثين نجد أن هناك مجموعة من الخدمات تحتاج إلى دعم وتطوير ويوضح شكل (٥–٧) أن ٤٤,١% من المبحوثين في احتياج لدعم الخدمات الصحية، متمثلة في زيادة عدد الاطباء في المستشفيات الحالية مع إنشاء مستشفيات جديدة، ثم ٢٦,٥% لإستكمال شبكات البنية الأساسية فهناك مناطق محددة بالمدينة في احتياج لمد شبكات تغذية بالمياه الصالحة للشرب وهي منطقة الشئون والمعنة والجامعة وما حولها بينما باقى المدينة فقد تم بالفعل تغيير شبكات المياه وكذلك شبكة الصرف الصحي ولا تحتاج لأى دعم في هذا المجال، بينما الخدمات التعليمية تحتاج لدعم بنسبة ٨,٨% متمثلة في انشاء مدارس جديدة، يوجد نسبة ٨,٨% من المبحوثين يروا أن مشروع نظافة المدينة بدأ يتعرض للإهمال ويحتاج إلى الدعم لاستمراره، بينما نسبة ٥,٩% لتطوير الخدمات الترفيهية، وتوسعة المناطق الصناعية ودعم فرص العمل حصلت على نسبة ٢,٩%، و ٢,٩% على التوالي من إجمالي نسبة المبحوثين.

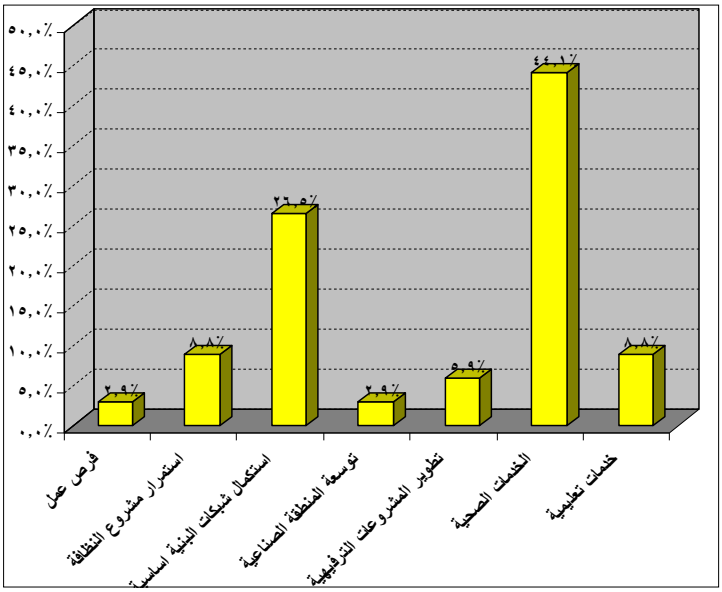

شكل (٥–٧) يوضح الخدمات التي تحتاج إلى دعم وتطوير.

المصدر: بواسطة الباحثة.

س٤– **ما هي الخدمات التي بها قصور وهناك إحتياج إليها؟** (خدمات غير موجودة)

يوضح شكل (٥–٨) الخدمات غير المتوفرة وهناك احتياج شديد لها، فتأتى أيضاً الخدمات الصحية بأعلى نسبة ٣٣,٣%، ثم الامداد بشبكات التغذيه بمياه الشرب ٢٧,٧% وكما ذكرنا من قبل فهي في مناطق معينة بالمدينة (الشئون – المعنة – الجامعة) وليست بالمدينة ككل، ومشروعات تشغيل الشباب ١٧,٨% فهناك احتياج لعمل مشروعات جديدة لخلق فرص عمل للشباب،

الخدمات الترفيهية ١٣,٣% فهناك الاحتياج لإنشاء المزيد من الخدمات الترفيهية بالمدينة، بينما مشروعات الصرف الصحي ٤,٤%، والنظام والادارة ٤,٤%.

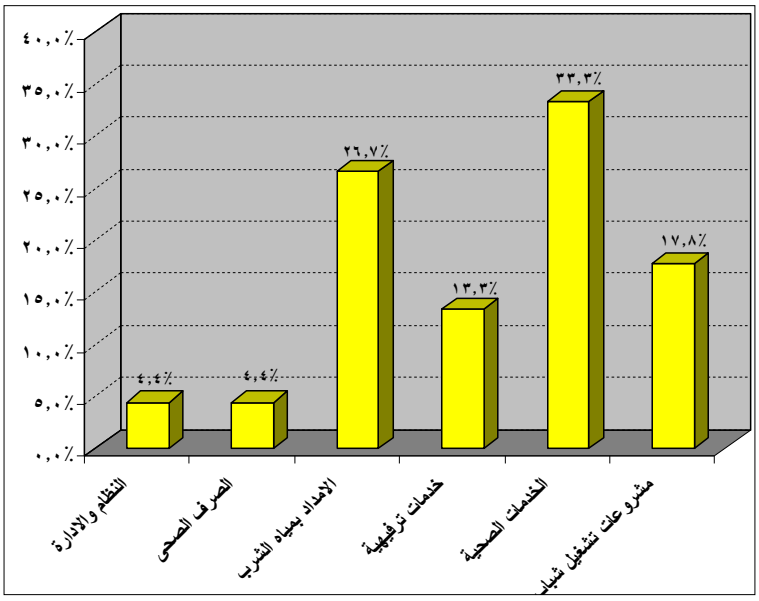

شكل (٥-٨) يوضح الخدمات التي تحتاج إليها المجتمع.

س٥- **هل ترى انه حدث تطوير وارتقاء لمحافظة قنا بشكل عام؟**

وتمت الاجابة على هذا السؤال بنعم أو نسبياً وموضحة في شكل (٥-٩).

فنجد نسبة ٨٤% من المبحوثين يروا أنه حدث فعلياً تنمية وارتقاء بمدينة قنا، و١٦% يروا انه حدثت تنمية بشكل نسبى.

لكن ١٠٠% من المبحوثين إتفقوا أنه حدثت تنمية وطفرة ملحوظة في مجال البيئة وواضحة في مشروع نظافة وتجميل وتحسين المدينة.

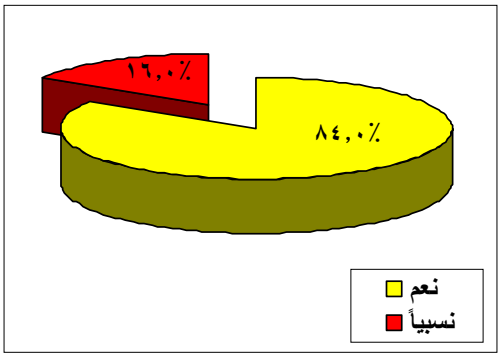

شكل (٥-٩) نسبة حدوث التنمية من وجهة نظر المبحوثين.

وبذلك انتهت اسئلة الجزء الأول من الاستبيان والخاصة بدراسة وتقييم احتياجات المجتمع بشكل عام **وقد أظهرت الإجابات النتائج التالية:**

١-حدثت تنمية واضحة في مجال البيئة ويظهر ذلك جلياً في مشروع تجميل وتحسين المدينة.

٢- إقامة مشروع تجميل ونظافة وتحسين المدينة أتاح بعض فرص العمل للشباب.

٣- لازال هناك احتياج شديد للخدمات الصحية سواء بدعم الخدمات الموجودة حالياً أو بإنشاء مستشفيات ووحدات صحية جديدة.

٤- على الرغم من تغيير شبكات الصرف الصحي والامداد بشبكات مياه الشرب للمدينة بأكملها إلا أنه يوجد ثلاثة مناطق تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب على الرغم من اتصالها بالشبكة إلا انها غير فعالة وهذه المناطق هي (الشئون والمعنا والجامعة)، وباستثناء الثلاث مناطق هذه تكون شبكات البنية الأساسية مكتملة بالمدينة بأكملها.

٥- تحتاج المدينة لإنشاء مجموعة من المشروعات الجديدة لخلق فرص عمل جديدة للشباب

شكل (٥-١٠) يوضح المناطق الغير متصلة بشبكة مياه الشرب.

المصدر: الباحثة، بتجميع من مصدر ١.

الجزء الثاني: الجزء الخاص بدراسة وتقييم التجربة.

أولاً : مجال البيئة العمرانية

س١- هل تشعر أن مدينتك أصبحت مدينة متكاملة المرافق؟

تتم الاجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو نسبياً، وكانت اجابات المبحوثين كالموضحة بشكل (٥-١١) حيث ٤٨% من المبحوثين يروا أن مدينة قنا متكاملة المرافق فقد تم احلال وتجديد شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والتليفونات، كذلك توسيع بعض الشوارع الرئيسية بالمدينة، ورصف جميع الطرق والحارات الضيقة، و٣٢%كانت اجابتهم نسبياً لأن المياه في منطقة الشئون والجامعة والمعنا غير صالحة للشرب ولكن جارى إمدادها بالمياه بعد تجديد الشبكات لكن مع تغير قيادة المحافظة توقف المشروع ولم يكتمل ، و٢٠% يجدوا أنها غير متكاملة المرافق.

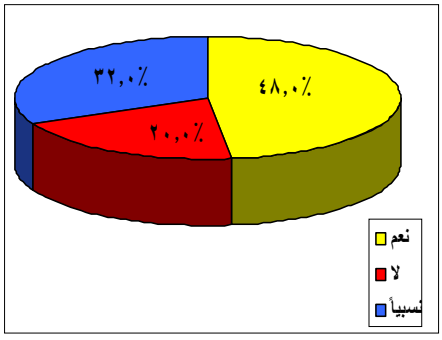

شكل (٥-١١) نسبة تكامل المرافق بالمدينة.

س٢- هل إستفدت من مشروع نظافة وتجميل المدينة؟

تتم الاجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو نسبياً، وكانت اجابات المبحوثين كالموضحة بشكل (٥-١٢) نسبة ١٠٠% من المبحوثين استفادوا من مشروع نظافة وتجميل المدينة لأن إنارة الطرق والشوارع جعل المواطنين يشعروا بالأمان، وكذلك أصبح هناك متنفس للمواطن نظراً لتجميل المدينة.

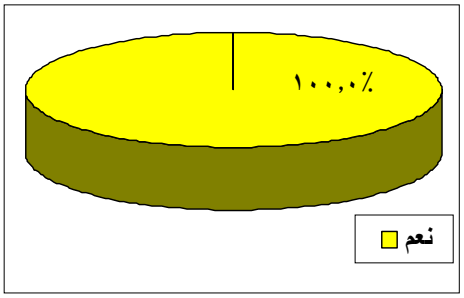

شكل (٥-١٢) نسبة استفادة المواطنين من مشروع تجميل المدينة.

س٣- هل ترى أن تحسين وتجميل ونظافة المدينة أدى إلى تغيير سلوكيات المواطن القناوي؟

تتم الاجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو نسبياً، وكانت اجابات المبحوثين كالموضحة بشكل (٥-١٣) حيث نسبة ٨٧% من إجمالي المبحوثين يروا أن التنمية البيئية التي حدثت بمدينة قنا أدت إلى تغيير سلوكيات المواطنين فأصبح المواطن القنائي يحافظ على نظافة المدينة ويراعيها أكثر من السابق وكذلك احترام اللوائح والقواعد واشارات المرور، و١٣% وجدوا أن التغيير نسبي.

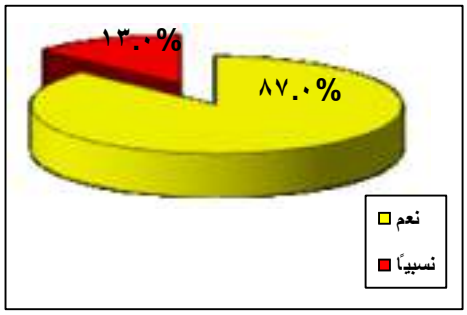

شكل (٥-١٣) نسبة تأثير التنمية البيئية على سلوك المواطنين.

س٤- هل تشعر بحدوث تنمية حقيقية في مجال الطرق و المرور والنقل؟

تتم الاجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو نسبياً، وكانت اجابات المبحوثين كالموضحة بشكل (٥-١٤) حيث ٧٦% من إجمالى المبحوثين يروا أنه حدثت تنمية في مجال الطرق والمرور والنقل متمثلة في رصف الطرق و إزالة جميع المطبات الصناعية من الشوارع، وتحديد خطوط سير سيارات الميكروباص، طلاء بردورات الأرصفة بنفس لون السيارات الميكروباص المارة فيها، وأهم هذه المشروعات إنشاء موقف مجمع خارج المدينة للسيارت الميكروباص المتجهه إلى القرى والمراكز المجاورة. ونسبة ١٦% من المبحوثين يروا أن التنمية نسبية، و٨% كانت اجابتهم لا توجد تنمية.

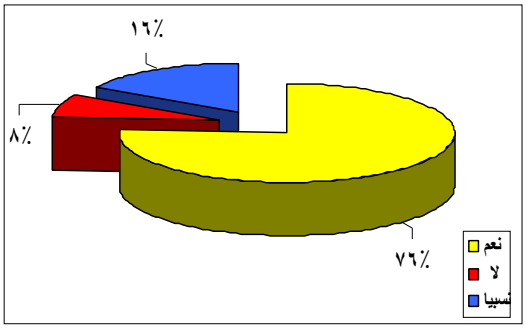

شكل (٥-١٤) نسبة حدوث تنمية في مجال الطرق والمرور.

أظهرت الإجابات على قطاع التنمية العمرانية النتائج التالية:

١- تم تطوير وإمداد شبكات البنية الأساسية من صرف صحي ومياه وتليفونات وكهرباء إلى كافة أجزاء المدينة ما عدا ثلاث مناطق بالمدينة (الشئون – المعنة – شرق السكة)كان جاري بها التطوير لكن توقف المشروع نظراً لتغير قيادة المحافظة.

٢- تم توسيع الطرق الرئيسية بالمدينة ورصفها وإنارتها، ورصف وإنارة جميع طرق المدينة حتى الحارات والشوارع الضيقة.

شكل (٥-١٥) يوضح طلاء المباني باللون الأبيض.

المصدر: بواسطة الباحثة.

٣- مشروع تحسين وتجميل ونظافة المدينة أدى إلى تغير سلوك المواطنين فحافظوا على نظافتها.

٤- طلاء واجهات المنازل باللون الأبيض مع كثرة انتشار المساحات الخضراء .

٥- تطوير جميع الميادين بالمدينة وتجميلها بالتماثيل والأشجار والاضاءة.

٦- تحديد خطوط سير الميكروباص والتاكسي عن طريق طلاء بردورات أرصفة الشوارع بنفس لون السيارة الميكروباص المارة فيه أدى إلى حل المشاكل المرورية والاختناقات بالمدينة.

٧- إنشاء مجمع مواقف مزود باتجاهات الدخول والخروج على بعد ١,٥كم خارج المدينة وتم نقل جميع سيارات نقل الركاب المتجهه إلى القرى والمدن والمراكز إليه لتنظيم حركة المرور داخل المدينة.

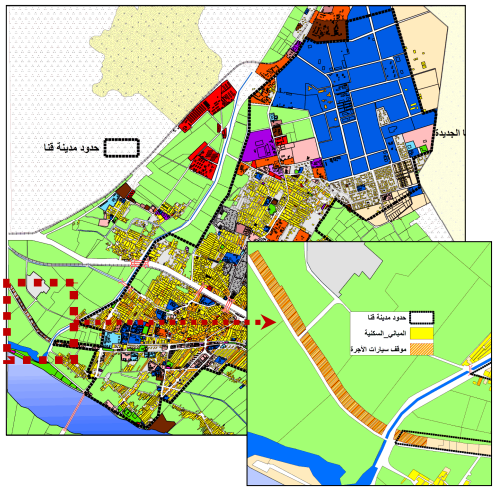

شكل (٥-١٦) يوضح مجمع المواقف خارج المدينة.

المصدر: الباحثة، بتجميع من مصدر ١.

ثانياً: مجال الخدمات العامة

س١- هل تشعر بحدوث تنمية حقيقية في مجال الصحة؟

تتم الاجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو نسبياً، وكانت اجابات المبحوثين كالموضحة بشكل (٥-١٧) ١٦% فقط من المبحوثين رأوا أن هناك تنمية في الخدمات الصحية وذلك لإنشاء مستشفى الهلال وجراحات اليوم الواحد، ٢٨% قالوا نسبياً، بينما نسبة ٥٦% قالوا أن هناك نقص في الخدمات الصحية نظراً لقلة الأطباء والأجهزة وعدم كفاءة التمريض

وكذلك المستشفيات الموجودة غير كافية لحاجة المرضى وبها عدد محدود من التخصصات ويضطر المريض للسفر إلى أسيوط أو القاهرة للعلاج.

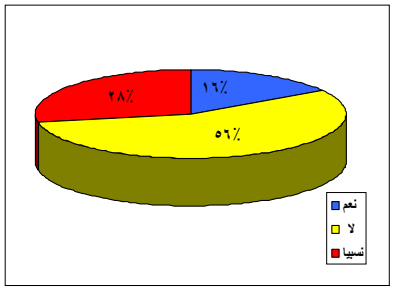

شكل (٥-١٧) نسبة التنمية في الخدمات الصحية.

س٢- **هل ترى ان هناك تنمية حدثت في مجال التعليم؟**

يوضح شكل (٥-١٨) أن ٦٨% من المبحوثين يروا أنه حدثت تنمية في الخدمات التعليمة فقد اتضح ذلك في زيادة أعداد المدارس، زيادة نسبة تعليم الفتيات، خفض نسبة التسرب من التعليم، وانخفاض نسبة الأمية ولو بنسبة ضئيلة ، ١٦% لا يوجد تنمية بالتعليم حيث لم يستفيد المواطنين من مشروع محو الأمية، وهناك احتياج لإنشاء مدارس، و١٦% حدثت تنمية نسبية.

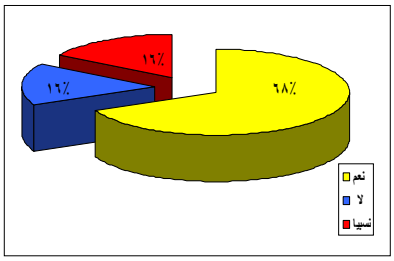

شكل (٥-١٨) نسبة التنمية في الخدمات التعليمية.

س٣- **يرى صناع القرار (المحافظة) والزائر لمدينة قنا ان هناك تنمية فعلية حدثت مثل رصف الطرق وتجميل ونظافة المدينة وإنشاء كورنيش النيل فهل استفدت حقاً من هذه المشروعات وما يماثلها؟**

تتم الاجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو نسبياً، وكانت اجابات المبحوثين كالموضحة بشكل (٥-١٩) فنسبة ٩٢% من المبحوثين أجابوا نعم استفدنا من هذه المشروعات فالمدينة نظيفة والطرق مرصوفة ونظراً لإنارة الطرق حتى الفرعية منها فأصبح السيدات والبنات يشعرون بأمان عند الخروج ليلاً، وكذلك تطوير الكورنيش وإنشاء الكافتيريات جعل هناك متنفس للأهالى وإمكانية الترويح عن أنفسهم، لكن ٤% من المبحوثين يروا أنها تنمية نسبية حيث بدأ الاهمال يتسرب لمشروع نظافة المدينة، فقل عدد عمال النظافة، وعدم إنشاء أى مشروعات ترفيهية أو خدمية جديدة منذ تغير قيادة المحافظة و٤% منهم يروا أنه لا توجد تنمية.

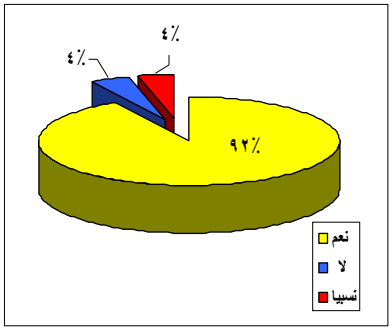

شكل (٥-١٩) يوضح نسبة استفادة المواطنين من مشروعات تحسين وتطوير المدينة.

شكل (٥-٢٠) كورنيش النيل بعد التطوير كجزء من الخدمات العامة بالمدينة.

المصدر: بواسطة الباحثة.

أظهرت الإجابات على قطاع الخدمات العامة النتائج التالية:

١- هناك نقص شديد في الخدمات الصحية والطبية واحتياج لدعم وتطوير الخدمات الموجودة حالياً بالأطباء والأجهزة الحديثة وهيئات التمريض وكذلك إنشاء مستشفيات ووحدات صحية جديدة تكفي حاجة المجتمع.

٢- مشروع تحسين البيئة (نظافة وتجميل وتحسين المدينة) بدأت يد الإهمال تصل إليه على الرغم من أن الغرامات ورسوم النظافة المضافة على إيصالات الكهرباء والتليفونات لازالت تحصل من المواطنين لكن دون جدوى.

٣- يجب إنشاء مشروعات ترفيهية جديدة.

٤- الاهتمام بمشروع بمحو الأمية ومحاولة تفعيله ليجنى الثمار المرجوه منه.

ثالثاً: مجال السياحة والترفيه

س١- **هل تشعر بحدوث تنمية في مجال السياحة؟**

تتم الاجابة على هذا السؤال بنعم أو لا أو نسبياً، وكانت اجابات المبحوثين كالموضحة بشكل (٥-٢١) فنسبة ٧٢% من المبحوثين يروا أن هناك تنمية سياحية حيث تم تطوير مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي والساحة أمامه، تطوير كورنيش النيل، وتطوير وتجميل مداخل المدينة بينما ١٦% وجدوا أن التنمية نسبية فتطوير معبد دندرة لم يكتمل.

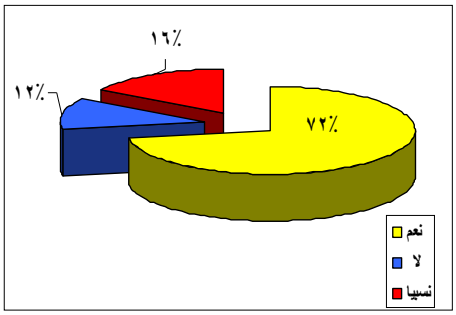

شكل (٥-٢١) يوضح نسبة الاستفادة من المشروعات السياحية.

شكل (٥-٢٢) تطوير مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي والساحة أمامه.

المصدر: بواسطة الباحثة.

شكل (٥-٢٣) الجدارية بجوار مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي تحكي الاحتفال السنوى بالمولد.

المصدر: بواسطة الباحثة.

س٢- **تخصيص يوم في السينما للسيدات هل هذا شئ هام من وجهة نظرك؟**

يوضح شكل (٥-٢٤) نسبة ٩٦% من المبحوثين سعداء جداً بهذا المشروع خاصة السيدات لأنهم وجدوا مكان آمن للترفيه بينما الرجال يرون أن عدم الاختلاط شئ هام وسمحوا لزوجاتهم وبناتهم واخواتهم الذهاب للسينما دون قيود، وتخصيص يوم للسيدات يوضح احترام صانع القرار لثقافة وعادات وتقاليد المجتمع، بينما ٤% فقط قالوا لا ليس مهم تخصيص يوم للسيدات لأنه يوضح عدم المساواة ووجود فروق بين الرجل والمرأه.

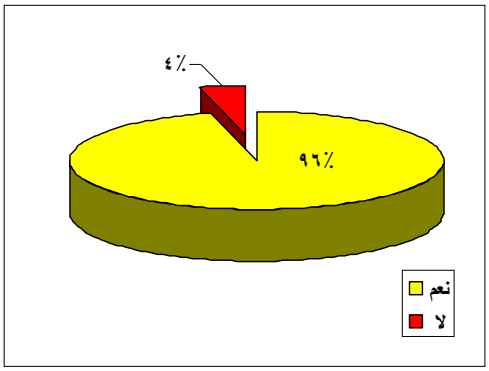

شكل (٥-٢٤) نسبة الآراء حول تخصيص يوم في السينما للسيدات.

س٣- **إنشاء السينما الصيفي شئ هام من وجهة نظرك؟**

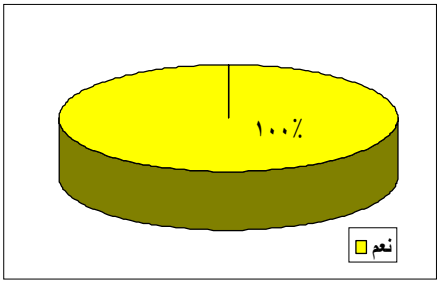

يوضح شكل (٥-٢٥) أن ١٠٠% من المبحوثين شعروا بأهمية مشروع السينما الصيفي لأنهم وجدوا فيه مكان ترفيهي تتجمع فيه العائلات.

شكل (٥-٢٥) نسبة الآراء حول إنشاء السينما الصيفي.

س٤- **هل ترى ان الجداريات والاعمال الفنية قد أضافت حساً جمالياً للمدينة؟**

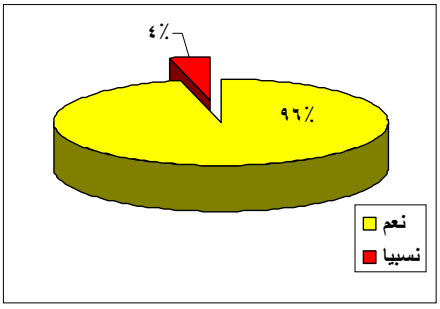

يوضح شكل (٥-٢٦) أن ٩٦% من نسبة المبحوثين يروا أن الجداريات والأعمال الفنية أضافت حساً جمالياً للمدينة، وتبعث البهجة والسرور في نفوس المواطنين، بينما ٤% كانت اجابتهم أنها أضافت جمال نسبي للمدينة.

شكل (٥-٢٦) نسبة الآراء حول الجداريات والاعمال الفنية.

شكل (٥-٢٧) بعض الجداريات التي تزين المدينة والموجودة في عدة مناطق.

المصدر: بواسطة الباحثة.

<u>أظهرت الإجابات على قطاع السياحة والترفيه النتائج التالية:</u>

١- تطوير المباني الأثرية مثل معبد دندرة، والإسلامية مثل مسجد سيدي عبد الرحيم القنائي أعطى أهمية وطابع سياحي لمدينة قنا.

٢- يجب مراعاة ثقافة وعادات وتقاليد المجتمع عند إنشاء أي مشروع أو اتخاذ أى قرار.

٣- أثبتت التجربة أن المواطن القنائي لديه قابلية للتغيير والتطوير إذا اتيحت له الفرصة.

٤- يجب إنشاء مشروعات ترفيهية جديدة بالمدينة نظراً لاحتياجات المواطنين.

٥- تجميل وتحسين المدينة أضاف حس جمالى لدى المواطنين.

٦- السينما تحتاج إلى دعم وتطوير وكذلك بعض المشروعات الترفيهية.

رابعاً: مجال الصناعة والزراعة

س١- هل تشعر بحدوث تنمية حقيقية في مجال الصناعة؟

يوضح شكل (٥-٢٨) أن ٣٥ % من المبحوثين يروا أن هناك تنمية صناعية فقد تم إنشاء مناطق صناعية بقفط ونجع حمادي، وكذلك إنشاء مصنع للورق بقوص وتم تشغيل بعض العمالة بتلك المصانع من أبناء محافظة قنا، وكذلك إنشاء مجمع الورش خارج الكتلة العمرانية، و٢٦% ليس لديهم فكرة عما إذا كان هناك تنمية صناعية أو لا، بينما ٢٢% من العينة يروا أن هناك تنمية نسبية فقد تم تشغيل بعض الشباب إلا أنه لازال يوجد شباب عاطلين، و١٧% قالوا لا توجد تنمية صناعية نظراً لعدم توفير فرص عمل حقيقية ودائمة للشباب، وتعيين أغلب العمالة من خارج المحافظة، ونسبة البطالة لازالت مرتفعة.

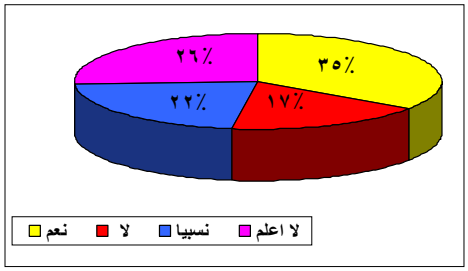

شكل (٥-٢٨) نسبة التنمية في مجال الصناعة.

س٢- هل تشعر بحدوث تنمية حقيقية في مجال الزراعة؟

يوضح شكل (٥-٢٩) أن ٦٥% من المبحوثين يروا أنه حدثت بالفعل تنمية في مجال الزراعة، فقد تم استصلاح بعض الأراضي الزراعية في منطقة المراشدة ووادي اللقيطة ووادي قنا، و١٧% لا يوجد تنمية، بينما ٩% قالوا انها تنمية نسبية، و٩% كانت إجاباتهم لا أعلم.

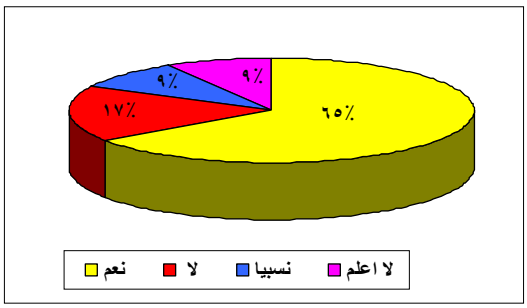

شكل (٥-٢٩) نسبة التنمية في مجال الزراعة.

لكن الأراضي التي تم استصلاحها تقوم المحافظة حاليا بسحبها من الأهالي ولا أحد يعلم لماذا.

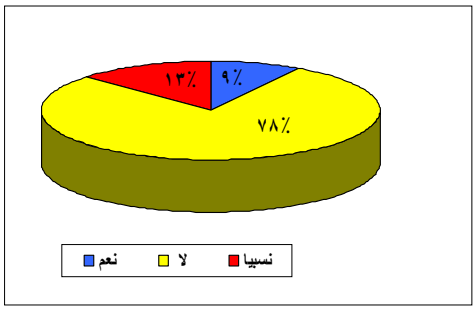

شكل (٥-٣٠) نسبة ارتفاع مستوى الدخل.

س٣- هل ترى ان هناك تحسن وارتفاع في مستوى الدخل العام للمواطن القناوي؟

٧٨% من المبحوثين قالوا لا يوجد تحسن في دخل المواطن نظراً لارتفاع الأسعار، وثبات الأجور والمرتبات، وعدم وجود مشروعات استثمارية ضخمة بالمحافظة، و١٣% يروا أن ارتفاع الدخل نسبي فعند بداية التنمية وفي عهد اللواء عادل لبيب كان هناك ارتفاع بسيط في الدخل نظراً لثبات أسعار السلع بينما الآن وبعد تغير القيادة فلا يوجد زيادة في الدخل، وهناك ٩% فقط قالوا أن هناك تحسن فى دخل بعض المستويات الاجتماعية وليس كل المواطنين.

<u>أظهرت الإجابات على قطاع الصناعة والزراعة النتائج التالية:</u>

١- على الرغم من إقامة منطقة صناعية كبيرة في قفط ونجع حمادي وإنشاء بعض المصانع بها في عهد اللواء/ عادل لبيب إلا أنها توقفت عند ذلك الحد ولم تستكمل حتى وقتنا هذا، بل أن الأراضي التى كانت مباعة للمستثمرين قامت المحافظة بسحبها منهم بعد مرور عشر سنوات لتأخرهم في بناء المصانع.

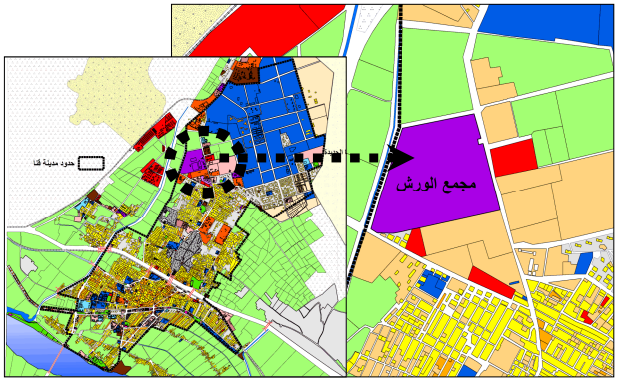

٢- إنشاء مجمع الورش تم الاستفادة منه وساهم في تشغيل عدد كبير من الشباب.

٣- هناك قصور إلى حد ما في التنمية الصناعية وتحتاج إلى دعم وتطوير أكبر.

٤- حدثت تنمية بسيطة في المجال الزراعي.

٥- لم يحدث تحسن في دخل المواطن القنائي نظراً لزيادة الأسعار، وهناك احتياج شديد لإنشاء مشروعات لتشغيل الشباب.

شكل (٥-٣١) يوضح مجمع الورش خارج الكتلة السكنية.

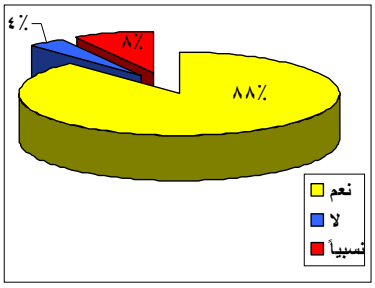

شكل (٥-٣٢) نسبة الاستفادة من رسوم تجميل المدينة

خامساً: مجال الإدارة والمشاركة

س١- هل ترى انك إستفدت من رسوم تجميل المدينة التي دفعتها مقابل الخدمات المقدمة اليك؟

٨٨% من المبحوثين يروا أنهم استفادوا من الرسوم والغرامات التي قاموا بدفعها في صورة تجميل ونظافة للمدينة،

و٨% منهم رأوا أن الاستفادة نسبية، و ٤% لم يستفيدوا من تحصيل هذه الرسوم.

س٢– هل ترى ان الإدارة المحلية متمثلة في المحافظة قامت بحل مشاكلك وتوفير إحتياجاتك على قدر الإمكان؟

٥٢% من المبحوثين يروا أن الإدارة المحلية متمثلةً في شخص المحافظ قد قامت بحل مشكلات كثيرة للمواطنين مثل العلاج على نفقة الدولة، وتعيين بعض الشباب، توفير شقق سكنية، وتوفير معظم الاحتياجات، بينما ٢٨% رأوا أنه تم حل المشاكل نسبياً، و ٢٠% قالوا أن الإدارة بؤرة للفساد ولم تخدمهم في شئ.

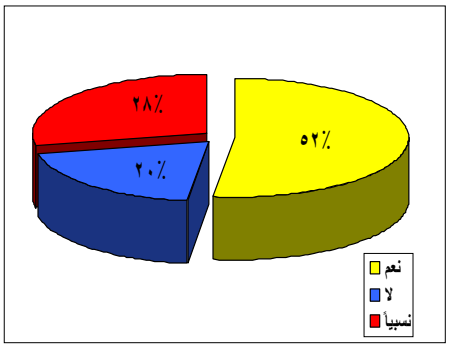

شكل (٥–٣٣) نسبة الاحتياجات التي توفرها الادارة المحلية.

س٣– من وجهة نظرك هل يقع عبأ التطوير والتنمية على المحافظة فقط أم يجب ان تتدخل الجمعيات الاهلية والاهالي لتوفير إحتياجات ومتطلبات المجتمع؟

٥٢% من المبحوثين رأوا أنه يجب مشاركة الأهالى والجمعيات الأهلية كى يحافظ المواطنين على التنمية التي صنعوها بأيديهم ولأنهم لا يملكون الأموال اللازمة لذلك فطلبوا مشاركة الجمعيات لتقوم بالتمويل وتقديم بعض الخدمات مثل فصول محو الأمية وتمويل بعض المشروعات الصغيرة، إقامة برامج وندوات لتوعية المواطنين، ٢٨% مشاركة الأهالى مع مصداقية الحكومة وذلك نظراً للأفكار المسيطرة على المجتمع من عدم مصداقية الحكومة، ١٢% وجدوا أنه يجب تضافر جميع الجهود الأهالى والجمعيات الأهلية والإدارة المحلية، ٨% رأوا أن جهود التنمية تقع أعباءها على الدولة والحكومة فقط.

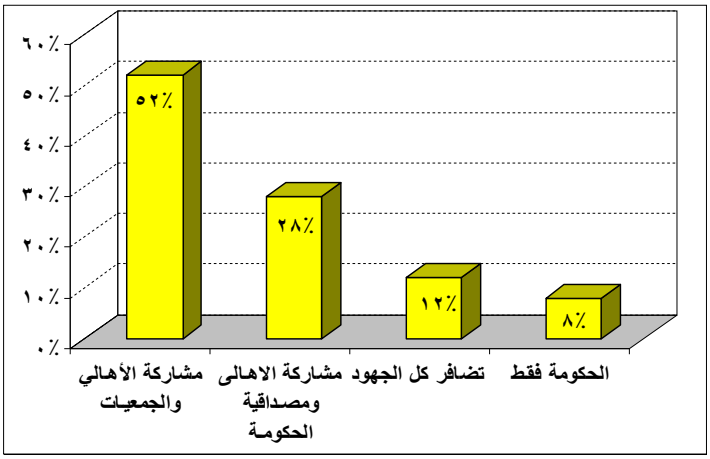

شكل (٥–٣٤) نسب المشاركة في التنمية من وجهة نظر المبحوثين.

س٤– هل ترى أن مشاركتك في تطوير وتنمية مدينتك شئ هام وضروري؟

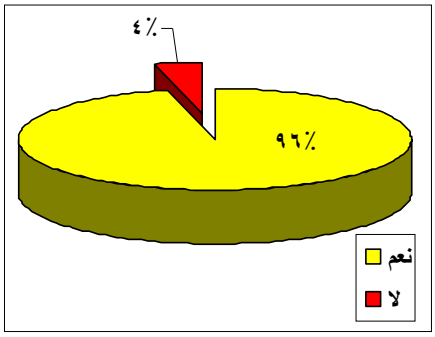

٩٦% من المبحوثين رأوا أن مشاركتهم هامة وضرورية في تطوير تنمية مدينتهم وتكون بالمال وقد تم هذا فعلياً في شكل رسوم نظافة وتجميل المدينة، وبالمجهود في الحفاظ على التنمية، وصنع القرار في الإدلاء بآرائهم في الخدمات والمشروعات التي يحتاج إليها المجتمع، ونسبة ٤% فقط رأوا أنه ليس من الضروري مشاركتهم في التنمية.

شكل (٥–٣٥) يوضح أهمية المشاركة في التنمية.

س٥– هل شاركت في إحدى مشروعات التنمية؟

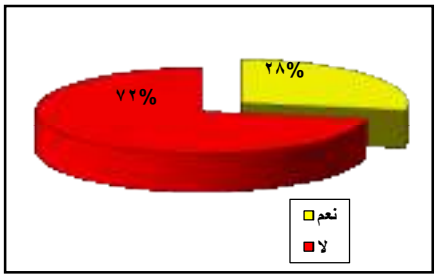

٢٨% هم من شاركوا في التنمية عن طريق توعية المواطنين نظراً لعملهم في جمعيات أهلية، بناء المدارس، الحفاظ على البيئة بعد التطوير، بينما ٧٢% من المبحوثين لم يشاركوا في أية مشروعات تنموية.

شكل (٥–٣٦) نسب المشاركة في المشروعات التنموية.

س٦– ما هي المعوقات التي يمكن ان تواجهك أثناء مشاركتك في عملية التنمية والتطوير؟

١– عدم الاهتمام بالكوادر وبناء القدرات.
٢– المركزية في الادارة.
٣– عدم وجود مصداقية بين المجتمع والإدارة المحلية.
٤– قلة وعي الأهالي.
٥– الروتين وعدم تعاون الموظفين.
٦– التمويل الذي يؤدي لعدم اكتمال المشروع.
٧– عدم الاهتمام بالشباب في خطط التطوير.
٨– عدم وجود خطة واضحة للمشاركة في التنمية.

س٧– هل إستفاد المواطنون من اللقاء الأسبوعي الذي يعقده المحافظ لمقابلتهم وحل مشاكلهم؟

٩٦% من المبحوثين رأوا أن المواطنين استفادوا من اللقاء اللأسبوعي المفتوح الذي يعقد في

المحافظة لحل مشاكلهم مثل تعيين بعض الشباب، حصول بعض المواطنين على شقق سكنية، كان اللواء/ عادل لبيب يستمع إلى مشاكل الأهالى ويحاول حلها بنفسه، وكان إذا وعد بشئ نفذه ووفى به. بينما ٤% فقط يروا أن اللقاء غير مجدى والمقصود بما يحدث الآن مع الإدارة الجديدة.

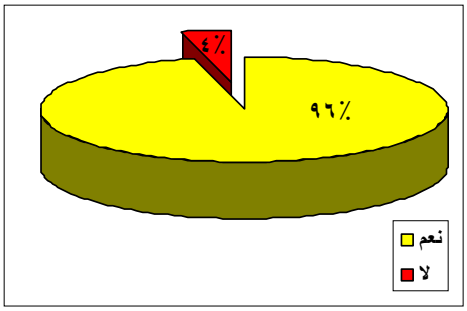

شكل (٥-٣٧) نسب الاستفادة من المشاركة في اللقاء الاسبوعى.

س٨- **هل حضرت هذا اللقاء ولو مرة واحدة؟**

٢٦% فقط من البحوثين حضروا اللقاء الأسبوعي الذي يقام بالمحافظة حيث يحضره المحافظ ورؤساء المدن وممثلي الوزارات المختلفة مثل وزارة التعليم، النقل والمواصلات، القوى العاملة ،.... وهكذا ويتم فيه تلقى الطلبات ومناقشتها ومحاولة حلها، وفي فترة تولى اللواء عادل لبيب كان هذا اللقاء هام جداً ومفيد للمواطنين بحق فكان يحضره حوالي ٢٠٠٠ مواطن أسبوعياً، بينما الآن فلا يصل العدد ١٠٠ فقط بعد تغير الادارة، بينما ٧٤% لم يحضروه أبداً .

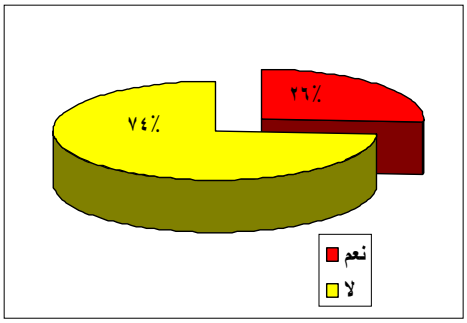

شكل (٥-٣٨) نسب المشاركة في المشروعات التنموية.

<u>أظهرت الإجابات على قطاع الإدارة والمشاركة النتائج التالية:</u>

١- تغير الإدارة والقيادة أدى إلى توقف عجلة التنمية.

٢- يقوم الأهالي بالمشاركة في التنمية عندما يكون هناك مصداقية وعمل جاد من قبل الإدارة المحلية.

٣- المواطنين على استعداد تام لدفع الأموال وبذل الجهد في التنمية طالما وجدوا مردود لذلك.

٤- الجمعيات الأهلية لها دور هام في المشاركة في التنمية وتوعية المواطنين.

٥- عند مشاركة الأهالي في التنمية يقوموا بالمحافظة عليها واستدامتها فهم من صنعوها بأيديهم.

٥-٦-٢ تحليل إستمارة الاستبيان طبقاً للمؤشرات الأساسية للتنمية الشاملة

تقييم وتحليل آراء المواطنين طبقاً لمؤشرات التنمية الشاملة المستنتجة من الدراسة النظرية كالتالي:

٥-٦-٢-١ التنمية العمرانية

طبقاً لما تم استنتاجه من الدراسة النظرية فإن مؤشرات التنمية العمرانية تتمثل في الخدمات، البنية الأساسية، المناطق السكنية، وشبكات الطرق ويوضح شكل (٥-٣٩) نسبة تطبيق كل مؤشر.

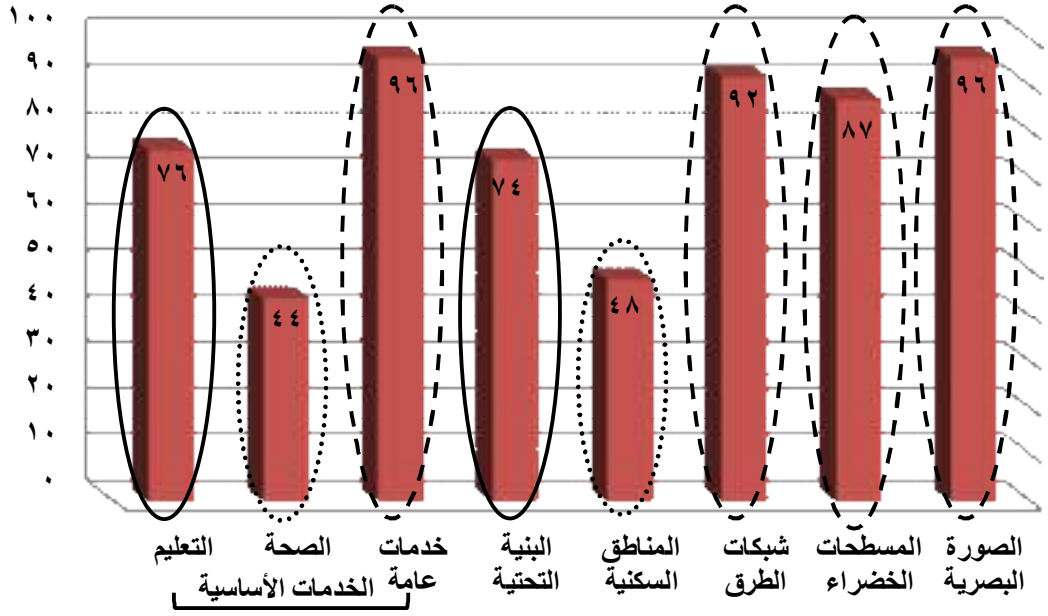

شكل (٥-٣٩) يوضح نسبة تطبيق مؤشرات التنمية العمرانية.

كامل جزئي غير موجود

٥-٦-٢-٢ التنمية الاقتصادية

تتمثل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة مساحتها، خلق قاعدة صناعية، وإقامة مشروعات متوسطة وصغيرة، ويوضح شكل (٥-٤٠) نسبة تطبيق كل مؤشر.

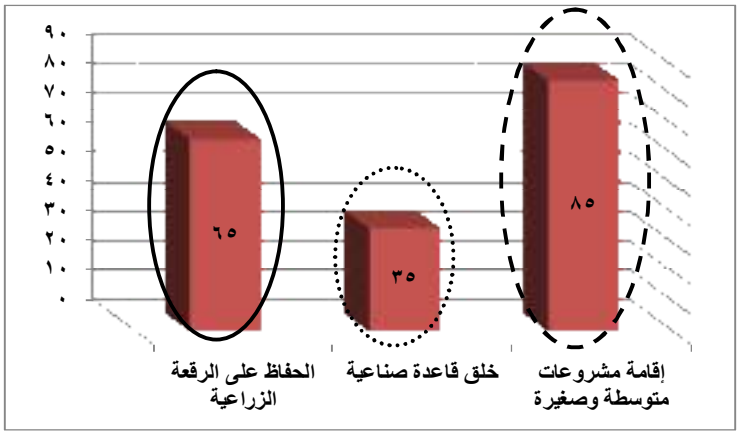

شكل (٥-٤٠) يوضح نسبة تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصادية.

كامل جزئي غير موجود

٥-٦-٢-٣ التنمية الاجتماعية

تتمثل مؤشرات التنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الأساسية، زيادة الوعى والثقافة، الحث على المشاركة المجتمعية، ورفع المستوى المعيشي للسكان، ويوضح شكل (٥-٤١) نسبة تطبيق كل مؤشر.

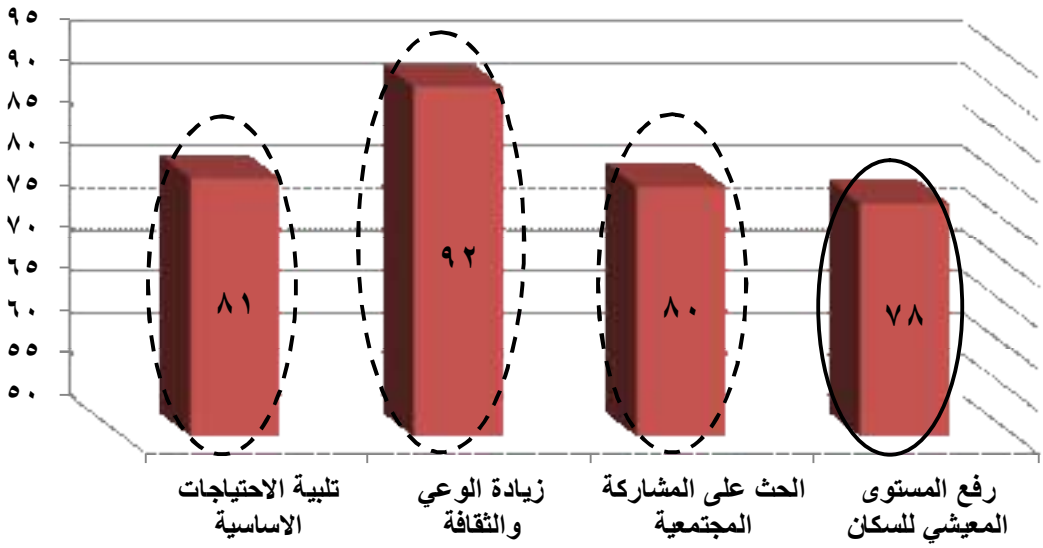

شكل (٥-٤١) يوضح نسبة تطبيق مؤشرات التنمية الاجتماعية.

كامل جزئي غير موجود

٥-٦-٢-٤ التنمية البيئية

تتمثل مؤشرات التنمية البيئية في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، الحد من التلوث، ووضع أنظمة لإدارة البيئة، ويوضح شكل (٥-٤٢) نسبة تطبيق كل مؤشر.

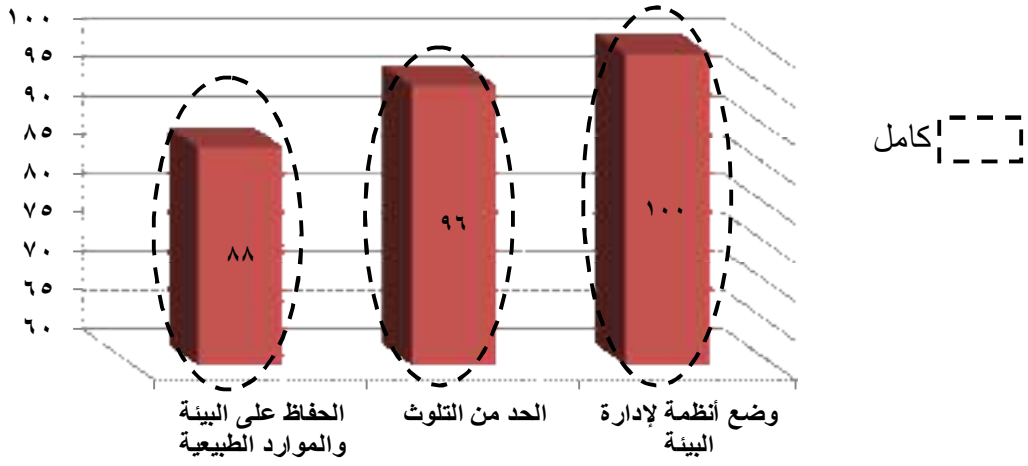

شكل (٥-٤٢) يوضح نسبة تطبيق مؤشرات التنمية البيئية.

٥-٦-٣ عرض وتحليل بيانات الاستمارة الثانية الخاصة بالجمعيات الأهلية

سيتم في هذا الجزء تحليل إجابات الأسئلة الخاصة باستمارة استبيان الجمعيات الأهلية لدراسة مدى مشاركتها في تنمية وتطوير محافظة قنا.

وفيما يلى عرض الأسئلة وتحليل إجاباتها على النحو التالي:

س١- **ما هو نشاط الجمعية؟**

تم عمل لقاءات مع أربعة جمعيات أهلية أنشطتهم كالتالي:

١- جمعية تنمية المجتمع للمرأة الريفية والحضرية.

تهدف الجمعية إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية والحضرية بمحافظة قنا، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفلة بما يضمن حقوقهن الصحية، والتعليمية، والقانونية، وتفعيل دورها في المجتمع ويتم ذلك عن طريق القروض الصغيرة، المعونة الفنية، ندوات للتوعية،محو أمية المرأة، استخراج بطاقات، مؤتمرات محلية.

٢- جمعية رجال الأعمال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تهدف إلى مساعدة أصحاب الحرف والمنشأت الصغيرة بالمحافظة وذلك بتقديم المساعدات المادية والفنية لأصحاب هذه المنشآت لتنميتها، وزيادة دخول أصحابها، وتوفير فرص عمل للشباب ويتم ذلك عن طريق منح وتيسير القروض، وإقامة ندوات للتوعية والتدريب.

٣- جمعية رؤى للتنمية بالمشاركة.

تساهم فى مشروعات اصلاح التعليم الفني المزدوج، مشروع تدريب وتشغيل الشباب، رسم سياسات وخرائط عمل الشباب في القطاع الغير منظم.

٤- جمعية تنمية قدرات المجتمع وحماية البيئة.

تقوم بمنح قروض صغيرة للشباب، ودعم الانشطة التعليمية من خلال دعم مجالس الأمناء، ومشروع المساواة في النوع الاجتماعي في التوظيف والمشروعات الصغيرة.

س٢- **كيفية التمويل؟**

تختلف طريقة التمويل من جمعية لأخرى ولكنهم جميعاً لا يعتمدوا على مصدر واحد للتمويل بل يتم دعمهم من جهات مختلفة، فمنهم من يتم تمويلها من الاتحاد الأوروبي، مع هيئة المعونة الأمريكية والدعم الذاتي. والأخرى تمويل ذاتي وتبرعات. وثالثة تمويل ذاتي مع دعم من جهات مانحة، ورابعة يتم تمويلها من هيئة كير الدولية والصندوق الإجتماعي.

س٣- هل ترى الجمعية ان هناك عملية تنمية وتطوير حقيقية حدثت في محافظة قنا؟

جاءت نسبة الإجابة بنعم ١٠٠% ما هي موضحة في شكل (٥-٤٣) فهناك عملية تنمية تمت بالمحافظة فى مشروعات النظافة وتحسين البيئة، وقطاع البنية الأساسية، بعض المشروعات الصناعية ووالاقتصادية مثل مصنع الأسمنت ومصنع الأدوية، والمدينة الصناعية بقفط ونجع حمادي وكذلك مصنع الورق بقوص لكن له تأثير سلبي على البيئة نظراً لإلقاء مخلفاته فى مياه نهر النيل، ومشروعات زراعية حيث تم إستصلاح بعض الأراضي بمنطقة المراشدة ووادي قنا واللقيطة، تطوير أفكار المواطنين وبناء قدراتهم لتمكينهم من المشاركة في التنمية.

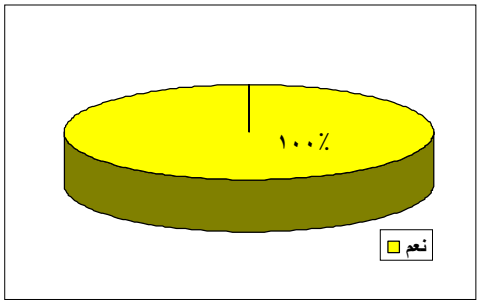

شكل (٥-٤٣) نسب آراء الجمعيات في التنمية.

س٤- هل حققت هذه التنمية إحتياجات ومتطلبات الأهالي؟

نسبة ٧٥% يروا أن التنمية حققت احتياجات الأهالي في مجال المرور والنقل، حل معظم مشاكل الثأر والمنازعات القبلية والعصبية، توفير بعض فرص العمل، التنمية في مجال البيئة والنواحي الاجتماعية والثقافية. بينما ٢٥% قالوا أنها لم تحقق متطلبات الأهالي لأنها تنمية مؤقته وليست دائمة حيث كانت في عهد اللواء عادل لبيب فقط، ومعظم الشباب خريجين الجامعات في حاجة إلى إعادة تأهيل وبناء كوادر.

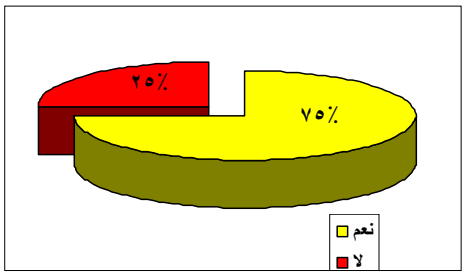

شكل (٥-٤٤) نسب تحقيق التنمية لاحتياجات المجتمع.

س٥- هل شاركت الجمعية في عملية التنمية والتطوير والارتقاء؟

جاءت نسبة الإجابة بنعم ١٠٠% فجميع الجمعيات الأهلية شاركت في عملية التنمية بأشكال ودرجات مختلفة فمنهم من يسر القروض للشباب لعمل مشروعات صغيرة، ومنهم من قام بحملات توعية للمواطنين في مجالات مختلفة مع دروس لمحو الأمية، منهم من ساهم في مشروع تدريب وتشغيل الشباب، والحد من الفقر والمساهمة في حل

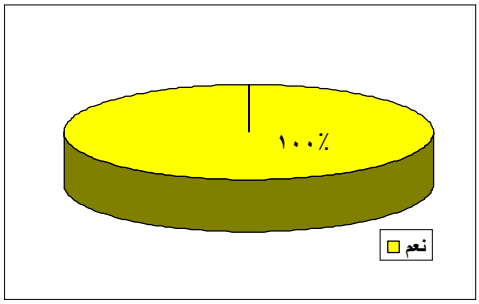

مشاكل المرأة. شكل (٥-٤٥) نسبة مشاركة الجمعيات في عملية التنمية.

س٦- **هل شارك الأهالي في عملية التنمية؟**

جاءت نسبة الإجابة بنعم ١٠٠% فالأهالي شاركوا بالفعل في العملية التنموية عن طريق المال، فتحصيل الرسوم والغرامات تعتبر مشاركة بالمال، وكذلك بالوعي في الحفاظ على البيئة، مجلس الأمناء بالمدارس له دور فعال في تطوير الخدمات التعليمية، إقبال الشباب على المنح والقروض لإنشاء المشروعات الصغيرة.

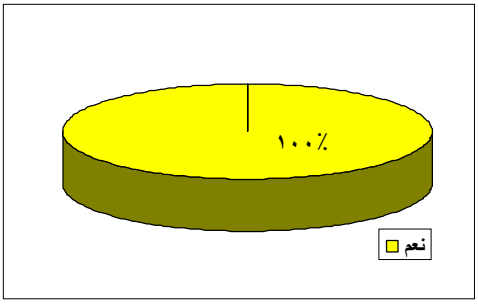

شكل (٥-٤٦) نسبة مشاركة الأهالى في عملية التنمية.

س٧- **ما هو دور الجمعية في توعية الأهالي وحثهم على المشاركة؟**

تتم توعية الأهالى عن طريق:

١- عقد ندوات وجلسات مع الأهالي لتوعيتهم وتمكينهم من المشاركة المجتمعية.
٢- عمل دورات تدريبية لزيادة المهارات البشرية وباء القدرات.
٣- ندوات لتدعيم وتطوير صناعات وحرف معينة.
٤- وجود تكامل بين الجمعيات وبعضها البعض مع اختلاف أنشطتها لكن الهدف واحد وهو الارتقاء بالأهالي والمجتمع.

س٨- **ما هي المعوقات التي واجهت الجمعية أثناء المشاركة في عملية التنمية والتطوير؟**

١- عدم الرؤية الواضحة لمعظم الجمعيات.
٢- معوقات في التنفيذ بين الجمعية والإدارة المحلية.
٣- تدخل جهات أخرى لإثبات وجودها فقط وليس للمشاركة الفعالة.
٤- تإخير سداد الأقسط المستحقة من صغار المستثمرين مقابل القرض التي حصلوا عليها، مما يعسر صرف قروض جديدة لشباب آخرين.
٥- مصادر تمويل بعض الجمعيات.

س٩- **هل أثرت التنمية في تحسين سلوكيات المواطن القناوي؟**

نسبة ١٠٠% يروا أن هناك تحسن وتغيير في سلوكيات المواطن القنائي يظهر في حفاظه على

البيئة، والتزامه بالقوانين واحترامه لها.

س١٠- **هل زاد شعور المواطنون بالإنتماء لمدينتهم بعد عملية التنمية؟**

نسبة ١٠٠% يروا أنه زاد شعور المواطن بالأنتماء لمدينته بعد عملية التنمية والتطوير نظراً لنظافة وتحسين البيئة، ووجود إدارة لا يشغلها إلا توفير احتياجات المواطنين والارتقاء بالمجتمع.

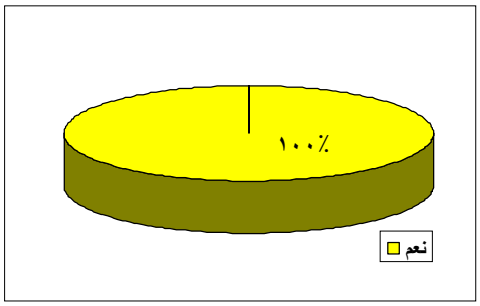

شكل (٥-٤٧) نسبة شعور المواطنين بالإنتماء لمدينتهم.

من خلال الإجابات السابقة نجد أن **هناك دور كبير وفعال للجمعيات الأهلية في المشروعات التنموية متمثلة في:**

١- تنظيم الندوات والاجتماعات لتوعية المواطنين وحثهم على المشاركة المجتمعية.
٢- لعب دور الوسيط للتنسيق بين المواطنين والإدارة المحلية.
٣- المشاركة في التنمية عن طريق المساهمة في بعض المشروعات مثل تيسير قروض لصغار المستثمرين لتوفير فرص عمل للشباب، وتوعية المواطنين للحفاظ على البيئة بعد تطويرها، ومشروعات أخرى ذكرت من قبل

جدول (٥-٢) يوضح أسئلة ولجابات الجمعيات الأهلية على إستمارة الإستبيان.

الأسئلة	الأسئلة ولجابات مسئولى الجمعيات الأهلية
كيفية التمويل؟	تختلف طريقة التمويل من جمعية لأخرى ولكنهم جميعاً لا يعتمدوا على مصدر واحد للتمويل بل يتم دعمهم من جهات مختلفة، فمنهم من يتم تمويلها من الاتحاد الأوروبي، مع هيئة المعونة الأمريكية والدعم الذاتي. والأخرى تمويل ذاتي وتبرعات. وثالثة تمويل ذاتي مع دعم من جهات مانحة، ورابعة يتم تمويلها من هيئة كير الدولية والصندوق الإجتماعي.
هل ترى الجمعية ان هناك عملية تنمية وتطوير حقيقية حدثت في محافظة قنا؟	جاءت نسبة الإجابة ١٠٠% بنعم فهناك عملية تنمية تمت بالمحافظة فى مشروعات النظافة وتحسين البيئة، وقطاع البنية الأساسية، بعض المشروعات الصناعية والاقتصادية مثل مصنع الأسمنت ومصنع الأدوية، والمدينة الصناعية بقفط ونجع حمادي و مصنع الورق بقوص، والزراعية باستصلاح بعض الأراضي بمنطقة المراشدة ووادي قنا واللقيطة، مع تطوير أفكار المواطنين وبناء قدراتهم لتمكينهم من المشاركة في التنمية. 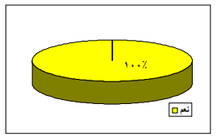
هل حققت هذه التنمية إحتياجات ومتطلبات الأهالي؟	٧٥% يروا أن التنمية حققت احتياجات الأهالي في مجال المرور والنقل، حل معظم مشاكل الثأر والمنازعات القبلية والعصبية، توفير بعض فرص العمل، التنمية في مجال البيئة والنواحي الاجتماعية والثقافية. بينما ٢٥% قالوا أنها لم تحقق متطلبات الأهالي لأنها تنمية مؤقته وليست دائمة حيث كانت في عهد اللواء عادل لبيب فقط، ومعظم الشباب خريجين الجامعات في حاجة إلى إعادة تأهيل وبناء كوادر. 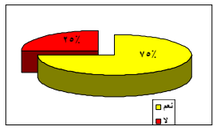
هل شاركت الجمعية في عملية التنمية والتطوير والارتقاء؟	جاءت نسبة الإجابة بنعم ١٠٠% فجميع الجمعيات الأهلية شاركت في عملية التنمية بأشكال ودرجات مختلفة فمنهم من يسر القروض للشباب لعمل مشروعات صغيرة، ومنهم من قام بحملات توعية للمواطنين في مجالات مختلفة مع دروس لمحو الأمية، منهم من ساهم في مشروع تدريب وتشغيل الشباب، الحد من الفقر والمساهمة في حل مشاكل المرأة. 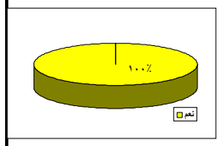
هل شارك الأهالي في عملية التنمية؟	جاءت نسبة الإجابة بنعم ١٠٠% فالأهالي شاركوا بالفعل في العملية التنموية عن طريق المال، فتحصيل الرسوم والغرامات تعتبر مشاركة بالمال، وكذلك بالوعي في الحفاظ على البيئة، مجلس الأمناء بالمدارس له دور فعال في تطوير الخدمات التعليمية، إقبال الشباب على المنح والقروض لإنشاء المشروعات الصغيرة. 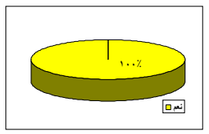
ما هو دور الجمعية في توعية الأهالي وحثهم على المشاركة؟	عقد ندوات وجلسات مع الأهالي لتوعيتهم وتمكينهم من المشاركة المجتمعية. – عمل دورات تدريبية لزيادة المهارات البشرية وباء القدرات. – ندوات لتدعيم وتطوير صناعات وحرف معينة. – وجود تكامل بين الجمعيات وبعضها البعض مع اختلاف أنشطتها لكن الهدف واحد وهو الارتقاء بالأهالي والمجتمع.
ما هي المعوقات التي واجهت الجمعية أثناء المشاركة في عملية التنمية والتطوير؟	– عدم الرؤية الواضحة لمعظم الجمعيات. – معوقات في التنفيذ بين الجمعية والإدارة المحلية. – تدخل جهات أخرى لإثبات وجودها فقط وليس للمشاركة الفعالة. – مصادر تمويل بعض الجمعيات. تإخير سداد الأقسط المستحقة من صغار المستثمرين مقابل القرض التي حصلوا عليها، مما يعسر صرف قروض جديدة لشباب آخرين.
هل أثرت التنمية في تحسين سلوكيات المواطن القناوي؟	١٠٠% يروا أن هناك تحسن وتغيير في سلوكيات المواطن القنائي يظهر في حفاظه على البيئة، والتزامه بالقوانين واحترامه لها.
هل زاد شعور المواطنون بالإنتماء لمدينتهم بعد التنمية؟	١٠٠% يروا أنه زاد شعور المواطن بالأنتماء لمدينته بعد عملية التنمية والتطوير نظراً لنظافة وتحسين البيئة، ووجود إدارة لا يشغلها إلا توفير احتياجات المواطنين والارتقاء بالمجتمع.

٥-٧ تحليل التجربة طبقاً للمؤشرات الأساسية للتنمية الشاملة

من خلال ما سبق من عرض وتحليل لإستمارتي الاستبيان الخاصة بالمواطنين والأخرى الخاصة بالجمعيات الأهلية، وكذلك من خلال اللقاءات بمسئولى محافظة قنا سيتم تقييم تجربة مدينة قنا في الارتقاء والتنمية وفقاً لمؤشرات التنمية الشاملة وآراء المبحوثين والجمعيات الأهلية ومسئولى المحافظة. كالتالي:

٥-٧-١ التنمية العمرانية

تتمثل مؤشرات التنمية العمرانية في الخدمات الأساسية، البنية التحتية، المناطق السكنية، شبكات الطرق، المسطحات الخضراء والصورة البصرية للمدينة، ويوضح شكل (٥-٤٨) مدى تطبيق مؤشرات التنمية العمرانيةوفقاً لآراء المبحوثين(المواطنين) والجمعيات الأهلية والمحافظة.

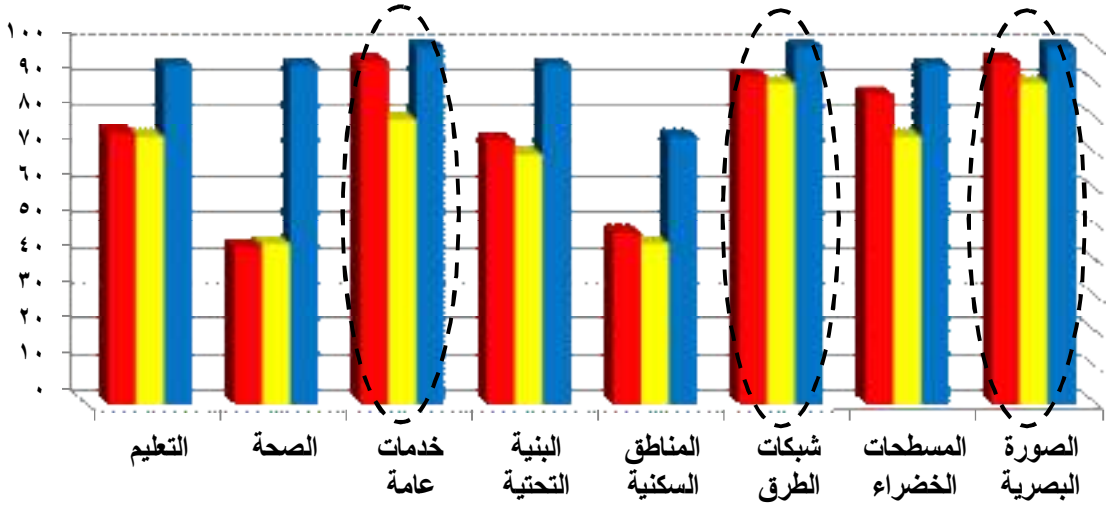

شكل (٥-٤٨) يوضح مدى تطبيق مؤشرات التنمية العمرانيةوفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة.

المحافظة الجمعيات الأهلية المواطنين

كامل

٥-٧-٢ التنمية الاقتصادية

يوضح شكل (٥-٤٩) مدى تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصادية والتى تتمثل في الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة انتاجيتها، خلق قاعدة اقتصادية، وإقامة مشروعات متوسطة وصغيرة وفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة.

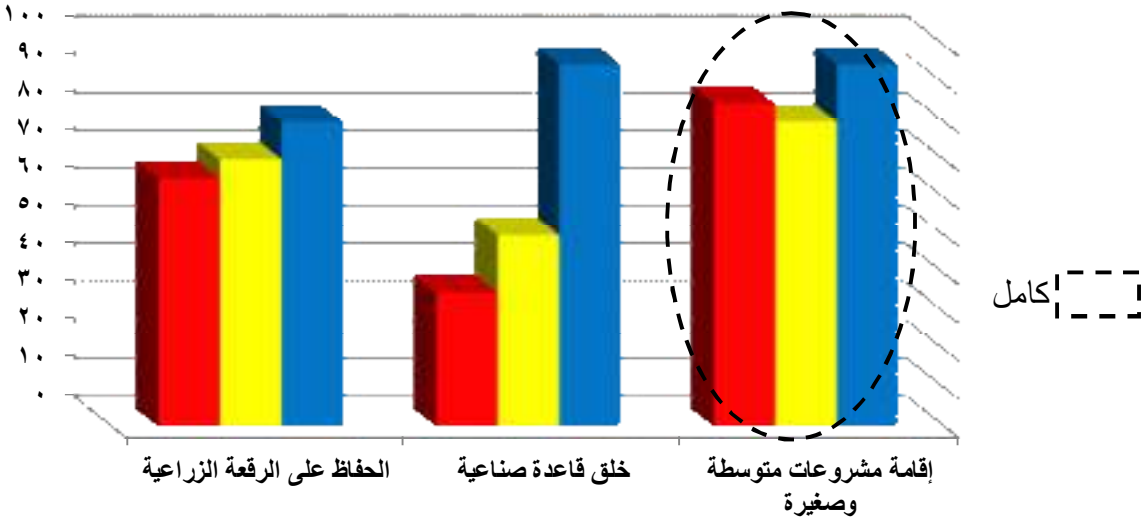

شكل (٥-٤٩) يوضح مدى تطبيق مؤشرات التنمية الاقتصاديةوفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة.

المحافظة الجمعيات الأهلية المواطنين

٥-٧-٣ التنمية الاجتماعية

تتمثل مؤشرات التنمية الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الأساسية، زيادة الوعى والثقافة، الحث على المشاركة المجتمعية، ورفع المستوى المعيشي للسكان، ويوضح شكل (٥-٥٠) مدى تطبيق مؤشرات التنمية الاجتماعيةوفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة.

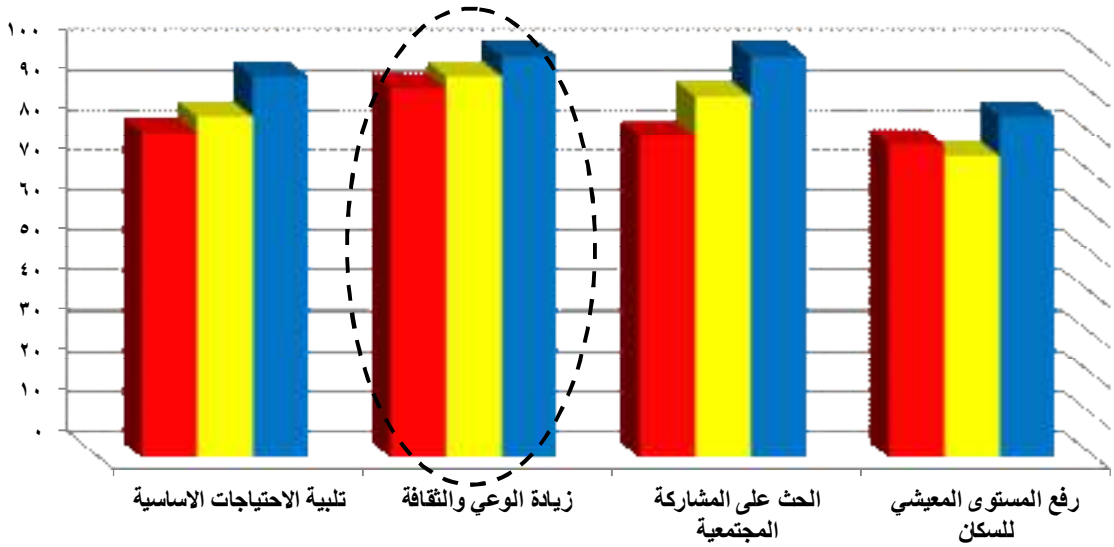

شكل (٥-٥٠) يوضح مدى تطبيق مؤشرات التنمية الاجتماعيةوفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة.

المحافظة الجمعيات الأهلية المواطنين

٥-٧-٤ التنمية البيئية

تتمثل مؤشرات التنمية البيئية في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، الحد من التلوث، ووضع أنظمة لإدارة البيئة، ويوضح شكل (٥-٥١) مدى تطبيق مؤشرات التنمية البيئية وفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة.

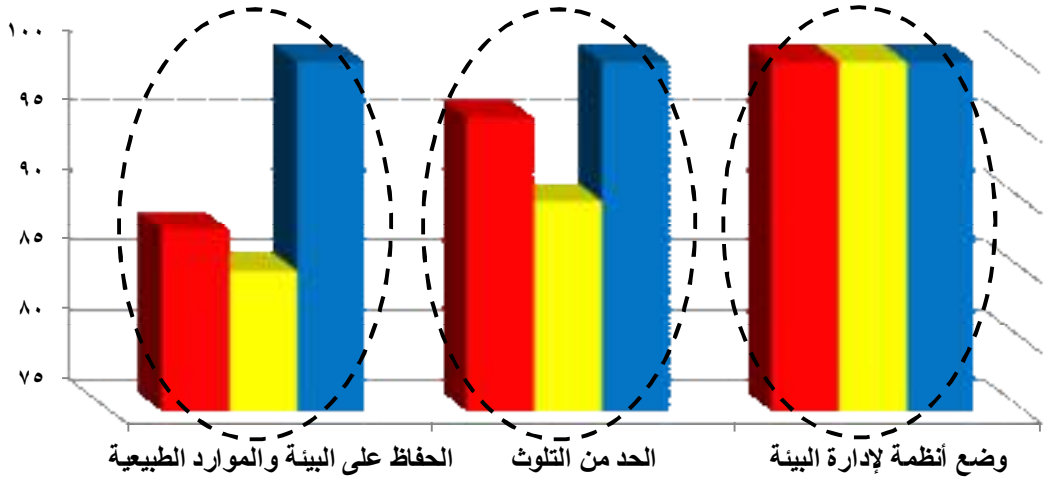

شكل (٥-٥١) يوضح مدى تطبيق مؤشرات التنمية البيئيةوفقاً لآراء المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة.

المحافظة **الجمعيات الأهلية** **المواطنين**

كامل (يحقق أكثر من ٨٠% من مؤشرات التنمية)

من خلال تحليل التجربة المحلية طبقاً لمؤشرات التنمية الشاملة يتضح أن قطاع البيئة هو القطاع الأساسي المعنى بالتنمية فمؤشرات التنمية البيئية الثلاثة تم تحقيقها بنسبة أعلى من ٨٠% من وجهة نظر المواطنين والجمعيات الأهلية والمحافظة، فقد اتفق الثلاث جهات المشاركة في العملية التنموية (السكان – الجمعيات الأهلية – الإدارة المحلية) أن التنمية البيئية تحققت بشكل كامل.

٥-٨ تقييم تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة

التنمية العمرانية	**الخدمات**	– إنشاء كورنيش النيل والسينما الصيفى للعائلات عليه وإقامة العديد من الكافيتريات. – زيادة أعداد المخابز والمساجد وقصور الثقافة. – إفتتاح مستشفى الهلال الأحمر ومستشفى قنا التخصصي ومستشفى جراحات اليوم الواحد. – زيادة الخدمات الصحية على مستوى المحافظة بشكل عام. – زيادة أعداد المدارس والفصول بمختلف مراحل وأنواع التعليم قبل الجامعى. – زيادة اعضاء هيئة التدريس بجامعة جنوب الوادى – تعتبر محافظة قنا الأولى على مستوى الصعيد من حيث عدد مراكز الشباب الموجودة بها . – تخصيص يوم في السينما لحفلات خاصة للسيدات والفتيات. – إنشاء نادي للفتيات وفريق لكرة القدم النسائية.	 لقطة توضح كورنيش النيل لقطة توضح مستشفى الهلال
	البنية الأساسية	– تم إعادة بناء البنية التحتية بشكل شامل فى المدينة من شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء والتليفونات.	
	المناطق السكنية	– تم طلاء البيوت والمصالح باللون الأبيض لتحويل مدينة قنا إلى "المدينة البيضاء". – زيادة أعداد الوحدات السكنية المدعمة والمخصصة لإسكان الشباب. – إزالة المبانى السكنية المخالفة مع توفير مساكن بديلة ملائمة لأصحابها وضمان انتقالهم إليها على نفقة المحافظة.	
	شبكات الطرق	– إزالة جميع الأكشاك والإشغالات من الطرق ومن على الأرصفة. – توسيع الطرق الرئيسية بالمدينة ورصفها وانارتها، وكذلك رصف وانارة جميع طرق المدينة حتى الحارات والشوارع الضيقة. – إنشاء مجمع مواقف خارج المدينة. – تحديد خطوط سير الميكروباص والتاكسي عن طريق طلاء بردورات أرصفة الشوارع بنفس لون السيارة الميكروباص المارة فيه. – إنارة الشوارع والميادين بشكل متميز . – توسيع بعض شوارع المدينة الى الضعفين واضافة العديد من الأماكن الخضراء. – تخطيط جميع الشوارع ووضعت إشارات المرور الضوئية وتم تحديد أماكن عبور المشاة. – تدعيم إدارة المرور ودعمها بالمعدات والسيارات وتركيب الإشارات الضوئية الحديثة. – رفع جميع المطبات الأسفلتية من شبكة الطرق الرئيسية. – تجديد كامل للأرصفة بجميع الشوارع وتبليطها واستخدام بردورات منتظمة ومتناسقة. – تجميل الشوارع بالأشجار في الجزر الوسطى وعلى جانبي الطرق وزيادة المساحات الخضراء بالمدينة.	 لقطات توضح رصف وانارة الطرق بالمدينة
	المسطحات الخضراء	– كثرة انتشار المساحات الخضراء. – تم تغطية المصارف والترع التى تمر بالمدينة بالتنسيق مع وزارة الرى وتحويلها الى مساحات خضراء.	– تطوير جميع الميادين بالمدينة وتجميلها بالتماثيل والأشجار والاضاءة. – تحويل كافة الاراضى الفضاء المملوكة للدولة الى مساحات خضراء.
	الصورة البصرية للمدينة	– إنشاء الجداريات والأعمال الفنية فى الميادين. – تزويد الميادين بالنافورات والطرق بأعمدة الكهرباء الديكورية والمساحات الخضراء فى كل مكان. – تطوير شامل لمسجد سيدى عبد الرحيم القناوى وتوسعة الساحة أمامه. – إنشاء مداخل جديدة للمدينة مزودة بالحدائق والأشجار والمساحات الخضراء والنافورات والكافيتريات. – تجميل مداخل المدينة وتطوير المناطق المحيطة بها وتحويلها إلى مزارات سياحية. – تزيين مداخل المدينة بالجداريات التى تعكس ملامح الثقافة المحلية.	 لقطات توضح بعض الأعمال الفنية بالمدينة

التنمية الإقتصادية	**الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة مساحتها**	– تم استصلاح مساحة ١٢ ألف و ٥٠٠ فدان بمنطقة المراشدة وتم توزيعها على شباب الخريجين وصغار الزراعة.
	خلق قاعدة صناعية	– تخصيص مساحات من الأراضى بطريق سفاجا لإنشاء القرى السياحية. – تخصيص مساحات كبيرة من الأراضى على كورنيش النيل للاستسمار الفندقى وأخرى لإنشاء ملاهى. – إنشاء وتخصيص مناطق صناعية للإستثمار. – تسليم المستثمر الارض مجاناً كاملة المرافق (مياه وصرف صحى وكهرباء وتليفونات) بالإضافة إلى إعفاء ضريبى لمدة عشر سنوات.
	إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة	– إقامة مجمع للصناعات الصغيرة والحرفية بالصالحية تبعد عن المدينة بحوالي ٥ كيلو متر ونقل كافة الورش خارج الكتلة السكنية مع توفير ٥٠٠٠ فرصة عمل.
التنمية الإجتماعية	**تلبية الإحتياجات الأساسية**	– توفير الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية. – استخراج بطاقات الرقم القومي لجميع السيدات تقريباً في قنا بما يبلغ حوالي ٤٤٦ ألف بطاقة منهم ١٨ ألف سيدة ساقطات قيد. – حصر ظاهرة الأطفال بلا مأوى وتسكينهم بإحدى الجمعيات الأهلية والتى توفر لهم الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والرياضية إلى جانب توفير مستلزمات المعيشة الكريمة من مسكن وملبس ومأكل.
	زيادة الوعي والثقافة	– تنفيذ خطة طموحة لمحو الأمية بالمحافظة خلال ثلاث سنوات وتشغيل ٦٠٠٠ شاب من حملة المؤهلات فى هذا المشروع.
	الحث على المشاركة المجتمعية	– نشر حملات التوعية خاصة حول الممارسات السليمة لإدارة المخلفات الصلبة لضمان المشاركة العامة في المشروع . – مشروع تحسين وتجميل ونظافة المدينة أدى إلى تغير سلوك المواطنين فحافظوا على نظافتها.
	رفع المستوى المعيشي للسكان	– اشترطت المحافظة على المستثمرين فى المناطق الصناعية الجديدة أن تكون العمالة من أبناء المحافظة. – توظيف عدد كبير من أبناء المدينة في المشروعات الخدمية ومشروع النظافة.
التنمية البيئية	**الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية**	– برنامج إدارة البيئة المعنى بوضع قوانين حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية من مياه وثروة تعدينية وغطاء نباتي.
	الحد من التلوث	– منع كافة أشكال الدواب والماشية والسيارات التي تحملهم من المرور فى شوارع المدينة. – إخلاء مدينة قنا من الورش والصناعات الحرفية ونقلها إلى المناطق الصناعية الجديدة التى تم إنشائها.
	وضع أنظمة إدارة البيئة	– تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة – يتم التخلص من المخلفات في مدافن صحية امنة . – إنشاء مصنع للسماد بتدوير المخلفات العضوية. – جمع القمامة من من كافة منازل المدينة وتنظيف الشوارع من خلال تخصيص عمال للكنس خلال الأربع والعشرين ساعة. – تنقل القمامة مباشرة من الوحدات السكنية والمحلات التجارية إلى عربات النقل المخصصة لذلك ثم تنقل مباشرة إما إلى مصنع السماد أو إلى المقلب العمومى.

جدول (٥-٣) تحليل تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة.

المصدر: من إعداد الباحثة

قطاعات التنمية	التقييم	مخرجات التنمية	تقييم التجربة طبقاً للدراسة الميدانية (نتائج الإستبيان)
التنمية العمرانية	الخدمات	◍	مازالت المدينة تحتاج لتطوير وتحسين الخدمات الصحية.
	البنية الأساسية	◍	يوجد ثلاثة مناطق بالمدينة (الشئون – المعنة – شرق السكة) تعاني من تدهور شبكات المياه والصرف الصحي.
	المناطق السكنية	○	قلة الوحدات السكنية – توجد بعض المناطق تحتاج لتأهيل مبانيها القديمة والعشوائية.
	شبكات الطرق	●	تطور وتحسن ملحوظ في شبكات الطرق من الطرق الرئيسية وحتى الحارات والشوارع الضيقة بالمدينة.
	المسطحات الخضراء	●	تزايد ملحوظ في أعداد المسطحات الخضراء بالمدينة.
	الصورة البصرية للمدينة	●	أصبح يطلق على قنا مدينة الجمال نظراً للإعمال الفنية والجمالية المنتشرة بجميع أنحاء المدينة.
التنمية الإقتصادية	الحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادة مساحتها	◍	يجب استصلاح المزيد من الأراضي – يجب تطبيق وتفعيل قوانين التعدى على الأراضي الزراعية.
	خلق قاعدة صناعية	◍	لازالت هناك فرص للإستثمار بالمنطقة الصناعية ولم تستغل بعد.
	إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة	●	تم استغلال كافة الورش بمجمع الصناعات الحرفية خارج الكتلة السكنية وتسليمها للشباب.
التنمية الإجتماعية	تلبية الإحتياجات الأساسية	◍	تطور ملحوظ في الخدمات التعليمية والترفيهية بالمدينة إلا أن لازال هنالك قصور واحتياج في الخدمات الصحية.
	زيادة الوعي والثقافة	●	تنفيذ برامج محو الأمية – من خلال لقاء المواطنين ظهر وعيهم بأهمية التنمية والمشاركة والحفاظ عليها.
	الحث على المشاركة المجتمعية	●	من خلال المشاركة في مشروع إدارة البيئة – الحفاظ على مكتسبات التنمية من خلال دفع رسوم تجميل المدينة.
	رفع المستوى المعيشي للسكان	○	المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات تحسين المدينة أدت لرفع المستوى المعيشي إلى حد ما ولكن ليس بالشكل المرجو من التنمية.
التنمية البيئية	الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية	●	سن وتفعيل قوانين الحماية والمحافظة على الثروات التعدينية والمائية بالمدينة من خلال برنامج الإدارة البيئية للمدينة.
	الحد من التلوث	●	منع الدواب والماشية والسيارات التي تحملهم من المرور فى المدينة – ونقل كافة الورش والصناعات خارج الكتلة العمرانية.
	وضع أنظمة إدارة البيئة	●	الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة (دفن المخلفات في مدافن صحية – إنشاء مصنع للسماد –جمع القمامة من كافة منازل المدينة ونقلها مباشرة لمصنع السماد أوالمقلب العمومى.

● كامل ◍ جزئي ○ غير موجود

جدول (٥-٤) تقييم تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة المستدامة.

المصدر: من إعداد الباحثة

٥-٩ تقييم تجربة مدينة قنا من حيث آليات تفعيل الإستدامة

التقييم / أدوات تفعيل الإستدامة		التقييم	الآليات	الإدارة الرشيدة
شركاء التنمية	هيئات دولية	◍	الإشتراك في مشروعات بيئية بالتعاون مع إدرة التنمية الدولية البريطانية (DFID) لدعم برنامج إدارة البيئية (سيم).	الإدارة الرشيدة لمحافظة قنا إستطاعت التنظيم والتنسيق بين جميع الأطراف المشاركة في العملية التنموية في ظل لامركزية إدارية ومالية وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإدارى للمحافظة مما أدى إلى نجاح تجربة مدينة قنا في التنمية الشاملة.
	الحكومة المركزية	●	شاركت بجزء من تمويل – منح الصلاحيات لإدارة المحافظة بإتخاذ ما يلزم لتخطيط وتنفيذ ومتابعة خطة التنمية الشاملة.	
	القطاع الخاص (المستثمرين)	○	لم يساهم القطاع الخاص والمستثمرين في وضع أو تنفيذ أو متابعة خطة التنمية.	
	مؤسسات المجتمع المدني	●	شاركت في وضع خطة التنمية بتحديد المشكلات والأولويات – مشاركة في التمويل – عمل برامج توعية لحث المواطنين علي المشاركة.	
	السكان المحليين (المواطنين)	◍	تحديد المشكلات والاحتياجات والأولويات – التمويل بدفع رسوم لصندوق تحسين وتجميل المدينة – الحفاظ على مكتسبات التنمية.	
الإدارة المحلية	لامركزية إدارية	●	للمحافظ ورؤساء المدن (رئيس مدينة قنا) كافة الصلاحيات لوضع القوانين للتخطيط والتنفيذ والمتابعة الخاصة بالتنمية.	
	لامركزية مالية	●	للمحافظ ورؤساء المدن (رئيس مدينة قنا) كافة الصلاحيات في تحديد أوجه صرف الميزانية الخاص بالمحافظة والمدن التابعة.	
بناء القدرات	بناء القدرات البشرية	◍	عمل برامج توعية ودورات تثقيفية للمواطنين من خلال الجمعيات الأهلية – نشر حملات توعية خاصة حول الممارسات السليمة لإدارة المخلفات الصلبة.	
	بناء القدرات المؤسسية	●	من خلال سن التشريعات والقوانين – مشاركة الجمعيات الأهلية والمواطنين – التمويل – الشفافية والمساءلة.	
التمويل	الميزانية المحددة للمدينة	●	تحديد أوجه صرف الميزانية الموجهه من الدولة بكل دقة حتى لا يكون هناك إهدار في رأس المال – زيادة ميزانية المدينة نظراً للواقع الملموس للتنمية.	
	مصادر تمويل متجددة	●	إنشاء صناديق خاصة للمدينة من خلال الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة للمواطنين توجه بأكملها لتجميل وتحسين المدينة – تمويل مشروعات للشباب.	

● كامل ◍ جزئي ○ غير موجود

جدول (٥-٥) تقييم تجربة مدينة قنا من حيث آليات تفعيل الإستدامة.

المصدر: من إعداد الباحثة

٥-١٠ أهم نتائج التجربة

من خلال عرض وتحليل أسئلة إستمارتي الإستبيان الخاصة بالمواطنين والجمعيات الأهلية تم استخلاص واستنتاج الآتي:

- أساس التنمية الشاملة بالمدينة هو التنمية البيئية وقطاعات التنمية الأخرى العمرانية– الاقتصادية – الاجتماعية كانت عوامل مساعدة لتحقيق التنمية البيئية المرجوة.
- تحقيق التنمية البيئية ساعد على تطوير سلوكيات وثقافة المواطن القنائي.
- تضافر جهود جميع فئات المجتمع (الأهالي – الجمعيات الأهلية – الإدارة المحلية) ومشاركتهم في عملية التنمية أدى إلى استمرارية وتواصل التنمية.
- لتفعيل دور الأطراف المشاركة في العملية التنموية يجب بناء القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية وذلك للاستفادة من الموارد البشرية الموجودة بالمدينة.
- كلما كان هناك مصداقية من الإدارة المحلية في تحقيق احتياجات المجتمع كلما زاد حماس اللأهالى للمشاركة في التنمية والحفاظ عليها.
- أظهر مواطنوا قنا التجاوب التام مع أفكار ومبادئ التجديد والتطوير وزيادة مشاركتهم وتطوعهم للعمل، واستعدادهم للتبرع بالأموال من أجل تحقيق التنمية لمجتمعهم.
- أهم مقومات تجربة التنمية الشاملة لمدينة قنا هى الإدارة والأساليب التخطيطية والتنظيمية المبتكرة.
- أصبح الالتزام بالقوانين وتعليمات المرور وأماكن وقوف السيارات والنظام والنظافة سمة عامة للمجتمع القنائى.
- الإدارة الرشيدة ساوت بين كل أفراد المجتمع فتم دفع الغرامات دون استثناء لأفراد الشرطة وأعضاء مجلسي الشعب والشورى.
- إن التنمية الاجتماعية تحققت بشكل كبير في مدينة قنا من خلال توفير معظم الخدمات الأساسية والاحتياجات الضرورية للمواطنين.
- مشروعات التنمية البيئية أدت إلى تشغيل عدد كبير من الشباب مما ساهم نسبياً في خفض نسبة البطالة وزيادة مستوى الدخل لبعض الأسر.
- خفض نسبة الأمية بنسبة ٥٠ % حسب إحصاءات ٢٠٠٢.
- تخلى الأهالى عن عصبيتهم القبلية وإدراكهم أنه من أهم معوقات التنمية الشاملة.
- تغير تام وايجابى فى السلوكيات الاجتماعية لدى المواطنين.
- ارتفاع مستوى الوعى السياسى" زيادة الإقبال على الترشيح فى انتخابات المجالس الشعبية والمحلية "والبيئى والاجتماعى..

- ارتفاع إحساس المواطن القنائي بالإنتماء والمسئولية فأصبح يحافظ على نظافة البيئة.
- إقبال المجتمع على التمتع بالخدمات الترفيهية بالمجتمع حيث ذهابهم للسينما خاصة السيدات والفتيات، وكذلك جلوس العائلات على الكورنيش.
- إنخفاض معدلات الجريمة بالمدينة مما أدى إلى تمتع المواطنين بحياة أفضل وأكثر أمانًا.
- الشعور بالعدالة نتيجة اختفاء الوساطة والمحسوبية والرشوة والاستثناء فى تعامل الأجهزة الحكومية مع المواطنين.
- زيادة انتماء الأهالى وشعورهم بالفخر لانتسابهم لمحافظة قنا.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

٦-١ نتائج الدراسة النظرية

٦-١-١ نتائج خاصة بتكامل وشمولية العملية التنموية

التنمية الشاملة عملية متعددة الأبعاد يتم من خلالها التكامل بين جميع القطاعات المختلفة للنهوض بكافة المجالات معاً وفي آن واحد كالآتي:

- التنمية العمرانية تستهدف الإرتقاء بالبيئة العمرانية والصورة البصرية للمدينة من حيث تجديد وتحسين الخدمات الأساسية مع إمكانية إضافة خدمات جديدة لسد احتياجات السكان، المناطق السكنية من خلال تجديد وتطوير وإرتقاء المناطق السكنية وتوفير مساكن جديدة لإستيعاب الزيادات المتوقعة في أعداد السكان، البنية الأساسية بتطوير وتحسين وتجديد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والإتصالات مع تزويد المدينة بشبكات بنية تحتية جديدة إذا لزم الأمر، شبكات الطرق والنقل والمواصلات من خلال تحسين وتطوير شبكة الطرق القائمة بالمدينة سواء بالرصف أو الإنارة والتشجير وتجديد وسائل النقل مع تحديد مسارات للمواصلات والحافالات ومسارات أخرى للمشاه، المسطحات الخضراء، والصورة البصرية للمدينة.
- التنمية الاقتصادية هي المعنية بالإستخدام الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة بالمدينة سواء طبيعية أو مادية أو بشرية لخلق قاعدة إقتصادية وبالتالى رفع مستوى الدخل للمدينة ككل وتتمثل في تنمية وتطوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالمدينة سواء التنمية الزراعية أوالصناعية أوالتجارية للمدن كل حسب احتياجه وامكاناته وموارده.
- التنمية الإجتماعية وهى المعنية بتحقيق أقصى إستثمارات ممكنة للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة بالمدينة ورفع كفاءتها، مع تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع ورفع مستوى معيشة السكان وحثهم على المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن تنمية مدينتهم مع الحفاظ على هويتهم الثقافية التى تؤثر في التنمية وتتأثر بها.
- التنمية البيئية وتستهدف الحفاظ على البيئة من التلوث الناتج من التنمية الصناعية وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها من التدهور والإهدار مع ترشيد استهلاك الطاقة ووضع خطط لتنمية الموارد المتجددة وفرض قوانين لحماية البيئة مع وضع برامج لإدارة البيئة وجمع النفايات والتخلص منها بشكل صحى والمحافظة على المساحات الخضراء وزيادة أعدادها ووضع برامج لمعالجة مياه اصرف الصحى وإعادة استخدامها.

٦-١-٢ نتائج خاصة بآليات تفعيل الإستدامة

أدوات تفعيل التنمية للحفاظ على استمراريتها وتواصلها كالتالى:

- المشاركة

– للمشاركة الشعبية دور هام في العمليات التنموية فهي وسيلة لتوفير مصدر هام ودائم من مصادر التمويل لإتمام ونجاح هذه العمليات وكذلك زيادة روح الانتماء فالتنمية تبدأ من الإنسان (المجتمع) وتنتهي إليه، ومشاركة الإنسان في العملية التنموية تجعله يقوم بالحفاظ على استدامتها لأنه شعر بأهميتها ومدى احتياجه لمشروعاتها فقد قام ببذل المجهود والأموال في تحقيق هذه التنمية وهو من أهم أهداف المشاركة.

– بنشر مفهوم المشاركة الشعبية بمعناه الحقيقي وزيادة وعي أفراد مجتمع جنوب الصعيد بأهمية المشاركة في التنمية لسد احتياجاتهم ومتطلباتهم، وكذلك تمكين المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في العملية التنموية سنصل حتماً إلى الهدف المرجو من العمليات التنموية فالمشاركة الشعبية هي المدخل الصحيح والملائم للتنمية المحلية.

- الإدارة المحلية

– الدول النامية في حاجة إلى تطبيق مبدأ اللامركزية وذلك لتستطيع الإلتحاق بركب التنمية المستدامة لأن المركزية في الحكم والإدارة تقلص من دور الإدارة المحلية في عملية التنمية نتيجة رقابة السلطة المركزية الشديدة على المحليات.

- التمكين وبناء القدرات

– عملية بناء القدرات هامة جداً وضرورية لإستدامة التنمية ولكنها تحتاج إلى تفعيل دورها في الدول النامية خاصة مصر والإهتمام بها بشكل أكبر من الموجود حالياً .

– إن عملية بناء القدرات واللامركزية الإدارية وجهان لعملة واحدة فبدون لامركزية في إتخاذ القرار لن تستطيع المحليات القيام بعملية بناء قدرات العاملين بها وإعداد الكوادر التي تستطيع إدارة عملية التنمية والقيام بها.

٦-٢ نتائج الدراسة التطبيقية

٦-٢-١ نتائج خاصة بتكامل وشمولية العملية التنموية

- تعد التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد عملية متعددة الأبعاد يتم من خلالها التكامل والتنسيق والتواصل بين قطاعات التنمية المختلفة: العمرانية (الإرتقاء بالخدمات والبنية الأساسية والمسطحات الخضراء) – الاقتصادية (تنمية الموارد وخلق قاعدة صناعية) –

الإجتماعية (التنمية البشرية ورفع مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات) – البيئية (الحفاظ على البيئة وموارها) للنهوض بالمدينة ككل.

٦-٢-٢ نتائج خاصة بآليات تفعيل الإستدامة

تتمثل أدوات تفعيل تنمية مدن جنوب الصعيد للحفاظ على استدامتها فيما يلي:

- المشاركة

تعد المشاركة من أهم أدوات استمرار التنمية بل وتعتبر ركن أساسي من أركان نجاح التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد سواء كانت بمشاركة السكان المحليين أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدنى فمشاركة المواطنين في إعداد وتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية يجعلهم يحافظون عليها بل ويكونوا مسئولين عن استمراريتها فهم عاملاً أساسياً لإستدامة التنمية.

- الإدارة المحلية

تعد الإدارة المحلية المستقلة للمدينة من أهم مقومات نجاح التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد فوجود إدارة مستقلة تستطيع اتخاذ القرارات فى ظل لامركزية إدارية ومالية يضمن تنفيذ الخطط التنموية دون تعارض في القرارت والقوانين التى تعرقل عمليات التنمية وتسمح للمحليات بإبتكار أساليب جديدة وغير تقليدية لتمويل وتنفيذ الخطط التنموية.

- التمكين وبناء القدرات

إن أهمية تنمية وبناء قدرات الأفراد وتمكينهم من المشاركة في التنمية مع بناء القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية للعاملين بإدارات المدن والمحليات تعد من الأسباب الأساسية لإعداد كوادر تستطيع إدارة مدن جنوب الصعيد ومتابعة وتنفيذ خطط التنمية بكفاءة عالية وهم من أهم أدوات إستدامة العملية التنموية.

- التمويل

يعد التمويل ركيزه هامة في أدوات تفعيل التنمية المستدامة حيث أن لامركزية الموارد تعتبر أحد المتطلبات الأساسية لنجاح عمليات التنمية الشاملة في مدن جنوب الصعيد والتمويل لا يعني فقط توفير موارد جديدة خاصة بالمدينة وإنما يعني سلطة إتخاذ القرار حول إنفاق وتوزيع الموارد في مشروعات تنمية وتطوير المدينة.

٦-٢-٣ نتائج خاصة بالنواحي التنظيمية والإدارية

- تعد المحافظة هى الجهه المسئولة والمنوط بها عمليات الارتقاء والتطوير والتنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد حيث يأتى دورها من بداية وضع استراتيجية التنمية الشاملة للمدينة ويستمر إلى آخر مرحلة من مراحل التنفيذ.
- مراعاة النواحى الإجتماعية والثقافية والمشاركة المجتمعية والتواصل الدائم بين المواطنين والمسؤلين من أهم عوامل نجاح خطة التنمية.
- تدريب الإدارات المحلية وبناء قدرات العاملين بها وإعداد كوادر لفهم أهمية وأهداف التنمية الشاملة المستدامة لتفعيل دورهم في تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في التنمية.
- إعداد كوادر متخصصة في كافة المجالات المتعلقة بالتنمية والتطوير من خلال دورات تدريبية للإدارات المحلية.
- تعتبر القيادة من أهم عوامل نجاح أو قصور التجربة التنموية بمدن جنوب الصعيد.

٦-٣ التوصيات

- إن التنمية فى مدن جنوب الصعيد يجب أن تكون تنمية شاملة متكاملة ومستدامة للوصول إلى نتائج تنموية ناجحة بمعنى أن تعمل على كافة القطاعات على حد سواء (القطاع الإقتصادي والإجتماعى والبيئي والعمراني) وتتكامل فيها جهود كل فئات المجتمع سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو الأفراد، وتكون قابلة للإستمرار والإستدامة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- ضرورة مشاركة كافة أطراف التنمية وتعاونهم معاً والتنسيق وتوزيع المهام بينهم مما يساعد على نجاح خطة التنمية الشاملة.
- يجب تفعيل دور الحكومة المركزية بزيادة تمويل وتنفيذ خطط تنمية مدن جنوب الصعيد.
- يجب تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية) كحلقة وصل بين سكان المدينة والجهات المشاركة والمنفذة للتنمية، وكذلك ضرورة مشاركتهم بشكل أوسع في التنمية الاجتماعية فهم أقرب الهيئات ذات الاحتكاك المباشر بالمواطنين والمامهم بثقافة وهوية مدن جنوب الصعيد.
- يجب تفعيل دور القطاع الخاص (المستثمرين) بتشجيعه على توجيه الإستثمارات لقطاع الإسكان والخدمات مع تسهيل الإجراءات ووضع خطط تنموية تقوم على الإستثمار.

- يجب تفعيل دور المواطنين وحثهم على المشاركة في التنمية وبناء الثقة بينهم وبين المسئولين.
- يجب استقلال الإدرات المحلية وإعطائها كافة الصلاحيات وتطبيق اللامركزية الإدراية والمالية لضمان تنفيذ وتمويل خطط التنمية الشاملة.
- يجب بناء القدرات البشرية للسكان المحليين وتمكينهم من المشاركة السليمة في العمليات التنموية.
- يجب بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية لعاملين باللإدرات المحلية لإعداد كوادر تسطيع تنفيذ ومتابعة الإشراف على عمليات التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد.
- للحفاظ على إستدامة العملية التنموية يجب تنمية وبناء قدرات أفراد المجتمع وتمكينهم من إدارة مجتمعهم وبيئتهم بكفاءة عالية.
- يجب توفير مصادر تمويل جديدة وخاصة بمدن جنوب الصعيد للحفاظ على استدامة واستمرار عمليات التنمية الشاملة.
- يجب تنمية وتطوير الإدارات المحلية بالتوازى مع التنمية الشاملة لمدن جنوب الصعيد.
- يجب خلق كوادر متخصصة حتى تتمكن من تنفيذ ومتابعة الخط التنموية.
- التنسيق بين المحافظة والمحليات وإدارات المدن لتنفيذ الخطة الشاملة لمدن جنوب الصعيد.

٦-٤ الدراسات المستقبلية

- دراسة وسائل تنمية مدن جنوب الصعيد مع الحفاظ على هوية وطابع مجتمع الجنوب.
- الاتجاه إلى الشراكة في عمليات التنمية الشاملة بمدن جنوب الصعيد.
- دراسة وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لمدن جنوب الصعيد مع مراعاة الجوانب الثقافية للسكان.
- نحو إطار مقترح لإستدامة التنمية الشاملة بمدن جنوب الصعيد "نموذج تطبيق شامل".
- دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين مدن الصعيد للتمكين من إقتراح خطوط إرشادية للتنمية الشاملة المستدامة.

الأنشطة الإقتصادية

تهدف دراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية إلى التعرف على إجمالى عدد السكان العاملين في كل محافظة بقطاع معين وكذلك نسبتهم إلى إجمالى العاملين بهذا القطاع على مستوى الجمهورية لمعرفة الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها كل محافظة وإمكانية تنمية هذه الانشطة وكيفية خلق آليات بين المحافظات وبعضها البعض للاستفادة المتبادلة من مواردها وأنشطتها الاقتصادية، وكذلك استغلال الموارد لإقامة مشروعات تنموية وخلق فرص عمل جديدة تعمل على خفض نسبة البطالة مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة تحقيقاً لمبادئ التنمية المستدامة.

الانشطة الاقتصادية الرئيسية[١]

يوضح جدول (١) توزيع السكان طبقاً لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية بمحافظات الجمهورية ١٥ سنة فأكثر لمعرفة نسبة العاملين بكل نشاط في كل محافظة فبدراسة الجدول نجد ان المحافظات الحضرية تتميز بنشاط العقارات والتأجير ٤٦,٢٦% ثم المعلومات والاتصالات حوالي ٣٩,٠%، بينما يتميز الوجه البحري بالزراعة وصيد الأسماك ٥٠,٧٢% ثم يلي ذلك التعليم بنسبة ٤٧,٧٤% ، والنشاط الاقتصادي السائد والذي يستحوذ على نسبة كبيرة من العمالة بالوجه القبلي هو نشاط خدمات أفراد الخدمة المنزلية للأسر ٦١,٥% ثم التعدين واستغلال المحاجر بنسبة ٥٢,٧٧% ، أما محافظات الحدود فالنشاط الغالب بها هو خدمات الغذاء والإقامة بنسبة ٢٠,٩% وهى أعلى نسبة في جميع الانشطة على الرغم من قلة نسبتها مقارنة بباقى المحافظات.

[١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية ٢٠٠٦.

جدول (١) توزيع السكان طبقاً لأقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية بمحافظات الجمهورية (١٥ سنة فأكثر).

المحافظات	عدد السكان	أقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية									
		الزراعة والصيد	التعدين واستغلال المحاجر	صناعات تحويلية	إمدادات الكهرباء والغاز	الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي	التشييد والبناء	تجارة الجملة والتجزئة	النقل والتخزين	خدمات الغذاء والإقامة	المعلومات والاتصالات
المحافظات الحضرية	الإجمالي	١٤٦٢٦٩	٥٤٩٨	٦٩٠٦٤٤	٥٩٨٤٤	٢٧٧٣٩	٣٩٦٧٩٠	٧٣٩٩٥٢	٣٣١٢٧٤	٩١١٦٣	٦٨٧٥٩
	النسبة	%٢,٨١	%١٥,٤٥	%٢٩,١٨	% ٣٠,٥٣	% ٢٨,٦٥	%٢١,٠١	%٢٩,٤٥	%٢٦,٣٩	%٢٢,٧٨	%٣٨,٩٧
الوجه البحري	الإجمالي	٢٦٤٢١٠٥	٥٢٩٩	١١٤٨٨٠٤	٨٥٤٧٢	٤٠٦٤١	٦٧٥٩٠٨	٩١٢٤٨٩	٥٤٥٢٥١	١١٤٥٠٤	٥٢١٣٧
	النسبة	%٥٠,٧٢	%١٤,٨٩	%٤٨,٥٤	%٤٣,٦١	%٤١,٩٧	%٣٥,٨٠	%٣٦,٣٢	%٤٣,٤٣	%٢٨,٦١	%٢٩,٥٥
الوجه القبلي	الإجمالي	٢٣٤١٧٢٤	١٨٧٧٦	٥١٤٤٢٠	٤٥٠٠٧	٢٧٣٧٦	٧٩٠٦٧٨	٨٠١١١١	٣٥١٧٣٦	١١٠٨٥٧	٥١٢٠٥
	النسبة	%٤٤,٩٥	%٥٢,٧٧	%٢١,٧٣	%٢٢,٩٦	%٢٨,٢٧	%٤١,٨٧	%٣١,٨٨	%٢٨,٠٢	%٢٧,٧٠	%٢٩,٠٢
محافظات الحدود	الإجمالي	٧٩٥٠٣	٦٠٠٧	١٢٩٧١	٥٦٦٦	١٠٧٠	٢٤٨٣٠	٥٨٩٩٤	٢٧١٥٦	٨٣٦٤٩	٤٣٢٥
	النسبة	%١,٥٣	%١٦,٨٨	%٠,٥٥	%٢,٨٩	%١,١١	%١,٣٢	%٢,٣٥	%٢,١٦	%٢٠,٩٠	٢,٤٥٪
إجمالى الجمهورية	الجملة	٣٧٣٢٩٢	١٢٥٤٦٥	١٧٣٠٣٦٤	١٩٠٠٤٨٥	٥١٨٢٤٦	٧٥٠١٠	٥٣٢٥٤٦	١٤٨٠١٦	٣٢٩٥	١٥٥٧٠٤

**المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "التعداد العام للسكان والمنشآت"، إجمالى الجمهورية، ٢٠٠٦.

المحافظات	عدد السكان	أقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية									
		الوساطة المالية والتأمين	العقارات والتأجير	الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	الإدارة العامة والدفاع	التعليم	الصحة وأنشطة العمل الاجماعي	أنشطة الفنون والإبداع والتسلية	أنشطة الخدمات الأخرى	خدمات أفراد الخدمة المنزلية
المحافظات الحضرية	الإجمالي	٦٥٤٨٧	٤٣١٥	١٤٢٥٥٦	٤٤١٢٨	٣٣١١٩٦	٣٢٩١٦٨	١٢٤٥٦٤	٢٠٣٦٨	١٣١٣٦٢	٤٠٩٢٠
	النسبة	%٣٦,٢٤	%٤٦,٢٦	%٣٨,١٩	%٣٥,١٧	%١٩,١٤	%١٧,٣٢	%٢٤,٠٤	%٢٧,١٥	%٢٤,٦٧	%٢٧,٦٥
الوجه البحري	الإجمالي	٥٥٩٦١	٢١٢٤	١٢٥١٤٦	٣٢٧٢٩	٧٩٢٦٥٧	٩٠٧٢٨٧	٢٤١٠٨٣	٢٨٧٦٥	٢٢٧٣٢٥	١٥٦١٨
	النسبة	%٣٠,٩٧	%٢٢,٧٧	%٣٣,٥٢	%٢٦,٠٩	%٤٥,٨١	%٤٧,٧٤	%٤٦,٥٢	%٣٨,٣٥	%٤٢,٦٩	%١٠,٥٥
الوجه القبلي	الإجمالي	٥٦٣٠٢	٢٥٤٠	٩٨٦١٦	٤٠٩٩٤	٥٤٨٥١٩	٦٢٠٧٢٣	١٤٢٣٦٣	٢٣٧٠٧	١٦٣٢٣٣	٩٠٩٧٤
	النسبة	%٣١,١٥	%٢٧,٢٣	%٢٦,٤٢	%٣٢,٦٧	%٣١,٧٠	%٣٢,٦٦	%٢٧,٤٧	%٣١,٦١	%٣٠,٦٥	%٦١,٤٦
محافظات الحدود	الإجمالي	٢٩٧٠	٣٤٩	٦٩٧٤	٧٦١٤	٥٧٩٩٢	٤٣٣٠٧	١٠٢٣٦	٢١٧٠	١٠٦٢٦	٥٠٤
	النسبة	%١,٦٤	%٣,٧٤	%١,٨٧	%٦,٠٧	%٣,٣٥	%٢,٢٨	%١,٩٨	%٢,٨٩	%٢,٠٠	% ٠,٣٤
إجمالي الجمهورية	الجملة	١٣٥٥٨٣	٢٠٠٢٥٦٥٧	٣٧٣٢٩٢	١٢٥٤٦٥	١٧٣٠٣٦٤	١٩٠٠٤٨٥	٥١٨٢٤٦	٧٥٠١٠	٥٣٢٥٤٦	١٤٨٠١٦

المحافظات	عدد السكان	أقسام النشاط الأقتصادى الرئيسية					
		المنظمات والهيئات الدولية	x	غير مبين	جملة	غير ملتحق	الإجمالى
المحافظات الحضرية	الإجمالي	١٨٩٠	٩٩٠٧٦	٦٢٦٤٦	٣٩٥٥٦٠٨	٦٠٦٣٥٦٠	١٠٠١٩١٦٨
	النسبة	% ٥٧,٣٦	%٦٣,٦٣	%٤٦,٢٠	%١٩,٧٥	%٢٠,٤٢	%٢٠,١٥
الوجه البحري	الإجمالي	٢٩٠	١٣٩٥٤	٢٨١٧٤	٨٦٩٣٧٢٣	١٢٨٥٠٨٧٤	٢١٥٤٤٥٩٧
	النسبة	%٨,٨٠	%٨,٩٦	%٢٠,٧٨	%٤٣,٤١	%٤٣,٢٨	%٤٣,٣٣
الوجه القبلي	الإجمالي	١٠٥٥	٤٠٧١٦	٤٣٧٢٤	٦٩٢٦٣٥٦	١٠٣٥٠٧٧٩	١٧٢٧٧١٣٥
	النسبة	%٣٢,٠٢	%٢٦,١٥	%٣٢,٢٥	%٣٤,٥٩	%٣٤,٨٦	%٣٤,٧٥
محافظات الحدود	الإجمالي	٦٠	١٩٥٨	١٠٣٩	٥٤١٦٦٦	٤٢٥٥٢٣	٨٧٥٤٩٣
	النسبة	%١,٨٢	%١,٢٦	%٠,٧٧	%٢,٧٠	%١,٤٣	%١,٧٦
إجمالي الجمهورية	الجملة	٣٢٩٥	١٥٥٧٠٤	١٣٥٥٨٣	٢٠٠٢٥٦٥٧	٢٩٦٩٠٧٣٦	٤٩٧١٦٣٩٣

** ظهر في تعداد ٢٠٠٦ محافظتين جدد هم (محافظة حلوان ، ومحافظة ٦أكتوبر) فقامت الباحثة بضم محافظة حلوان إلى المحافظات الحضرية لإنها قبل إنفصالها كمحافظة مستقلة كانت تتبع محافظة القاهرة، وكذلك ضم محافظة ٦أكتوبر إلى محافظات الوجه القبلي لإنها قبل إنفصالها كانت تتبع محافظة الجيزة لكي يتماشى الجدول مع بقية الجداول السابقة والتي كان مصدرها تقارير التنمية البشرية لعدة أعوام

يوضح شكل (١) توزيع السكان طبقاً لنشاط (الزراعة – التعدين – الصناعات التحويلية – امداد الكهرباء والغاز) فنجد أن أعلى نسبة من العمالة الزراعية بالوجه البحري ٥٠,٧٢% ثم يليه الوجه القبلي ٤٤,٩٥% ، بينما أعلى نسبة عمالة بالتعدين واستغلال المحاجر موجودة بالوجه القبلي ٥٢,٧٧% يليها محافظات الحدود بنسبة ١٦,٨٨% على الرغم من الفجوة الكبيرة بينهم، أما الصناعات التحويلية فأكبر نسبة عمالة بها بالوجه البحري ٤٨,٥٤% يليها المحافظات الحضرية ٢٩,١٨%، وكذلك الامداد بالكهرباء والغاز أعلى نسبة عمالة به بالوجه البحري ٤٣,٦١% يلية المحافظات الحضرية ٣٠,٥٣%.

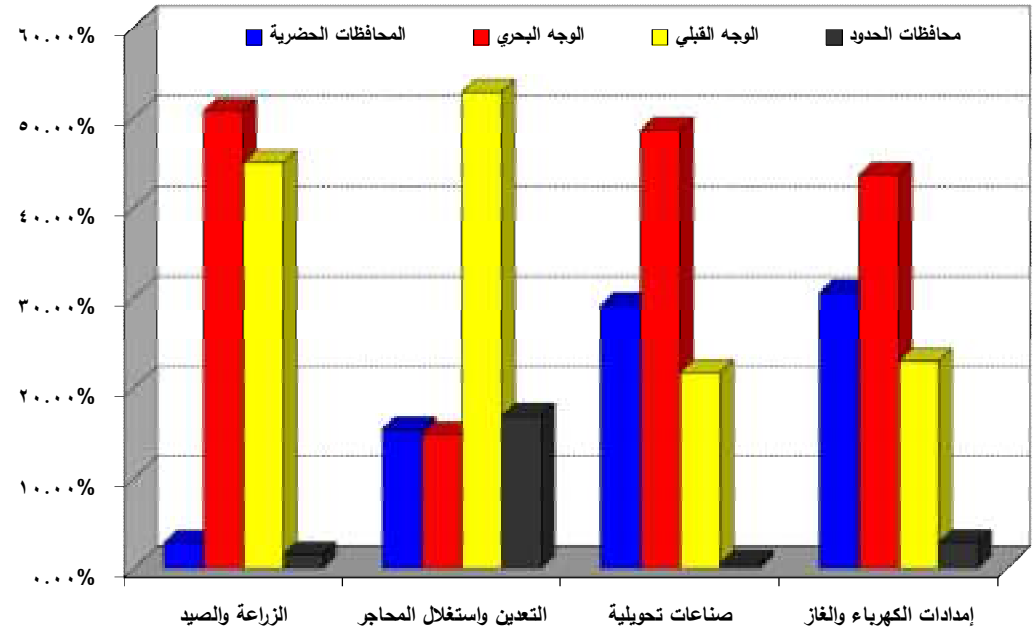

شكل (١) توزيع سكان الجمهورية بنشاط الزراعة والتعدين والصناعات التحويلية والامداد بالكهرباء والغاز.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (١).

يوضح شكل (٢) توزيع السكان طبقاً لنشاط (المياه والصرف الصحي – التشييد والبناء – تجارة الجملة والتجزئة– النقل والتخزين) فنجد ان أعلى نسبة بنشاط الامداد بالمياه وشبكات الصرف الصحي بالوجه البحري ٤١,٩٧% ثم يلية المحافظات الحضرية ٢٨,٦٥% ثم الوجه القبلي ٢٨,٢٧% ، بينما في قطاع التشييد والبناء فالوجه القبلي به أعلى نسبة ٤١,٨٧% يلية الوجه البحري ٣٥,٨%، بينما في نشاط تجارة الجملة والتجزئة وعلى الرغم من أن الوجه البحرى له النسبة الأكبر ٣٦,٣٢% إلا أن الوجه القبلي متقارب له ٣١,٨٨% ثم المحافظات الحضرية ٢٩,٤٥% فهؤلاء الثلاثة متقاربين في النسب، وفي نشاط النقل والتخزين تكون أعلى نسبة عمالة بالوجه البحري ٤٣,٤٣% ثم الوجه القبلي ٢٨,٠٢% وهو مازال بعيداً عنه.

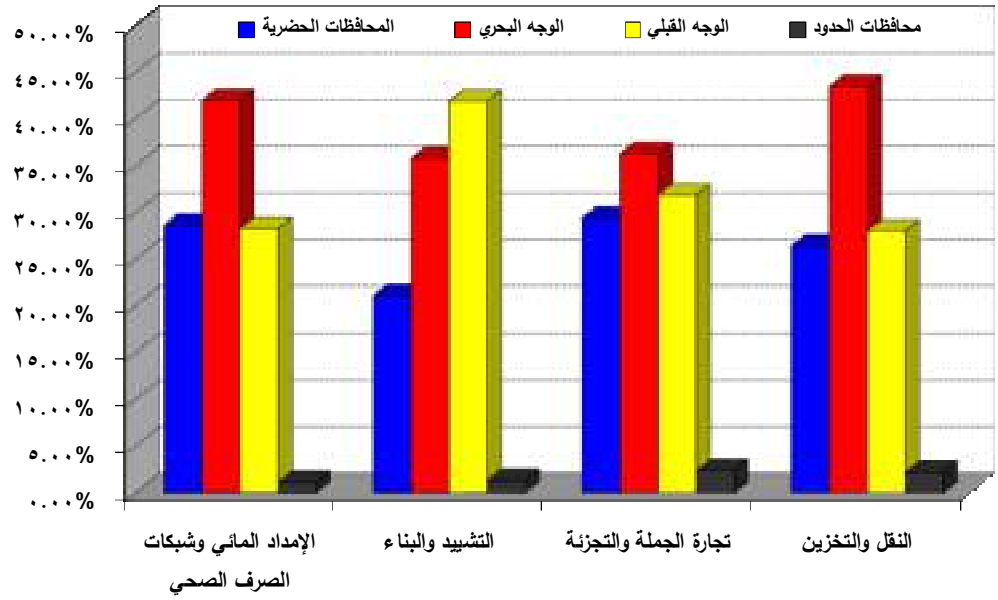

شكل (٢) توزيع السكان بنشاط الامداد المائي والتشييد والتجارة والنقل.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (١).

يوضح شكل (٣) توزيع السكان بنشاط (خدمات الغذاء والاقامة – المعلومات والاتصالات – الوساطة المالية والتأمين – العقارات والتأجير) ونجد أنه أعلى نسبة عمالة بقطاع خدمات الغذاء والاقامة بالوجه البحري ٢٨,٦١% ثم يليه الوجه القبلي ٢٧,٧٠% بفارق بسيط ، وفي نشاط المعلومات والاتصالات أعلى نسبة عماله به بالمحافظات الحضرية ٣٨,٧٩% ثم الوجه البحري والقبلي على التوالي ٢٩,٥٥%، ٢٩,٠٢% تقريباً نفس النسبة، وفي نشاط الوساطة المالية والتأمين فأعلى نسبة بالمحافظات الحضرية ٣٦,٢٤% ثم الوجه القبلي والبحري على التوالي ٣١,١٥%، ٣٠,٩٧% ، بينما في نشاط العقارات والتأجير فأكبر نسبة من العمالة بالمحافظات الحضرية ٤٦,٢٦% ثم الوجه القبلي ٢٧,٢٣% ولكن الفارق بينهم كبير إلى حد ما.

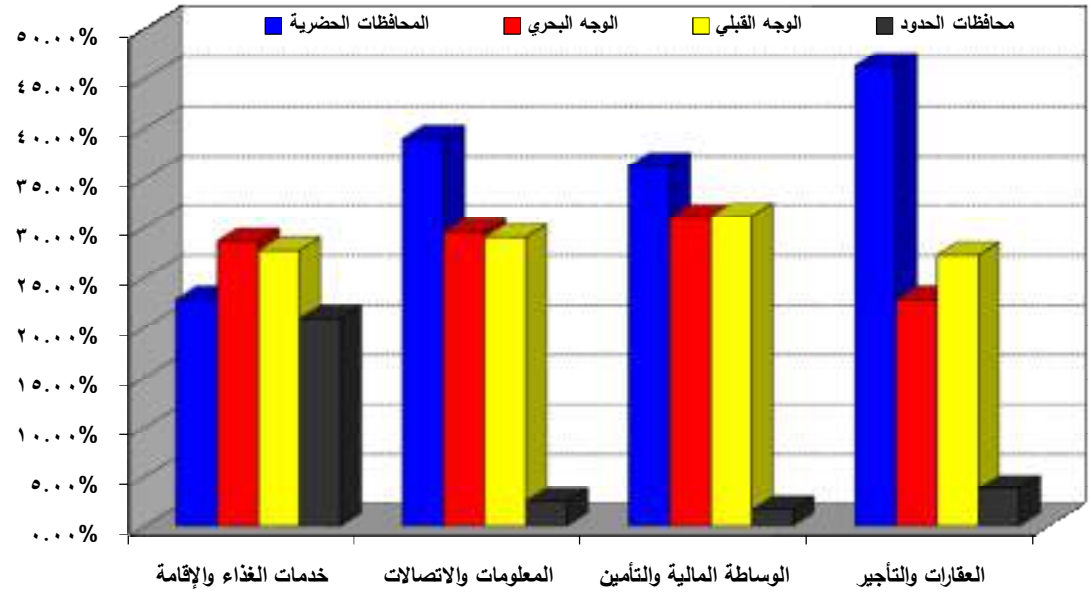

شكل (٣) توزيع السكان بنشاط خدمات الغذاء والاتصالات والتأمين والعقارات.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (١).

يوضح شكل (٤) توزيع السكان بنشاط (الانشطة العلمية والتقنية المتخصصة – الانشطة الادارية وخدمات الدعم – الادارة العامة والدفاع – التعليم) فالأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة أكبر نسبة عمالة بها بالمحافظات الحضرية ٣٨,١٩% ثم الوجه البحري ٣٣,٥٢%،

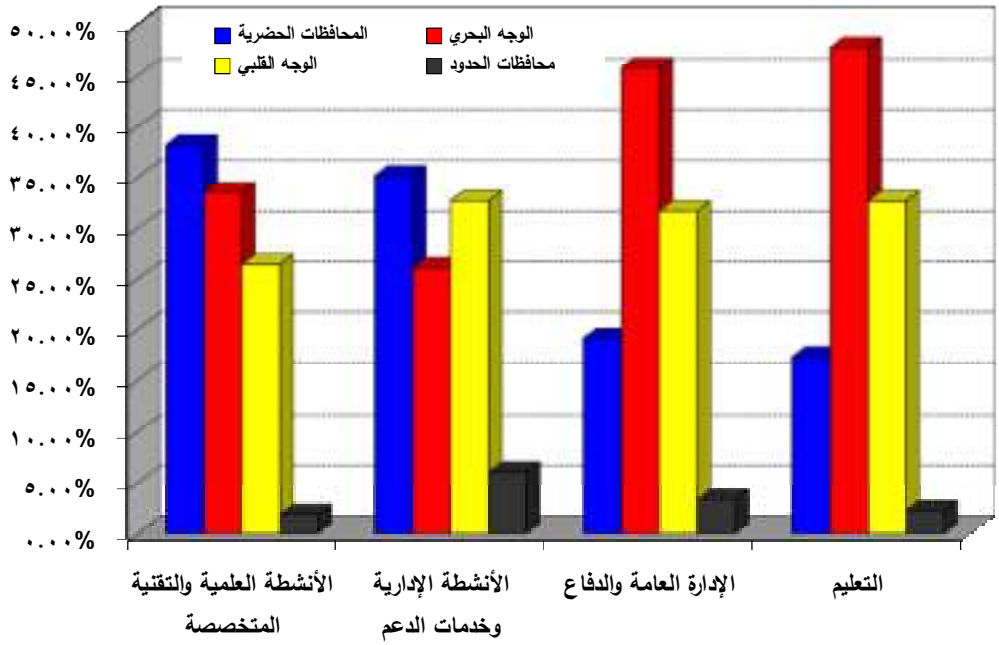

شكل (٤) توزيع السكان بالأنشطة العلمية والادارية والدفاع والتعليم.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (١).

بينما الانشطة الادارية والخدمات فأعلى نسبة بالمحافظات الحضرية أيضاً ٣٥,١٧% ثم يليها الوجه القبلي بفارق بسيط ٣٢,٦٧%، والإدارة العامة والدفاع أعلى نسبة عمالة بها بالوجه البحري ٤٥,٨١% ثم الوجه القبلي ٣١,٧٠%، بينما في قطاع التعليم فأعلى نسبة بالوجه البحري ٤٧,٧٤% يليها الوجه القبلي ٣٢,٦٦%.

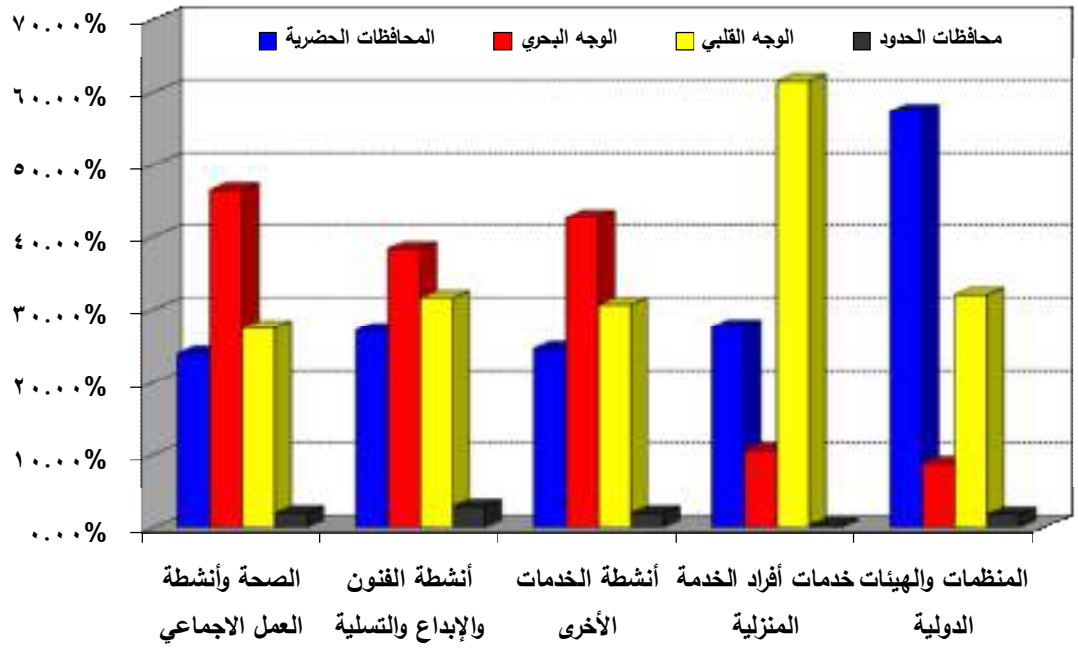

شكل (٥) توزيع السكان بأنشطة الصحة والفنون والخدمات وخدمات أفراد الخدمة المنزلية والمنظمات والهيئات الدولية.

المصدر: الباحثة بتجميع من جدول (١).

يوضح شكل (٥) توزيع السكان بنشاط (الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي – أنشطة الفنون والإبداع والتسلية – أنشطة الخدمات الأخرى – خدمات أفراد الخدمة المنزلية – المنظمات والهيئات الدولية) نجد أنه في نشاط الصحة والعمل الاجتماعي أعلى نسبة عمالة بالوجه البحري ٤٦,٥٢% ثم يليه الوجه القبلي ٢٧,٤٧% ولكن بفارق كبير، بينما أنشطة الفنون والابداع والتسلية فأعلى نسبة عمالة بها بالوجه البحري ٣٨,٣٥% ثم يليها الوجه القبلي ٣١,٦١%، وأنشطة الخدمات الأخرى أعلى نسبة بها بالوجه البحري ٤٢,٦٩% ثم يليه الوجه القبلي ٣٠,٦٥% بفارق واضح، بينما في خدمات أفراد الخدمة المنزلية نجد أن أعلى نسبة عمالة بها بالوجه القبلي ٦١,٤٦% وهى نسبة مرتفعة جداً ثم يلية المحافظات الحضرية ٢٧,٦٥% بفارق كبير جداً، أما في

نشاط المنظمات والهيئات الدولية فأكبر نسبة بالمحافظات الحضرية ٥٧,٣٦% وهي نسبة مرتفعة جداً ثم يليها الوجه القبلي ٣٢,٠٢%.

مما سبق يمكن استنتاج أن:

١- نشاط خدمات أفراد الخدمة المنزلية للأسر به أعلى نسبة عمالة ٦١,٥% ثم يليه التعدين واستغلال المحاجر ٥٢,٨% ثم يأتي النشاط الزراعي ٤٥,٠% ثم التشييد والبناء ٤١,٩% وهي الأنشطة الرئيسية والتي تحتوى على نسبة عمالة مرتفعة بالنسبة للعمالة على مستوى الجمهورية وترتيبها كالتالي:

١- خدمات الخدمة المنزلية للأسر.

٢- التعدين واستغلال المحاجر.

٣- الزراعة والصيد.

٤- التشييد والبناء.

٥- التعليم / الانشطة الادارية وخدمات الدعم.

إستبيان لدراسة مدى تحقيق متطلبات وإحتياجات المواطن القنائي من خلال تنمية وتطوير محافظة قنا

"تقييم التجربة التنموية لمحافظة قنا "

بيانات شخصية: (إختياري)	
الإسم:	**السن:**
النوع: ☐ أنثى ☐ ذكر	**مجال العمل:**

الجزء الأول من الأسئلة الخاصة بإحتياجات المجتمع:

س١- ما هي إحتياجات مجتمعك من وجهة نظرك؟

(مدارس – مستشفيات – رصف طرق – إمداد شبكات مياه وصرف وكهرباء – مساجد – مشروعات لتشغيل الشباب – وحدات سكنية – نظافة وتحسين المدينة – كباري – مواصلات – ..... وهكذا)

.....

.....

.....

.....

س٢- ما هي الخدمات والمشروعات التي تم تنفيذها ويستفيد منها المواطنون؟

.....

.....

.....

.....

س٣- ما هي الخدمات والمشروعات التي تم تنفيذها وتحتاج إلى دعم وتطوير؟ (إستكمال إمكانياها)

.....

.....

.....

.....

س٤- ما هي الخدمات التي بها قصور وهناك إحتياج إليها؟ (خدمات غير موجودة)

.....

.....

.....

.....

س٥- هل ترى انه حدث تطوير وارتقاء لمحافظة قنا بشكل عام؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

في أي مجال؟

.....

.....

.....

.....

الجزء الثاني من الأسئلة والخاص بالتجربة التنموية لمحافظة قنا:

*** البيئة العمرانية:**

س١- هل تشعر أن مدينتك أصبحت مدينة متكاملة المرافق؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

لماذا؟.....

.....

إذا كانت الإجابة بنعم ففي اي مجال حدثت تنمية؟

- إحلال وتجديد وتطوير شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء والتليفونات
- توسيع بعض الشوارع الهامة في المدينة
- رصف جميع الطرق والحارات مهما كان صغيرة وضيقة
- غيرذلك.....

.....

س٢- هل إستفدت من مشروع نظافة وتجميل المدينة؟

☐ نعم ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

س٣- هل ترى أن تحسين وتجميل ونظافة المدينة أدى إلى تغيير سلوكيات المواطن القناوي؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

*** الخدمات العامة:**

س١- هل تشعر بحدوث تنمية حقيقية في مجال الصحة؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

* والمستشفيات الجديدة التي تم إنشاؤها هل تعمل بكفاءة؟ وهل كافية لإحتياجات الأهالي؟

☐ نعم ☐ لا

.....

.....

* في حالة الإجابة بلا هل تضطر للسفر إلى خارج محافظة قنا للعلاج؟

☐ نعم ☐ لا

أين؟.....

.....

* هل يوجد بها أطباء وممرضات بشكل كافي ومناسب لأعداد المرضى؟

☐ نعم ☐ لا

.....

س٢- هل ترى ان هناك تنمية حدثت في مجال التعليم؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

هل أثرت التنمية في مجال التعليم في النواحي التالية؟

- إنخفاض نسبة الامية
- إنخفاض نسبة التسرب من التعليم
- زيادة اعداد المدارس
- زيادة نسبة الإلتحاق بمراحل التعليم المختلفة
- زيادة نسبة تعليم الفتيات
- غير ذلك.....

.....

.....

.....

س٣- هل تشعر بحدوث تنمية حقيقية في مجال الطرق و المرور والنقل؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

ما رأيك في الإجراءات التالية؟

- نقل سيارات الأجرة لموقف مجمع خارج المدينة
- تحديد خطوط سير سيارات الميكروباص
- طلاء بردورات الارصفة بنفس لون السيارة الميكروباص المارة بالشارع
- رصف الطرق وإزالة جميع المطبات الصناعية من الشوارع
- تشغيل مشروع نقل داخل المدينة
- غير ذلك.....

.....

.....

س٤- يرى صناع القرار (المحافظة) والزائر لمدينة قنا ان هناك تنمية فعلية حدثت مثل رصف الطرق وتجميل ونظافة المدينة وإنشاء كورنيش النيل فهل استفدت حقاً من هذه المشروعات وما يماثلها؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

*** المجال السياحي والترفيهي:**

س١- هل تشعر بحدوث تنمية في مجال السياحة؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

ما رأيك في هذه المشروعات؟

- تطوير مسجد سيدي عبد الرحمن القناوي والساحة التي أمامه
- إنشاء كورنيش النيل
- تطوير وتجميل مداخل المدينة
- تطوير معبد دندرة
- إنشاء فنادق ٥ نجوم مثل فندق حتحور على الكورنيش
- غير ذلك .....

.....

س٢- تخصيص يوم في السينما للسيدات هل هذا شئ هام من وجهة نظرك؟

☐ نعم ☐ لا

لماذا؟.....

.....

.....

س٣- إنشاء السينما الصيفي شئ هام من وجهة نظرك؟

☐ نعم ☐ لا

لماذا؟.....

.....

.....

س٤- هل ترى ان الجداريات والاعمال الفنية قد أضافت حساً جمالياً للمدينة؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

*** الصناعة والزراعة:**

س١- هل تشعر بحدوث تنمية حقيقية في مجال الصناعة؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

ما رأيك في المشروعات التالية؟

- بإنشاء مناطق صناعية مثل الموجودة في قفط ونجع حمادي
- بإنشاء مصانع جديدة مثل مصنع الورق في قوص
- هل تم تشغيل عدد كبير من الشباب وخفض نسبة البطالة؟

- غير ذلك.....

* وهل العمالة المستخدمة في المصانع الجديدة من أبناء المحافظة ام من الخارج؟

.....

.....

س٢- هل تشعر بحدوث تنمية حقيقية في مجال الزراعة؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

س٣- هل ترى ان هناك تحسن وارتفاع في مستوى الدخل العام للمواطن القناوي؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

*** الإدارة والمشاركة:**

س١- هل ترى انك إستفدت من رسوم تجميل المدينة التي دفعتها مقابل الخدمات المقدمة اليك؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

س٢- هل ترى ان الإدارة المحلية متمثلة في المحافظة قامت بحل مشاكلك وتوفير إحتياجاتك على قدر الإمكان؟

☐ نعم ☐ نسبياً ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

س٣- من وجهة نظرك هل يقع عبأ التطوير والتنمية على المحافظة فقط أم يجب ان تتدخل الجمعيات الاهلية والاهالي لتوفير إحتياجات ومتطلبات المجتمع؟

.....

.....

كيف؟.....

.....

* وما هو دور كلاً من الاهالي والجمعيات الأهلية؟

الأهالي:.....

.....

الجمعيات الأهلية:.....

.....

س٤- هل ترى أن مشاركتك في تطوير وتنمية مدينتك شئ هام وضروري؟

☐ نعم ☐ لا

لماذا؟.....

.....

.....

.....

إذا كانت الإجابة نعم فستكون مشاركتك بـ

١- المال فقط ٢- المال والمجهود

٣- المال والمجهود وصنع القرار ٤- المال وصنع القرار

٥- غير ذلك.....

.....

- صنع القرار تعني إقتراح المشروعات التي يحتاج إليها المجتمع وكذلك تحديد اولوية المشروعات وايضاً الموافقة على مشروعات معينة أو رفضها في حالة رؤيتك ان المجتمع ليس بحاجة اليها.

** فما هو مفهوم المشاركة من وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

س٥- هل شاركت في إحدى مشروعات التنمية؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الاجابة بنعم فكيف كانت مشاركتك؟

.....

.....

.....

س٦- ما هي المعوقات التي يمكن ان تواجهك أثناء مشاركتك في عملية التنمية والتطوير؟

١- ..... ٢- .....

٣- ..... ٤- .....

٥-..... ٦- .....

س٧- هل إستفاد المواطنون من اللقاء الأسبوعي الذي يعقده المحافظ لمقابلتهم وحل مشاكلهم؟

☐ نعم ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

س٨- هل حضرت هذا اللقاء ولو مرة واحدة؟

☐ نعم ☐ لا

* إذا كانت الإجابة بنعم

فما نتيجة هذا اللقاء؟

كيف؟.....

.....

.....

إستبيان لدراسة مدى مشاركة الجمعيات الأهلية في تنمية وتطوير محافظة قنا

"تقييم التجربة التنموية لمحافظة قنا "

بيانات الجمعية الأهلية	
إسم الجمعية:	**مدة عملها:**
نشاط الجمعية:	

س١- ما هو نشاط الجمعية؟

.....

.....

.....

.....

.....

س٢- كيفية التمويل؟

.....

.....

.....

.....

.....

س٣- هل ترى الجمعية ان هناك عملية تنمية وتطوير حقيقية حدثت في محافظة قنا؟

☐ نعم ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

.....

س٤- هل حققت هذه التنمية إحتياجات ومتطلبات الأهالي؟

☐ نعم ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

.....

س٥- هل شاركت الجمعية في عملية التنمية والتطوير والارتقاء؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم .. فما هو دور الجمعية في التنمية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

س٦- هل شارك الأهالي في عملية التنمية؟

☐ نعم ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

.....

س٧- ما هو دور الجمعية في توعية الأهالي وحثهم على المشاركة؟

☐ نعم ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

.....

س٨- ما هي المعوقات التي واجهت الجمعية أثناء المشاركة في عملية التنمية والتطوير؟

١- ..... ٢- .....

٣-..... ٤- .....

٥-..... ٦-.....

٧-..... ٨-.....

٩- ..... ١٠- .....

س٩- هل أثرت التنمية في تحسين سلوكيات المواطن القناوي؟

☐ نعم ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

.....

س١٠- هل زاد شعور المواطنون بالإنتماء لمدينتهم بعد عملية التنمية؟

☐ نعم ☐ لا

كيف؟.....

.....

.....

.....

.....

المراجع العربية

أولاً : الكتب

- أحمد زايد- "الثأر: دراسة إنثروبولوجية بإحدى قرى الصعيد"- القاهرة- دار المعارف- ١٩٦٤.
- شفق الوكيل- التخطيط العمراني (مبادئ- أسس- تطبيقات)- الجزء الأول- إيكوبا- ٢٠٠٦.
- شفق الوكيل- التخطيط العمراني "الاسكان-الخدمات-الحركة"- الجزء الثاني- إيكوبا - ٢٠٠٧.
- عطية الأفندي- "المنظمات غير الحكومية – مدخل تنموي"- كلية الإقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- ٢٠٠٦.
- محمد بدران- "الإدارة المحلية- دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية"- دار النهضة العربية- ١٩٩٦.

ثانياً: التقارير / الأبحاث

- الأمم المتحدة- "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية"- النرويج- ١٩٨٧.
- "نظرة إلى مفهوم التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس- فلسطين٢٠٠٧.
- البنك الدولي- "تقرير عن التنمية في العالم : دخول القرن ال٢١"-٢٠٠٠ – مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "مصر – تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ – الإدارة المحلية والمشاركة"- معهد التخطيط القومي.
- فاطمة كاظم- "دراسة أنماط وآليات المشاركة الشعبية في التنمية الريفية المتكاملة"- معهد التخطيط القومي- أغسطس ٢٠٠٤.
- وفاء عبد الله- "المشاركة الشعبية والتنمية في المجتمعات المحلية-دراسة تقويمية لبعض جوانب التنمية في مجتمع شمال سبناء"- مذكرة خارجية- رقم (١٥٦٢)- معهد التخطيط القومي- يوليو ١٩٩٣.
- "التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات"- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٤٥)- معهد التخطيط القومي- فبراير ٢٠٠٢.
- "التقرير المبدئي عن موضوع نحو مزيد من المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية"- لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية- دور الإنعقاد العادي الثالث والعشرون- مجلس الشورى- ٢٠٠٣.

- حنان عبد اللطيف "الإدارة المحلية في مصر"- مذكرة خارجية رقم (١٦٣٠)- معهد التخطيط القومي- نوفمبر ٢٠٠٥.

- المجالس القومية المتخصصة- المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية- "دور المجالس الشعبية المحلية في ضوء قانون الإدارة المحلية"- الدورة الثالثة والعشرون- سبتمبر ٢٠٠٢ يونيو ٢٠٠٣.

- الحزب الوطني الديمقراطي- أمانة السياسات- "الإدارة المحلية واللامركزية في مصر الواقع والمستقبل"- ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣.

- "تقرير ٢٠٠٧" - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري - ٢٠٠٧.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة"- يناير ١٩٩٧.

- أماني قنديل- "المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة"- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة ٢٠٠٠.

- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- "إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية - إقليم جنوب الصعيد - محافظة سوهاج - محافظة قنا - محافظة أسوان - محافظة البحر الأحمر"- ٢٠٠٦.

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- "مشروع إعداد المخطط الإستراتيجى العام والمخطط التفصيلي"- محافظة قنا- مدينة قنا- ٢٠٠٧.

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني-"إعداد نظرة شاملة عن قضايا الإسكان"- مدينة أسيوط- ٢٠١٠.

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية محافظة سوهاج "مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن الصغيرة"- مدينة المنشأة- محافظة سوهاج- ٢٠١١.

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية محافظة سوهاج "مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن الصغيرة"- مدينة سقالتة- محافظة سوهاج- ٢٠١٢.

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، محافظة سوهاج، مدينة المراغة،"المخطط الاستراتيجي العام - المنظور التنموي"، ٢٠١١.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤- اللامركزية من أجل الحكم الرشيد"- معهد التخطيط القومي.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥- إختيار مستقبلنا: نحو عقد إجتماعي جديد"- معهد التخطيط القومي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨- العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني "- معهد التخطيط القومي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- "مصر- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠- شباب مصر: بناة المستقبل"- معهد التخطيط القومي.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- "التعداد العام للسكان والمنشآت"- إجمالى الجمهورية ٢٠٠٦.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- "مشروع إعداد المخطط الإستراتيجى العام والمخطط التفصيلي"- محافظة قنا- مدينة قنا- ٢٠٠٧.
- محافظة قنا - جهاز شئون البيئة- "دليل التوصيف البيئي لمحافظة قنا"- إبريل ٢٠٠٤.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- وصف محافظة قنا بالمعلومات- ٢٠٠٥.
- محافظة قنا - "إنجازات محافظة قنا ٢٠٠٥".
- محافظة قنا، تقرير قنا تتحدث عن نفسها- ٢٠٠٥.

ثالثاً: المؤتمرات / الندوات

- أحمد راشد، منى سليمان- "التنمية السياحية المستدامة كمدخل للحفاظ وإعادة تأهيل البيئات التراثية والإرتقاء بحالة شاغليها المعيشية - دراسة لمنطقة القاهرة القبطية التراثية"- المؤتمر المعماري الأول"العمارة والعمران والثقافة"- كلية الهندسة- جامعة عين شمس- ٣١/٢٨ أكتوبر- ٢٠٠٦.
- أحمد زايد- "لثأر في مجتمع الصعيد في السياق التاريخي البنائي"- المؤتمر السنوى السادس"الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر"- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية- ٢١/١٨ ابريل- ٢٠٠٤.
- إيهاب عقبه- "التحولات العالمية المؤثرة فى مفاهيم وسياسات التنمية العمرانية المستدامة بالدول النامية"- المؤتمر العلمي الأول- "العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة"- جامعة القاهرة- ٢٦/٢٤ فبراير- ٢٠٠٤.
- باهر فرحات- "تأثير لامركزية الإدارة العمرانية على ثقافة العمران"- المؤتمر المعماري الدولي الأول "العمارة والعمران والثقافة"- جامعة عين شمس- القاهرة- ٢٠٠٦.

– خالد عمر عبدالله– "اللامركزية وأثرها على زيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية على النطاق المحلي"– ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية– المعهد العربي لإنماء المدن– بيروت– لبنان– ٢٥/٢٣ سبتمبر ٢٠٠٢.

– ريمان ريحان– "بناء القدرات كأحد ركائز التنمية الحضرية المستدامة"– مؤتمر "التنمية المعمارية والعمرانية والاستدامة"– جامعة القاهرة– ٢٠٠٤.

– سميحة نصر– "ثقافة الثأر بين الثبات والتغير"– المؤتمر السنوى السادس"الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر"– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية– ٢١/١٨ ابريل– ٢٠٠٤.

– عبدالنبي الطوخي– "المدخل الحديث للتخطيط والتنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر"– ندوة تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة– القاهرة– ٢٦/٢٤ ديسمبر– ٢٠٠٦.

– عصام الدين محمد– أحمد سالم– "نظم المحليات في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية"– المؤتمر العربي الإقليمي "التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة"– الهيئة العامة للتخطيط العمراني– القاهرة– فبراير ٢٠٠٠م.

– عيشة أحمد خليل– "التعليم والتنمية البشرية في جنوب صعيد مصر"– المؤتمر السنوى السادس"الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر"– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية– ٢١/١٨ ابريل– ٢٠٠٤.

– محمد عبد المجيد، وآخرون– "ملامح وأنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية"– المؤتمر المعماري الدولي السادس "الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران"– كلية الهندسة– جامعة أسيوط – ١٧/١٥ مارس– ٢٠٠٥.

– نادية حليم– "المرأة والتنمية في صعيد مصر"– المؤتمر السنوى السادس"الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر"– المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية– ٢١/١٨ ابريل– ٢٠٠٤.

– نهى نبيل– "بناء القدرات المحلية في ظل السياسة اللامنهجية"– مؤتمر التنمية المعمارية والعمرانية والإستدامة– جامعة القاهرة– ٢٠٠٤.

رابعاً: الرسائل العلمية

– دعاء أحمد السيد– "دراسة عناصر التنمية العمرانية المستدامة وعلاقتها بقوانين البناء المحلية"– رسالة ماجستير– غير منشورة– معهد الدراسات والبحوث البيئية– جامعة عين شمس– ٢٠١٣.

- سيد جاب الله- "التغير القيمي في الريف المصري منذ السبعينات وأثره على التنمية - دراسة ميدانية في بعض قرى محافظة سوهاج"- رسالة ماجستير - غير منشورة- قسم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة طنطا- ١٩٩٢.

- عبير محمد جلال الدين- "التنمية الشاملة كوسيلة فعالة لتنمية المناطق الريفية - دراسة تطبيقية على الريف المصرى"- رسالة ماجستير - غير منشورة- كلية الهندسة- جامعة القاهرة- ٢٠٠٦.

المراجع الأجنبية

- Lorne, et. al.,١٩٩٩, Think Twice, "Sociology Looks at Current Social Issues", Prentice Hall, New Jersey, ١٩٩٩.

- United Nations Center for Human Settlements,١٩٩٤ " National Experiences with Shelter Delivery for the Poorest Groups", Nairobi, ١٩٩٤.

- United Nation Conference of Human Settlements,١٩٩٢, the Habitat Agenda," global plan of action",١٩٩٢.

- Smith, David D.,١٩٩٥, Third Word Cities: "Sustainable Urban Development ١",Urban Studies, Vol.٣٢,١٩٩٥.

- Shen, J, ٢٠١٠, "Urban Growth and Sustainable Development in Shenzhen City ١٩٨٠-٢٠٠٦" Department of Geography and Resource Management, The Chinese University of Hong Kong, Shatin, NT, Hong Kong.٢٠١٠.

- Rualdo Menegat,٢٠١٢" Participatory democracy and sustainable development": integrated urban environmental management in Porto Alegre, Brazil.٢٠١٢

- Malcolm D., Land Use and the Intermediate – Sized City in Developing Countries: With Case Studies of Turkey, Brazil and Malaysia, Preager Publishers, New York, ١٩٦٧, P.٣

- Lynch,K.,١٩٦٠," The Image Of The City",Cambridge, ١٩٦٠

المواقع الإلكترونية

- أبعاد التنمية المستدامة- (د- ت)- تم استرجاعها بتاريخ ١٩ مايو- ٢٠٠٩ من http://www.unesco.org/most/sd_arab/fich١a

-تعاظم دور الجمعيات الأهلية في مسيرة التنمية- ٢٠٠٦- استرجعت بتاريخ ٢٣ ديسمبر- ٢٠٠٩ من http://www.sis.gov.eg

- ثروت شلبى- تطوير استراتيجية بناء القدرات- (د- ت)- تم ايترجاعها بتاريخ ١٧ أكتوبر- ٢٠١٠ من http://www.kenanaonline.com/page/٣٨٢٦

- Development of the Shenzhen Special Economic Zone- (n.d.) Retrieved February ١٥th, ٢٠١٥ from http://www.neaef.org/public/neaef/files/documents/Li_٦an_١٩٩٦.pd

- February ٢٠١٥,http://www.wikipedia.org/wiki/china/shenzhen

- February ٢٠١٥, http://www.leadtochina.com/travel/city-guide

- February ٢٠١٥, http://www.travelchinaguide.com

- February ٢٠١٥, http://www.artofanderson.com

- February ٢٠١٥, http://www.shenzhennoted.com

- February ٢٠١٥, http://www.chinamaps.info.

- February ٢٠١٥, http://www.chinatoday.com

- Cities for Children, Centre of Expertise for Urban Programming, Surabaya Urban Pilot Project, ٢٠١٢, Retrieved February ٢٤th, ٢٠١٥ from http://www-wds.worldbank.org, Surabaya Urban Development Project.

- February ٢٠١٥, http:// www. ar.wikipedia.org/wiki/surabaya

- February ٢٠١٥, http:// www.indonesia.sea٧htravel.com

-February ٢٠١٥, http:// www.google.com.eg/maps/place/Surabaya

- Surabaya Urban Developmwnt Project, ٢٠٠١, Retrieved February ٢٤th, ٢٠١٥ from http://www.worldbank.org/projects/P٠٠٣٩٩٨/surabaya-urban-development-project?lang=en

-February ٢٠١٥, http://www.surabaya.go.id/eng/about.php?page=economy

- رشيد احمايمي- البرازيل. نمو اقتصادي واستمرار التفاوتات في التنمية- (د- ت)- تم استرجاعها بتاريخ ١٠ مارس - ٢٠١٥ من http://www.khayma.com/rachidgeo/brazil.htm

- Porto Alegre, Brazil, (n.d), Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www٢.portoalegre.rs.gov.br/portal_pmpa/

- Porto Alegre, Brazil Enhancing solar energy: Legal incentives and institutional provisions in Porto Alegre, ٢٠١٠, Retrieved March ١٥th, ٢٠١٥ from http://www.citiesalliance.org/sites/citiesalliance.org/.../porto-alegre.pdf

- March ٢٠١٥, http://www.world-guides.com

-March ٢٠١٥, http://www.vidiani.com

-March ٢٠١٥, http://www.google.com.eg/maps/place/Porto+Alegre,+RS,+Brazil/data

- Porto Alegre, Brazil: A new, sustainable and replicable model of participatory and democratic governance?, Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www.pubs.iied.org/pdf/G٠٠٥١٩.pdf

- Participatory democracy and sustainable development: integrated urban environmental management in Porto Alegre, Brazil, ٢٠٠٢, Retrieved March ١٤th, ٢٠١٥ from http://www.tni.org/archives/archives/chavez/**portoalegre**.pdf

-March ٢٠١٥, http://www.en.wikipedia.org/wiki/Porto_Alegre

- March ٢٠١٥, http:// www.en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Porto_Alegre

-March ٢٠١٥, http://www.inhabitat.com

-March ٢٠١٥,http://commons.wikimedia.org/wi

- March ٢٠١٥, http://ar.wikipedia.org

- Gray, A, Belo Horizonte Metropolitan Economic Strategy Report, Global Urban Development, July ٢٠٠٩, Retrieved March ٢٦٤th, ٢٠١٥ from http://www.globalurban.org/Belo_Horizonte_MES.pdf

-March ٢٠١٥, http://www.google.com.eg/maps/place/Bilo Horizonte/ Brazil/data

- March ٢٠١٥, http://www.portalpbh.pbh.gov.br

-March ٢٠١٥, http://ar.wikipedia.org

-March ٢٠١٥, http://www.thecityfix.com

PROJECT INFORMATION DOCUMENT (PID), APPRAISAL STAGE, (n,d), ٢٠١٥, Retrieved March ٢٧th, ٢٠١٥ from http://www.wds.worldbank.org

- Luisa, Z, Seven ways Belo Horizonte, Brazil inspires sustainable cities, ٢٠١٤, Retrieved March ٢٧th, ٢٠١٥ from http://www.thecityfix.com/blog/seven-ways-belo-horizonte-brazil-inspires-sustainable-cities/.

- March ٢٠١٥, https://www.google.com.eg

- March ٢٠١٥, http://en.wikipedia.org/wiki/Samsun

-March ٢٠١٥, http://www.samsun.bel.tr/Kurumsal.asp

- Memoire, A, Sustainable Cities Program & Urbanization Review Workshop (P١٢٨٦٠٦), Jan. ٢٠١٢, Retrieved April ١st, ٢٠١٥ from http://www.urbanknowledge.org/ur/docs/Turkey_Workshop.pdf

- المحافظة في سطور – (د– ت)– تم استرجاعها في ٣ مايو – ٢٠١٥ من http://www.qena.gov.eg

- July ٢٠١٥, https://www.egypttoday.com

Abstract

The research is concerned with the lack of development sustainability of upper Egypt cities, and the absence of participation in development process under centralized decision making .The study aims to check a set of guidelines for sustainable comprehensive development of Upper Egypt Cities.

The research includes three parts: the part one (theoretical study), the part two (analytical study of international experiences), the part three (applied study) The Egyptian experiment "Qena City rehabilitation and comprehensive development" project is selected as case study for field survey. The research ends with conclusions and recommendations.

Chapter I :Participation, Governance and Capacity-building are key elements of sustainable development (concepts and definitions)

This chapter deals with the theoretical view of a set of concepts and issues of sustainable development. The importance and advantages of participation, the

concept and definition of partnership, the local management principles under the administrative and financial decentralization, identify the concept and importance of capacity-building.

Chapter II: characteristics of urban and non-urban of Upper Egypt Cities

this chapter contains the attributes and characteristics of the urban of Upper Egypt Cities and prevailing social, cultural values, economic indicators, key activities in those cities and the impact of these characteristics and themes on sustainable development

Chapter III: models of global experiments in comprehensive development

this chapter deals with the presentation and analysis of international case studies projects implementing cities comprehensive development. The chapter concludes a set of learned lessons aiming to apply them to the Egyptian case study.

chapter IV: the experiment of Qena in comprehensive development

this chapter including the strategy and objectives of the development plan, its implementation mechanisms, and parties involved in the project development.

Chapter v: field study: analysis and evaluation of Qena experiment on comprehensive development

this chapter presents field study survey in Qena city, analysis and evaluation of the Egyptian experience.

Chapter vi: conclusions and recommendations

this chapter includes the conclusions, recommendations and proposed future studies.

Engineer: Fatma Abdel Monem Ibrahim Mohamed
Date of Birth : ١٩ / ٦ / ١٩٧٨
Nationality : Egyptian
E-mail : e_fatma٢٠٠٠@yahoo.com
Phone. : ٠١٢٢ ٨٣٠٠ ٤٩٤
Address : ٥٤taqsem gameat kobri elkobba.- hdaiek El Kobba

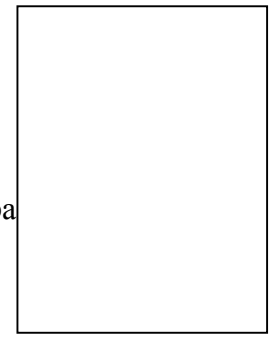

Registration Date : ١ / ١٠ / ٢٠٠٧
Awarding Date : / / ٢٠١٥
Degree : Master of Science
Department : Architectural Engineering

Supervisors : **Prof. Dr.** Rowaida Reda Kamel
Prof. Dr. Ahmed Mohamed Amin
Prof. Dr. Magda Tawfik Metwaly
(Professor of Architecture**,** Housing and Building National Research Center)

Examiners :
Prof. Dr. Rowaida Reda Kamel
Prof. Dr. Ahmed Mohamed Amin
Prof. Dr. Magda Tawfik Metwaly
(Professor of Architecture**,** Housing and Building National Research Center)
Prof. Dr. Ahmed Mohamed Shalaby
Prof. Dr. Sahar Abdallah Solaiman
(Professor of Architecture**,** Housing and Building National Research Center)

Title of Thesis : **Sustainable Comprehensive Development of Upper Egypt Cities**. "with Reference to Qena Governorate"

Key Words: Sustainable development, Participation, Local administration, Capacity-building, Decentralization.

Summary :
Upper Egypt Cities neglected for a long time and suffering from many problems (urban, social, economic and environmental) The research discusses the problematic of lack sustainable comprehensive development processes of Upper Egypt Cities, absence of participation in development, the inadequate role of the localities under centralized administrative, and aims to check a set of guidelines for sustainable comprehensive development of Upper Egypt Cities.

Sustainable Comprehensive Development of Upper Egypt Cities

with Reference to Qena Governorate

By
Eng. Fatma Abdel Monem Ibrahim

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
MASTER OF SCIENCE
in
Architectural Engineering

Approved by the
Examining Committee

Prof. Dr. Rowaida Reda Kamel	Thesis Main Advisor
Prof. Dr. Ahmed Mohamed Amin	Member
Prof. Dr. Magda Tawfik Metwally Professor of Architecture, Housing and Building National Research Center	Member
Prof. Dr. Ahmed Mohamed Shalaby	Internal Examiner
Prof. Dr. Sahar Abdallah Soliman Professor of Architecture, Housing and Building National Research Center	External Examiner

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
٢٠١٥

Sustainable Comprehensive Development of Upper Egypt Cities

with Reference to Qena Governorate

By
Eng. Fatma Abdel Monem Ibrahim

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
MASTER OF SCIENCE
in
Architectural Engineering

Under Supervision of

Prof. Dr. Rowaida Reda Kamel
Professor of Architecture

Faculty of Engineering
Cairo University

Prof. Dr. Ahmed Mohamed Ameen
Professor of Architecture,
Architecture Landscape
Faculty of Engineering
Cairo University

Prof. Dr. Magda Tawfik Metwally
Professor of Architecture
Housing and Building National Research Center

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
٢٠١٥

Sustainable Comprehensive Development of Upper Egypt Cities

with Reference to Qena Governorate

By
Eng. Fatma Abdel Monem Ibrahim

A Thesis Submitted to the
Faculty of Engineering at Cairo University
in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of
MASTER OF SCIENCE
in
Architectural Engineering

FACULTY OF ENGINEERING, CAIRO UNIVERSITY
GIZA, EGYPT
٢٠١٥